









# الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات منشأ النباتات غير المشروعة

## دراسة ميدانية فى قريتين بسيناء

الطبعة الثانية
انقاهرة ٢٠٠١




# الخط الساخن



## اسأل ونحن نجيب

**خبراء المشورة حول التعاطى والإدمان**

**اتصل دون تردد**

**٣٠٤١٩٤٨ - ٣٠٥١٨٤١**

**يوميا من الساعة ١٠ صباحا إلى الساعة ١٠ مساء ، ماعدا يوم الجمعة**




رئاسة مجلس الوزراء
صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى





المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية





رئاسة مجلس الوزراء
المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان


# الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات منشأ النباتات غير المشروعة

## دراسة ميدانية فى قريتين بسيناء


ت: ٣٤٤٣٥٣٥ - ٣٤٧٢٤٨٤ - ٣٠٤٩٧٤٧ فاكس: ٣٠٤١٩١٢
Address: www.drug-control.org
E-mail: drug11@gega.net'drug22@gega.net'drug33@gega.net

# المحتويات

## تصدير

تضم دفتا هذا الكتاب ثمرة جهد علمى ، وتعاونا مشتركا بين خبراء صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، لطرق مجال بحثى متميز يرتبط بتناول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات منشأ النباتات غير المشروعة ، بوصفه يمثل خطوة أولى على طريق تحدى ومواجهة تلك المجتمعات ، والانتقال بها لتصبح مجتمعات أكثر إنتاجاً ونفعاً .

ويمثل هذا العمل - فى اعتقادى - أهمية كبرى لا يوازيها سوى أهمية مكان الدراسة نفسه ، وهو سيناء ، بالنسبة لمصر ، فشبه جزيرة سيناء تحتل دوماً مكان الصدارة فى اهتمام الدولة التى تسعى دائما لتطويرها من خلال برامج تنموية بديلة ترتكز - فى الأساس - على رؤية واقعية للحاجات الفعلية لأبناء المجتمع السيناوى ، وهو ما سعت تلك الدراسة لتحقيقه والتوافق معه .

وتأتى تلك الدراسة المتميزة انطلاقا من المسئولية القومية التى يضطلع بها المجلس والصندوق لمواجهة وزراعة النباتات غير المشروعة .

ومع ما يتسم به إجراء مثل هذه البحوث من مشقة بالغة ، لا يسعنى إلا أن أتوجه لسائر أعضاء هيئة البحث بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على جهدهم المتميز، والشكر الخاص للأستاذ الدكتور محمد على محجوب الذى أشرف على هذا العمل حتى خرج فى صورته الحالية والتى كان لملاحظاته القيمة الأثر الأكبر

فى تقويم وتصويب تلك الدراسة ، وعظيم الامتنان للأستاذة الدكتورة عزة كريم الباحث الرئيسى لهذا العمل والتى تمكنت باقتدار من سبر أغوار منطقة الدراسة والكشف عن كثير من الحقائق المجهولة .

ولا يفوتنى أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير لسائر الأجهزة التنفيذية بمحافظة شمال سيناء ، وعلى رأسها السيد اللواء محافظ شمال سيناء على كريم رعايته ومتابعته لعملية مراجعة المادة العلمية للبحث فى صياغته النهائية ، والتى قام بها الأستاذ الدكتور رضا أبو حطب المستشار العلمى للمحافظة ، وننتهز هذه المناسبة لنعبر له عن عميق الشكر والتقدير لجميل تعاونه مع أعضاء هيئة البحث ليعكس الصورة المرغوبة لتعاون الأجهزة العلمية فى مجتمعنا .

وإذا كان للفضل أن يرد إلى أهله ، فلا أقل من أن نتقدم للسيد اللواء على حفظى محافظ شمال سيناء السابق بوافر التقدير والامتنان على رعايته لهذا العمل منذ بدايته وجهوده المشكورة لتذليل صعوبات العمل الميدانى .

أدعو الله أن يسهم هذا العمل ، ولو بقدر يسير ، فى مواجهة فعالة لمشكلة انتشار المواد المخدرة سعيا لبناء مجتمع تام وناهض يستلهم مقومات الرفعة فى مستهل قرن جديد .

الأستاذة الدكتورة سهير لطفى

رئيس مجلس إدارة الصندوق



## مقدمة

لم تحظ دراسة المجتمعات التى تعد المصدر الرئيسى لعرض المخدرات – وهى مجتمعات المنشأ ، سواء كانت المجتمعات الزراعية ، أو مجتمعات التخليق ، أو الجلب– بنصيب وافر من الاهتمام والدراسة للتعرف على خصائصها الإيكولوجية ، والسكانية ، والاجتماعية ، والثقافية من ناحية ، والتعرف على الدوافع التى تؤدى إلى ظهور وانتشار ووجود المخدرات فى هذه البيئات بالذات من ناحية أخرى .

فعادة ماتنتشر الزراعات فى المناطق الصحراوية المتطرفة ، وخاصة فى سيناء ، نظرا لطبيعتها الإيكولوجية التى تساعد على سهولة الزراعة بأسلوب يُعتقد أنه خفى عن أنظار رجال الأمن ، مما يجعلها تمثل خطورة شديدة لتصديرها المخدرات إلى كافة أرجاء المجتمع المصرى ، وتعوق عملية التنمية الشاملة المتواصلة ، وتعرض الشباب خاصة للدمار والمخاطر والأضرار.

ونظرا للخطورة التى تواجه دراسة موضوع مجتمع منشأ الزراعات غير المشروعة "المخدرات" ، باعتبارها تركز على دراسة عمليات خارجة على القانون ، وتوقع على مرتكبيها عقوبات صارمة قد تصل إلى حد الإعدام ، كما أنها تدخل من بين موضوعات الاقتصاد الخفى أو الاقتصاديات السوداء التى تمثل الشطر الأكبر من الأموال القذرة ، والتى تتحقق من مصادر غير مشروعة ، مما يجعل زراعة المخدرات – بمختلف أنشطتها – أنشطة إجرامية ذات دوافع اقتصادية

تؤدى إلى تدمير مختلف أنواع التنمية المجتمعية ، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البشرية .

ولكل هذه الاعتبارات السابق ذكرها أصبحت دراسة مجتمعات منشأ الزراعات غير المشروعة من الدراسات الهامة التى يجب التركيز عليها ، مع العلم أنها تحفها المخاطر والصعوبات من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للتجمعات البشرية ، أو للمتعاطين فى البيئة التى تكثر فيها هذه الزراعات (المخدرات) أو البيئة القريبة منها ؛ للتعرف على مدى تأثيرهم وتأثرهم بها ، وطبيعة علاقاتهم وأساليب معيشتهم ومواردهم الاقتصادية ، حتى يمكن فى النهاية وضع سياسة تنموية تحد من التعامل مع الزراعات غير المشروعة ، وتضمن مصدرا اقتصاديا دائما يدفع إلى تعديل السلوك والاتجاه نحو هذه الزراعات (المخدرة) . وقد اتضح أن منطقة سيناء ، نظرا لأوضاعها المناخية والجغرافية والسياسية من حيث اتساع المساحة الصحراوية ، وانتشار الجبال والهضاب ، وانخفاض مستوى المعيشة ، هى من أكثر المناطق التى تزرع وتصدر مختلف أنواع الزراعات غير المشروعة بكميات كبيرة ؛ لذلك تم اختيار سيناء باعتبارها منطقة زراعة البانجو الذى يعتبر من أكثر الزراعات غير المشروعة انتشارا فى مختلف محافظات الجمهورية ، وفى معظم البلدان النامية ، وتنتشر وتزداد خطورة مشكلة المخدرات باعتبارها من ظواهر الاقتصاد الخفى التى لا يمكن عزلها عن البناء الاجتماعى ، ونسق القيم والعادات والتقاليد السائدة فى المجتمع ، وستتم دراسة أثر ذلك ، ووضع بدائل ومقترحات فى مجال التصدى للظاهرة ، والعمل على تنمية هذه المجتمعات التنمية الشاملة المتواصلة التى تساعد على القضاء على زراعة هذه المخدرات .

تدور هذه الدراسة حول إجراء دراسة ميدانية لمجتمعات منشأ الزراعات



غير المشروعة (المخدرة) بسيناء . وتتضمن هذه الدراسة سبعة فصول تشمل عدة موضوعات . وقد عنى الفصل الأول ببيان مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها ، وأسلوبها فى جمع المادة العلمية ، وإطارها المكانى ، مع بيان الصعوبات التى واجهتها ، وكيف تم التغلب عليها .

أما الفصل الثانى فقد كُرس لعرض مكونات النسق الإيكولوجى فى بعض القرى التى تم التركيز عليها فى دراستنا لمجتمع منشأ الزراعات غير المشروعة فى سيناء ، وقد ركز على الظروف البيئية ، ومصادر الثروة الطبيعية وما ارتبط بها من أنشطة اقتصادية واجتماعية ، كما عرض للتكوين العمرانى والديموجرافى كاثر للبيئة الصحراوية والساحلية فى منطقة سيناء بوجه عام ، والقريتين موضوع الدراسة المركزة بوجه خاص .

وجاء الفصل الثالث مركزا على الأوضاع الاقتصادية وعلاقتها بزراعة النباتات غير المشروعة فى محافظة سيناء ، وعرض للمقومات الاقتصادية العامة لهذه المحافظة متمثلا فى الإنتاج الزراعى ، والموارد المائية ، والحاصلات البستانية ... إلخ . ثم ركز على بيان النشاط والإنتاج وتقسيم العمل الاقتصادى فى بعض القرى موضوع الدراسة . كما تناول العوامل المؤدية إلى انتشار وتطور زراعة النباتات غير المشروعة ، والدلائل على انتشارها فى قرى الدراسة ، وموقعها ، وآلياتها ، وأسباب زراعتها ، وتطور انتشارها .

وتلا هذا الفصل الرابع بعنوان "التركيب القبلى وأساليب الضبط الاجتماعى فى المجتمع السيناوى" ، حيث عرض للتركيب القبلى والوحدات القبلية الكبرى ، وكيفية اختيار شيخ القبيلة ، وأساليب الضبط الاجتماعى ، وتسوية المنازعات المختلفة ، وخاصة حول زراعة النباتات غير المشروعة .

وقد عنى الفصل الخامس ببيان الأبعاد الاجتماعية لمجتمع الزراعات غير

المشروعة ، وبخاصة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد المرتبطة بعلاقات القرابة والتضامن القبلى ، والأنشطة الاقتصادية الرئيسية ، مثل الرعى ، والزراعة ، وعلاقات الجيرة ، والاتجاه نحو تنظيم الأسرة ، والحياة الجماعية ، وطقوس الزواج ، وتعدد الزوجات ، واحتفالات السبوع والعرس ، كما عنى بالأوضاع التعليمية فى سيناء ومشكلة الأمية .

أما الفصل السادس فقد عنى بدراسة الرعاية المؤسسية ودورها فى التنمية الشاملة لمجتمعات منشأ الزراعات غير المشروعة ، وبيان الوسائل المتبعة لتنمية مجتمع سيناء بوجه عام ، والرعاية المؤسسية ، فى مجالات التعليم والصحة والأمن والخدمات العامة والاتصالات والتسويق والمرافق العامة والجهود الذاتية والمشاركة الشعبية وإنجازات مشروع شروق والمؤسسات الدينية .

وأخيرا جاء الفصل السابع مركزا على مكافحة الزراعات المخدرة ، والتعريف بنباتات المخدرات ومجموعاتها ، وخطط وجهود المكافحة فى مجالاتها وإجراءاتها المختلفة .

وينتهى هذا التقرير بخاتمة وتوصيات فى التنمية ، وإستراتيجيات المواجهة ، وبيان بالملاحق التى شملت دليل العمل فى المسح الإيكولوجى ، ودليل المؤسسات ، واستمارة بحث الاحتياجات الاجتماعية والتراث الشعبى فى قرى سيناء .



## هيئة البحث

**الأستاذ الدكتور محمد عبده محجوب**
المشرف على البحث ، وقام بتصميم استمارة الاحتياجات الاجتماعية والجزء الخاص بتفريغ الاستمارات فى الملحق .

**المستشار الدكتور حسن عبد المنعم البدراوى**
عضو هيئة البحث .

**الأستاذة الدكتورة عزة على كريم**
الباحث الرئيسى ، وقامت بكتابة الفصل السادس (الرعاية المؤسسية ودورها فى التنمية الشاملة لمجتمعات منشأ الزراعات غير المشروعة) ، وأشرفت على كتابة الفصل الأول ، واشتركت فى كتابة الخاتمة .

**الأستاذ الدكتور أمين إسماعيل عبده**
عضو هيئة البحث ، قام بالإشراف على كتابة الفصل الثالث (الأوضاع الاقتصادية وعلاقتها بالزراعات غير المشروعة فى سيناء) ، وتصميم الجزء الاقتصادى فى دليل مقابلة الدراسة الاجتماعية والاقتصادية .

**الأستاذ الدكتور ثروت إسحق عبد الملك**
عضو هيئة البحث ، وقام بكتابة بعض أجزاء الفصل الخامس (الأبعاد الاجتماعية لمجتمع منشأ الزراعات غير المشروعة) .

**العميد سمير عبد الغنى**
عضو هيئة البحث ، وقام بكتابة الفصل السابع (مكافحة الزراعات المخدرة) ، وبند المصطلحات فى الفصل الأول .

**الدكتور منصور مغاورى حسن** عضو هيئة البحث ، وقام بكتابة الفصل الأول (الإطار المنهجى للبحث) ، وكتابة الفصل الثالث (الأوضاع الاقتصادية وعلاقتها بالزراعات غير المشروعة فى سيناء) بإشراف الأستاذ الدكتور أمين إسماعيل عبده ، والإعداد للجزء الاقتصادى فى دليل مقابلة الدراسة الاجتماعية والاقتصادية ، ودليل مقابلة المؤسسات .

**الدكتورة سهير محمد سند** عضو ، وسكرتير فنى البحث ، وقامت بكتابة الفصل الثانى (النسق الإيكولوجى فى بعض قرى شمال سيناء) ، بالإضافة إلى كتابة جزء من الفصل الخامس، والإعداد للجزء الاجتماعى فى دليل مقابلة الدراسة الاجتماعية والاقتصادية ، ودليل مقابلة المؤسسات ، وإعداد دليل مقابلة الدراسة الإيكولوجية .

**الدكتورة سعاد السيد عبد الرحيم** عضو هيئة البحث ، قامت بكتابة الفصل الرابع (التركيب القبلى وأساليب الضبط الاجتماعى فى المجتمع السيناوى) ، والإعداد للجزء الاجتماعى فى دليل مقابلة دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، ودليل مقابلة المؤسسات .

**الدكتورة صفية عبد العزيز أحمد** قامت بإجراء العمليات الإحصائية للملحق رقم (١) .



كما شارك فى الإشراف على العمل الميدانى الدكتور منصور مغاورى ، والدكتورة هبة أحمد النيال ، والسيد عبدالسلام محمد عبدالسلام ، من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

**وقام بالعمل الميدانى كل من :**

أحمد عبد الحليم حسين ، إسماعيل عبد الهادى عبد الفتاح ، أمانى رمضان محمد ، رحاب السيد محمد عيسى ، محمد السيد أبو اليزيد ، منتصر علام محمد ، محمد الصافى عبد الكريم عبد اللا ، فتيانى أبو المكارم ، مجده إمام حسانين ، منال سعيد العيسوى ، انتصار بدر عبد الحميد ، سامية سمير شحاتة ، طارق محمد على ، مها حسنى عجيب ، هناء حسين محمد .

# الفصل الأول*

# الإطار المنهجى

## مقدمـة

يتضمن هذا الفصل عرضا للاتجاهات والإجراءات المنهجية التى تم اتباعها فى العمل الميدانى ، وقد عنى بشرح وإيضاح لأساليب الدراسة وأدواتها والخطوات الإجرائية للعمل ، ويحتوى على الموضوعات التالية :

أولا : أهمية الدراسة .

ثانيـا : أهداف الدراسة

ثالثـا : تساؤلات الدراسة .

رابعـا : أهم المصطلحات

خامسا : الإطار المكانى .

سادسا : أسلوب الدراسة وأدوات ووسائل جمع البيانات .

سابعـا : عينة الدراسة .

ثامنـا : صعوبات الدراسة .

* كتب هذا الفصل الدكتور منصور مغاورى ، خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وأعد الجزء الخاص بالمصطلحات العميد سمير محمد عبد الغنى ، مدير إدارة التخطيط والبحوث الفنية والقانونية بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

## أولا : أهمية الدراسة

كثرت فى الفترة الأخيرة زراعة نبات القنب الهندى (البانجو) فى مناطق متفرقة ، فى شبه جزيرة سيناء ، ويحاول الأعراب التوسع فى هذه الزراعة على مدار العام ؛ لاستخدام أوراق النبات الجافة منه كبديل لمخدر الحشيش . وتعتبر محافظة سيناء - وبصفة خاصة منطقة الوسط - من المحافظات التى تنتشر بها زراعات القنب الهندى فى المناطق الصحراوية والجبلية المتطرفة ؛ نظرا لطبيعتها الإيكولوجية التى تساعد على سهولة الزراعة بأسلوب خفى عن الأنظار ، وخاصة عن رجال الأمن ، مما جعلها تمثل خطورة شديدة لتصديرها المخدرات إلى كافة أرجاء المجتمع المصرى ، ويؤدى ذلك إلى تعريض فئات عريضة من المجتمع ، وخاصة الشباب إلى مخاطر الإدمان وأضراره الصحية والجسدية والنفسية ، مما يعوق عملية التنمية الشاملة التى تمضى مسيرتها الآن ، ولايحد من انطلاقها أى عائق ، ويوفر لها المجتمع كل الإمكانيات أو التضحيات ، وتقدم لها الدولة كل التيسيرات ، وتكفل لها ما يذلل أى عقبات .

ورغم خطورة هذا الموضوع لم تحظ دراسة المجتمعات - التى تعد المصدر الرئيسى لعرض المخدرات ، وهى مجتمعات المنشأ ، سواء كانت المجتمعات الزراعية ، أو مجتمعات التخليق أو الجلب - بنصيب وافر من الاهتمام والدراسة للتعرف على خصائصها الإيكولوجية ، والسكانية ، والاجتماعية ، والثقافية من ناحية ، والتعرف على الدوافع التى تؤدى إلى ظهور وانتشار ووجود المخدرات فى هذه البيئات بالذات من ناحية أخرى ؛ لكى يمكن تحديد أهم الوسائل التنموية التى تتفق مع حاجات هذه المجتمعات ، والتى تساعد على توفير فرص عمل ودخل لتحد من اللجوء إلى زراعة النباتات غير المشروعة ؛ ولتحقيق ذلك ستركز هذه الدراسة على مجتمعات المنشأ الزراعية ، من مختلف الظروف الاجتماعية



والاقتصادية التى تحيط بالمجتمع فى سيناء .

وتقع مشكلة المخدرات (زراعتها ، وتخليقها ، وجلبها ، وترويجها) ضمن ظاهرة الاقتصاد الخفى ، أو الاقتصاديات السوداء ، حيث تمثل أموال المخدرات الشطر الأكبر من الأموال القذرة التى تتحقق من مصادر غير مشروعة ، كما أنها تمثل نشاطا اقتصاديا يصعب قياسه ، بل أحيانا لايمكن قياسه على الإطلاق ، فالمخدرات تعتبر من العمليات ذات الطابع الإجرامى أو غير المشروع التى ترتكز - أساسا - على الأنشطة الإجرامية ذات الدوافع الاقتصادية .

ومشكلة المخدرات باعتبارها من ظواهر الاقتصاد الخفى لا يمكن عزلها عن البناء الاجتماعى ، ونسق القيم والعادات والتقاليد السائدة فى المجتمع ، وستتم دراسة أثر ذلك ، والقيام بوضع بدائل ومقترحات تعتمد على الرصد العلمى لهذه الظاهرة ، والعمل على تنمية هذه المجتمعات التنمية الشاملة المتواصلة التى تساعد على القضاء على زراعة هذه المخدرات .

وفى معظم البلدان النامية تنتشر وتزداد خطورة هذه الأنشطة الإجرامية ، حيث يشكل الاقتصاد الأسود مجموعة أساسية من الأنشطة التى تؤثر فى مسيرة الحياة الاقتصادية بأكملها فى الدول النامية ، حيث تؤثر تأثيرا اجتماعيا خطيرا قد يؤدى إلى خلخلة البنية الاجتماعية التقليدية ، لذا لابد من الإلمام بكافة الظروف التى تؤدى إلى ذلك بهدف العمل على استقرار المجتمع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا .

## ثانيا : أهداف الدراسة

تعد هذه الدراسة محاولة لرصد وتحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية التى تجعل مجتمعا من مجتمعات الحدود ، والمجتمعات الصحراوية ، مصدرا لأهم ظواهر الاقتصاد الخفى (زراعة المخدرات ، وجلبها ،

وتهريبها) ، وتحليل العوامل والظروف التى تؤدى ببعض من أفراد مجتمع ما – مهما قل عددهم – إلى الانحراف ، سواء كانت عوامل أسرية ، أو ظروف تنشئة اجتماعية أو ثقافية أو بيئية أو اقتصادية .

ويمكن أن نجمل أهداف الدراسة فيما يلى :

١ – التعرف على مجتمع المنشأ (الزراعة) ، وتحديد الظروف الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والبيئية التى تجعل هذه المجتمعات مصادر – أكثر من غيرها – لعرض المخدرات ، وبالتركيز على الدور الذى تلعبه المخدرات فى تحديد دخول سكانها جزئيا أو كليا .

٢ – اقتراح بدائل تنموية (اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية) لتغيير أدوار هذه المجتمعات فى التعامل مع المخدرات .

٣ – اقتراح مشروع تجريبى للتنمية البديلة .

وستركز المرحلة الأولى من الدراسة على الهدفين الأول والثانى ، وتنصب المرحلة الثانية منها على الهدف الثالث .

## ثالثا : تساؤلات الدراسة

تتطرق الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية :

١ – ماهى الأوضاع والظروف الإيكولوچية التى أدت إلى انتشار زراعة وتصنيع وتهريب المخدرات فى المنطقة ؟

٢ – ماهى الظروف الاقتصادية التى تقف وراء زراعة المخدرات ، وتصنيع المواد المخدرة ، والاتجار فيها ، والتى تشمل المستوى الاجتماعى الاقتصادى ، وأنماط الإنتاج ، وأنواع الإنتاج ، وأنواع المهن ، وأساليب الاستهلاك وتوزيع الفائض ؟



٣ – ماهو شكل التنظيم الاجتماعى القائم فى هذه المجتمعات ، وبخاصة النسق القرابى ، والتنظيم القبلى ، والعائلات الكبرى ، والعلاقات بين القبائل والعائلات التى تتولى زراعة وتسويق المخدرات ؟

٤ – ماهى الأنماط الثقافية السائدة من قيم واتجاهات وعادات وتقاليد ، وهل تساند هذه الأنماط زراعة وتسويق المخدرات ؟

٥ – هل تقف مجموعة من الكوادر البشرية المنظمة والمدربة والمتخصصة (تقسيم العمل) وراء زراعة وتسويق المخدرات فى المنطقة ؟

٦ – هل هناك تقسيم للعمل يتصل بالزراعة ، والتصنيع ، والتسويق ، والاتجار فى المواد المخدرة ، وهل هناك مناطق فرعية لكل نشاط ؟

٧ – كيف تتم عمليات التخفى والتحوط للتهرب من الوقوع فى يد السلطات ؟

٨ – ماهى المشكلات الأساسية السائدة فى مجتمع الدراسة ؟

٩ – ماهى الأنشطة والخطط التنموية الجارى تنفيذها حاليا ؟

١٠– ماهو تقييم الأهالى لمشروعات وخطط التنمية ، ومدى توزيعها توزيعا عادلا ؟

١١– ماهى العوامل المحلية (الداخلية) المحفزة للانخراط فى ممارسة نشاط زراعة النباتات غير المشروعة ؟

١٢– ماهى النباتات الطبية والعطرية التى تجود فى المنطقة من وجهة نظر الأهالى أيا كانت وسيلة إنتاجها (زراعة ، نباتات برية) ؟

١٣– ماهى الأساليب والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأكثر فعالية للتغلب على زراعة النباتات غير المشروعة ؟

١٤– ماهو تصور السكان لسبل تنمية المنطقة ، وماهى أساليب مشاركتهم للحد من هذه الأنشطة غير المشروعة ؟

## رابعا : المصطلحات*

### ١- مجموعة القنب

تضم هذه المجموعة نبات القنب ومستحضراته ، وأهمها البانجو (الماريجوانا) ، والحشيش ، والحشيش السائل ، ومسحوق الحشيش .

**أ - نبات القنب** CANNABIS

نبات شجيرى يشبه الحشائش الطفيلية ، وهو نبات سنوى ينمو فى معظم المناخات الدافئة والمعتدلة والمناطق المدارية فى العالم ، ويتراوح طول نبات القنب بين ٣ أقدام و١٠ أقدام أو أكثر ، أوراقه طويلة وضيقة ومشرشرة وأحادية (تمتد الورقة إلى ثلاثة أو خمسة أو سبعة أطراف) ، وتتجمع الأوراق على شكل مروحى، وهى لامعة ولزجة وأسطحها العلوية مغطاة بشعيرات قصيرة .

تحتوى الأوراق والرءوس المثمرة والمزهرة من نبات القنب على كميات كبيرة من المادة الفعالة (تتراهيدروكانبنيول THC) ، والتى تزداد فى أنثى النبات ، ويمكن نزع الأجزاء المحتوية على المادة الفعالة من الشجيرة التى تستمر فى النمو بعد ذلك .

**ب - البانجو (الماريجوانا)** BANGO (MARIJUANA)

هو أحد مستحضرات شجيرة القنب ، وهو عبارة عن أوراق وأزهار وبعض أجزاء فروع هذه الشجيرة ذكرا كانت أم أنثى ، ويتم الحصول على البانجو بعد اقتلاع أو قطع شجيرات القنب وتركها تجف دون أن تتعرض للشمس بطريقة مباشرة ، ويتم ضغطها بالأيدى ، أو بآلات بدائية للحصول على البانجو الذى يشبه فى

* أعد الجزء الخاص بالمصطلحات العميد سمير محمد عبد الغنى طه ، مدير إدارة التخطيط والبحوث الفنية والقانونية بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات .



مظهره التبغ ولكن لونه يميل إلى الاخضرار ، وتتم تعبئته فى لفافات لحفظه ، كما يتم تعاطيه عن طريق التدخين فى لفافات ، سواء بذاته أو مخلوطا بالتبغ .

**جـ - الحشيش (راتنج الحشيش)** HASHISH (HASHISH RESIN)

وهو إفراز القمم المزهرة لنبات القنب والسطح العلوى لأوراقه ، ويجمع الراتنج بكشطه أثناء تزهير النبات ، وتبلغ قوة فاعلية الإفراز عشرة أضعاف فاعلية الأوراق ، كما يمكن استخلاصه بغلى أجزاء النبات المغطاة بالراتنج فى مذيب ، وفضلا عن هذا فهناك طرق متعددة لاستخلاص الراتنج ، وقد يوجد الراتنج على شكل مسحوق يسمى بودرة الحشيش ، ويتراوح لون هذا المسحوق بين البنى الفاتح والبنى الغامق .

**د- زيت الحشيش (الحشيش السائل)** HASHISH OIL (LIQUID HASHISH)

وهو مادة لزجة خضراء داكنة اللون تنتج عن طريق إذابة الحشيش فى محلول كحولى ، ثم يسخن المحلول إلى درجة التبخر ، ثم يكثف بعد ذلك للحصول على السائل (عملية استخلاص وتقطير متكررة) ، ولا يذوب زيت الحشيش فى الماء ، ويبدو أكثر كثافة إذا تعرض للهواء لفترة طويلة .

**مسميات مستحضرات القنب فى مختلف الدول**

تتباين مستحضرات القنب اسما وشكلا فى مختلف أنحاء العالم ، فمن الأسماء التى تطلق عليها فى آسيا غانفا وتشاراس وبانغ ، وفى غرب آسيا يطلق اسم الحشيش على أوراق وراتنج القنب أو مزيج من الاثنين ، وفى شمال إفريقيا يعرف باسم كيف ، وتكرورى فى الجزائر وتونس ، وبانجو وحشيش فى مصر ، وفى إفريقيا الوسطى والجنوبية يعرف باسم داغا .

## خامسا : الإطار المكانى للدراسة

فى ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها ، كان من الضرورى اختيار بعض القرى التى تتوافر فيها ظاهرة زراعة النباتات غير المشروعة فى إطار النطاق الجغرافى لمنطقة الوسط ، وقد وقع الاختيار بناء على الزيارة الاستطلاعية التى تم إجراؤها لمحافظة شمال سيناء ، واستغرقت مدة أربعة أيام فى الفترة من ٩٨/١١/١٩ حتى ٢٢ /٩٨/١١ ، قام بها معظم أعضاء هيئة البحث* ؛ للتعرف على أكثر المناطق والقرى التى تقوم بزراعة أنواع الزراعات غير المشروعة والمخدرة . وقد تم فيها مقابلة بعض المسئولين فى المحافظة ، وعلى رأسهم السيد اللواء المحافظ ، وبعض القيادات الشعبية والمسئولين بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وبعض السادة الضباط ، والإخباريين والمرشدين ، والعاملين فى المؤسسات التعليمية والزراعية والاجتماعية ، وبعض الأهالى ، وقد أسفرت هذه الزيارة عن تحديد قريتين أختيرتا للدراسة فى منطقة الوسط ، حيث أفاد بعض المسئولين بأن هذه القرى من أكثر المناطق التى يتم فيها زراعة النباتات غير المشروعة .

## سادسا : أسلوب الدراسة وأدوات ووسائل جمع البيانات

### ١ - أسلوب الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الاستطلاعى المتعمق ، حيث إنها تعتبر من أولى الدراسات التى تطرقت إلى موضوع مجتمع المنشأ للزراعات غير المشروعة ، والذى يعتبر من أكثر الموضوعات حساسية وخطورة ، لذلك كان من الصعوبة إيجاد معلومات دقيقة أو بيانات إحصائية محددة تفيد فى تعميق الدراسة ، وبذلك كان الأسلوب الاستطلاعى هو الأكثر ملاءمة للدراسة .

* الدكتور ثروت إسحق ، والدكتورة عزة كريم ، والدكتور منصور مغاورى ، والدكتورة سهير سند .



### ٢ - أدوات جمع البيانات

تشتمل أدوات جمع البيانات على الآتى :

أ - مقابلات فردية متعمقة .

ب - مقابلات جماعية حرة .

جـ - الملاحظة المباشرة .

وقد بلغ عدد الباحثين الميدانيين الذين قاموا بتطبيق الأدوات خمسة عشر باحثا وباحثة .

وتم تدريب الباحثين تدريبا مكثفا على مختلف الأدوات من خلال عقد لقاءات متعددة مع هيئة البحث ، ومع مصممى أدلة العمل الميدانى لشرحها وتفهمها جيدا قبل البدء فى مرحلة جمع المادة الميدانية ، وتضمن التدريب تحديدا للمفاهيم وتوصيات للباحثين ؛ ضمانا لحسن سير العمل وانتظام ودقة المعلومات ، وقد استمرت مباشرة الباحثين أثناء العمل الميدانى الذى أجرى فى مدة استغرقت ١٢ يوما من العمل المكثف بدأت من ٢٠ إلى٣١ /١٩٩٩/٣ .

ونظرا لصعوبة وحساسية موضوع الدراسة والمجتمع المدروس ، تمت الاستعانة بأحد الموظفين العموميين بمديرية الشئون الاجتماعية بالعريش ، والذى سبق له العمل فى قرى الدراسة لفترة طويلة ، فى التعرف على المشايخ والعائلات وعلى بعض موظفى المؤسسات الحكومية ، تمهيدا لفتح مجتمع الدراسة أمام الباحثين الميدانيين الذين قاموا بإجراء المقابلات الفردية المتعمقة أو المقابلات الجماعية الحرة ، وجمع البيانات الثانوية من مركز المعلومات بالمحافظة ، ومن المؤسسات الحكومية بمنطقة الدراسة .

### ٣ - وسائل جمع البيانات

بناء على الزيارة الاستكشافية السابق الإشارة إليها ، وعلى القراءات المتعددة

عن مجتمع سيناء ، تم وضع ثلاثة أدلة واستمارة استبار للعمل الميدانى* هى :

#### أ- دليل دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

وهو دليل متعمق ، طبق على عينة من أفراد المجتمع عامة ، وعلى الإخباريين ، وبعض العاملين .

وقد اشتمل على البيانات والمعلومات المتعمقة عن الأبعاد التالية :

- البيانات الأساسية عن المبحوث : وتشمل الحالة الزواجية ، والسن ، والنوع ... إلخ .
- الأبعاد الاجتماعية والثقافية والظروف البيئية : وتشمل دخل الأسرة ، والعمل داخل الأسرة ، والضبط الاجتماعى ، وأيضا معلومات وبيانات مطلوبة عن التعليم ودوره فى القبيلة ، والعلاقات الاجتماعية .
- البعد الاقتصادى : ويشمل بيانات ومعلومات عن الأنشطة الاقتصادية ، وخاصة النشاط الزراعى ، سواء كان الإنتاج الزراعى النباتى أو الحيوانى أو الداجنى ، والتركيب المحصولى ، ووسائل الإنتاج الزراعى ، ونظم الزراعة ، ومصادر الدخل ، ونظم التصرف فى الإنتاج الزراعى ، وأهم وسائل التنمية الزراعية فى المنطقة والمشكلات المرتبطة بها، ووسائل دفعها ، والبرامج التنموية المطلوبة ، ونوعية المشاركة الشعبية .

#### ب- الدليل الإيكولوجى

وقد شمل معلومات عن الأوضاع البيئية العامة ، مثل الموقع ، والمناخ ، والموارد المائية ، والخصائص السكانية العامة ، والأنشطة الاقتصادية السائدة ، والطرق ، وأنماط الإقامة والمسكن ، وقد كان مصدر الحصول على هذه المعلومات الإخباريين ، ومركز المعلومات ، وملاحظات الباحثين .

* انظر هذه الأدلة تفصيلا بملحق الدراسة .



#### جـ- دليل المؤسسات

ويشمل بيانات تفصيلية عن المؤسسات الخدمية التى توجد فى قرى الدراسة ، ومصدر هذه المعلومات العاملون بهذه المؤسسات ، وبعض المبحوثين والإخباريين ، ومركز المعلومات بالمحافظة .

#### د- استمارة الاحتياجات الاجتماعية

وطبقت على نفس العينة المختارة فى دليل الدراسة الاجتماعية والاقتصادية ، مع إضافة بعض الأفراد ؛ وذلك بهدف التعرف على تقييمهم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فى نطاق مجتمعهم ، والتعرف على بعض أنشطتهم ومعوقات التنمية فى قراهم ، بالتركيز على أسئلة تحمل معنى وجود الخدمة أو عدم وجودها .

## سابعا : عينة الدراسة

### نوع العينة

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العمدية ، وذلك للأسباب التالية :

١ - عدم توافر معرفة علمية سابقة عن ميدان البحث وجوانب الظاهرة محل الدراسة ، سواء كانت بيانات أو معلومات رسمية أو غير رسمية عن مجتمع المنشأ .

٢ - نظرا للخطورة التى تواجه دراسة موضوع مجتمع المنشأ للزراعات غير المشروعة "المخدرات" ، باعتبارها تركز على دراسة عمليات خارجة على القانون ، وتوقع على مرتكبيها عقوبات صارمة قد تصل إلى حد الإعدام ؛ لذلك كان من الصعوبة إجراء مقابلات مع كثير من الأفراد نظرا لرفضهم التحدث فى مختلف الموضوعات .

٣ – إن موضوع الدراسة يمس جانبا أساسيا من جوانب الاقتصاد الخفى أو الاقتصاديات السوداء ؛ نظرا لأن زراعة المخدرات تعتبر نشاطا إجراميا ذا دوافع اقتصادية ، وهى مجالات يصعب قياسها أو معرفتها إلا من أشخاص بعينهم .

٤ – يتيح أسلوب المعاينة العمدى مرونة تمثيل مختلف فئات المجتمع ، من حيث النوع ، والسن ، والحالة التعليمية ، والاجتماعية ... إلخ .

## حجم العينة

اختلف حجم العينة المطبق عليها الدليل الخاص بدراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، عن العينة المطبق عليها استمارة الاحتياجات الاجتماعية ، وكانا كالتالى :

| | القرية الأولى | القرية الثانية | |
|---|---|---|---|
| حجم العينة المطبق عليها دليل الدراسة الاجتماعية والاقتصادية | ٣٣ | ٢٢ | ٥٥ |
| حجم العينة المطبق عليها استمارة الاحتياجات الاجتماعية | ٤٢ | ٤٠ | ٨٢* |

وقد تم تطبيق كلا الاثنين (الدليل والاستمارة) على نفس أفراد العينة ، إلا أن عينة الدليل كانت أقل نظرا لطول الوقت الذى تطلبته المقابلة مع المبحوث أثناء تطبيق الدليل .

## شروط اختيار العينة

اعتمد اختيار العينة على التنوع من حيث : السن ، والنوع ، والمستوى الاقتصادى والاجتماعى .

* انظر ملحق رقم (١) .



## وصف العينة

### ١ - النوع

جدول رقم (١)

توزيع العينة طبقا للنوع

| قرية الدراسة | القرية الأولى | | القرية الثانية | | المجمــــوع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| ذكــــــر | ٢٤ | ٧٢ر٧ | ١٩ | ٨٦ر٤ | ٤٣ | ٧٨ر٢ |
| أنثــــى | ٩ | ٢٧ر٣ | ٣ | ١٣ر٦ | ١٢ | ٢١ر٨ |
| المجمــوع | ٣٣ | ١٠٠ | ٢٢ | ١٠٠ | ٥٥ | ١٠٠ |

يشير الجدول رقم (١) إلى أن نسبة المبحوثات تمثل أكثر من خمس العينة ، وإن كانت تصل إلى أكثر من ربع عينة القرية الأولى ، نظرا لأن التطبيق فى هذه القرية قد شمل أحد توابعها ، مما سهل التطبيق على عدد من النساء فى هذا التجمع ، غير أنه كانت هناك صعوبة فى دخول الباحثات إلى منازل المبحوثات فى القرية الثانية ، إلا أنه فى نهاية الأمر أمكن تمثيل المرأة فى كلتا القريتين .

### ٢- السن

جدول رقم (٢)

توزيع العينة طبقا لفئات السن

| قرية الدراسة / فئات السن | القرية الأولى | | القرية الثانية | | المجمــــوع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| ١٦- ٢٥ | ٦ | ١٨ر٢ | ٨ | ٣٦ر٤ | ١٤ | ٢٥ر٥ |
| ٢٥- ٣٥ | ١٠ | ٣٠ر٣ | ٥ | ٢٢ر٧ | ١٥ | ٢٧ر٢ |
| ٣٥- ٤٥ | ٢ | ٦ر١ | ٢ | ٩ر١ | ٤ | ٧ر٣ |
| ٤٥-٥٥ | ١٠ | ٣٠ر٣ | ٢ | ٩ر١ | ١٢ | ٢١ر٨ |
| ٥٥- ٦٥ | ٤ | ١٢ر١ | ٢ | ٩ر١ | ٦ | ١٠ر٩ |
| ٦٥ فاكثر | ١ | ٣ر٠ | ٣ | ١٣ر٦ | ٤ | ٧ر٣ |
| المجموع | ٣٣ | ١٠٠ | ٢٢ | ١٠٠ | ٥٥ | ١٠٠ |
| متوسط السن | ٧ر٨ | سنة | ٣٢ر٤ | سنة | | |

تشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئات السن ، ومنه يتضح أنه تمت مراعاة تركز عينة الدراسة فى الفئات العمرية (١٦- ٦٥) والتى تمثل قوة العمل والإنتاج ، وأن فئة العمر ٦٥ سنة فأكثر قد مثلت بأربع مفردات بنسبة ٣ر٧٪ ، كما أن تمثيل العينة قد شمل جميع المراحل العمرية ، إلا أن متوسط العمر فى القرية الثانية كان أقل منه فى القرية الأولى .

### ٣- الحالة التعليمية

جدول رقم (٣)

توزيع العينة طبقا للحالة التعليمية

| الحالة التعليمية / قرية الدراسة | القرية | | القرية الثانية | | المجمـــوع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| أمـــــــى | ١٢ | ٤ر٣٦ | ٥ | ٧ر٢٢ | ١٧ | ٩ر٣٠ |
| يقـــرأ ويكتـــب | ٥ | ١ر١٥ | ٦ | ٣ر٢٧ | ١١ | ٠ر٢٠ |
| أتم التعليم الابتدائى | ٨ | ٢ر٢٤ | ٤ | ٢ر١٨ | ١٢ | ٨ر٢٧ |
| أتم التعليم الإعدادى | ٥ | ٢ر١٥ | ٣ | ٦ر١٣ | ٨ | ٦ر١٤ |
| دبلوم ثانوى متوسط وفوق متوسط | ٢ | ١ر٦ | ٣ | ٦ر١٣ | ٥ | ١ر٩ |
| مؤهـــل عـــال | ١ | ٠ر٣ | ١ | ٦ر٤ | ٢ | ٦ر٣ |
| المجمــــــوع | ٣٣ | ١٠٠ | ٢٢ | ١٠٠ | ٥٥ | ١٠٠ |

يوضح الجدول رقم (٣) توزيع المبحوثين حسب الحالة التعليمية ، ومنه يتضح أن نسبة الأمية بين أفراد العينة قد مثلت ٩ر٣٠ ٪ ، وانخفاض الحاصلين على مؤهلات عليا ، حيث مثلت هذه الفئة بمبحوث واحد فى كل قرية . ويلاحظ من الجدول - أيضا - تركز أغلبية العينة فى التعليم حتى مرحلة الإعدادى ، مما يشير إلى ضعف المستوى التعليمى ككل فى قريتى الدراسة .



### ٤- الحالة المهنية

جدول رقم (٤)

توزيع العينة طبقا للحالة المهنية

| الحالة المهنية / قرية الدراسة | القرية الأولى | | القرية | | المجمـــوع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| مـــــــزارع | ٧ | ٢ر٢١ | ٤ | ٢ر١٨ | ١١ | ٠ر٢٠ |
| مزارع وتاجـر | ٢ | ١ر٦ | ٢ | ١ر٩ | ٤ | ٣ر٧ |
| مزارع وراعى غنم وجمال | ٢ | ١ر٦ | ٣ | ٦ر١٣ | ٥ | ٠ر٩ |
| موظـــــف | ٦ | ٢ر١٨ | ١ | ٥ر٤ | ٧ | ٧ر١٢ |
| مـــــدرس | ٢ | ١ر٦ | ٢ | ١ر٩ | ٤ | ٣ر٧ |
| مزارع وسائق | ٢ | ١ر٦ | ١ | ٥ر٤ | ٣ | ٥ر٥ |
| مزارع وعامل خدمات | - | - | ٢ | ١ر٩ | ٢ | ٦ر٣ |
| ربـة منـــزل | ٩ | ٢ر٢٧ | ٣ | ٦ر١٣ | ١٢ | ٨ر٢١ |
| عامل حرفـى | ٢ | ١ر٦ | ٢ | ١ر٩ | ٤ | ٣ر٧ |
| لايعمـــــل | ١ | ٠ر٣ | ٢ | ١ر٩ | ٣ | ٥ر٥ |
| المجمـــــوع | ٣٣ | ١٠٠ | ٢٢ | ١٠٠ | ٥٥ | ١٠٠ |

يشير الجدول رقم (٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة على المهن المختلفة ، ويتضح من بيانات الجدول أن نسبة المشتغلين بالزراعة هى النسبة الغالبة فى منطقتى الدراسة .

كما أن هناك بعض المهن ، مثل المدرسين والموظفين ، والسائقين ، وعمال الخدمات ، وأعمال البناء والمحارة ، بالإضافة إلى البقالين ، كما أنه يتبين من هذا الجدول أن أكثر من ربع مفردات العينة يمتهنون عملا إضافيا بجانب الزراعة ، وذلك لانخفاض دخلهم ، وخاصة فى حالات الجفاف وانقطاع نزول المطر ، حيث تكاد تنعدم المساحات التى تزرع بالنباتات المشروعة .

### ٥ - الحالة الاجتماعية

جدول رقم (٥)

توزيع العينة طبقا للحالة الاجتماعية

| قرية الدراسة / الحالة الاجتماعية | القرية الأولى | | القرية الثانية | | المجمـــوع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| أعـــــزب | ٦ | ١٨ر١٨ | ٥ | ٢٢ر٣ | ١١ | ٢٠ر٠ |
| متزوج مرة واحـدة | ٢٤ | ٧٢ر٧٣ | ١٣ | ٥٩ر١ | ٣٧ | ٦٧ر٣ |
| متــزوج مرتيـــن | ١ | ٣ر٠٣ | ٤ | ١٨ر٢ | ٥ | ٩ر١ |
| متزوج ثلاث زوجات | ١ | ٣ر٠٣ | – | – | ١ | ١ر٨ |
| مطلـــــــق | ١ | ٣ر٠٣ | – | – | ١ | ١ر٨ |
| المجمـــــوع | ٣٣ | ١٠٠ | ٢٢ | ١٠٠ | ٥٥ | ١٠٠ |

تشير دراسة الحالة الاجتماعية إلى معرفة بعض الجوانب الاجتماعية الهامة للأسرة ، والتى تفيد فى التعرف على مدى استقرارها ، ويوضح الجدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة طبقا للحالة الاجتماعية ، والذى تبين منه ارتفاع نسبة المتزوجين فى العينة بصفة عامة ، وربما يرجع ذلك إلى انخفاض سن الزواج فى المجتمعات البدوية ، سواء بالنسبة للذكر ، أو الأنثى ، وعدم المغالاة فى متطلبات الزواج ، وإمكانية توفير مسكن للزوجية ، بالإضافة لانخفاض الميل للتعليم وتناسبه مع عادات وتقاليد البدو . كما يوجد أيضا من يجمع بين أكثر من زوجة ، وقد تصل إلى ثلاث زوجات .



### ٦ - عدد أفراد الأسرة

جدول رقم (٦)

توزيع العينة طبقا لعدد أفراد الأسرة

| قرية الدراسة / عدد أفراد الأسرة | القرية الأولى | | القرية الثانية | | المجمـــوع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ |
| أقل من ثلاثة أفراد | ٣ | ٩ر١ | ٢ | ٩ر١ | ٥ | ٩ر١ |
| من ٣- ٥ أفـــراد | ٦ | ١٨ر٢ | ٥ | ٢٢ر٧ | ١١ | ٢٠ر٠ |
| ٥ - ٧ أفـــراد | ٧ | ٢١ر٢ | ٣ | ١٣ر٦ | ١٠ | ١٨ر٢ |
| ٧ -٩ أفـــراد | ٦ | ١٨ر٢ | ٤ | ١٨ر٨ | ١٠ | ١٨ر٢ |
| ٩ أفـــراد فاكثـــر | ١١ | ٣٣ر٣ | ٨ | ٣٦ر٤ | ١٩ | ٣٤ر٥ |
| | ٧ | – | ٨ | – | ٨ | – |
| المجمـــــوع | ٣٣ | ١٠٠ | ٢٢ | ١٠٠ | ٥٥ | ١٠٠ |

يتبين من الجدول رقم (٦) ارتفاع نسبة الأسر التى يزيد عدد أفرادها على خمسة أفراد داخل منطقتى الدراسة ليصل إلى ٧٠ر٩٪ من مجموع العينة ، كما تمثل الأسر التى يزيد عدد أفرادها على ٩ أفراد أكثر من ثلث مفردات عينة الدراسة ، كما أن توزيع مفردات عينة الدراسة فى القريتين متماثل تقريبا ، إلا أن متوسط حجم الأسرة فى القرية الثانية (٧ر١٤ فرد) بانحراف معيارى ٨ر٧ أعلى من نظيره فى القرية الأولى (٦ر٥ فرد) بانحراف معيارى ٤ر٩ . وربما يرجع ذلك إلى أن نمط الأسرة فى مجتمعى الدراسة يغلب عليه طابع الأسر الممتدة (تعدد الأجيال) ، والمركبة (تعدد الزوجات) حيث تؤيدها التقاليد البدوية الراسخة ، واحتفاظ القبائل بالعادات والتقاليد القديمة دون تبنى أى اتجاهات حديثة ، مثل تنظيم الأسرة ، أو الحد من تعدد الزوجات ، أو المعيشة فى أسر نووية صغيرة ، أو ميل زوجة الابن للمعيشة وحدها والانفصال عن الحماة ، وربما يرجع ذلك لانخفاض نسبة المتعلمين وارتفاع نسبة الأمية .

### الفصل الثانى *

## النسق الإيكولوجى فى قريتى الدراسة

### مقدمة

يهتم هذا الفصل بتحديد طبيعة واتجاه علاقة الإنسان بالبيئة ، وما قد ينجم عن هذه العلاقة من آثار إيجابية أو سلبية فى اتجاه التنمية . والعقل البشرى بما يملكه من قدرة على التنظيم والإدارة والتشريع يستطيع تغيير البيئة البشرية ، ولكن تكمن المشكلة هنا فى تقديم التحكم الفعال فى البيئة [1] ، ويعنى هذا أن التفاعل بين الإنسان والبيئة وتطويعها أو التغيير فيها يتوقف على العمل الذى يقوم به الإنسان بما يملكه من قدرات اختصه الله بها ، ولكن نوع هذا التدخل ، ودرجة التحكم فيه هى الجزئية التى تكمن فيها المشكلة الفعلية للتفاعل . ويساعد تحديد طبيعة هذه العلاقة على التصدى للعديد من المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية .

وتهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على طبيعة مجتمعات المنشأ البيئية وكيف يتم التفاعل فيها ، وكيف يمكن تنميتها ، أو تستبدل بأنشطتها الممنوعة أنشطة أخرى تعمل على تنمية المجتمع ، حتى يمكن اقتراح إستراتيجية للتنمية تنطلق من مفاهيم بيئية تعمل على تحقيق الأهداف المجتمعية على المدى القريب

* أعدت هذا الفصل الدكتورة سهير سند ، خبيرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

والبعيد فى ضوء محور ثابت ، أو معيار ضابط "وهو التوازن البيئى" ، ومن ثم تحقيق التنمية المتواصلة .

وقد حظى كل من إنشاء قاعدة للبيانات حول البيئة والموارد ، وإنشاء شبكة الأرصاد البيئى ، وكذلك الربط بين مشروعات التنمية والبيئة بأولوية الاهتمام فى الإستراتيچية الوطنية لحماية البيئة فى مصر فى فترة التسعينيات [٢] ، ويشير هذا إلى أهمية الدور الفعال الذى يمكن أن يقوم به تصوير الوضع البيئى الحالى فى مصر للمناطق المنوطة بالتنمية مثل سيناء .

ومن ثم فإن رصد المكونات الطبيعية أو المجتمعية لقرى الدراسة الحالية ، وتحديد مواصفاتها المادية والمعنوية ، وتحديد أشكال التشابكات والعلاقات بين هذه المكونات يفيد فى إنشاء قاعدة من البيانات ، ويسهم فى تحديد نموذج للبيئة المصرية الذى يعتبر محور ارتكاز أنشطة التنمية .

وحتى يمكن أن نحدد طبيعة التفاعل بين الإنسان والبيئة يجب تحديد مكوناته ، وكما يرى شنور ودنكان Dankan and Shanour أن التفاعل بين البيئة والإنسان يسمى بالمركب الإيكولوچى ، هذا المركب يتكون من أربعة مكونات رئيسية هى : البيئة ، والسكان ، والتنظيم الاجتماعى ، والمستوى التكنولوچى ، مشيرا إلى أن أى تغير فى أحد المكونات يؤدى إلى تغير فى المكونات الأخرى[٣] .

ومن ثم فالإيكولوچية البشرية Human Ecology تدرس كل مظاهر التنظيم الإيكولوچى ، وذلك من خلال دراسة السكان ، وبخاصة فى علاقتهم بالتنظيم الاقتصادى ومناشطهم فى الحياة الجمعية ، ويظهر هذا فى أسطح البناء الفيزيقية وتضاريسها ، أى دراسة النشاط الجمعى كما هو ظاهر على سطح الأرض [٤] .



والنشاط الجمعى الذى يظهر وتؤكده إحصاءات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى مصر هو تعاظم نشاط الزراعات الممنوعة (المخدرات) فى مناطق الدراسة الحالية .

ويشير هذا إلى تساؤل تطرحه الدراسة وتحاول الإجابة عليه ، وهو : ما هى أكثر العوامل الفاعلة فى خلق هذا النشاط غير المشروع ، هل هى الطبيعة الفيزيقية للمكان ، أم هى عدم العدالة فى توزيع برامج التنمية ، أم كلاهما معا ؟

وستتعرض هذه الجزئية للشق الأول من السؤال ، وهو الخاص بالطبيعة الفيزيقية للمكان فى علاقتها بباقى مكونات المركب الإيكولوچى ، ومن ثم يدعونا هذا إلى تحديد مدخل الدراسة .

**مدخل الدراسة الإيكولوجية لمجتمعات المنشأ**

تعددت المداخل المعاصرة للدراسات الإيكولوچية بين الاتجاه السوسيوثقافى والمدخل المقارن ، ومدخل تحليل المناطق الاجتماعية ، ومدخل التحليل العاملى ، ثم المدخل الإقليمى ، وكل هذه المداخل حاول الأحدث فيها أن يدخل تعديلات على المدخل السابق له أو يضيف إليه ، ولكنها جميعا حاولت تلافى عيوب المدخل التقليدى "الحتمية البيئية" [٥] Enviromental determination ، وهو المدخل الذى أعطى الزمام للبيئة الحيوية أو الفيزيقية فى تشكيل حياة الإنسان وثقافته ، وجعل العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة فى اتجاه واحد لا يد للإنسان فيها .

ورغم أن مجتمعات الدراسة الحالية هى مجتمعات بدوية غير متحضرة ، فإنه لا يصدق عليها مدخل "الحتمية البيئية" ، ويرتبط هذا – فى حقيقية الأمر – بمشكلة الدراسة الحالية وبالمعطيات التى لديها ، حيث كثرة زراعة المخدرات فى تلك المجتمعات بفعل الإنسان .

ومن ثم فإن المدخل السوسيوثقافى هو أكثر المداخل الإيكولوجية الملائمة لفهم العلاقة بين الإنسان والبيئة لمجتمع الدراسة الحالية ، حيث يستند هذا المدخل فى إطاره التصورى إلى الجزء المتعلق بأفعال الإنسان وسلوكه ، المرتبطة بعواطفه وقيمه التى يشعر بها ، ويتبناها ، وتحقق مصالحه التى تمليها عليه عوامل المنفعة (٦) .

ويشير هذا فى مجمله إلى أن دراسة المكان أو الموقع هنا باعتباره قيمة رمزية تحددها ثقافة الإنسان عن طريق استخدامه للأرض وتوزيعه عليها والأنشطة التى يمارسها (٧) ، واتفق هذا مع رأى كل من كوين J.Quinn وهادلى hadly على أن الاهتمام لا يكون بالمكان بصفته الفيزيقية فقط ، وإنما باعتباره مرآة تعكس أنماط البناء الاجتماعى .

ومن ثم تكون الدراسة وفقا للتقسيم التالى :

أولا : الأوضاع البيئية لقرى الدراسة

١ – الموقع (المكان)

٢ – المناخ

٣ – الموارد المائية والصرف الصحى .

٤ – الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها .

٥ – الخصائص السكانية .

٦ – أنماط الإقامة والمسكن .

٧ – الطـــــرق .



ثانيا : العلاقة بين الأوضاع البيئية والأنشطة المنوعة والتنمية ويتضمن هذا الجزء موضوعين هامين هما :

١ – وعى الإنسان البدوى فى تفاعله مع بيئته .

٢ – الإنسان البدوى والنشاط الاقتصادى والتنمية .

وقد تخيرت الدراسة الحالية قريتين واقعتين على خط عرض وخط طول متقاربات ، ومن ثم فإن ظروفهما الطبيعية قريبة التشابه أو التطابق ، ومن ثم سنتعرض لهما بالدراسة معا .

## أولا : الأوضاع البيئية لقرى الدراسة

### ١ - الموقع

**ا- موقع قريتى الدراسة ونطاقهما الجغرافى**

قريتا الدراسة من قرى محافظة سيناء ، وهما قريتان تشتركان فى حدودهما الشمالية والجنوبية والغربية ، وتعد القريتان من القرى الحدودية .

**ب - السمات الفيزيقية للموقع (جبال - وديان - صحارى وسهول)**

**الجبـال**

تنتشر الجبال فى سيناء ، وتعد جبال التيه أشهرها ، وهى تنقسم إلى ثلاث مجموعات (٨) :

– جبال الراحة ، وتوجد فى الطرف الغربى ، وتطل على خليج السويس .

– جبـال ضم الطـرق ، وهـى تقـع فى الطـرف الشـرقـى ، وتطل على خليج العقبة .

– جبال تقع فى الوسط ، وتسمى جبال العجمة .

وتحاط القرى محل دراستنا بعدد من الجبال .

## الوديـــان

يوجد فى سيناء فقط أكثر من ثلاثة وأربعين واديا أهمهـا وادى الجرافى ، ومنه يتفرع العديد من الأودية ، والوادى هو منزل للسيل ، وفاصل طبيعى بين حدود القرى والقبائل (٩).

## الصحارى والسهول

تتميز سيناء – بصفة عامة – بسمات فيزيقية خاصة ، فهى تضم بيئتين جغرافيتين ذواتى طبيعتين مختلفتين ، وهما : البيئة الساحلية التى تتمثل فى السهول الشمالية الموازية للبحر المتوسط ، والبيئة الصحراوية (١٠) التى تظهر كلما اتجهنا جنوبا .

وتتمثل البيئة الساحلية ، ومن ثم السهول ، فى كل من رفع والعريش والشيخ زويد ، وتسمى بمنطقة السهول الواسعة .

وتعتبر منطقتا الدراسة خير معبر عن هذه الطبيعة المميزة لسيناء ، فهما تقعان فى منطقة الوسط ، حيث تتنوع الأراضى بين أراض خصبة (طينة بيضاء) منبسطة فى أجزاء كبيرة منها ، وهى أراض صالحة للزراعة ، بالإضافة إلى وجود أراض صخرية زلطية ، ولكنها تمثل نسبة ضئيلة من مساحة الأرض ، ويسميها أهل القرية (أواضى فاسدة) بالإضافة إلى وجود أراضى ألغام لم يتم نزعها من حروب سابقة .

والجدير بالذكر أن أراضى القرية الثانية تكثر فيها الزراعات ، حيث تتسم باستواء سطح الأرض فيها وصلاحيتها للزراعة . فيوجد بها عدد حيازات ٣٢٠ ، ومساحة هذه الحيازات ٢٩١٩ فدانا .



## ٢ - المناخ

### أ - الأمطار

تعتبر الأمطار من المصادر الأولية للمياه التى يعتمد عليها الأهالى فى الزراعة والرعى والشرب ، كما يعمل سقوط الأمطار على تقليل نسبة ملوحة الآبار السطحية ، لتزداد بالتالى حصة المياه المستخدمة فى الزراعة حول تلك الآبار ، بالإضافة إلى تخزين مياه الأمطار عن طريق الهرابات * التى تتجمع فيها المياه التى تستخدم للزراعة والشرب ، ويتم الاحتفاظ بهذه المياه على مدار العام .

وتعد الفترة منذ ١٩٩٥ إلى الآن فترة جفاف ، حيث انخفضت نسبة الأمطار بشكل ملحوظ ، وقد أثر هذا بشكل مباشر على جميع مظاهر الحياة فى منطقتى الدراسة ، فتأثر الإنتاج الزراعى المرتبط بالأمطار مثل زراعة الغلال ، واقتصرت الزراعة على الزراعات المعتمدة على الآبار العميقة ، كما أثر على الإنتاج الرعوى عن طريق نضوب المراعى ، وبالتالى تعرضت الماشية والإبل لنفوق أعداد كبيرة منها .

وتأثرت عمليات التبادل التجارى بين القرى بدرجة تساقط الأمطار ، حيث يعتمد التبادل التجارى على تبادل الغلال وشراء الحبوب وبيع الأغنام .

كما تأثرت الحياة الاجتماعية ، فقلّت احتفالات الزواج المرتبطة بموسم سقوط الأمطار ، وهو أحب فصول العام لأهل البدو ، ويظهر هذا فى أمثلتهم الشعبية "يجى الشتا ما فى بكى يجى الصيف يهج الضيف والرغيف" .

* الهرابات عبارة عن خزانات لمياه الأمطار تستقبل مياه السيول وتصفيها ، ويكون ذلك عن طريق بناء سدود فى المناطق الأكثر انخفاضا فتعمل على توجيه المياه ودخولها الحوازات أو الهرابات ، وتختلف سعة الهرابة حيث يتوقف عمقها على القدرة على النحت فى الصخر الذى قد يصل إلى أكثر من ٧م ، تبطن بعض هذه الهرابات بطبقة أسمنتية ، والبعض الآخر ينحت فى الصخور غير المسامية لمنع تسرب المياه .

#### ب - الحرارة

ترتفع أراضى الوسط فى سيناء عن سطح البحر بحوالى ١٠٠ متر ، ويؤثر هذا على طبيعة المناخ ، حيث ترتفع درجات الحرارة صيفا لتصل إلى أعلى معدلاتها نهارا ، وتنخفض ليلا وتتراوح بين ٤٥ْ و ٣٥ْ درجة مئوية ، بينما تنخفض درجات الحرارة فى الشتاء ، حيث تتراوح بين ١٥ و٢٠ درجة مئوية ، هذا فى أحسن معدلاتها ، فهى معرضة - فى بعض الأحيان - إلى الانخفاض الشديد الذى قد يصل إلى ٣ درجات مئوية .

ويعتبر فصلا الخريف والربيع من أفضل فصول العام اعتدالا فى درجات الحرارة ، حيث تتراوح بين ٢٤ و٢٥ درجة مئوية .

ويؤثر هذا المناخ فى جميع مظاهر حياة السكان ، فيؤثر على تحركات السكان ، ومادة بناء المسكن ، وطريقة بنائه ، ومكان الإقامة ، وتؤثر الحرارة أيضا على طبيعة ثياب البدوى ، كما تؤثر على اتجاهات السكان نحو بعض العادات الموروثة *.

#### جـ - الرياح

تهب الرياح الجنوبية الغربية فى بداية شهر أبريل ، وتستمر بشكل غير منتظم حتى نهايته ، وتأتى هذه الرياح محملة بالأتربة والرمال ، وعادة لا تتوقف إلا بسقوط الأمطار .

كما تهب الرياح الشمالية الثلجية شديدة البرودة ، ويكون الهواء محملا بالندى ، وتكون غالبا فى شهر ديسمبر .

أما الرياح الصيفية فتكون رياحا بسيطة (رياح الخماسين) ، وتكون فى

* تؤثر الحرارة على اتجاهات أهالى القرية نحو ختان البنات الذى سنتعرض له فى الفصول التالية .



شهر مايو ، وتكون محملة بالأتربة والرمال ، وشديدة السخونة ، وجافة ، وتختلف سرعتها كثيرا عن الرياح الجنوبية الغربية .

وتؤثر الرياح بشكل مباشر على درجة استقرار البدوى ، ولكنه يحاول التكيف معها فى طريقة بناء مسكنه ، حيث تتأثر وجهات المسكن باتجاه الرياح ، فيجعلونها خلف اتجاه الريح ، كما يتأثر مكان بناء العشة بالرياح ، فيختار البدوى مكانا قريبا من الجبل لتقليل شدة الرياح . ويقوم البدوى بتحزيم البيوت بالأشجار القوية . وأثناء هبوب الرياح الثلجية لا يشعلون النار ؛ لأن الهواء يكون محملا بالندى ، ويعرفون موعد قدوم هذه الرياح عن طريق رش الملح على الأرض ، فإذا ذاب عرفوا بقدومها . وأثناء الرياح الترابية لا يطهون الطعام حتى لا يردم . كما أنهم يحتمون - عند من يملك منهم - بالهجيرة ، وهى بيوت تبنى تحت سطح الأرض تحميهم من الرياح والحرارة .

### ٣ - الموارد المائية والصرف الصحى

#### ا - الموارد المائية

تعتمد سيناء - بصفة عامة - على ثلاثة مصادر للمياه هى : الأمطار ، والعيون ، والآبار ، وإن كان المصدران الثانى والثالث يرجعان فى الأصل للمصدر الأول بفعل العوامل الطبيعية .

وقد سبق التعرض للمصدر الأول ، ومن ثم يجدر بنا فى هذا الجزء تناول العيون والآبار باعتبارهما المصدرين اللذين يعملان على استقرار الحياة ، وباعتبار أن الأمطار فى منطقة الوسط يصعب التنبؤ بسقوطها وبكميتها بشكل منتظم .

**العيون**

لا توجد عيون طبيعية فى القرية الثانية ، وبالتالى فهى تعتمد بالدرجة الأولى على الأمطار يليها الآبار ، والجدير بالذكر أنه قبل عام ١٩٤٨ كانت هناك مواسير ممتدة إليها قام الإسرائيليون بتعطيلها ، ومازالت آثارها موجودة .

ويعتمد أهالى القرية الأولى وتوابعها على اثنتين من العيون الطبيعية : أولاهما : تبعد عن القرية بمسافة كيلو متر وينتج عنها ٦٠٠ م$^3$ يوميا ، ويتم استخدام ٤٠٠ م$^3$ للزراعة ، ١٠٠ م$^3$ لمياه الشرب يصل عمق العين ١٣٠٠ م$^3$ .

وقد تم إنشاء خزان بسعة ٨٠٠ م$^3$ لاستغلال المياه الضائعة من العين واستصلاح ٨٠ فدانا بجوارها ، وتعتبر هذه العين ملكا للدولة .

أما العين الثانية فيبلغ عمقها ٩٠٠ م$^3$ تنتج حوالى ١٠٠ م$^3$ يوميا ، وتستخدم فى مياه الشرب . وقد تم توصيل المياه المخصصة للشرب عن طريق خطَّى مياه (مواسير) مزدوجة قطر الماسورة ثلاث بوصات : أحدهما لأهل العين ، والثانى يصل لأهل القرية الأم (القرية الأولى) ويبلغ طول هذا المشروع [١١] ٣كم مواسير/ خزان ٥٠ م$^3$ بتكلفة ٩ر٩٩ ألف جنيه .

وجارى تنفيذ خط مياه الطريق الأوسط ٤٠٠ م$^3$ ، بالإضافة إلى إقامة شبكة مياه بالقرية يتم من خلالها تنظيم ونقل وتوزيع المياه إلى باقى التجمعات بالقرية وخارجها عن طريق عربات فنطاس لنقل المياه .

وأهم الزراعات التى تعتمد على مياه العيون زراعة الزيتون ، والموالح ، والخوخ ، والتين ، والرمان ، واللوز ، والعنب .

**الآبار**

تركز البيانات الرسمية لمركز المعلومات فى سيناء على أن عدد الآبار



الموجودة بالقرية الأولى ٢٥ بئرا ، والمقامة عن طريق الحكومة لمياه الشرب بئران ، بينما يوجد حوالى ٧٠ بئرا فى منطقة العين الخاصة بها ، بخلاف الآبار الأخرى الموجودة فى المناطق المحيطة بها ، ويتراوح عمق الآبار من ٨ إلى ١٦م ، ويتم حفر هذه الآبار بالجهود الذاتية ، أو عن طريق الصندوق الدوار التابع للمحافظة .

وتركز البيانات الرسمية [١٢] على أن عدد الأسر المستفيدة من الآبار حوالى ٣٥ أسرة ، وعدد الأفدنة المزروعة عن طريقها ٥ر١٣٦ فدان بإجمالى تكلفة ٢٦٢٥٤٠ جنيها ، وهناك عدد ثلاث آبار تم حفرها ومنتظر تجهيزها بالقرية ، ويوضح جدول رقم (١) بيانات هذه الآبار .

**جدول رقم (١)**

| موقع البئر | عمق البئر | الرفع الإستاتيكى | تصرف البئر م$^3$/س | التصرفات الشهرية للبئر م$^3$ | ملوحة المياه | الارض التى يمكن زراعتها |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بئر (١) | ٨٠ | ٥٥ر٢٢ | ١٢ | ١٨٠٠ | ٣٥٠٠ | ١٢ |
| بئر (٢) | ٦٨ | ٣٥ر١٤ | ٢٤ | ٣٦٠٠ | ٣٠٠٠ | ٢٤ |
| بئر (٣) | ٧٨ | ١١ر١٦ | ٧ | ١٠٥٠ | ٣٠٠٠ | ٧ |

وبالنسبة للقرية الثانية ، تذكر البيانات الرسمية أيضا أن المحافظة أقامت بئرا واحدة ، ويبين الجدول رقم (٢) بيانات خاصة بالبئر .

**جدول رقم (٢)**

| موقع البئر | سعة البئر | درجة الملوحة | المساحات المستهدفة | عدد الأسر المستفيدة | المساحة المنزرعة عن طريق البئر |
|---|---|---|---|---|---|
| القرية الثانية | ١٦م$^3$ س | ٣٧٥٠ جزءا من المليون | ١٥ فدانا | ١٥ أسرة | ١٠ أفدنة |

وتظهر بيانات هذا الجدول ضآلة حجم الزراعات الواقعية المعتمدة على الآبار التى أقامتها الحكومة ، ويعتمد الأهالى على الآبار التى تقام بالجهود الذاتية بالذات فى هذه القرية ، حيث تقل منابع المياه الطبيعية وتكثر الأراضى الزراعية .

ويذكر أهالى المنطقة أن البئر المنشأة عن طريق الإدارة العامة لتنمية الموارد المائية تحتوى على مياه كبريتية .

ويستطيع الأهالى فى وسط شمال سيناء التعرف على الأماكن التى يمكن حفر آبار بها ، ويكون هذا عن طريق وجود شجرة الحجول ، وشجرة الغرقد ، وهما شجرتان نواتا جذور طويلة تمتد إلى مسافات بعيدة للحصول على مياه ، ومن ثم فوجودهما يدل على إمكانية وجود مياه . ويقوم البدوى بمساعدة الحكومة فى التعرف على إمكانية حفر الآبار .

كما يفيد الأهالى أن اجتماع أكثر من أسرة على حفر بئر يعنى أن البئر ملك لهذه الأسر ، وقد يقومون ببيع المياه لجيرانهم أيضا .

**ب - الصرف الصحى**

لا توجد بالقريتين شبكة للصرف الصحى ، ولكن يعتمد أهل القرية فى تصريف حاجاتهم على إحدى الطرق الأربع الآتية :

**الترنشات**

وهى موجودة فى المبانى الحكومية على عمق ٣ أو ٤ أمتار ويصل بينها وبين الحمامات ماسورة كبيرة ، تبطن هذه الترنشات بطبقة أسمنتية من الداخل لعدم تسرب المخلفات إلى باطن الأرض ، بالإضافة إلى زيادة قدرتها على التحمل إذا مامرت بجانبها أو فوقها السيارات .



**البيارات**

توجد البيارات فى البيوت الحجرية المنتشرة بالتجمعات السكنية ، حيث يتم بناء بئر كبيرة أو بيارة خلف المنزل وتحت الأرض بدون تبطين لجدرانها حتى تتسرب المخلفات عن طريق التربة الرملية ، وتحلل بالعوامل الطبيعية ، ويتفاوت عمق هذه البيارات ، وقد تصل المدة الزمنية لاستخدامها سنوات عديدة .

**عشش خاصة بقضاء الحاجة**

وهى عشش ملحقة بالعشش السكنية وبيوت الشعر ، وهى عبارة عن حفرة غير مبطنة مؤقتة تستوعب تصريف الحاجة لمدة قصيرة ، ومحاطة بالصفيح والشجر ، ويمكن إزالتها فور رحيل سكان العشش إلى مكان آخر .

**قضاء الحاجة فى الخلاء**

بعض أصحاب العشش من البدو لا يقيمون عششا لقضاء الحاجة ، ولكنهم يقضونها فى الخلاء ، سواء كانوا رجالا أو نساء .

## ٤ - الموارد الطبيعية والانشطة الاقتصادية المرتبطة بها

تتعدد الموارد الطبيعية فى قرى الدراسة ، وهى :

**ا - الأرض**

أرض زراعية يقوم عليها النشاط الزراعى والزراعات الدائمة ، وهى الأراضى الطينية (الطينية البيضاء) ، ثم التربة الحصباء ، وهى تربة طينية تتكون من مخلفات السيول . ويوجد من هذا النوع فى القرية الأولى حوالى ١١٥ فدانا ، وأغلب هذه الأراضى حول العين ، ويزرع بها ١٥ ألف شجرة زيتون ، إلى جانب العديد من زراعات الفواكه . ويعتبر أصحاب هذه الأرض أكثر استقرارا وأكثر

ارتفاعاً فى مستوى المعيشة ، حيث إن انتظام تلك الزراعات يؤثر على النشاط التجارى لها .

وقد قام السكان فى القرية الأولى بإجراء تجربة زراعة التفاح فى تلك المنطقة فى حدود ضيقة ، وقد نجحت التجربة وأسفرت عن إنتاج عالى الجودة بشكل يشكل اتجاها جديدا لتنمية هذه الزراعة لدى السكان ، كما يوجد عدد من الوديان التى تقوم بها زراعات دائمة ، كما توجد منطقة بها مساحات كبيرة صالحة للزراعة .

أما الأرض الزراعية الموسمية فهى الأرض التى تعتمد فى ريها على مياه الأمطار ، وتبلغ مساحتها حوالى ١٥٠ فدانا تنتج المحاصيل الرئيسية ، ويساعد بناء السدود والهرابات والخزانات والآبار السطحية على حصول هذه الأراضى على المياه اللازمة ، فتنتشر الزراعات الموسمية .

### ب - المراعى الطبيعية

تنتشر المراعى – عادة – حول الجبال الموجودة ، وبعض المناطق ذات العشب ، حيث ينتقل إليها السكان فى موسم الربيع ، فيحملون عششهم وبيوت الشعر للإقامة فيها لمدة ثلاثة أشهر ، حيث يكثر العشب فى هذه المنطقة .

وأهم الأعشاب التى يتغذى عليها الماعز والأغنام هو عشب الحلجلى والهيثم للماعز ، واليهج واليتمة للإبل . وتنمو هذه المراعى بشكل طبيعى عقب سقوط الأمطار ، ويعتبر الرعى هو النشاط الاقتصادى الثانى ، أو المهنة التى يتقاسمها الأهالى بجانب الزراعة . ويوجد نوعان من الرعى :

– رعى الماعز والأغنام ، وتقوم به النساء والفتيات والغالبية العظمى من الفتيات اللاتى تتراوح أعمارهن بين ١٠ سنوات و١٥ سنة ، حيث تكف معظمهن عن الرعى بعد الزواج .



– رعى الإبل ، ويقوم به الرجال والفتيان ، حيث تحتاج الإبل لقدر من القوة للسيطرة عليها . ويذكر أن "البانجو" كان يستخدم فى البداية كغذاء للإبل والجمال المسافرة فى حالة نوبات الهياج المفاجئة التى تحدث لها أثناء السفر .

وأصبحت مهنة الرعى تمارس لصالح الغير مقابل أجر شهرى يتقاضاه الراعى وتتقاضاه الراعية على عدد الروس من الأغنام والإبل .

وينتشر الرعى حيث تتوافر المراعى خلف الجبال وأمامها وفوقها ، ولكن عادة ما يتم بعيدا عن الأرض الزراعية ، لعدم التعدى عليها .

ويبدأ الرعى صباحا حتى قبل المغرب ، حيث تظهر الضباع والذئاب فى الجبال بعد غروب الشمس ، مما يمثل خطورة شديدة على الأغنام والإبل والرعاة .

ويتوقف موسم الرعى على مدى توافر المراعى ، حيث يبدأ الرعى مع ظهور الأعشاب عقب نزول الأمطار ، ومن ثم فالرعى يزدهر فى (فترة الربيع) ، أى فترة نمو الأعشاب بشكل عالى الفائدة من الناحية الغذائية ، وتساعد جودة الأعشاب فى تلك الفترة على سرعة نمو الأغنام وكثرة إدرارها للألبان ، ويؤثر هذا أيضاً على النشاط التجارى المتعلق بالأغنام فيرفع سعر الماشية فى هذه الفترة .

أما فترة الصيف ، حيث تشتد الحرارة وتندر المياه وتجف الأعشاب بالمراعى ، وتقل الفائدة الغذائية للأعشاب ، فيفضل أصحاب الماعز والأغنام بقاءها أمام المنازل فى أعشاش مخصصة لها يوفر بها الغذاء والماء ، ويطلق على المراعى فى هذه الفترة كلمة (قش) أى عديمة الفائدة .

جـ - التعدين

يوجد فى منطقة الوسط - بشكل عام - ثروة معدنية مثل الكبريت ، والفحم ، والتجبس ، والفوسفات ، والبترول ، والذهب ، والرخام ، والأسمنت .

ولا يؤثر هذا المورد الطبيعى على النشاط الاقتصادى ، حيث لا يوجد أى نشاط صناعى أو تجارى مرتبط بالثروة المعدنية .

د - الثروة الحيوانية

تختلف المنطقة الساحلية فى سيناء عن منطقة الوسط ، فحيث يتعاظم نشاط صيد الأسماك كأحد الأنشطة الاقتصادية الهامة فى المناطق الساحلية المرتبطة بالموارد الطبيعية من الأسماك ، ينعدم هذا فى منطقة الوسط ؛ وذلك للبعد عن البحر والبحيرات ، ويستبدل بهذا النشاط فى قريتى الدراسة الصيد المعتمد على أنواع من الحيوانات والطيور النادرة التى يقوم بصيدها الشباب والرجال ، والتى يعتمد عليها فى التجارة فى حدود ضيقة جدا ، ولكنها تعتبر وسيلة "ترفيهية" "بالدرجة الأولى" إلى جانب استخدامها فى الطعام .

ومن أنواع هذه الحيوانات :

- الصقور : ويتم صيدها وبيعها للأمراء السعوديين والخليجيين الذين يقبلون على الشراء ، ويهتم الأهالى بصيدها لارتفاع سعر البيع .
- الغزلان : ويتم صيدها فى حدود ضيقة ، وذلك لمنع صيدها قانونا ، كما أنها تحتاج إلى عربة فى مطاردتها ، بالإضافة إلى انخفاض سعرها فى حالة الإصابة أو الاضطرار إلى ذبحها فورا .
- الحمام البرى وطيور السمان والقطا والأرانب الجبلية ، بالإضافة إلى وجود طيور الحبارى فى بعض الأماكن ، وهى طيور صحراوية تتكاثر فى حالة سقوط الأمطار .



هـ - أنشطة اقتصادية ترتبط بالموارد الطبيعية (النشاط التجارى)

يرتبط النشاط التجارى بفترات ازدهار الزراعة والرعى ، وخاصة تجارة الزيتون وزيت الزيتون ، وهى تحتل المرتبة الأولى فى القريتين ، يأتى بعدها تجارة البطيخ والعنب ، ثم تجارة الماعز والأغنام ، (يوجد بكل قرية حوالى ثلاثة أو أربعة محلات "بقالة" للبيع لأهل القرية) .

هذا بالإضافة إلى التجارة الأساسية للقرية ، وهى التجارة غير المعلنة (تجارة البانجو والمخدرات) .

و - أنشطة اقتصادية مرتبطة بالموارد البشرية

الحرف اليدوية كغزل الأكلمة ونسجها ، وعمل الخيام ، وعمل بيوت الشعر والمشغولات بالخرز والتطريز ، مثل الدلايات والشنط ، ويكون مقرها البيت ، ويتم بيعها فى أسواق العريش والشيخ زويد ، بالإضافة إلى عمل العجوة ، وعصير الزيتون .

## ٥ - الخصائص السكانية

تسمى منطقتنا الدراسة - حسب التقسيم الإدارى - قرى ، وتضم هذه القرى مجموعة من التوابع يطلق عليها (نجع ، أو تجمع) هذه التجمعات تتبع (قبائل) ، وحجم هذه التجمعات يحدد عدد سكان القرية ، كما تحدد القبائل التركيب القبلى لهم ، وتتكون القرية الأولى من سبعة تجمعات ، وتضم القرية الثانية خمسة تجمعات ، ومن ثم فإن طبيعة التركيب السكانى وأصوله ، وكذلك التجمعات المكانية المرتبطة به ، تكون أشكال هذه التجمعات .

## ١ - حجم السكان (١٣)*

### حجم السكان فى القرية الأولى

تشير البيانات المدونة فى مركز المعلومات إلى أن عدد سكان القرية الأولى ٢٤٤٣ نسمة ، بينما يؤكد رئيس المجلس القروى المحلى أن عدد السكان يصل إلى ٤٠٠٠ نسمة ، فى حين أن المعلومات الميدانية - عن طريق الإخباريين من مشايخ وكبار القبائل - تحدد عدد الأسر الموجودة فى التجمعات الرئيسية بـ٩٧٠ أسرة .

بالإضافة إلى التجمعات الفرعية التى يضم كل منها ١٥ إلى٢٠ أسرة ، ومن ثم إذا كان متوسط عدد الأفراد فى القرية يصل من ٨ إلى١٠ أفراد (وهذا لتعدد الزوجات) فإن عدد السكان يفوق ما حددته الجهات الرسمية بكثير .

### حجم السكان فى القرية الثانية

تشير البيانات المدونة فى مركز المعلومات إلى أن عدد سكان القرية الثانية ١٠٤٢ نسمة ، بينما يؤكد الإخباريون من شيوخ القبائل وكبار القرية أن عدد سكانها حوالى ٣٠٠٠ نسمة ، بالإضافة إلى حجم سكان التوابع ٢٠٠٠ نسمة ، بالإضافة إلى المغتربين الموجودين كموظفين ويصل عددهم إلى ٣٣ فردا . ولم يستطع الإخباريون بالقرية تحديد عدد الأسر فى توابعها .

وغالبا ما يرجع سبب الاختلاف بين الأعداد المسجلة فى السجلات الرسمية وآراء الإخباريين إلى عدم تسجيل المواليد والوفيات بشكل دورى . وتعتبر عملية رصد أعداد السكان أهم العناصر التى تحدد حجم الخدمات وطبيعة مشروعات التنمية .

* آخر تعداد سكان مركز منطقة الدراسة لعام ١٩٩٨ .



## ب - معدلات النمو

تتوقف معدلات النمو على :

- عدد المواليد والوفيات .
- حجم الهجرة الداخلية والخارجية .

تشير بيانات مركز المعلومات ومركز دعم اتخاذ القرار(١٤) إلى أن معدل الزيادة السكانية فى ريف المحافظة يصل إلى ٣ر٠٧* ، ومن ثم ينطبق هذا على قريتى الدراسة بالمحافظة ، كما ينطبق على السكان المسجلين بالمجلس المحلى .

أما مؤشر عدد المواليد والوفيات وحجم الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية فليس له دلالة علمية ؛ وذلك لعدم قيد جميع المواليد والوفيات ، وعدم التسجيل الدائم لعدد السكان وأسباب الزيادة .

ولكن نتائج الدراسة الميدانية تشير إلى وضوح هذه الظواهر ، حيث يزداد عدد المواليد سنويا بسبب الزواج المبكر ، والرغبة فى زيادة عدد الأبناء للمشاركة فى الزراعة والرعى ، بالإضافة إلى تعدد الزوجات ، فى نفس الوقت يرتفع عدد وفيات الأطفال لصغر سن الأم ، وضعف الخدمات الصحية ، وتذبذب الظروف المناخية .

أما مؤشر الهجرة فينقسم إلى :

- **هجرة داخلية**

وتتم بين قرى مركز الدراسة بصفة عامة ، أو من مركز لمركز ، أو من تجمع إلى تجمع آخر داخل القرية نفسها ، وتعتمد هذه الهجرة على وجود القبائل ذات الصلات القرابية القومية (فقد نجد بعض أفراد قبيلة ينتقل بأسرته من مكان إلى آخر قاصدا أبناء عمومته) .

* عدد السكان طبقا للنتائج الأولية لتعداد السكان ١٩٩٧ الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

وترجع أسباب الهجرة الداخلية إلى :

- قلة المراعى ، أو قصد مناطق أكثر غزارة من ناحية المطر .
- قلة الخدمات التى تجعلهم يضجرون من المكان .
- كثرة مطاردة واتهام الشرطة لهم .
- الزواج من قرية أخرى .
- وفى القرية الثانية تتم الهجرة إليها من العريش (فقراء العريش) ، حيث ترتفع قيمة الأراضى هناك ، ويكونون من القاطنين على أطراف العريش .

**- الهجرة الخارجية**

تتم الهجرة الخارجية عن طريق الحدود الفلسطينية والأردنية إلى نقاط حدود أخرى ، حيث تكون هذه الحدود بلا نقاط تفتيش ، وقد ترجع أسباب الهجرة الخارجية إلى :

- الزواج من قبائل قرابية خارج الحدود .
- مطاردة الشرطة .
- البحث عن عمل .

### ٦ - انماط الإقامة والمسكن

#### ا - انواع المساكن

ارتبطت طبيعة المسكن بالظروف الجغرافية بشكل واضح ، وتغيرت هذه الطبيعة بنفس القدر الذى تغيرت به تلك الظروف ، وكان العاملان الحاكمان فى كون المسكن دائما أو مؤقتا هما : توافر المياه ، والمناخ ، واللذين تحكما بالتالى فى مادة بنائه وموقعه ، وشكله الداخلى والخارجى ، وتحكم المناخ أيضا بالإضافة إلى العادات والتقاليد والعرف فى اتجاه وجهات المنازل ، وفى المسافات بين المنازل .



ويوجد فى قريتى الدراسة خمسة أنواع من المساكن هى :

**المساكن الحكومية**

وهى مبان أقيمت للمغتربين من خارج القرية للإقامة فيها فترة وجودهم فى القرية سواء الموظفون فى وزارات التربية والتعليم ، أو الشئون الاجتماعية ، أو الوحدة الصحية ، أو الوحدة الزراعية ، أو مجلس القرية والكهرباء .

والمبانى الحكومية تتكون من دور واحد ، والشقة عبارة عن حجرتين وصالة ، وحمام ، ومطبخ ، كما أقامت الحكومة أيضا مبانى سكنية لأهل القرية عبارة عن حجرتين وصالة وحمام ومطبخ ، ويقطن هذه المبانى حوالى ١٨ أسرة بإيجار شهرى ١٢ جنيها ، وهى مبان تتكون من دور واحد من الخرسانة ولا توجد مسافات بينها (متلاحمة) .

**المساكن الدائمة**

وهو أحدث أنماط المساكن فى المجتمع البدوى ، وهذا النمط بدأ فى الظهور بعد التقسيم الإدارى لكل منطقة ، وتوافر قدر من الخدمات فيها مثل حفر الآبار ، سواء عن طريق الحكومة أو الجهود والذاتية ، وهى أهم هذه الخدمات ، ومن ثم بدأ الاستقرار النسبى لبعض السكان وبدءوا فى بناء هذه المساكن . وتعتبر (القرى الأم) وتجمعاتها الرئيسية هى مناطق الإقامة الدائمة .

(مادة البناء) فى هذه المساكن تكون المبانى من الطوب أو الحجارة والأسمنت والطمى والخشب والبوص .

(شكل المسكن) يكون من طابق واحد ، وتبنى جدرانه من الحجارة المبطنة بالطمى أو الأسمنت ، ويقوم بالبناء صاحب المسكن نفسه أو أحد البنائين ، ويقسم المسكن إلى عدة غرف حسب المقدرة المالية لصاحب المسكن ، ثم مكان

فسيح غير مسقوف.، وتكون أسقف هذه المنازل من القرميد أو الصاج أو الخشب الذى له صبة أسمنتية أو من الخوص والبوص والحطب ، ملحق به مكان صغير للطهى ، ومكان صغير آخر مسقوف لقضاء الحاجة ، وبجانب المنزل (الدار) وعلى أحد جوانبه الخارجية يقام أربعة أعمدة من أفرع الشجر القوية مسقفة بحصير . ويبطن جانبان منه بالخشب والجانب الثالث هو جدار المسكن الدائم . ويستخدم هذا البناء كمقعد للسيدات فى غياب أزواجهن ، وأمام المنزل توجد عشة من الصفيح والشجر لتربية الماعز ، ويوجد خزان للمياه .

ويتم الرحيل عن هذه المنازل الدائمة فى موسم الأمطار لزراعة الأرض ، إلى منازل أخرى إما من نفس النوع إذا كان صاحب المسكن مقتدرا ماليا ، أو إلى عشش أو بيوت الشعر .

**العشش**

تتكون العشة من أعمدة من شجر الأثل والطرفة ؛ لأن فروعها قوية تتحمل شدة الرياح ، أما الأسقف والحوائط فمن شجر العادر ، وهى أشجار ذات سمات خاصة فى الصيف والشتاء ، فهى خفيفة وطرية وقوية فى نفس الوقت ، أوراقها لا تتساقط ، ومن السهل حملها ووضعها فى أى مكان ، وهى تحمى من حرارة الشمس ، وتلطف الهواء وتنقيه حيث تتعلق بأوراقها الرمال والأتربة ، وفى فصل الشتاء يضاف إليها النايلون والبلاستيك للحماية من المطر ، ويصل حجم العشة إلى ٤٠ مترا . وتقسم العشة من الداخل عن طريق فواصل من الخيش مثل الستائر .

**بيوت الشعر**

لم تعد تستخدم إلا فى الأفراح فقط ، حيث يحتفظون بها فى منازلهم



للاحتفالات ، ويكون نسيج بيت الشعر من صوف الماعز والغنم ، يخيط ويشد من أطرافه على أربع زوايا (أوتاد) من الحديد أو خشب الأشجار القوى ، وتبنى العشة على ٩ أعمدة أو ١٢ عمودا بارتفاع متر ونصف ، وتقسم من الداخل إلى حجرتين أو ثلاث ، ويتم التحكم فى حجم الحجرة تبعا لطول القماش (صوف الماعز) ، ويخصص بها حجرة للعزال (الأثاث – مساند – فرش أرض من نفس النسيج) ، وحجرة للرجال ، وحجرة للنساء ، ويلحق به عشة لقضاء الحاجة .

**الجهيرة**

هذا المسكن يشبه خزان المياه ، يبنى تحت سطح الأرض ، حيث يقوم البدوى بحفر جورة فى الرمال على مسافة ٢ – ٤ أمتار وعرضها تقريبا يتساوى مع عمقها أو أكثر قليلا ، ويقوم البدوى بصنع سلالم ينزل إليها عن طريق النحت فى الرمال المجمدة داخل الحفرة ، أما سقف الجهيرة فيكون من الشجر والحطب والبوص والبلاستيك ، وتوضع فوقه الرمال فيما عدا الفتحة التى يتم النزول منها .

ويلجأ البدوى إلى استخدام الجهيرة فى الشتاء للاحتماء من المطر ، وفى الصيف حيث تكون رطبة وتقلل من درجة الحرارة ، وقد تستخدم أيضا لتخزين علف الحيوانات .

**ب – الأثاث المستخدم**

لم يختلف نوع الأثاث المستخدم باختلاف نوع المسكن ، حيث ارتبط الأثاث بطبيعة الحياة التى يغلب عليها التنقل ، ومن ثم كان الأثاث بسيطا يسهل حمله ويفى بالحد الأدنى لاحتياجات الإنسان لهذا النمط من الحياة .

وهذا الأثاث عبارة عن حصيرة ، أو على الأكثر مرتبة وفرش على الأرض

من القماش أو من صوف الماعز (فى بيوت الشعر) ، ومخدات ، وبعض الأوانى البلاستيك للغسيل والطعام ، وكانون للطهى يوضع على علبة من الصاج ، وقد يستخدم الحطب الساخن الذى يوضع داخل (القصعة) لطهى الطعام .

### جـ - موقع المسكن والمسافات بين المساكن

يحدد موقع بناء المسكن (سواء كان من الطوب أو عشش أو بيت شعر) أكثر من عامل :

- أرض يملكها صاحب المسكن حتى وإن كانت هذه الأرض لا تصلح للزراعة وهذا هو العامل الحاسم .
- أما العامل الثانى "وإذا توافر العامل الأول" فهو قرب المسكن من مصدر المياه - قرب المسكن من القبيلة التى ينتمى إليها ، وغالبا فإن القبائل تملك أراض متقاربة . ولا يخضع اختيار المنزل للقرب أو البعد عن الخدمات .
- تصل المسافات بين المساكن إلى أكثر من ١٠٠ متر ، ولكن لا تقل عن ٤٠ مترا ، ويرتبط تحديد الحد الأدنى بما يسنه القانون العرفى من قواعد أمنية .

### د - اتجاهات وجهات المنازل

ترتبط وجهات المنازل باتجاهات دخول الشمس واتجاهات القبلة ، ويراعى فى العشش وبيوت الشعر أن يكون المسكن منخفضا عن مستوى الريح ، ويكون اتجاه الريح فى ظهر العشة .

### هـ - مخلفات المسكن

**مخلفات آدمية**

ويتم التخلص منها عن طريق البيارات غير المبطنة فى المساكن الدائمة ، أما فى



العشش وبيوت الشعر فيتم التخلص من المخلفات عن طريق حفر فى عشة منفصلة عن عشة الإقامة وعلى بعد ١٠ أمتار منها ، ويصل عمق الحفرة من ٢ -٣ أمتار .

**مخلفات الاستخدام**

يتم حرقها بعيداً عن المنزل ، أو إلقاؤها فى الوادى لتأخذها الرياح والسيول ، ومخلفات الأغنام تستخدم فى الولعة (الخبيز) .

### و - تأثير العوامل الجغرافية على تحركات السكان

تؤثر العوامل الجغرافية فى المجتمعات البدوية البسيطة بشكل مباشر على تحركات السكان ومدى استقرارهم ، وقد ظهر هذا - بوضوح - فى توزيع السكان فى محافظة شمال سيناء ، حيث يتركز الغالبية العظمى من السكان فى السواحل الشمالية [رفح - العريش - الشيخ زويد] ، ويقل عدد السكان كلما اتجهنا إلى الوسط والجنوب ، حيث يرجع هذا إلى مدى توافر الموارد الطبيعية من أرض خصبة وكمية أمطار ، وموارد سمكية ، بالإضافة إلى اعتدال المناخ الذى يتأثر بالاقتراب من سطح البحر واستقرار درجات الحرارة .

هذا على مستوى توزيع السكان بصفة عامة فى المحافظة ، أما التحركات الداخلية للسكان وانتقالهم من قرية إلى أخرى أو من مكان إلى آخر داخل حدود القرية فيرتبط أيضا وبشكل مباشر بالعوامل الجغرافية وذلك خلال فصول السنة .

فنجد أن هناك استقرارا للسكان (فى قرى الدراسة) فى أماكن الزراعات الدائمة ، أما معظم الأهالى بالمناطق الأخرى فنجدهم يمتلكون مسكنين : مسكن صيفى من الطوب ، وهو دائم وقريب من مصادر المياه . ومسكن شتوى يبنى

بجوار الأراضى الزراعية وقت سقوط المطر ، وعادة ما يقام فى الأماكن المرتفعة بعيدا عن نحرات السيول حتى لا يتعرض للجرف ، ويتم الانتقال من شهر سبتمبر حتى شهر مايو ، كما يتم الانتقال فى الربيع إلى المراعى ، ومن ثم فالمحرك الأساسى للتحركات السكانية يرتبط بالأمطار أو بمصادر المياه أكثر من تأثير الرياح أو درجات الحرارة .

### ٧ - الطرق

تتنوع الطرق فى منطقتى الدراسة بين طرق أسفلتية حديثة أنشأتها الدولة ، سواء كانت طرقا رئيسية أو طرقا فرعية ، وطرق قديمة ترابية تربط بين القرية وتجمعاتها ، أو بين القرية والقرى المجاورة .

**ا - طرق غير مطروقة لغير الأهالى**

هى طرق عبارة عن مدقات ترابية ليس لها أسماء ، وإنما يطلق عليها دروب ، وهذه الطرق لا يعرفها غير الأهالى ، ويلجأون إليها فى قضاء احتياجاتهم لقصر المسافات بينها وسرعة الوصول ، وعادة يتم السير فيها بالأقدام أو على الحمير والعربات الكارو ، وبعضها لا يصلح إلا على الأقدام .

**ب - الطرق التقليدية القديمة وأهم معالمها**

هى طرق ترابية بعضها رئيسى ، وبعضها الآخر فرعى ، وتتركز فى :

- طرق بين القرى وتجمعاتها .
- طرق بين القرى والقرى الأخرى .
- طرق جديدة قامت الدولة بتمهيدها ورصفها ، أو رصفها فقط حيث كانت ممهدة بطول قدره نحو ٤٨٠ كم .



**السمات الفيزيقية للطرق**

تحاط جميع الطرق بالجبال ، وهذا يرجع إلى طبيعة القرى أساسا ، حيث إنها محاطة من جميع الجهات بالجبال .

- يوجد على جانبى الطرق مناطق رعوية .
- يتم عمل المدقات بين الجبال عن طريق التفجير .

وتشكل بعض الطرق (الممرات) بعدا إستراتيجيا هاما ، كممر الكونتلا جنوبا ، ويعتبر الممر الأم لمنطقة وسط سيناء .

**وسائل المواصلات**

تعتمد وسائل النقل على السيارات نصف النقل ، ويمتكلها أهل القرى ، وتعتبر وسيلة التنقل بين المدن البعيدة والقرى .

أما الوسائل الأخرى فهى الحمير والجمال ، وتستخدم فى حمل البضائع والزراعات الثقيلة ونقلها إلى مسكن البدوى ، حيث تتحمل الجمال المشى على الرمال ، ثم الحمير لنقل المياه على العربات الكارو .

## ثانيا : العلاقة بين الأوضاع البيئية والأنشطة الممنوعة والتنمية

طرحنا فى بداية الفصل تساؤلا مؤداه كيف يمكن تحديد أكثر العوامل الفاعلة فى خلق النشاط غير المشروع لمجتمعى الدراسة الحالية مفاضلين بين عاملين هما : الطبيعة الفيزيقية لهذين المجتمعين ، وعدم العدالة التوزيعية لبرامج التنمية ، أو كلاهما .

ومن المستغرب فى هذه الجزئية أنه فى الوقت الذى يتحدث فيه العالم - ونحن على مشارف الألفية الثالثة - عن الآفات البيئية الناجمة عن التدخل والتعدى السافر للإنسان على الطبيعة ، وعن كيفية حماية الأبنية الضرورية

للنظام البيئى ، تتكلم عن دور العوامل البيئية الطبيعية فى تحديد نشاط الإنسان ، ولكن إذا ما نظرنا إلى هذا من جانبه الإيجابى ، فذلك يعنى أننا مازلنا نملك أرضا بكرا ، لم تمسها تلك التعديات السافرة على البيئة ، ويلزمنا هذا فى الحقيقة إلى ضرورة النظرة التكاملية للتنمية المتواصلة لتلك المجتمعات ، وليس فقط التصدى للمشكلة التى نحن بصدد دراستها (زراعة المخدرات) .

والصفحات السابقة لهذا الفصل أوضحت أنماط تفاعل الإنسان البدوى مع بيئته فى شتى مناحيها ، ولكن علينا الآن أن نجيب على أطروحة هذه الجزئية وتحديد اتجاه هذا التفاعل إيجابيا أم سلبيا .

**١ - وعى الإنسان البدوى فى تفاعله مع بيئته**

لكل إقليم مكوناته الطبيعية الخاصة ، وتؤثر هذه المكونات على طرق الانتفاع البشرى ونظمه فى هذا الإقليم ، كما أن البشر يضعون نظما معينة لإدارة نظم البيئة الطبيعية وكيفية استخدامها [١٥] ، أى أن هناك نوعا من التغذية المرتجعة بين نظم الانتفاع البشرى ونظم البيئة الطبيعية ، وعلى قمة نظم الانتفاع البشرى النظام الاقتصادى .

وإذا ما ألقينا النظام الاقتصادى جانبا الآن ، وتناولنا طرق الانتفاع البشرى الأخرى من الطبيعة الفيزيقية للمكان لسكان قريتى الدراسة وكيفية تفاعله معهما، نجد أن هناك درجة عالية من التوافق بين محددات البيئة الطبيعية وبين طرق الانتفاع ، وقد ظهر هذا جليا فى أكثر من موضع بداية بكيفية التعامل مع المصدر الرئيسى للحياة (الأمطار) فى وسط سيناء ، حيث استخدموا السدود ، والهرابات ، والحوزات ، وحفروا الآبار - بالإمكانيات الذاتية - لتلافى النقص فى كميات المياه على مدار العام ، وكان هذا الاستخدام واعيا ، حيث



استخدموا الهرابات عن طريق حفر الجبال الصخرية التى تمنع تسرب المياه ، كما غطى سطحها بطرق تمنع تبخر مياهها بفعل حرارة الجو .

وعمل البدوى أيضا على حماية نفسه من الرياح ومن السيول بتحديد الموقع المناسب لإقامة مسكن ، وأقام عشته بجانب الجبال فى حالة الرياح الشديدة ؛ لتساعد على تخفيض سرعة الرياح ، وبعيدا عن نحرات السيول فى وقت السيول ، كما اختار من الطبيعة أنواعا من الأشجار كأعمدة لمسكنه يسهل حملها ، وتتناسب مع ظروف ترحاله المستمر ، على أن تكون هذه الأشجار من القوة والليونة فى نفس الوقت ، لتتحمل قوة الرياح ولا تتعرض للكسر ، واستخدم أشجارا أوراقها تمتص الأتربة وتعلق بها الرمال وتكون بمثابة الفلتر الذى ينقى الهواء الداخل إلى مسكنه ، وقد اختار هذه الأنواع من البيئة بفضل خبراته المتراكمة بوعى .

وعند تصميم البناء استخدم المواد المتاحة فى البيئة ، واختار التصميم الملائم ، ويظهر هذا فى البناءات الدائمة عندما بدأ يستقر نسبيًا ، فقد أقام المسكن عبارة عن حجرات يتوسطها فناء متسع غير مسقوف . وتؤكد الدراسات المعمارية الحديثة أن أفضل تصميم للمساكن فى المناخ الحار يكون حول فناء داخلى متسع ، على ألا يزيد ارتفاع الحوائط الجانبية له عن حوائط الحجرات لضمان تظليل الفناء والحوائط ، وحماية المسكن من العواصف والأتربة [١٦].

كما صمم البدوى عشته على أن يكون لها فتحتان : فتحة تسمح بدخول الشمس وعكس الرياح حتى لا تطفئ النار ، ثم فتحة أخرى فى الغرب مع اتجاه الريح ، ويتحكم فى فتح وغلق الفتحتين حسب المناخ وتيارات الهواء . وتشير الدراسات المعمارية أيضا فى هذا الصدد إلى أن فتحات النوافذ تكون غير مرغوبة أثناء النهار ومرغوبة فى الليل لتسمح بالتهوية الجيدة ، فحماية النوافذ

من أشعة الشمس وتوجيهها فى اتجاه الريح يزيد من سرعة التيارات الهوائية ، ويسبب اختلافا فى الضغط ، مما يؤدى إلى خفض الحرارة بدرجات عالية . ومن أكثر العوامل المؤثرة على سرعة تيار الهواء وجود اختلاف فى ضغط الهواء الناتج عن اصطدام الريح بالمبنى [١٧].

والجدير بالملاحظة هنا أن الأبنية الحكومية التى تم بناؤها فى قريتى الدراسة للمغتربين أو للأهالى بالإيجار هى أبنية خرسانية متلاحمة لا يوجد بينها مسافات ، بالإضافة إلى شق الطرق وتسويتها وتغطيتها بمادة الأسفلت . وتعتبر مادة الخرسانة والأسفلت (عاكس للحرارة) من المواد التى تعمل على ارتفاع درجات الحرارة ، فهما يعملان على رفع درجة حرارة الوسط المحيط مما يجعلهما غير ملائمين للمناخ الحار [١٨].

وقد استخدم البدوى فى قرى الدراسة نمط مسكن خاص "الجهيرة" * ، ليتلافى البرودة الشديدة فى الشتاء ، والحرارة الشديدة فى الصيف ، بالإضافة لتلافى سرعة الرياح .

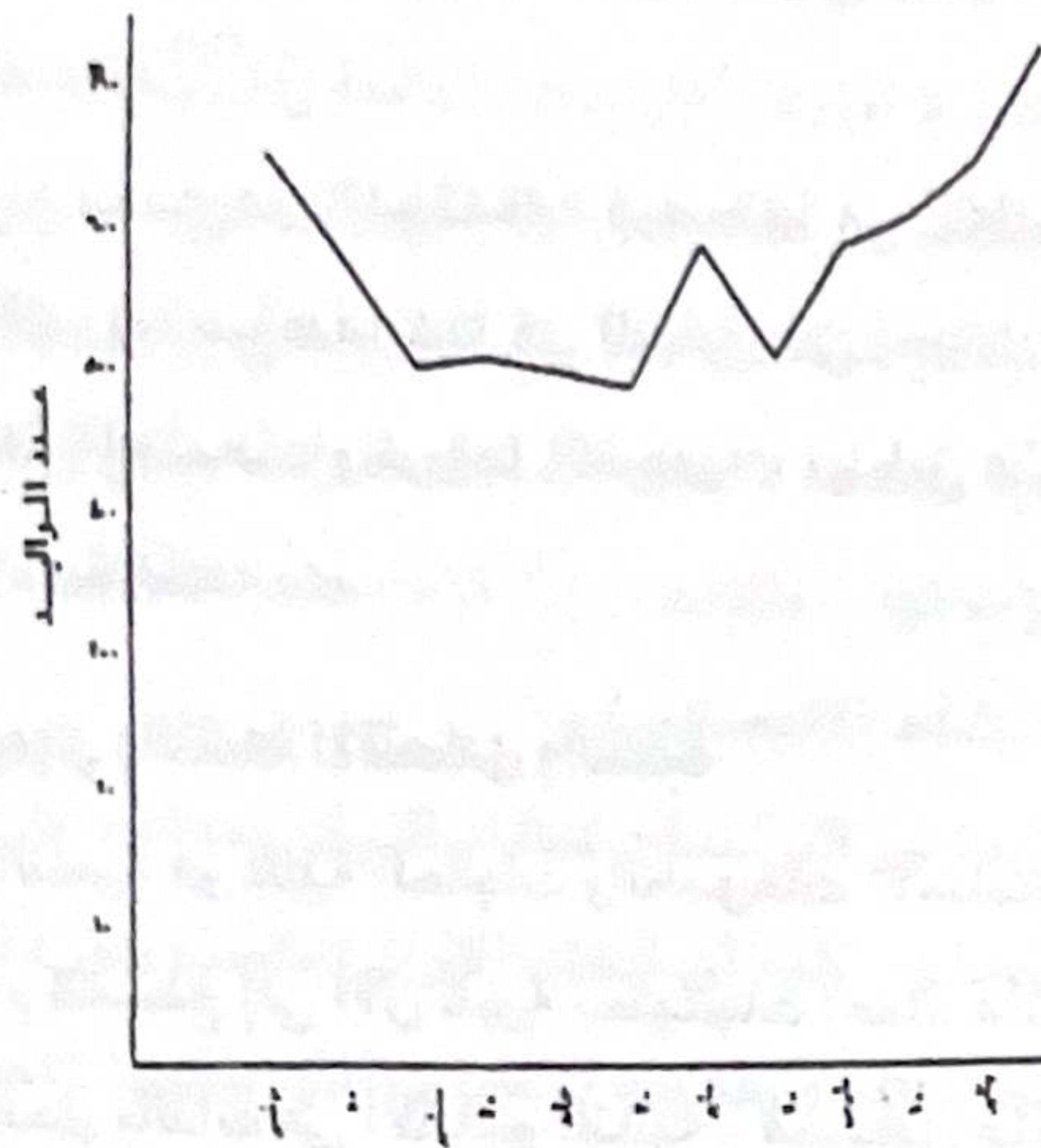
وتشير الدراسات المعمارية - أيضا فى هذا الصدد - إلى أن الطبقات السفلى من الأرض لا تتأثر بالاختلاف الكبير بين درجتى حرارة السطح فى النهار والليل ، بالإضافة إلى أن عوامل التعرية على سطح الأرض فى المناطق الصحراوية قد تتشقق بالتمدد والتقلص ، يتمدد السطح ويتقلص دون ما تحته من طبقات ، ومن هنا فإن إقامة المنشآت تحت سطح الأرض كليا أو جزئيا فى حالة المناخ الحارتحمى المنشآت من مضاعفات المناخ الحرارى ، بالإضافة إلى أنهاتوفر فى استخدام الطاقة والعزل الحرارى [١٩] .

* المساكن تحت الأرض .



ويلاحظ أيضا أن تحركات السكان فى وسط سيناء ارتبطت فى بعض عواملها بتأثير الحرارة ، وهو كما سبق أن ذكرناه عن ترحال بعض الأسر إلى شمال سيناء حيث المنطقة الساحلية عندما تشتد الحرارة .

وقد أشارت نتائج بعض الدراسات لمنطقة وسط محافظة سيناء إلى نزوح السكان من المنطقة بحثا عن الرزق وهروبا من الحرارة التى تصل فى الصيف إلى أعلى معدلاتها ، وتؤثر على معدل المواليد ، ويظهر الشكل رقم (١) انخفاض معدل المواليد الذى وصل إلى أقصاه فى شهر يولية ، واستمر الانخفاض خلال الأشهر الحارة حتى أكتوبر [٢٠] .



شكل رقم (١) *

* تم الحصول على البيان من مديرية الشئون الصحية عن إحصاءات توضح معدل المواليد على مستوى محافظة شمال سيناء خلال شهور السنة الاثنى عشر .

ويشير هذا فى مجمله إلى درجة عالية من الوعى لدى سكان مجتمع الدراسة ببيئاتهم ، حيث استطاعوا التعامل معها رغم قسوتها، فإذا ما قارنا بين السكان ، وبين الحكومة فى تعاملهما مع هذه الطبيعة لكانت النتيجة فى صالح السكان ، فقد ظلت البيئة العمرانية الصحراوية لفترات زمنية طويلة نتاجا عقلانيا لتفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية يتلاءمان دون تنافر أو تضاد ، وذلك من خلال الاستخدام الواعى لموارد البيئة ، سواء كان ذلك فى الاختيار الواعى لعوامل البناء ، أو فى إبداع أنماط بناء شديدة التلاؤم مع الإمكانيات والمحددات الطبيعية المحلية ، كما ظلت عمليات البناء تجسد روح الجماعة وثقافتها ، فعمليات البناء تعبر عن منتج جماعى من خلال شكل المنتج النهائى الذى يعبر عن الشخصية والخصوصية الشديدة [٢١] .

ومن ثم إذا أخذت هذه المجتمعات فرصتها فى التطوير والتعمير نتيجة خبرات تراكمية ، ربما ساعدها هذا فى النهاية على إحداث تكنولوجيا معمارية متلائمة مع ثقافة المجتمعات وظروفها الطبيعية ، وينطبق هذا على شتى نواحى الحياة فى تلك المجتمعات .

**٢ - الإنسان البدوى والنشاط الاقتصادى والتنمية**

إذا كان هدف التنمية هو تلبية الحاجات والطموحات الأساسية للإنسان ، إلا أن البلاد النامية لم تستطع إلى الآن تلبية احتياجات أعداد هائلة من الناس ، مثل الحاجة إلى العمل بالذات فى الأقاليم النائية ، فسيظل عالما يستوطنه الفقر واللامساواة عرضة للأزمات البيئية وغيرها .

ومن ثم فإن التنمية - فى حد ذاتها - عن طريق توفير بعض الخدمات ليست كافية ، بل يلزم تلبية الحاجات الإنسانية عن طريق كل من زيادة الإمكانية الإنتاجية وتحقيق الفرص المتساوية للجميع .



وميدان البحث الايكولوجى هو الميدان الذى يضطلع بدراسة الصلة بين الكائنات أو جماعات الكائنات العضوية فى علاقاتها بالبيئة ، أى أن الحياة هى نسق ديناميكى متفاعل ، فالإنسان يواجه بيئة خارجية عن ذاته يحاول التكيف معها ، فحياته ترتبط بشروط هذه البيئة الفيزيقية ، حيث لا تخضع هذه الشروط لظاهر المناخ وطوبوغرافيا المنطقة فقط ، بل أيضا بشروط الأنشطة الجمعية التى يقوم بها مختلف الجماعات وردود فعلها المباشر إزاء الظروف البيئية .

ومن ثم فإن انتشار زراعة المخدرات فى قرى الدراسة تفرضه الجماعات وظروف حياتها الاقتصادية ؛ لكى يستطيعوا مواجهة ظروفهم المعيشية ، فحفر الآبار للتغلب على التصحر والجفاف - وهى مشكلة بيئية شديدة الخطورة - تتطلب إمكانيات مادية لا توفرها الزراعات الدائمة والموسمية ورعى الماشية .

ومن ثم فإن التصدى لظاهرة زراعة المخدرات فى مصر يجب مواجهتها عن طريق برنامج إنمائى متكامل ، فلا يقع العبء على إدارة مكافحة المخدرات وحدها ، فالمحاسبة وحدها لا تحل المشكلات ، وإنما يمكن أن تكشف عن هذه المشكلات أو عن جزء منها - بالذات - إذا كانت هذه المشكلات مرتبطة بالنشاط الحياتى للأفراد (والنشاط الاقتصادى) ،

ولذا فإن مزيدا من الدراسات للنظام البيئى يساعد على اتخاذ القرار المناسب لتلك المجتمعات ، كما أن اتخاذ القرار المناسب بدوره له أهمية فى رد الفعل البيئى ، فهناك علاقة وثيقة بين التحولات التى يبغيها المجتمع وبين إدارة المجتمع لموارده .

## المراجع


١ – Robertson, T., Human Ecology, the science of social adjustment , W. M., Maclellan, Glasgow, 1947, pp. 415.

٢ – الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٩٢/١٩٩٩٣ – ١٩٩٦/١٩٩٧ وخطة عامها الأول ١٩٩٢/١٩٩٣ المجلد الأول – المكونات الأساسية – أبريل ١٩٩٢ .

٣ – محمود الكردى ، النمو الحضرى – دراسة الاستقطاب الحضرى فى مصر ، دار المعارف ، القاهرة – الطبعة الثانية . ١٩٨٠ ص٣٧ .

٤ – حسن طه نجم ، الموارد فى عالم التغير، الجمعية الكويتية ، الكويت ١٤٠١ ، ص ص ٥١ – ٥٢

٥ – Bennett, John, W., The Ecological Culture Anthropology and Human Adoptation programe Press Inc., New York, 1976, p. 163.

٦ – Anos Hawley, Human Ecology, A theory of Community structure, Ronald Press Co., New York, 1950, pp. 88-90.

٧ – Wi Firey Dontiment and Sumblism as Ecological Varidles A.S., Rx CAOTIL, 1945, pp. 140-144.

٨ – سناء حسن مبروك ، الهوية والانتماء فى المجتمع الصحراوى فى مصر – دراسة فى الأنثروبولوجيا السياسية لمجتمع شمال سيناء ، رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ١٩٩٤ ، ص ص ٧٦ ، ٧٧ .

٩ – المرجع السابق ص ٧٧ .

١٠– نعوم بك شقير ، دراسة فى تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها ، دار الجيل د . ت . ص ٧ .

١١– مركز معلومات محافظة شمال سيناء ، بيان تفصلى بمشروعات البنية الأساسية والاجتماعية – الأشغال العامة ، بيان بمشاريع مياه الشرب العام ٩٦/١٩٩٧ .

١٢– مركز المعلومات ، مرجع سابق .

١٣– المرجع السابق .

١٤– المرجع السابق .

١٥– هارولد بروكفيليد ، الإنسان فى النظم البيئية آراء وقضايا وتطبيقات علمية – ترجمة حسين فوزى النجار – المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد ٥٢ – السنة الثالثة عشرة يوليو ١٩٨٣ ص ص ١٠ – ١١.

١٦– ماجدة توفيق ، الأنماط العمرانية الملائمة للمستوطنات الصحراوية ، المجتمعات الصحراوية وتحديات المستقبل – أعمال المؤتمر الدولى الرابع عشر للإحصاء ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص٢٦١ .





١٧– المرجع السابق ص ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

١٨– مرجع سابق ص ٢٧١ .

١٩– المرجع السابق ص ٢٦٧ .

٢٠ – محمد زكى ، ليلى حسين ، عادل فهمى ، أنماط الاستهلاك الغذائى لسكان وسط محافظة شمال سيناء ومدى كفايتها ، المجلة الجنائية القومية ، عدد خاص عن البيئة ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد الأول ، مارس ١٩٩٢ ص٢٩ ، ٣٠ .

٢١– هانى عبد الرحمن المنياوى ، ليلى أحمد محرم ، نادية الإبيارى ، صناعة مواد البناء وأثرها على البيئة العمرانية مع بعض التطبيقات على الصحراء فى شمال إفريقيا ، مؤتمر الإحصاء الخامس عشر ، ١٩٩٠ ، ص١ .

الفصل الثالث *

# الأوضاع الاقتصادية وعلاقتها بالزراعات غير المشروعة في محافظة شمال سيناء

## مقدمة

علاوة على الأهمية الجغرافية والسياسية لشبه جزيرة سيناء بحكم موقعها الجغرافى ، تتمثل أهميتها الاقتصادية الأساسية فى كونها أهم المناطق المأمول امتداد العمران إليها تخفيفا للتكدس السكانى فى الشريط الضيق على جانبى نهر النيل فى الدلتا والوادى . فكما أن التنمية الاقتصادية لسيناء تستهدف توفير مستوى معيشى أفضل لسكانها الممثلين لجزء من شعب مصر ، فتزداد أهمية هذا الأمر لكون إقامة هؤلاء السكان فى منطقة حدودية مع دولة كانت مع مصر فى حالة حرب زهاء ثلاثين عاما ، ورغم الصلح ومعاهدة السلام ، فالنوايا المستقبلية من جانب إسرائيل التى دأبت دائما على محاولة استقطاب أهل سيناء مازالت محلا للشك . ومن جهة أخرى ، لن يتاح لسيناء أن تكون موقعا للجذب السكانى ما لم تقم بها مقومات التنمية ، وبشائر للازدهار فيها بناء على إقامة المشروعات الاقتصادية الفعالة والمنطوية على قدر كبير من فرص العمل . ومن جهة ثالثة ، فإن تعمير

* كتب هذا الفصل الدكتور منصور مغاورى ، خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وأشرف على إعداده الأستاذ الدكتور أمين إسماعيل عبده ، أستاذ الاقتصاد الزراعى ، المركز القومى للبحوث .

سيناء وإيجاد فرص التكسب المناسبة تمثل أهم ما يمكن به مواجهة الأنشطة غير المشروعة ، وأهمها زراعة النباتات المخدرة والاتجار فيها .

وإذا كانت منطقة شمال سيناء قد حظيت بموقع سياحى على شاطئ البحر الأبيض ، وبترعة السلام لتوفير المياه اللازمة لنشاط إنتاجي زراعى مزدهر ، وحظيت منطقة الجنوب بالموارد البترولية والسياحية على شاطئ البحر الأحمر ، فإن منطقة الوسط بمحافظة شمال سيناء تبدو أقل حظا فى مواردها الاقتصادية . وعلى ذلك كان منطقيا أن توجه الدراسة نحو موقع وسط سيناء بما يعانيه من افتقار نسبى للمقومات البيئية للنمو الاقتصادى السريع ، وما أدى إليه هذا الأمر من شيوع أنشطة اقتصادية غير مشروعة ، ساعد على انتشارها انخفاض الكثافة السكانية كمنطقة طاردة للسكان بحكم ضعف الموارد البيئية المستغلة ، وذلك حيث تتاح للأنشطة غير المشروعة فرصة أكبر فى ظل الخفاء والسرية المتوافرة فى المناطق غير الآهلة بالسكان .

وفى دراسة النواحي الاقتصادية الخاصة بمحافظة شمال سيناء بمنطقة الوسط وتقييمها ، وإبراز العلاقة المتشابكة ما بينها وبين نشاط زراعة النباتات غير المشروعة ، يهتم هذا الجزء بعرض عام للنواحي الاقتصادية بمحافظة شمال سيناء مقارنة بما يخص منطقة الوسط التى نبرز اقتصادياتها التفصيلية من حيث الموارد ومصادر الدخل وتقييمها ومشكلات التنمية ، ومقترحات التغلب عليها بالاستعانة بما أتاحته الدراسة الميدانية ، مع التركيز على مختلف العوامل الدافعة إلى إقبال الأهالى على زراعة النباتات غير المشروعة .

ويتضمن هذا الفصل الموضوعات التالية :

أولاً : الأوضاع الاقتصادية فى محافظة شمال سيناء .

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية فى قريتى الدراسة .



ثالثـا : مدى إنتشار وتطور زراعة النباتات غير المشروعة فى قريتى الدراسة .

رابعا : مقترحات ببعض البرامج الاقتصادية التنموية للحد من زراعة النباتات غير المشروعة .

## أولا : الأوضاع الاقتصادية فى محافظة شمال سيناء

تعتبر شبه جزيرة سيناء ذات طبيعة أمنية وسياسية إستراتيجية بالدرجة الأولى ؛ نظرا لموقعها فى ربط مصر بأكبر قارتين ، وهما : آسيا ، وإفريقيا ، وربط مصر كذلك بشقيقاتها العربيات فى المشرق العربى ، ذلك إلى جانب تمثيلها للمنطقة الحدودية مع إسرائيل .

وتبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء ٦٠٧١٤ كم$^{2}$ ، أى أنها تعادل ثلاثة امثال مساحة الدلتا بينما لا يتجاوز سكانها ٣١٠ ألف نسمة حسب تعداد ١٩٩٦ وتمتلك موارد ذات قيمة اقتصادية كبيرة .

هذا وتقوم تنمية سيناء – أساسا – على تنمية قطاع الزراعة ، حيث تبلغ المساحة القابلة للاستزراع حوالى ٧٢٧ ألف فدان ، منها ٤٠٠ ألف فدان فى محافظة سيناء الشمالية ، و٢٥٠ ألف فدان فى وسط سيناء ، وتزرع بمياه النيل المنقولة عبر المشروع العملاق (ترعة السلام) ، والباقى يزرع على مياه الآبار والسدود . ويأتى بعد قطاع الزراعة فى قيام عملية التنمية قطاع البترول والصناعات الإستراتيجية ، أما قطاع السياحة فهو قاعدة التنمية طويلة الأجل بجوار الزراعة ، وهى كنز التنمية الذى لاينضب فى سيناء شمالا وجنوبا .

ويضم (إقليم) شبه جزيرة سيناء وحدتين إداريتين محليتين هما محافظتا : سيناء الشمالية (٢٧٥٦٤كم$^{2}$) ، وسيناء الجنوبية ( ٢٨٤٣٨ كم$^{2}$) ، بالإضافة إلى حوالى ٤ر٧ ألف كم$^{2}$ كأجزاء فى نطاق محافظات بور سعيد والسويس والاسماعيلية .

وتمتاز سيناء الشمالية بالزراعة كقطاع قائد للتنمية ، أما سيناء الجنوبية فالسياحة فيها هى القطاع القائد للتنمية . وأهم قطاعات النشاط الاقتصادى القائمة هى الزراعة والرعى والصيد (قطاعات أولية) ، والصناعات التعدينية والصناعات الحرفية واليدوية ، بالإضافة إلى إمكانات المنطقة الكبيرة فى قطاع السياحة .

ومحافظة شمال سيناء لها أهمية إستراتيجية كبرى ، حيث تمثل الباب الشرقى لمصر ، وتبلغ مساحة شمال سيناء الإجمالية حوالى ٢٧٥٦٤ كم$^{٢}$ ، تمثل ٢ر٨١٪ من إجمالى مساحة مصر الكلية .

ويمثل قطاع الزراعة المحور الرئيسى للتنمية الشاملة بالمحافظة لما يتميز به من مقومات طبيعية ، وذلك حيث بلغت المساحة المنزرعة حوالى ٣٠٠ ألف فدان[١] ، شاملة الزراعات الموسمية بإمكانيات الموارد المحلية للمياه ، والتى تتمثل فى مياه الأمطار ، والمياه الجوفية ، ومياه السيول ، ومياه العيون ، وسوف تقفز المساحة المزروعة إلى مليون فدان بعد وصول مياه ترعة السلام ، حيث إنه سينقل أكثر من ٣ مليارات م$^{٣}$ من المياه سنويا ، ومخطط أن يزرع عليها أكثر من ٤٠٠ ألف فدان ، وتقدر المساحات الصالحة للزراعة بأكثر من ٣ ملايين فدان إذا ماتوافرت لها مصادر الرى .

وتبلغ مساحة وسط سيناء وهى منطقة الدراسة ٢١٦٥٦ كيلو مترا مربعا تمثل ٦ر٧٨٪ من مساحة محافظة شمال سيناء ، و٥ر٣٥٪ من مساحة شبه جزيرة سيناء .

ويبلغ عدد سكان وسط سيناء نحو ٢٢٦٠٢ نسمة (فى سنة ١٩٩٥) تمثل نحو ٣ر١٠٪ من إجمالى عدد السكان فى محافظة شمال سيناء ، و٣ر٨٪ من إجمالى عدد سكان شبه جزيرة سيناء .



## ١ - مقومات الإنتاج الزراعى فى محافظة شمال سيناء

### ١ - الموارد الأرضية

تعد الزراعة والرعى الحرفة الرئيسية للسكان فى محافظة شمال سيناء ، وتشكل الزراعة العصب الرئيسى ونقطة الانطلاق لمختلف القطاعات الأخرى ، والجدول التالى يوضح تطور المساحات الزراعية خلال عام ٨٣/٨١ وعامى ٩٥/٩٤ ، و٩٥ ١٩٩٦ .

**تطور المساحات الزراعية فى محافظة شمال سيناء ***

| المركز / السنة | العريش | رفح | الشيخ زويد | بئر العبد | الحسنة | نخل | الإجمالى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٨٢/٨١ | ١٢٢٤٢ | ١٠١٧٢ | ٧٣٥٦ | ٣٢٧١ | ٣٤٩٥ | — | ٣٦٥٣٦ |
| ٪ | ٥١ر٣٣ | ٨٤ر٢٧ | ١٣ر٢٠ | ٩٥ر٨ | ٦ر٩ | — | ١٠٠ |
| ٩٥/٩٤ | ٣٧٠٢٢ | ٦٥٤٤١ | ٧٧٠٣٠ | ١٣٥٣٥ | ٨٩٠٨٨ | ٢٤٧٥٧ | ٢٠٦٨٧٣ |
| ٪ | ٨ر٠٧ | ٢٩ر٠٤ | ٢٥ر١ | ٤ر٤ | ٢٩ر- | ٨ر١ | ١٠٠ |
| ٩٦/٩٥ | ٢٣٥٢٥ | ٤٣٢١٧ | ٤٨٣٤٢ | ١٦٦٤٠ | ٢٠٧٧ | ١٨٩٦ | ١٣٦٦٩٧ |
| ٪ | ٢١ر١٧ | ٦ر٣١ | ٣٦ر٣٥ | ١٧ر١٢ | ٥ر١ | ٤ر١ | ١٠٠ |

* المصدر : مديرية الزراعة بالعريش ، يناير ١٩٩٧ .

ويوضح الجدول السابق تباين نسبة المساحات المنزرعة بكل مركز فى الأعوام المختلفة ، إلا أن أكبر المساحات تقع فى منطقة الشيخ زويد فى عام ١٩٩٦/٩٥ (٤ر٣٥٪ من إجمالى المساحة المنزرعة) .

وقد انخفضت المساحة المنزرعة عام ٩٦/٩٥ ، وذلك بسبب عدم سقوط الأمطار ، مما أدى إلى عدم زراعة محاصيل القمح والشعير والبطيخ البعلى المقرر زراعته خلال هذا العام ، حيث كانت المساحة عام ٩٥/٩٤ (١٨٤ ألف فدان) ، وأصبحت فى عام ٩٦/٩٥ (١١٣ ألف فدان) بسبب الظروف الجوية[٢] .

### ب - الموارد المائية

ارتباطا بمدى توافر مصادر المياه الرى يمكن لمحافظة شمال سيناء أن توفرخمسة ملايين فدان تقريبا للزراعة ، وحوالى ٢٦٣٩٠٠٠ فدان كمساحة صالحة للاستزراع فور توافر مصادر مياه مناسبة . وتقسم هذه المناطق إلى القطاع الساحلى ، ويشمل منطقة بئر العبد ، ومنطقة وادى العريش ، ومنطقة شرق العريش ، ثم قطاع وسط سيناء ، ويشغل منطقة وسط سيناء ، حيث التربة الرسوبية التى تراكمت على مر العصور فى باطن الوديان وسهولها ، وتعتبر الرصيد المستقبلى للتنمية الزراعية فى حالة توافر مياه الرى ، ويقسم إلى :

#### وادى العريش

حيث تبلغ مساحته ٢٢ كم٢ ، وأن عملية جريان المياه على حوض وادى العريش ومناطق مختلفة من شمال سيناء بكميات كبيرة أدى إلى التفكير فى الاستفادة من هذه المياه ، وكانت بداياتها سد الروافعة ، وسد الكروم ، ثم سد طلعة البدن ، وأخيرا مشروع عين الجديرات .

#### وادى المغارة

حيث توجد به مجموعة من روافد الأودية ذات التربة الخصبة ، وتصل كمية الأمطار فيها نحو ١٠٠مم سنويا تتساقط على الجبال وتنحدر فى اتجاه وديان القسيمة ، حيث توجد ثلاثة أودية هى : الكروم ، والمغارة ، والخريق ، وتتوافر المياه الجوفية على أعماق مختلفة ، وتتراوح ملوحتها من ١٥٠٠ - ٣٥٠٠ جزء/مليون ، ولاستغلال مياه هذه المنطقة أقيمت المشروعات المدنية ، مثل مشروع سد الكروم ، وغيره من السدود والخزانات ، ويلخص الجدول التالى السعات التخزينية لهذه السدود والخزانات .



**السعات التخزينية للسدود والخزانات فى شمال سيناء**
**والمساحات المقرر زراعتها بهذه المياه**

| | السعة التخزينية | المساحة المقرر زراعتها |
|---|---|---|
| سد الروافعة بسعة تخزينية | ٣ر٥ مليون م ٣ | ١٠٠٠ فــــــدان |
| سد الكروم بسعة تخزينيــة | ٥ر١ مليون م٣ | ١٠٦٠ فدانـــــا |
| سد طلعة البـدن (تعويقى) بسعــة تخزينيــة | ٥ر٠ مليون م٣ | ٣٠٠٠ فـدان موسميـة |
| خمسة خزانات أرضية بوادى الجرافى بسعة | ٦٥٠ م٣ للخزان | ٤٥٠ فدانا مرحلة أولى |
| وجـارى إنشــاء ٥ خزانــات أخــرى | | ٢٠٠٠ فدان مرحلة ثانية |
| الإجمالـــــى | | ٧٥١٠ أفدنة |

### مصادر الرى الرئيسية فى المحافظة

يوضح الجدول التالى أهم مصادر الرى الرئيسية فى محافظة شمال سيناء

| اسم المصدر | الطاقة الاستيعابية * |
|---|---|
| الأمطـــــــار | ٦٤ مليون م٣ /سنة |
| الخنادق والمواصى | ١٥٠٠٠ م٣ / يوم |
| الميـاه الجوفيــة (١٩٩٦) بئر | ٩٧٧٤٥ م٣ / يوم |

* المصدر : وزارة الأشغال العامة والموارد المائية ، ١٩٩٦ . وبنك المعلومات بمحافظة شمال سيناء .

### جـ - إنتاج الحاصلات البستانية

إن التجارب العملية للزراعة فى شمال سيناء قد أدت إلى نتائج مبهرة ، رغم محدودية الموارد المائية ، وتميزت أرض سيناء بمعدلات إنتاجية عالية من الحاصلات البستانية ، بالإضافة إلى جودة النوعية ، الأمر الذى جعل سيناء مصدرا لكثير من الخضر والفاكهة فى الدلتا والوادى ، وقد بلغت المساحة المنزرعة بالخوخ ٦٩٣٥٩ فدانا ، وباللوز ١٥٥١٤ فدانا ، والزيتون ٩٩٤٩ فدانا ، والتين ٥١٠١ فدان ، والعنب ٣٩٦٤ فدانا ، والموالح ١٣٦٩ فدانا ، والتفاح ٤٠٣ أفدنة ،

بالإضافة إلى مساحات أخرى من الجوافة ، والكمثرى ، والمانجو ، والرمان ، والمشمش ، والبرقوق ، والبشملة ، والبيكان ، والقشطة ، الأفوكادو ، والفستق ، والكاكا ، والخروب ، والموز ، وقد بلغت المساحة المنزرعة بهذه المحاصيل فى مركز الحسنة الذى تقع فيه قرى الدراسة ٢٢١٣ فدانا بنسبة ١ر٢٪ من إجمالى مساحات محاصيل الفاكهة فى المحافظة والبالغ مساحتها ١٠٥٢٣٥ فدانا فى عام ١٩٩٦ .

**د - الإنتاج الحيوانى**

تعتبر تربية الحيوانات والاتجار بها من أهم الأنشطة التى يقوم بها البدو والمقيمون بالصحارى . وتحتل الأغنام المقام الأول بين الحيوانات الرعوية الاقتصادية المنتشرة ، يليها الماعز ، ثم الإبل حينما تكون مصادر الثروة الطبيعية مناسبة ، بينما تحتل الماعز المقام الأول عن الأغنام حينما تكون الظروف أكثر جفافا والمناطق أكثر وعورة .

وتشكل الأغنام والماعز عماد الثروة الحيوانية فى الصحراء ، حيث تأقلمت مع ظروف المعيشة السائدة فى المنطقة من مناخ ونقص المواد الغذائية ، ولاسيما فى فصل الجفاف على مدار العام .

وتنتج الأغنام الضأن والصوف ، أما كمية اللبن فهى لتغذية الحولى الرضيع .

ويعتبر الضأن - إنتاج اللحم - من أكثر منتجات الأغنام ربحا ، وقد زاد فى الأعوام الماضية الطلب على اللحوم ؛ لزيادة عدد السكان ، وارتفاع مستوى معيشتهم ، ويعتبر لحم الحملان من اللحوم المفضلة عند المستهلك .

كما يعتبر الصوف من موارد الدخل الهامة عند مربى الأغنام ، ولكل من



درجاته المختلفة استعمالاتها الخاصة فى الصناعة ، وأنه رغم المنافسة الشديدة التى يلقاها الصوف من الألياف الصناعية ، إلا أنه يمتاز بالكثافة والمرونة وقوة الاحتمال ، وهو عازل للحرارة ، ويعطى الدفء .

وتنتشر تربية الماعز - بدرجة ملحوظة - فى القريتين الأولى والثانية ؛ لأن لها مقدرة على التأقلم مع الظروف القاسية ، ويعتبر لبن الماعز هو المنتج الرئيسى ، يليه إنتاج اللحم ، ثم الجلد ، والشعر ، ويوضح الجدول التالى الإنتاج الحيوانى فى محافظة شمال سيناء .

**الإنتاج الحيوانى**

| | |
|---|---|
| عدد رءوس الأغنام | ١٣٨٩٣١ |
| عدد رءوس الماعز | ٢٤٩٢٨٩ |
| عدد رءوس الإبل | ١٣٨٩٢ |
| عدد رءوس الدواب | ٧٤٢١ |
| عدد رءوس الأبقار | ١٥٧٤ |
| متوسط الإنتاج السنوى من | |
| الدواجن | ٣٣٨٧٠٠ |
| طائر السمان | ١٨٨٠٠ |

المصدر : مركز المعلومات ، محافظة شمال سيناء .

## ثانيا : الأوضاع الاقتصادية فى قريتى الدراسة

تتسم مظاهر الرفاهية المشاهدة بالقريتين بالتواضع إلى حد كبير، وهو ما يتفق مع الطابع العام لقرى وسط سيناء ، ويتمشى مع المستوى العام للأنشطة الاقتصادية بها . ومع ذلك فهناك بعض علامات التحضر ، مثل المنازل المبنية بالطوب الأسمنتى ، والتى أقامتها المحافظة لسكنى أهل القرية ، ولا توحى الحركة داخل القريتين برواج للأنشطة الاقتصادية ، وخاصة أنه توجد محال تجارية قليلة ولا توجد أى خدمات (ميكانيكا ، كهرباء ، حدادة ، نجارة) .

ومع ذلك فالنظرة المتفحصة تنبئ بمستوى إنفاق استهلاكى قد يفوق – إلى حد كبير – ماتوحى به النظرة الخاطفة . فهوائى التليفزيون يعلو معظم أسطح البيوت ، وملابس شباب القريتين فى معظمها ليست ملابس بدوية ، ولكنها ملابس حضرية مرتفعة الثمن ، مثل بدل الجينز و"السترات" . كما أن السلع الاستهلاكية الغذائية شبه الكمالية ، مثل العصائر والمعلبات وعلب اللبن الحليب المعبأة يروج بيعها ، رغم ارتفاع أسعارها إلى ما يقرب من نحو ١٢٥٪ . كما لوحظ عدد كبير من السيارات نصف نقل موديل ٩٨ وتسمى "بالمارد" ، وموديل ٩٩ وتسمى "مارادونا" .

ولذلك توحى مظاهر القريتين باعتمادهما الكامل اقتصاديا على أنشطة تمارس معظمها خارج القرية ، وهى الزراعة والرعى أساسا وأن أهم الزراعات هى الشعير والقمح والبطيخ وزراعات الزيتون وبعض الزراعات المتناثره حول الآبار ، وأن النشاط الاقتصادى الواضح داخل حدود القريتين هو نشاط استهلاكى فى معظمه .

ويعتبر نمط الاقتصاد السائد هو ما يغلب عليه الطابع المعيشى Subsistence Economy ، والمتمثل فى الاكتفاء الذاتى من الغذاء وتخزين الإنتاج من القمح والشعير ، والاعتماد على صناعة الخبز بالمنزل ، وعدم شراء الخبز الجاهز ، وكذلك الاعتماد على منتجات الألبان فى سد الاستهلاك من الجبن والزبد ، وغير ذلك من الاحتياجات المعيشية ، ومحاولة البعد عن الشراء من السوق ، سوى شراء بعض المنتجات الاستهلاكية التى لاتتوافر فى البيئة الصحراوية مثل العصائر والمعلبات ، والتى تدل على مظاهر استهلاكية ، إلا أن هذا النمط المعيشى يرتبط بثقافة المنطقة وبعدها عن العمران .



ولكل أسرة بعض من الماعز والغنم والحمير ، ولوحظ قلة أعداد الجمال ، كما أن لديها أرضا زراعية تابعة لزمام القرية ، وعادة ماتكون ملكية الأرض للعائلة كلها أو لفروعها الأساسية ، حيث يوزع عليهم الريع من الزراعة (ذكر كثير من المبحوثين أنه لاتوجد لديهم إلا مساحات قليلة جدا من الزراعات نظرا لعدم وجود أمطار منذ أكثر من ٣ – ٥ سنوات) * ، ومن هذا يعتبر الإنتاج الزراعى هو النشاط الاقتصادى الأساسى لأهالى القريتين ، ويزاوله معظم الأهالى ، كما يشارك فى عملياته أو بعضها معظم أفراد الأسرة ، وينقسم النشاط الإنتاجى الزراعى إلى النشاطين الفرعيين للإنتاج النباتى والحيوانى (الرعى) .

وتعتبر مصادر الدخل السنوى المنظورة هى التى تأتى من الأرض الزراعية ومن ملكية الثروة الحيوانية ، ومن العمل لدى الآخرين ، ومن الحرف اليدوية للنساء ، ومن التجارة للبعض منهم . ومن المهن الأخرى ، التى تقتصر على قيادة السيارات ، سواء النصف نقل ، أو سيارات الركوب ، بالإضافة إلى مزاولة البعض القليل لأعمال البناء والمحارة والنجارة والكهرباء وميكانيكا السيارات ، ولكن دون محال أو ورش عدا ورشة للحدادة ، وخاصة مع اعتماد الأهالى عند حاجتهم النادرة لمثل تلك الخدمات إلى التوجه إلى العريش للحصول عليها . ويدل على ذلك وجود بعض المحال والورش التى لايتعدى عددها أصابع اليد مقفلة بصفة دائمة أو غير مستغلة بعد . ومع محدودية النشاط الزراعى مع انتشار حالة الجفاف تنتشر البطالة بين شباب القريتين ؛ نظرا لعدم توافر فرص العمل البديل . وهناك حالات محدودة لعمل رب الأسرة كموظف فى المحليات بالعريش أو بالتدريس . وهناك بعض حالات المهن المزدوجة ، وخاصة لمن يعملون فى

* لم تحدد بالضبط فترة انقطاع المطر بين آراء كثير من المبحوثين .

الزراعة والتجارة (تملك محل بقالة) بخاصة مع انخفاض المستوى النشاطى للإنتاج الزراعى واحتياجات العمل فيه ، والذى ساعد عليه ندرة الأمطار وتوقفها فى السنوات الأخيرة .

ومن مصادر الدخل الثانوية ، وخاصة لكبار المنتجين الزراعيين ، تأجير الآلات الزراعية المملوكة لهم ، مثل الجرار وآلة الدراس لأهالى منطقتى الدراسة . أما الأنشطة الأخرى فمنها الصناعات اليدوية المنزلية للمرأة الريفية التى تعتمد - أساسا - على أصواف الأغنام وجلودها فى صنع الأكلمة والمفارش اليدوية ، علاوة على التطريز بالخرز ، وهى صناعات تتوارثها المرأة عن أمها ، وتحتاج إلى بعض التطوير، كما تواجهها بعض الصعوبات التسويقية ؛ نظرا لاستغلال التجار بأسواق العريش لكثرة العرض منها بما لايوازيه حجم الطلب عليها .

وبناء على ملاحظات الباحثين اتضح وجود تناقضا بين المستوى الإنفاقى لأهل القريتين ومصادر الدخل المنظورة للنشاط الاقتصادى الذى يبدو عليه أنه نشاط استهلاكى فى الغالب. ويبقى السؤال عن مصادر تغطية هذا الإنفاق . وفيما يلى عرض لأهم الموارد البيئية الاقتصادية لقريتى الدراسة .

### ١ - الأراضى الزراعية

مما سبق يتبين أن الزراعة هى النشاط الاقتصادى الأول لسكان القريتين . وساعد على هذا كثير من النواحى والموارد الإيكولوجية ، منها التربة الرسوبية الخصبة ، إلى جانب وجود مصدر دائم للمياه لرى الأراضى المحيطة بالقرية الأولى مع توصيلها إلى أراض أخرى عن طريق المواسير . وخلاف الأرض الصالحة للزراعة ، فهناك - كما اتفق عليه الكثير من المبحوثين -



إمكانات تعدينية من خامات الحديد والمنجنيز ، علاوة على الخامات الرملية لصناعات الرخام والزجاج ، ومع تميز المنطقة بمصدر مياه العين فمازالت المياه المتاحة قاصرة للغاية فى رى الأراضى الصالحة للزراعة ، وذلك إذ تصل المساحة المزروعة على مياه العين وحولها إلى نحو ٤٠٠ فدان إضافة إلى نحو ١٠٠٠ فدان تزرع على مياه الأمطار المتوقف هطولها منذ عام ١٩٩٤، بينما تصل مساحة الأراضى الصالحة للزراعة - وفقا لتقديرات الأهالى - إلى آلاف الأفدنة . فالمياه ، وخاصة مياه الأمطار ، تعتبر العنصر الإيكولوجى المحدد بالدرجة الأولى للنشاط الاقتصادى فى المنطقة ومستواه ومردوده على جميع أنشطة الحياة .

واختلفت تقديرات الأرض الصالحة للزراعة فى منطقة القرية الأولى مابين ١٠ و٥٠ ألف فدان . وتباينت تقديرات المساحات المزروعة فعلا مابين ٢٠٠ و٢٠٠٠ فدان معتمدة على الزراعة المطرية والآبار ، عدا نحو ٤٠٠ - ٥٠٠ فدان تزرع بصفة دائمة حول العين . وقد ساهمت عدة عوامل فى تباين تقديرات المساحات المزروعة ، أهمها الزراعة بصفة غير مستمرة نتيجة الاعتماد على الأمطار ، وعدم تسجيل الحيازات ، والاختلاف فى تقدير المساحة الفعلية للوحدة المستخدمة ، وهى "المعناية" ، وتبلغ مساحتها وفقا لتقديرات معظم المبحوثين الزراعيين ٢٥٠٠م$^{٢}$ (٥٠× ٥٠م) أى نحو ثلثى فدان ، فى حين يسميها البعض بالفدان ، والبعض الآخر يطلق وحدة "الفدان" على مساحة من الأرض تقل كثيرا عن المساحة القياسية المعروفة (نحو ٤٢٠٠م$^{٢}$) . ومن جهة أخرى اتفق بعض المبحوثين على أن الأرض الزراعية المتاخمة للقرية الأولى تتراوح مابين ٥٠ و ٧٠ فدانا .

والحيازة فى عمومها عرفية غير مسجلة قانونا وفقا للقانون ١٠١ المانع لتسجيل الحيازة . هذا وإن كان هناك حاليا اتجاه لتشجيع تسجيل الأراضى

بدءا بالأراضى المزروعة بالفاكهة (الزيتون) كمحاصيل مستديمة . ورغم عدم تسجيل الحيازة فإن مالكى كل قطعة من الأرض معروفون للجميع ، وهناك فواصل حجرية صغيرة يضعها البدو لتمييز حدود الملكية . ويتراوح متوسط المساحة المملوكة للحائز (أو الأسرة الحائزة) مابين ١٥ و٢٠ فدانا ، وتصل إلى نحو ٧٠ – ٨٠ فدانا لدى كبار الحائزين ، وشيوخ القبائل ، ولمعظم الحالات لاتقل جملة الحيازة إلى أقل من ١٠ أفدنة . هذا وإن وجب الأخذ فى الاعتبار أنه نظرا لحالة الجفاف القائمة فلا تزيد نسبة المساحة المزروعة فعلا على نحو خُمس جملة الحيازة فى الوقت الحاضر .

أما القرية الثانية فتبلغ المساحة المنزرعة بها ١٥٩ فدانا ، والمساحة المحصولية حوالى ٥٠٠٠ فدان ، والمساحة القابلة للاستصلاح حوالى ٦٥٠٠٠ فدان ، وأهم المحاصيل هى الشعير ، والقمح ، والبطيخ ، وذلك حسب البيانات الرسمية لمركز معلومات المحافظة . ولكن حسب قول كثير من الباحثين فإن حجم الأرض الزراعية حوالى ٥٠ ألف فدان صالحة للزراعة إذا وجد المطر أو المياه ، ويبدو فى ذلك تناقض بين الإحصاءات الرسمية وتقديرات أهالى المنطقة أنفسهم ، وربما يرجع ذلك لسببين :

السبب الأول : أن الإحصاءات الرسمية للمساحات الزراعية تعبر عن حجم الأرض الزراعية التى أمكن للوحدة الزراعية حصرها .

السبب الثانى : من وجهة نظر الأهالى أن كل أرض سيناء صالحة للزراعة إذا توافرت مصادر للمياه .

وتعتمد الأسرة على نفسها فى توفير حوالى ٨٠٪ من غذائها ، سواء من المصادر النباتية ، أو الحيوانية ، وخاصة الحبوب واللحوم والدواجن والألبان والجبن .



ويؤكد أحد الإخباريين على ذلك بقوله "الزراعة والرعى هما مهنتنا الأساسية حتى المتعلم لازم يراعى أرضه .. والتعليم حلو وضرورى لكن العمل الزراعى أساسى عندنا" .

واشتغال البعض فى مهن أخرى يكون كحل لمواجهة مشكلة الجفاف والأزمات المالية ، ولكن فى حالة توافر المياه اللازمة للزراعة تصبح الزراعة هى المهنة الأولى والمفضلة لدى كثير من أبناء القريتين ، ويرتبط بالأرض الزراعية ما يلى :

**١ - الأنشطة الإنتاجية الأساسية التى تقوم بها الأسر هى:**

- الزراعة : حيث يزرع الشعير فى الشتاء على مياه المطر ، وتعتبر مياه الأمطار عاملا هاما ومؤثرا ، ليس فقط فى هذه المنطقة بل فى كل سيناء . وتستلزم زراعة الشعير عزيق وإعداد الأرض خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ، ويحصد قرب أوائل شهر أبريل ، ويزرع البطيخ بعد ذلك فى نهاية الشتاء .
- الرعى والتجارة : ويعتمد السكان أيضا على رعى الأغنام والماعز ، والبعض منهم يمارس التجارة بالعريش ، أو لتصريف المنتجات اليدوية . ويساعد بيع الأغنام والماعز والمنتجات اليدوية على مواجهة أعباء المعيشة لحين حصاد المحاصيل التى تتم زراعتها فى حالة نزول المطر ، وتعتمد تغذية الأغنام والماعز على مصادر الرعى الطبيعية ، بالإضافة إلى بعض الحبوب الجافة .

ومن هذا نرى أن الزراعة والرعى والتجارة هى الحرف الرئيسية للسكان فى قريتى الدراسة ، وهى مصدر الدخل الرئيسى لهم . ومن وجهة النظر الاقتصادية ، نرى أن هذه الأنشطة متوسطة العائد ، ولا تدل على ارتفاع الدخول اللازمة لمقابلة المظاهر الاستهلاكية التى لاحظها الباحثون على سكان قريتى الدراسة .

يعمل كل أفراد العائلة بالزراعة عند نزول المطر ، وإذا دعت الحاجة إلى عمالة إضافيه فإنه يتم استئجارها ، وأجر العامل حوالى (١٠) عشرة جنيهات يوميا من الساعة السادسة صباحا إلى الساعة الخامسة مساء ، أى حوالى ١١ ساعة عمل ، وغالبا مايكون هؤلاء العمال ممن ليس لديهم أراض زراعية ، وهم قليلو العدد ، إذ لايزيد عددهم على عشرة أفراد داخل القرية . وتساهم الزوجة والأبناء فى عملية الزراعة بدون أجر .

نظام الزراعة بالمزاملة : ويعتمد -أساسا -على مساهمة وتعاون الأقارب معا فى العمليات الزراعية أو الحصاد دون مقابل مادى أو عينى ، على أن يساهم هو وأسرته فى معاونة من سبق أن تعاون معه ، وربما يساعد هذا النظام على إمكانية زراعة المحاصيل التى تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة .

نظام المشاركة : ويعتمد على زراعة أو إيجار الأراضى الزراعية بالمشاركة، وفيه يعطى صاحب الأرض أرضه لشخص آخر يقوم بزراعتها ، ويتحمل هذا الشخص كل التكلفة الخاصة بالزراعة من تكلفة الجرار ، أو أجور العمال ، أو مستلزمات الإنتاج ، ويوزع المحصول مناصفة . وتقل نسبة من يقوم بالزراعة بالمشاركة داخل القرية الأولى ؛ لتفضيل معظم المزارعين زراعة أراضيهم بأنفسهم ، وصعوبة تركها للغير ، ولقلة حجم الأراضى المزروعة ، وخاصة فى السنوات الأخيرة بسبب الجفاف .

وفيما يخص انتقال الحيازة للأرض من فرد لآخر ، فالانتقال بالتوريث يقتصر على الذكور ، وتعوض الوريثات (المرأة) تعويضا ماديا من نوع آخر . أما انتقال الملكية بالبيع والشراء فهى عملية تبادل غير رائجة لعدة أسباب ، وأهمها أنه فى حالة توافر المال لدى البعض فإن حالات الجفاف المستمرة لاتجعل شراء



الأرض الزراعية عملية مغرية اقتصاديا، رغم وجود دافع الوجاهة الاجتماعية التى تتيحها وتصاحبها الحيازة الكبيرة من الأرض ، والسبب الثانى أن الكثير من البدو - شأنهم كشأن معظم مزارعى الوادى - يقدرون مكانة الأرض فى حياتهم فى مقام عال يقترب من العرض ، ويكون التفريط فى الأرض عارا .

وعموما قد يضطر المزارع إلى بيع أرضه فى حالة الحاجة الشديدة للمال ، مثل الحاجة للإنفاق على تزويج الأولاد ، أو العلاج الباهظ ، أو دفع غرامة حكم عليه بها من مجلس القبيلة . ويفضل أن يكون المشترى دائما من الأهل أو الأقارب والعشيرة ، ولاتباع أبدا لغريب من غير أبناء القبيلة ذاتها . ويباع الفدان حول العين بنحو ١٠٠٠٠ جنيه ، ويهبط سعره تدريجيا كلما بعدت الأرض عن العين والآبار ليصل إلى حد أدنى فيبلغ ١٥٠٠ جنيه . ويتم البيع بورقة عرفية وشهود لإعلان انتقال الملكية .

أما رهن الأرض فهو إجراء أكثر شيوعا من البيع ، ويتم غالبا مابين الأهل والأقارب . ويقوم المرهون لديه الأرض باستغلالها وأخذ ريعها حتى يسدد مبلغ الدين ثم يردها إلى صاحبها .

وفيما يخص التغيير فى مساحات الأرض الزراعية فى القريتين زيادة بالاستصلاح أو نقصا بظاهرة التصحر - الذى غالبا ما يكون انعدام نزول المطر هو السبب فيه - فقد أفاد معظم المبحوثين بالثبات النسبى للرقعة الكلية الصالحة للزراعة ، فيما عدا قيام البعض القليل من كبار الحائزين باستصلاح بعض المساحات التى وصلت فى بعض الحالات إلى حوالى ١٠ أفدنة للحائز الواحد . وقد يرجع ضعف نشاط استصلاح الأراضى إلى ضعف مردود الزراعة فى المنطقة بصفة عامة نتيجة حالة الجفاف ، ومع مايدعيه الأهالى من عدم توافر القدرة المادية لمواجهة نفقات الاستصلاح التى تصل إلى عدة آلاف من الجنيهات للفدان الواحد .

ويعتبر شيوخ القبائل من كبار ملاك الأراضى الزراعية ، وتزيد ملكيتهم على ٥٠ فدانا ، أما شيوخ العشائر فهم الفئة التالية لهم ، حيث تزيد ملكيتهم على ٢٠ فدانا ، أما صغار الملاك فتقل ملكيتهم عن ٢٠ فدانا . كذلك توجد فئة تسمى المقشاتين ، وهم المعدمون ، والمقشتان تعنى باللغة البدوية الغلبان أو الفقير ، ويرتبط الفقر عندهم بعدم ملكية أى أرض زراعية . والأرض غالبا ما تكون موروثة ، وتوجد بعض الأراضى مثبتة كحيازات بالوحدة الزراعية ، وهى الأراضى التى تروى من البئر التى أقامتها الحكومة بالتعاون مع اليونيسيف ، أو التى تم عمل حصر لها عن طريق الوحدة المحلية ، وهى مساحات صغيرة ، وتعتبر جزءا زهيدا من الأراضى التى يضع الفرد يده عليها (أحد المبحوثين يضع يده على ٤٠ فدانا ومثبت منها فدان واحد بالوحدة الزراعية) .

**هـ - مستلزمات الإنتاج**

تتمثل مستلزمات الإنتاج النباتى فى التقاوى وبعض أنواع المبيدات والمعالجات الكيماوية لأمراض النبات ، وأحيانا بعض أنواع الأسمدة الكيماوية عند الحاجة إليها . ويقر الكثير من المزارعين بتوافر التقاوى ومبيدات الفئران على الأخص عن طريق الجمعية الزراعية العامة . وذلك علاوة على وجود جمعية زراعية خاصة تقوم بتوفير بعض المستلزمات والقروض قصيرة الأجل . ويقر المزارعون بأن التقاوى الموزعة بالجمعية تقدم بأسعار قد لاتتجاوز ١٠٪ من سعر السوق . وذلك مثل بيع شتلة الزيتون بسعر ٢٥ قرشا مقابل سعر سوقى يبلغ نحو ٣ - ٥ جنيهات الشتلة . ولاشك أن فى دعم الحكومة لأسعار مستلزمات الإنتاج لزراع سيناء تشجيعا لهم على ممارسة النشاط الزراعى ، وتقديرا لصعوبة هذا النشاط مع قلة المياه .



**و - العمل الزراعى**

ينقسم العمل فى الزراعة - طبقا لمصدره - إلى العمل البشرى ؛ والذى يكون مصدره الطاقة البشرية ، والعمل الآلى ومصدره الآلات والمعدات ، والعمل الحيوانى ومصدره طاقة الحيوانات المزرعية . ويقتصر الأخير على عمليات الحمل سواء للمياه أو الناتج أو بعض مستلزمات الإنتاج وخاصة التقاوى . أما العمل الآلى فيتمثل معظمه فى حرث الأرض باستخدام الجرار المؤجر من الجمعية أو بعض الأفراد المؤجرين له (نحو ٥ حائزين) بقيمة إيجارية تبلغ نحو ٦ جنيهات لخدمة الفدان ، وتصل بحد أقصى إلى ٨ جنيهات للفدان من بعض المؤجرين له ، وذلك أقل تكلفة من الاعتماد على العمالة اليدوية فى الحرث ، حيث يتقاضى العامل فى عملية الحرث نحو ١٠ جنيهات فى اليوم ، ولايتمكن من حرث الفدان فى يوم واحد . والعمل الآلى الذى يحتاجه المزارع خلاف الحرث هو لعملية درس الحبوب، ويضطر لاستئجار آلة الدراس من الجمعية بإيجار ٢٥ - ٣٠ جنيها فى الساعة ، كما تؤجر الرشاشة للمبيدات لعلاج أشجار الزيتون غالبا والتين والمانجو بنحو ٩ جنيهات فى الساعة خلاف قيمة المبيد . أما بالنسبة للعمل البشرى ، فتعتبر عملية الحصاد هى العملية الزراعية الأساسية فى احتياج الأسرة لعمل مستأجر . فالعمليات الأخرى خلاف الحرث تقتصر على بذر التقاوى ، وبذر الأسمدة فى الحالات النادرة التى تحتاج الزراعة إليها ، وفى هذه العمليات تتعاون الأسرة فيما بينها وتشارك الزوجة والأولاد فى عمليات البذر . أما فى عملية الحصاد ، فقد يضطر المزارع إلى استئجار عمال من أفراد القبيلة بأجر ٥ -٧ جنيهات فى اليوم. ونادرا مايقبل العامل أجرا عينيا من الإنتاج وخاصة إذا صعب تسويقه . ويعمل العامل بدءا من الساعة السابعة صباحا حتى الخامسة مساء . وفى كثير من الأحيان يستفيد المزارع فى عمليات الحصاد

والرى من معاونة الجيران فى العمل، ويرد إليهم نفس المساعدة فى حينها فيما يطلق عليه "العونة" . وجدير بالذكر أنه من الخدمات الآلية المتاحة بالجمعية بلدوزر لتسوية الأرض بإيجار يبلغ ٣٠ جنيها فى الساعة .

### هـ - تقسيم العمل فى الزراعة

يقوم الرجال بكل أعمال الزراعة ، ويساعدهم فى ذلك النساء والأطفال أيضا ، ولكن أكبر النساء "ربة المنزل" تظل فى المنزل لإدارة شئونه . كذلك يوجد تقسيم للعمل موزع فى الأيام العادية بين أفراد الأسرة الواحدة ، فهناك من يرعى ، ومن يزرع ، ومن يخرج للسوق لشراء طلبات الأسرة ، أما فى حالة نزول المطر أى أيام الزراعة فإن كل العائلة تعمل مع بعضها البعض .

ويقسم العمل فى الزراعة بين الذكور والإناث ، حيث يعمل الرجال فى الأراضى الزراعية وكل الأنشطة المتعلقة بها ، وتعمل المرأة فى بذر البذور وحصاد المحصول فقط ، ويمتد يوم عملها من الفجر حتى الظهر . أما الرجل فقد يمتد عمله حتى حوالى الخامسة مساء ، وغالبا ماتكون الأعمال التى يقوم بها الرجل هى الأعمال الشاقة ، والسيدات المسنات هن اللاتى يوجهن البنات أو الزوجات الصغيرات ، أى زوجات الأبناء ، فى العمل .

### و - التركيب المحصولى السائد

التركيب المحصولى السائد يتضمن زراعة القمح والشعير شتاء ، والبطيخ صيفا . هذا إلى جانب زراعة الزيتون الذى يتحمل العطش إلى حد كبير . وفى حالة توفير المياه (خاصة حول العين) تزرع الطماطم والخيار والبسلة ، وأحيانا الفول والبطاطس والبامية . وهناك بعض زراعات الفاكهة ، مثل العنب ، والتين ، والموز ، والمانجو ، وإن كانت الزراعة الأساسية للزيتون (كما ذكر) . ويزرع



القمح أساسا للاستهلاك العائلى ، وقد يباع منه متى توافر فائض كبير يتوقف على وفرة المياه ، ويصل إنتاج الفدان إلى نحو طن واحد . أما الشعير فيستخدم فى تغذية الحيوانات المزرعية علاوة على البيع . أما بالنسبة للبطيخ ، فيزرع أساسا لبيع اللب بعد أكل الثمرة نفسها . والزراعات الأخرى يستهدف تسويقها ، إما فى المنطقة ، أو خارجها وفقا لكمية الإنتاج . ويستهدف بيع الزيتون غالبا فى صورة زيت الزيتون . أما بالنسبة للنباتات الطبية والعطرية ، فهى تنبت بريا مثل الشيح والكوهوم ، والقصاب ، والمرمرية ، وأحيانا يزرع بعض المزارعين النعناع بصفة خاصة .

ويزرع المحصول الشتوى (قمح أو شعير) فى شهر أكتوبر ، ويحصد فى مارس التالى ، ثم يزرع الصيفى (البطيخ) فى أبريل ويحصد فى يونيو .

### ز - المحاصيل المفضلة

أكثر المحاصيل تفضيلا هو القمح ؛ لأنه ضرورى لحياة البدوى ، ويعتبر أساس البيت ، حيث يعمل منه الخبز ، وكذلك يخزن لأيام الجفاف .

ويزرع الشعير ويباع نصف الإنتاج ، ويترك النصف الآخر لاستهلاك الغنم والإبل .

كذلك يزرع البطيخ ؛ لأنه يعطى عائدا كبيرا، حيث يباع اللب بسعر الكيلو سبعة جنيهات ، ويبيع البدوى حوالى ٥٠ كيلو لب بطيخ من كل فدان ، ويستخدم باقى الثمرة كغذاء للأغنام بعد فصل البذور عنه حيث يتم تسويقها . ويفضل سكان القرية أيضا زراعة اللوز ، وقد تزرع الذرة الشامية فى جزء من الأرض ، والإنتاج يباع ، وهناك كثير من محاصيل الفاكهة التى يرغب أهل القرية فى زراعتها ، ولكن إمكانيات المياه تعوق زراعتها ، مثل العنب ، والتين ، والرمان .

## ح - النباتات الطبية والعطرية

تنمو النباتات الطبية والعطرية نموا طبيعيا (بريا) دون تدخل ، ولا توجد زراعات منتظمة لهذه النباتات نظرا لارتفاع تكاليف إنتاجها وحاجتها للمياه ، وعدم الخبرة بطرق إنتاجها وتسويقها ، وتستخدم الأعشاب فى علاج كثير من الأمراض . ومن أمثلة هذه النباتات المرمرية ، والنعناع ، والزعتر ، والرطم ، والقيصوم ، والعلجانة ، والحنظل ، والبعيسران ، والحرجلة ، والعرعر ، واللصف ، والعوسج ، والأسمجنية ، والشيح .

## ط - التصرف فى الإنتاج الزراعى

يتم الإنتاج بغرض الاستهلاك العائلى ، وغالبا مايتم تخزينه لمواجهة مواسم الجفاف ، حيث يتم طحن القمح وتخزينه دقيقا فى أكياس .

## ى - العائد والتكاليف

يقدر بعض المزارعين عائد الإنتاج النباتى فى متوسطه العام بنحو ضعف تكاليف الإنتاج . وبرغم ضعف الإنتاج بسبب قلة المياه فلا شك أن الزراع يحاولون إعطاء تقدير متدنٍ عن العائد . فعلى سبيل المثال يقدر المزارعون تكلفة إنتاج القمح بنحو ٥٠ - ٧٠ جنيها تقسم إلى نحو ١٠ -٢٠ جنيها حرث مرة أو مرتين ، ثم حصاد يتكلف نحو ٥٠ جنيها . ولو تدنى الإنتاج إلى نحو نصف طن فتمثل قيمته نحو ٣ -٤ أمثال التكاليف ، أخذا فى الاعتبار أن التقاوى مأخوذة من إنتاج العام السابق . وتصل تكاليف الإنتاج للفدان من محاصيل الشعير والبطيخ والليمون والخضر إلى نحو ٤٠ ، ٨٠ ، ٥٠ جنيها على الترتيب . أما بالنسبة للزيتون فيبالغ منتجوه فى تقدير التكاليف ، وخاصة لعمليات الحرث وثمن التقاوى . ومع ذلك فوفقا لتكلفة الحرث السائدة وأسعار الشتلات بالجمعية تبلغ



تكلفة عمليات الحرث للفدان نحو ٣٠ جنيها ، تضاف إليها قيمة ٣٠ شتلة تبلغ ٩ جنيهات (سعر الجمعية) ، و٦٠ جنيها تكلفة الرى ، ١٠٠ جنيه لعلاج الأشجار ، ٦٠ جنيها لنقل الإنتاج (٥ر١ طن) للعريش . وإذا بيع الزيتون فى صورة زيتون فيتكلف عصر كيلو الثمار ٢٥ قرشا ومعبأ فى صفائح زنة ١٠ كجم ، ويتراوح سعرها فى حدود ١٢٠ - ١٤٠ جنيها ، بالإضافة إلى ٥ جنيهات للصفيحة الفارغة ، لذلك فقد تصل التكلفة الإجمالية لإنتاج الزيتون وتصنيع الزيت إلى نحو ٦٥٠ - ٦٨٥ جنيها للفدان ، بينما تصل قيمة المباع من الزيت إلى نحو ١٤٠٠ جنيه محققة ربحا يبلغ ضعف التكاليف الإنتاجية .

## ٢ - الماء

يعتبر الماء العنصر الحاكم والمحدد للظروف الحالية لمجتمع شبه جزيرة سيناء ممتدا إلى جميع نواحيها . وربما كانت القرية الأولى أكثر حظا من غيرها بوجود عين المياه المتدفقة ، والتى مكنت من قيام زراعات مستديمة حولها ولنحو ٢٠ من الحائزين (بواقع ٢٠ فدانا لكل منهم) ، كما تجلب منها بالسيارات مياه للشرب والاستهلاك المنزلى . وتستخدم الخراطيم لنقل مياه العين إلى مساحات من الأرض أبعد فى موقعها عن العين . وهى عين مياه طبيعية تضخ ٦٠٠م$^3$ يوميا ، ويستخدم منها ٤٠٠ م$^3$ للزراعة ، و٢٠٠ م$^3$ للشرب ، بالإضافة إلى وجود مياه رشح ضائعة فى الوادى يمكن أن تستخدم فى الزراعة . ويوجد خزان يستصلح عليه ٨٠ فدانا للزراعة .

وقد كان هناك العديد من الخزانات (الهرابات) مقامة عند العين قبل عام ١٩٦٧ ثم دمرتها الحرب . وبدئ فى إنشاء بعض الخزانات والآبار فى عام ١٩٩٤ ، ولكنها دمرت بالسيل الذى جرى فى ذلك العام . ومع ذلك فقد أنشأ

بعض كبار الحائزين الآبار لرى أراضيهم ، كما قامت جهات معاونة – كما سيعرض فيما بعد – بإنشاء الآبار ، بعضها لم يعمل بعد ، والبعض الآخر أسىء مكان اختياره فأورد مياها مالحة أو كبريتية ضارة بالنباتات .

كما توجد عين مياه طبيعية أخرى وتضخ ١٠٠ م$^{3}$ يوميا وصالحة للشرب ، كما توجد ٧٠ م$^{3}$ مياه من آبار سطحية يتراوح عمقها ما بين ٧، و١٣ مترا ، وهى منشأة بالجهود الذاتية عن طريق قروض الصندوق الدوار التابع لمحافظة شمال سيناء .

وعند تساقط الأمطار ، وهو الأمر المتوقف منذ نحو ٤ – ٥ سنوات ، فإن الحياة فى القريتين تتغير تماما إلى نشاط دائم ، وإنتاج زراعى وفير ، وعمليات تسويقية مزدهرة ، وحركة دائبة تختلف كلية عما هو الحال عند انقطاع الأمطار .

وكما ذكر ، قد أنشئ خزان كبير للمياه عند العين يروى منه ٢٠ حائزا بمعدل حائزين اثنين يوميا ولمدة ١٠ أيام ، وتكرر المناوبة بعدها بنفس الأسلوب . ويصل ثمن التنازل عن حق الإرواء إلى ٥ آلاف جنيه .

كما يوجد بالقرية (بئر) أقامتها "اليونيسيف" ، وتتبع حاليا لوزارة الرى ، وهى خاصة بالزراعة ، ومركب عليها مضخة جهدها بسيط ومحدود للغاية ١٥ مترا فى الساعة فقط ، ولكن ضعف المضخة وكذلك عدم تطهير البئر لايؤدى الغرض منه بكفاءة بل أصبح ١٠ أمتار فى الساعة ، ويستمر تناقص هذا المعدل ، ويتم تشغيله بمعدل ٤ ساعات فقط فى اليوم . يروى كل مزارع دوريا أرضه ، وله يوم محدد بمعدل يوم كل عشرة أيام ، والرى بالتنقيط لعدم إهدار المياه لندرتها .

تصلح طاقة البئر لتغذية ١٥ فدانا فقط بمعدل فدان واحد لكل شخص (الفدان يحتوى على ٨٠ شجرة زيتون فى المتوسط) . وتبعد البئر عن الأرض



الزراعية بحوالى ، كيلو ونصف ، ويمر بها خط بلاستيك قطره ٣ بوصة بدون منافذ لإخراج وتخفيف ضغط المياه ، مما يجعله دائم التعرض للكسر .

### ٣ – الإنتاج الحيوانى

يربى سكان سيناء الماعز والأغنام ، والإبل ، إضافة إلى بعض الطيور الداجنة داخل البيوت . ويتراوح حجم قطيع الماعز المملوك للحائز الواحد مابين ٥ –١٠ روس فى المتوسط ، ومثلها من الأغنام ، ويصل حجم القطيع عند الكثير من الحائزين إلى ١٥ رأسا فى كل من النوعين ، ويصعب إعطاء تقدير العدد الكلى للحيوانات فى المنطقة . وفى ذلك أفاد البعض بأن عددها فى المنطقة الملاصقة للقرية يبلغ نحو ٤٠٠ – ٥٠٠ رأس من الماعز والأغنام ، بينما أفاد البعض الآخر أن عدد الروس الكلية فى منطقة القرية الأولى يتراوح مابين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ رأس بخلاف ١٠٠٠ رأس من الإبل . ويتراوح متوسط الحيازة من الإبل مابين ٣و٤ جمال ، وهناك البعض يحوز عددا محدودا من الحمير لاستخدامها فى النقل لمسافات بسيطة ، وخاصة فى حدود الأرض المزروعة . أما بالنسبة للدواجن ، فتربى داخل البيوت بأعداد يبلغ متوسطها ١٥ – ٢٠ دجاجة وديك رومى . وتفضل الأغنام والماعز لعدم حاجتها إلى مراع واسعة وكثيفة وتتغذى على أى نوع من أنواع النبات . وهى تربى من أجل ألبانها ولحومها وجلودها وأصوافها ، ويجرى بيع بعضها داخل القرية ، والبعض الآخر فى المدينة . ويدعى الكثير من الحائزين إبقاء معظم القطيع لاستهلاك الأسرة وللإهداء فى المواسم والأعياد . وبالنسبة للجمال فتستخدم فى عمليات النقل ، وخاصة للمسافات الكبيرة والطرق غير الممهدة . وأحيانا يحدو الأمل حائزى الجمال فيتم العناية بها لإشراكها فى السباق الدولى للجمال الذى يقام سنويا بالمدينة ، وتشارك فيه

دول الخليج ، ويحصل صاحب الجمل الفائز على عشرة آلاف دولار ، كما يباع الجمل الفائز إلى أحد القادمين من الخليج بعدة آلاف من الجنيهات . ويقوم الرجال برعى الجمال لصعوبة قيادتها على المرأة .

أما الدواجن المرباة بالبيوت فهى للاستهلاك المنزلى ، سواء من حيث إنتاج اللحم أو البيض ، ونادرا ما تبيع المربيات الدجاج بالسوق ، وإن رأت بعضهن تسويق الدواجن بالقرية فأسعارها تكون زهيدة قد لايتعدى فيها سعر الديك الرومى العشرين جنيها بحد أقصى ، ولا توجد مزارع متخصصة للدواجن ، وقد كان هناك مشروع لإنشاء مزرعة للدواجن باستخدام القرض الدوار Revolving fund ولكنه توقف ولم يحقق أهدافه بسب الجفاف أيضا . وفيما يلى عرض للنشاط الرعوى .

ا - الرعى

تربى الإبل والأغنام والماعز على الرعى ، وتفضل هذه الأنواع لتحملها طبيعة الجو الصحراوى ، وشدة الجفاف ، واعتمادها فى الأكل على المراعى الطبيعية ، ولوجود زراعات تتغذى عليها ، مثل الشعير ، والبطيخ بعد أخذ "لبه" ، وهى مهنة يمتهنها الكثير من أهالى القرية ، وخاصة الفتيات . ويختلف حجم هذه الأنواع من سنة إلى أخرى حسب ظروف المراعى وظروف الجفاف ، وغالبا ماتكون للاستهلاك الشخصى بالنسبة للأغنام والماعز ، وتقديمها فى المجاملات العائلية داخل القرية ، وأخيرا قد يتم التصرف فى بعضها بالبيع فى سوق العريش .

ب - جماعات الرعى

يعتبر الرعى أحد الأنشطة الرئيسية للبدو ، وينقسم إلى نمطين حسب نوع حيوانات الرعى .



رعى الإبل

وهو خاص ومقصور على الرجال ؛ لأنه يحتاج إلى قوة للسيطرة على الإبل ، ويبدأ فى الصباح ، وينتهى عند المغرب ، ويكون ذلك خلف وأمام الجبال وفى المناطق المسطحة حيث يوجد العشب . وهناك قواعد بين القبائل فى الرعى ، حيث ترعى كل قبيلة فى الأجزاء المخصصة لها ، وكل راع يأخذ معه طعامه وشرابه وحاجته طول مدة الرعى ، ويتبادل مع بقية الرعاة الغذاء والشراب ، كذلك توجد علاقات طيبة بين الفتيات الراعيات ، فهن يتحدثن معا فى الجبال ويضحكن ويرقصن معا . ولكن لابد من وجود محرم من أهل الفتاة التى ترعى معها كأخيها ، وأحيانا تتم مراقبتها عن بعد من خلال الصعود إلى الجبل ومراقبتها ، والبعض يستخدم النظارات المكبرة لمراقبة الفتيات .

رعى الأغنام والماعز

ويقوم به الشباب والشابات ، ولكن البنات بعد ١٥ سنة لاترعى خوفا عليها ، ومن الممكن أن تقوم السيدات الكبيرات فى السن بالرعى .

### ٤ - الحرف والصناعات اليدوية

تتنوع الحرف اليدوية فى المجتمع السيناوى عامة ، وفى قريتى الدراسة خاصة ، ومنها الغزل ، والتطريز ، وشغل الخرز من ميداليات وطرح وأثواب وعقود ، وسجاد يدوى ، وتباع هذه المنتجات فى سوق العريش . تعرض هذه المنتجات كثيرا فى سوق العريش ، والتسويق غير كاف لهذه المنتجات ؛ حيث لا يوجد سوى أسواق محددة لتصريف الإنتاج . وكثيرا ما تحدث مشاكل فى السوق ، وخاصة مع شرطة المرافق ، أو المباحث للتحرى عنهم .

ومن المعتاد أن يذهب الرجال للأسواق ، ويمكن أن تذهب المرأة إلى السوق ، ومن المفضل أن يذهب معها محرم ، سواء كان زوجها أو أخاها أو أحد أولادها .

وفى (سنة ١٩٨٨) جاءت سيدة تابعة لمشروع مصرى/إيطالى مشترك لتنمية شمال سيناء ، وكانت تشترى الصوف من نساء القرية ، وتقوم بصباغته وتكلفهم بعمل السجاد والكليم السيناوى مقابل أجر حوالى ١٥٠ جنيها للسجادة ٢متر×٦٠سم ، واستمر هذا المشروع حتى عام ٩٢ تقريبا . وكانت تقوم ببيع السجاد فى إيطاليا ، وقد ساعد ذلك على احتراف أهل القرية لهذه المهنة ، ولكن بعد انتهاء المشروع واجهت المُنتجات مشكلة فى تسويقه ، مما أدى إلى انخفاض السعر إلى ٦٠-٧٠ جنيها بما لا يعادل الجهد (مدة شهر عمل) والتكاليف المبذولين فيه ، مما أدى إلى توقف الإنتاج . رغم الحاجة الشديدة لمثل هذا المشروع ، ويرغب نساء القرية فى إيجاد مثل هذا المشروع أو أى مشروع يشابهه ، وكان لهذا المشروع مميزات تتمثل فى :

أ - عدم خروج المرأة من المنزل طبقا للطبيعة البدوية ، مع وجود عائد مادى مجز يؤدى إلى زيادة دخل الأسرة .

ب - توفير فرص عمل لكثير من أفراد الأسرة فى صناعة السجاد .

جـ - إيجاد حركة تجارية لبيع وشراء الصوف ، مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج الحيوانى .

د - اكتساب خبرات فى الصباغة .

هـ - يمكن للمرأة أن تؤدى احتياجات أسرتها ومنزلها بجوار مشروع السجاد اليدوى أو تطريز الأثواب والمفارش .



**٥- التسويق**

كما ذكر ، أقر المزارعون باستهلاك ثلاثة أرباع إنتاج القمح ، ونحو ٦٠٪ من إنتاج الشعير ، ويوجه استهلاك الأخير نحو الحيوانات المزرعية . وبالنسبة للبطيخ فيباع معظم الإنتاج ، ويستبقى جزء بسيط لاستهلاك الأسرة من الثمار ، ويباع اللب كاملا بسعر ٧ جنيهات لكل كيلو جرام فى المتوسط ، ويعتبر ثمنه العائد الأساسى فى زراعة البطيخ . وبالنسبة للزيتون فيباع معظم الإنتاج فى صورة زيت الزيتون . ويعتبر إنتاج الخضر من طماطم أو خيار وبسلة وبامية بالإضافة إلى الفول والبطاطس من المحاصيل النقدية التى لا تواجه مشكلة تسويقية ، وخاصة مع الاحتياج المحلى لها وضآلة إنتاجها نسبيا بسبب مشكلات المياه وأمراض النبات .

وبالنسبة للإنتاج الحيوانى ، فتباع الخراف محليا أو فى سوق المدينة ، ويصل سعر الخروف الواحد إلى نحو ٤٥٠ جنيها . أما نواتجها من الألبان فتستهلك منزليا فى صورة لبن سائل ، مع تصنيع بعض الناتج إلى زبد وجبن تستهلك كذلك داخل الأسرة (استهلاك ذاتى) . وكذلك يستهلك البيض واللحم للدواجن المرباة منزليا . أما بالنسبة للأصواف والجلود ، فتصنع منها الخيام والأكلمة والمفارش ، ويجرى تسويقها فى أكثر من سوق .

وفيما يخص الأسلوب التسويقى ، فيتم إما عن طريق تجار وافدين من المدينة شراء المحصول ، أو يتوجه المزارع نفسه إلى سوق المدينة (الخميس من كل أسبوع) ، أو اسواق أخرى لبيع منتجاته والحصول على احتياجاته واحتياجات الأسرة من السلع المعروضة بالسوق . ويتم ذلك خاصة بالنسبة لمحصول الزيتون ، حيث يتم عصره غالبا بالمدينة ، مع تعطل المعصرة الوحيدة الموجودة بالقرية . ويواجه المنتج صعوبة تسويقية بالنسبة لمحصول الزيتون

وناتجه من الزيت وإنتاج أنواع الفاكهة الأخرى ، وينطبق نفس الأمر بالنسبة لمنتجات الأسرة الريفية من الأكلمة والمنسوجات المطرزة ، والأغنام المعروضة للبيع بالعريش . وتتعدد أسباب المشكلة التسويقية فيما بين عدم اتساع السوق لاستيعاب المعروض كما هو مثبت بالنسبة للزيتون وزيته الذى قد يتبقى منه فائض غير مباع لدى المنتج من الموسم السابق ، وذلك الأمر قد ظهر بعد خروج الإسرائيليين ، حيث كانت حدودهم مفتوحة أيام تواجدهم لاستيعاب جزء كبير من الإنتاج السيناوى . كذلك يفوق المعروض من إنتاج المرأة الريفية قدرة استيعاب الأسواق القريبة فى العريش والشيخ زويد ، وخاصة مع بدائية تلك المصنوعات التى لاتجذب إلا نوعية خاصة من المشترين . وبالنسبة لتجارة الأغنام يتعرض المنتج لاستغلال التجار الموقنين من اضطرار المنتج إلى بيع أغنامه فى السوق وعدم العودة بها إلى قريته .

وكما ذكر آنفا ، فنادرا مايقبل العامل الزراعى استيفاء أجره عينيا من الإنتاج لصعوبة تسويقه ، بينما يقبل بذلك فى حالة الإيجار بالمشاركة فى إنتاج الأرض .

### ٦ - المشاكل الاقتصادية فى قريتى الدراسة

#### أ - مشكلات الإنتاج الزراعى

يواجه الإنتاج الزراعى الممثل للنشاط الاقتصادى الرئيسى فى وسط سيناء العديد من معوقات تنميته ، تلك التى يستلزم التعامل معها وإزالتها ، أو التخفيف منها على قدر الإمكان كخطوة أساسية لاغنى عنها ، إذا ما استهدف تعمير المنطقة وتحويلها إلى الجانب الإيجابى فى الاقتصاد المصرى . وذلك علاوة على تثبيط الأنشطة غير المشروعة التى شجعها ضعف الموارد وانخفاض الدخل ، وضآلة مستوى تعمير المنطقة . وأهم مشكلات الإنتاج الزراعى مايلى :



**قلة المياه**

يعتبر توافر المياه بالدرجة المطلوبة للنشاط الزراعى أهم مقومات التنمية على الإطلاق فى شبه جزيرة سيناء ، ولا يقتصر الأمر على التنمية الزراعية ، ولكن على جميع أوجه أنشطة الحياة فى المنطقة : "وجعلنا من الماء كل شىء حى" . فقلة الماء عنصر طارد من المنطقة . وبالنسبة للزراعة ، فلا تتجاوز نسبة الأرض المزروعة من جملة الصالحة للزراعة ١٠٪ . وكثير من الحائزين لايزرع إلا ٢٠ -٢٥ ٪ من جملة ما يملكه نتيجة لعامل المياه أساسا . ويضطر المزارع إلى الاعتماد على المحاصيل التى تتحمل العطش ، والابتعاد عن محاصيل تحتاج إلى المياه ، مثل أنواع من الخضر والفاكهة والنباتات الطبية رغم ربحيتها النسبية العالية وإمكانياتها التسويقية ، ويمتد الأمر إلى الابتعاد عن تربية الماشية (الأبقار والجاموس) رغم إنتاجيتها العالية من اللحوم والألبان ، نتيجة حاجة هذه الحيوانات إلى الأعلاف الخضراء التى يمنع توافرها وزراعتها قلة المياه . بل إن الكثير من أنشطة التربية التجارية للدواجن قد أفلست وباءت بالفشل بسبب نقص المياه . وإذا كان سكان القرية الأولى أكثر حظا من غيرهم بوجود العين المتدفقة وانخفاض حدة مشكلة المياه نسبيا ، وخاصة مع حفر الكثير من الآبار لدى كبار الحائزين ، أو بواسطة الأهالى جميعا ومساندة من جهات أخرى ، فقد حد من إمكان حل المشكلة حلا حاسما أن كثيرا من تلك الآبار قد تم حفره فى مناطق غير ملائمة ، وبأعماق بسيطة ، فأوردت مياها مالحة أو كبريتية غير صالحة للزراعة أو الاستخدام اليومى فى الشرب . كما أن الخراطيم الممتدة من العين إلى أراض بعيدة عنها تتعرض بسهولة للتدمير . ويؤخذ فى الاعتبار أن البئر العميقة التى تصلح لرى مساحات كبيرة تصل تكلفة حفرها إلى نحو ٢ مليون جنيه ، وتصل تكلفة البئر متوسطة العمق والضيق فى نطاق خدمتها إلى نحو ١٠٠ ألف جنيه على أقل تقدير .

### عدم كفاية الخدمة الآلية

رغم انتشار البطالة ، والضيق النسبى للمساحات المزروعة ، فالخدمة الميكانيكية مرغوبة فى كثير من الحالات . ويتأتى ذلك الأمر خاصة بالمقارنة بتكلفة إجراء العمليات يدويا ، خاصة الحرث . وحتى كبار الحائزين ( أكثر من ٥٠ فدانا) وبعضهم يملك الجرارات (٥ جرارات متاحة لدى كبار الزراع) فهم يحتاجون إلى بلدوزر وآلات تساعدهم على تمهيد واستصلاح مساحات كبيرة جديدة من الأرض . ويرى الزراع أن توافر الخدمة الآلية لدى الجمعية أو أى جهة لاتستهدف الربح قد تؤدى إلى خفض قيمتها الإيجارية عما هو سائد حاليا ، وخاصة مع ارتفاع تكلفة إيجار الدراسة مثلا إلى نحو ٣٠ جنيها فى الساعة ، بل واستئجار الرشاشة (لرش المبيدات) إلى نحو ٩ جنيهات عدا تكلفة المبيد المستخدم نفسه . ويرى بعض المزارعين أن توافر الكومباين أو الحصادة الآلية يساعد فى تخفيض تكلفة حصاد القمح أو الشعير فى حالة الحاجة إلى الاعتماد على العمالة المؤجرة ، وليس على نظام الزراعة بالمزاملة "العونة" السابق توضيحه .

### ضعف الإرشاد الزراعى

يعانى الزراع من ضعف النشاط الإرشادى للجمعية الزراعية ، أو انعدامه تقريبا . وبذلك لاتتوافر لهم المعلومات الكافية عن الطرق الأفضل للزراعة ، وأفضل المحاصيل لزراعتها من الوجهة الفنية والاقتصادية التسويقية ، واحتياجات خدمة المحصول ، وما إلى ذلك . وقد أدى هذا الأمر إلى عدم دراية الزراع بأنواع من المحاصيل تلائم بيئتهم ، وتتفوق فى مردودها الاقتصادى عن تلك التى يقومون بإنتاجها . كذلك تخوفهم من تجربة الجديد ، مثل زراعة نباتات



طبية أو عطرية ، مع عدم معرفتهم بالأنواع الأفضل والأكثر للزراعة والأسهل تسويقا ، وعدم درايتهم باحتياجاتها الإنتاجية ، وتخوفهم من عدم القدرة على استيعابها .

### عدم كفاية المستلزمات الإنتاجية

رغم توفير الجمعية الزراعية التابعة لمديرية الزراعة ، بالإضافة إلى الجمعية الزراعية الخاصة لمستلزمات التقاوى ، وبعض المبيدات ، وبعض أنواع الخدمة الآلية ، فقد يحتاج الزارعون – وخاصة هؤلاء المنتجين لأنواع من الخضر والفاكهة – إلى أنواع من الأسمدة الكيماوية والمبيدات لاتتوافر بهاتين الجمعيتين ، وغالبا مايضطر المنتج إلى محاولة جلبها من العريش . فعلاوة على الاضطرار إلى السفر إلى العريش لتحقيق هذا الأمر فقد يتعرض المزارع إلى الحصول على أنواع غير فعالة ، يساهم فى ذلك نقص خبرته بالأمر ، وعدم تمتعه بإرشاد زراعى يفيده فى ذلك . وعلاوة على المغالاة فى الأسعار للمستلزمات بما يمثل عبئا إضافيا على تكاليف الإنتاج لها – لا يشجعه على تحملها – للانخفاض النسبى فى العائد ، وانخفاض الناتج انعكاسا لنقص المياه .

### المشاكل التسويقية

يواجه المنتج الزراعى فى المنطقة مشاكل تسويقية تختلف حدتها من نوع إنتاج إلى آخر . كما ذكر آنفا ، والدور الأساسى فى هذا الشأن للمسافة الكبيرة بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك ، وزيادة العرض عن الطلب ، واستغلال الوسطاء ، وذلك علاوة على ضعف المعلومات التسويقية لدى المنتج . فكما تبين ، فإن بعد سوق المدينة عن المنطقة يؤدى إلى ارتفاع تكلفة النقل للزيتون ، وتعرض

بعض المحاصيل الأخرى ، مثل التين والعنب للتلف . كما يتعرض المنتج الذى يقوم بنقل إنتاجه إلى السوق إلى استغلال الوسطاء اعتمادا على صعوبة العودة بالإنتاج وتحمل تكلفة إعادته مع عدم تصريفه ، وقد يمثل هذا الأمر ، فى حالات الزيتون والأغنام على الأخص ، مشكلة . وإذ تشيع الصناعات اليدوية للمرأة البدوية بين معظم أسر سيناء فالمعروض منها غالبا مايفوق الطلب عليها ، وخاصة مع بطء تطور أنماطها ، وبذلك لاتحقق المعدلات المتوقعة من العائد على إنتاجها وتسويقها .

**ب - مشكلات اقتصادية**

إضافة إلى ماذكر من مشاكل خاصة بالنشاط الاقتصادى الأساسى ، وهو الإنتاج الزراعى ، فهناك مشكلات اقتصادية أخرى لها صفة العمومية ، وقد تكون لها صفة اجتماعية كذلك ، وأهمها :

**مشكلة البطالة**

ذكر أكثر من ثلاثة أرباع عينة المبحوثين فى قريتى الدراسة أن البطالة تنتشر بين الشباب لعدم وجود فرص عمل ، أو تدريب على القيام بأنشطة اقتصادية أو مزاولة المهن المختلفة ، وقد اتضح كذلك أثناء البحث الميدانى أن الكثيرين من الشباب (١٦-٤٠ سنة) يقضون معظم اليوم فى زيارات وجلسات مع الأقارب والمعارف من العشيرة ، ولم يلاحظ أى نشاط اقتصادى لهم أو أى مظاهر تدل على وجود عمل لديهم .

**مشكلة انخفاض الطاقة الكهربائية**

قصر فترة خدمة الكهرباء علاوة على تأثيرها السلبى على جميع نواحى الحياة ، فهى كذلك تمثل عنصرا مثبطا لكثير من أنواع الأنشطة الاقتصادية .



**صعوبة الانتقال**

عدم توافر مواصلات رخيصة ومستمرة يمثل عنصرا مضيعا للوقت وللقدرة على التنقل والنقل الذى تحتاجه جميع الأنشطة الاقتصادية .

**٧ - الأنشطة التنموية بالمنطقة**

حظيت القرية الأولى بأنشطة تنموية ساهمت فيها عدة جهات ، وبدرجة تفوق نصيب غيرها من مناطق سيناء ، ومع ذلك فكما سيتبين كانت فاعلية الأداء لكثير من تلك الأنشطة محدودة للغاية ، نتيجة إغفال الكثير من المحددات ، وفيما يلى نبذة عن الأنشطة التنموية والجهات المدعمة لها .

**أ - مشروع شروق للتنمية الريفية المتكاملة**

أقام مشروع شروق ٥ خزانات للمياه (هرابات) ، ومركز خدمة ثقافيا واجتماعيا ودارا للمناسبات ، ووحدة إسعاف ، وورشة للنجارة ، ومعظم هذه الوحدات لم تبدأ العمل بعد ، وخاصة ورشة النجارة .

**ب - منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة**

قامت بحفر سبع آبار جديدة لم يبدأ العمل بها ، وبعضها يتم فى مناطق غير مناسبة من حيث ملوحة المياه ، نتيجة عدم الاستعانة بالخبرة البدوية فى اختيار أنسب المواقع .

**جـ - الصندوق الدوار ، وهو تابع لمحافظة شمال سيناء**

ويخدم مجالات حفر الآبار السطحية واستصلاح الأراضى للزراعة ، والثروة الحيوانية ، حيث يقسط القرض (خمسة آلاف جنيه) على مدار أربع سنوات ، مع فترة سماح من ١-٣ سنوات حسب نوع القرض واستغلال حصيلة السداد لإقراض مستفيدين آخرين .

د - السفارة الكندية (المعونة الكندية)

وقد قامت بحفر بئر بتكلفة ٥٠ ألف جنيه ، ولكن ردمها السيل .

هـ - الصندوق الاجتماعى للتنمية

ويقدم قروضا إنتاجية للأهالى . وقد قام البعض بالاقتراض لأنشطة زراعية وإنتاج داجنى ، إلا أن انعدام نزول المطر وعدم توافر المياه أدى إلى توقف الكثير من هذه الأنشطة ، ويواجه المقترضون المشكلات فى تسديد ديونهم للصندوق خلال القرض الدوار ، وهم نحو ٣٠ مقترضا . وهناك قروض لأنشطة المرأة البدوية وتوفير آلات "التريكو" ، ولكن ينقص التطبيق التدريب على الاستخدام .

و - الجمعية التعاونية الزراعية الأهلية

توفر بعض المستلزمات والقروض قصيرة الأجل ، وأمكن من خلالها تدبير ١٠٠ ألف جنيه من الأهالى ، إضافة إلى المنحة الألمانية" التى أمكن بها إنشاء الخزان الكبير فى عين الجديرات ، والذى يساهم فى رى ٥٠ فدانا يوميا أثناء فترة مناوبات الرى . ويطمع الأهالى فى الحصول على قروض طويلة الأجل من الجمعية بضمان الأرض ، وكذلك توفير خراطيم للمياه من العين لا تتعرض للتلف بسهولة .

ز - الجمعية الزراعية العامة والمحافظة

وقد ساهمت فى إنشاء منازل مبنية من الطوب الأسمنتى بإيجار ١٢ جنيها فى الشهر ، علاوة على توفير المستلزمات الإنتاجية الزراعية بأسعار تقل كثيرا عن أسعار السوق عن طريق الجمعية الزراعية التابعة لمديرية الزراعة .

وقد أنشأت المحافظة بئرين : إحداهما عميقة تكلفت مليونى جنيه ، والأخرى غير عميقة تكلفت ١٠٠ ألف جنيه وتخدم ١٢-١٥ فدانا . والبئران مجهزتان لافتتاح المحافظ منذ عدة أشهر .



وهكذا يتضح أنه بالرغم من أن تلك المنطقة من سيناء قد حظيت بأنشطة تنموية متعددة ، فالكثير منها لم يؤت الثمار المرجوة ، وذلك نتيجة عدة أمور ، أهمها إغفال بعض العوامل ذات التأثير ، منها عدم الاعتبار الكافى بالظواهر الطبيعية ، مثل الجفاف الذى أدى إلى فشل بعض المشروعات الإنتاجية مثل تربية الدواجن ، أو السيول التى أدت إلى تهدم بعض الآبار ، أو عدم الدراسة الكافية للمواقع الأنسب لحفر الآبار للحصول على مياه صالحة للزراعة ، ومنها كذلك عدم وجود أنشطة تدريبية كافية ، وكذلك الأنشطة الإرشادية من أجل تطوير الصناعات البدوية ، أو إدخال أنواع جديدة من المنتجات . وكذلك فإن المشكلة التسويقية لم تواجه بعد بأنشطة تسويقية مساعدة وفعالة .

## ثالثا : مدى انتشار وتطور زراعة النباتات غير المشروعة فى قريتى الدراسة

### ١ - مناطق زراعة النباتات غير المشروعة (البانجو)

تزرع النباتات غير المشروعة فى المناطق الوعرة بين الجبال المرتفعة ، حيث تكون بعيدة عن الأرض المملوكة . "ويقوم الشباب بحمايتها ومراقبتها كل يوم ، وقد يشترى المياه العذبة (الحلوة) لرى هذه النباتات" ، حيث إن العائد يفوق كثيرا تكاليف الإنتاج بالمقارنة بأى زراعات أخرى "كما يقول أحد الإخباريين .

كذلك تزرع فى مناطق السيول حيث يحتاج البانجو إلى المياه مرة واحدة فى السنة وينضج بعد ٤-٥ أشهر ، "وهى إما أن تزرع فى الأرض لحالها ، أو تخفى فى زراعات أخرى ، مثل القمح والشعير والبطيخ" .

وتتراوح المساحات بين فدان إلى ١٢ فدانا حسب ما ذكره أحد المبحوثين .

### ٢ - من يزرع النباتات غير المشروعة (من وجهة نظر المبحوثين أنفسهم)

ذكر عدد غير قليل من المبحوثين (أكثر من عشرة مبحوثين) أن القائمين بزراعة النباتات غير المشروعة يكونون من الأغنياء، ويستخدمون من يعانون من البطالة والأفراد الهاربين من الأحكام فى رعاية هذه الزراعات .

### ٣ - مدى انتشار زراعة النباتات غير المشروعة

رغم عدم وجود نسبة محدده لعدد المتعاطين فى سيناء الا انه يمكن ان نشير بان الوضع مازال خطير ويستدعى المواجهة الحازمة ، ويذكر المبحوث أنه "فى الوقت الحالى انخفضت زراعة المخدرات فى سيناء وذلك بسبب الحملات المكثفة من الشرطة" ، كما أن عدم انتشار أو كبر حجم الزراعات يرجع إلى عدم نزول المطر فى المنطقة لفترة زمنية طويلة . واختلف المبحوثون على طول المدة التى توقف نزول المطر خلالها ، فبعضهم يرى أنه منذ عام ١٩٩٥ توقف نزول المطر ، والبعض يذكر أنه توقف قبل ذلك . وبالرغم من هذا فإن زراعة النباتات المخدرة لم تتوقف حيث إن الحملات المكثفة من الشرطة لضبط الزراعات غير المشروعة ما زالت مستمرة، وأن المساحات المضبوطة فى تزايد مستمر بدليل أنه وقت إعداد بعض من صفحات هذا الفصل نشرت الجرائد* عن ضبط مساحات مزروعة بالبانجو فى شمال وجنوب سيناء ، ومنها قريتا الدراسة .

ويوضح البعض أيضا حجم زراعات البانجو قائلا : "ولكن ليس كما يقال إنها مئات الفدادين لكن كل الحكاية أنها قطعة أرض ١٠×٢٠ متر مثلا ويقوم ببذرها وتوصيل المياه إليها بواسطة فنطاس مياه على عربه مثلا" ويضيف قائلا : "وهى لا تزيد على ذلك لصعوبة توصيل المياه للمناطق البعيدة عن أعين الشرطة إلا أنه فى حالات المطر يمكن زيادة هذه المساحة".

* جريدة الأهرام الصباحية ، فى ٨ يونيو ١٩٩٩ ، ص٣٠ ، الأعمدة الأربعة الأولى من صفحة الحوادث .



### ٤ - تطور زراعة النباتات غير المشروعة

يمكن تلخيص تطور زراعة النباتات غير المشروعة فى عدة نقاط هى :

أ - كان البدوى يزرع البانجو لاستخدامه الشخصى ولمعارفه ، وزادت خبرته فى هذا المجال .

ب - طغت "مشاكل البانجو" فى مجالس الصلح وفض المنازعات بين أفراد القبيلة على مشكلات الأرض ، والعرض ، والقتل .

جـ - تتم زراعة النباتات المخدرة بأسلوب تقسيم العمل على مراحل ، تلعب المزاملة فيها دورا رئيسيا (المشاركة فى خدمة الأرض وزراعتها والعناية بها) نقل مياه الرى يتم على ٣ مراحل : الأولى نقل مكعبات المياه على سيارة نقل عن طريق الطرق غير المباشرة . والمرحلة الثانية يتم النقل بالجمال والحمير ... والثالثة بالأشخاص . وكذلك تحدث المشاركة فى العمل وقت جنى الزراعات وتجهيزها ، وتهريبها .

د - التطور فى أساليب الخداع والتمويه ، مثل بناء غرف فى باطن الجبل لإخفاء معدات الزراعة ، والزراعة على مسافات بعيدة جدا فى المرة الأولى ثم فى المرة الثانية على مسافات قريبة جدا من الطرق الرئيسية ... زراعة أكثر من قطعة .. فإذا فاز بقطعة واحدة حقق عائدا كبيرا .

هـ - معرفة أهل القرية بنوع طائرات التصوير ، ويكون هذا بمثابة إنذار بالبعد عن الأرض المنزرعة بالنباتات غير المشروعة لعدم المساءلة .

و - تشوش مفهوم الحلال والحرام لدى مزارع النباتات غير المشروعة :

- فغالبية المزارعين يبررون عدم تحريم زراعة مثل هذه الزراعات بأن يقولوا إن إنتاج مثل هذه الزراعات يبرره ضيق الحال والجفاف والقحط الذى يعيشه المزارع ، يجعله يحلل هذه الزراعة بالقياس مثل المضطر "أكل" لحم الميت مثلا أو "لحم الخنزير" ، وتبريره لذلك "أن الضرورات تبيح المحظورات" ، طبقا لفتوى أحد الأئمة الأردنيين فى هذا الشأن .
- إن مزارع النباتات غير المشروعة يصلى ويصوم ويخرج الزكاة ، وينحر الذبائح راجيا أن يكفر عن ذنبه ، وأملا أن تكون هذه الزراعات للنباتات غير المشروعة ذنبه الوحيد بجوار حسناته المتعددة . ويلاحظ من هذا مدى الشك فى جرم هذه الزراعات . وإذا كان للباحث من تعليق فى هذا فهو أن جميع الأموال حرام ؛ لأن مصدرها حرام ، وبذلك فإن هذا التبرير مرفوض ، وهذا الأمل خائب ، وكل أعماله مردودة إليه . إلا أن هذا يوضح أن البعض يدين المخدرات ، ويعلم بأنها ذنب وجرم كبير .

**٥ - وسائل مواجهة زراعة النباتات غير المشروعة من وجهة نظر بعض المبحوثين**

تتلخص وسائل مواجهة زراعة النباتات غير المشروعة فى الآتى :

أ - يرى بعض المبحوثين ضرورة اشتراك الجيش والشرطة فى القضاء على الزراعات غير المشروعة .

ب - يطالب البعض بأن تتولى جهة علمية محايدة دراسة هذه الظاهرة وتشخيصها ، ووضع التوصيات العملية ، ويوصى بعض المبحوثين بأن يكون ذلك بدون ذكر أسماء ، بمعنى أنهم يرون أنه سيتم التعاون مع



الباحثين ولكن بدون تحديد أسماء ، وبالطبع فإننا نرى أن هؤلاء المبحوثين على درجة كبيرة من الوعى ، وخاصة عندما يضيف بعضهم قائلا "لأن الظاهرة أكبر من مين بيزرع مخدرات ؟ صدقنى هذه حرب دول تريد الخراب لمصر وللإسلام" .

جـ - أكد كثير من المبحوثين على ضرورة عقد ندوات ومؤتمرات فى القرى التى تكثر فيها زراعة النباتات غير المشروعة يحضرها المسئولون بالدولة (مدير الأمن ، المحافظ) ، وتتناول هذا الموضوع بصدق وصراحة ، وإشعار الأهالى بالأمن والأمان سيزيل أثر شعورهم بالاهمال والتهميش وأن الحكومة تتجاهلهم ، إذ إن ذلك سيؤدى إلى الثقة المتبادلة ، ويؤدى إلى شعور أهل القرية برعاية الحكومة لهم فى "دماغ الحكومة" كما قال أحد المبحوثين ، وترغب فى تنميتهم والنهوض بهم والخوف عليهم بالفعل ، وليس بالكلام ... ويختم حديثه بالقول "ويتم ذلك بعيدا عن وسائل الإعلام" ، بمعنى ألا تكون مثل هذه المؤتمرات مهرجانات ووسائل للظهور الإعلامى فقط .

د - طالب بعض المبحوثين بالتوعية الدينية المستمرة ، وحضور قوافل دينية من الأزهر تضم علماء دين كبارا ومعروفين ، أو علماء من الجمعية الشرعية ، والإقامة بالقرية لزيادة الوعى الدينى ، والتأكيد على معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "ما ينبت من سحت فالنار أولى به" ، "وأن الله طيب لا يقبل إلا طيبا" ، وكذلك حب الحلال وغيره من القيم الدينية فى هذا الموضوع . ويؤكد على ذلك قائلا "لقد كان يحضر من العريش شيخ لإلقاء الخطب ، وكان متصوفا وله تأثير قوى جدا على أهل القرية ، وقد أدت إرشاداته بخصوص النهى عن التهريب إلى اتباع الكثيرين من أهل القرية

له .. وفى النهاية يضيف المبحوث ويؤكد على أثر التوعية الدينية السليمة بقوله ... "إمام وخطيب يقلقل الجوارح" .

هـ – يطالب الأهالى بإقامة مشروعات قومية كبيرة تستوعب العديد من الطاقات العاطلة ، وخاصة شباب القرية ، مثل مصنع أسمنت ، أو مزرعة قومية كبيرة ، ويلحق بمثل هذه المشاريع مدن سكنية كبيرة بدلا من عزلة أهل القرية .

و – يؤكد بعض المبحوثين على ضرورة إنشاء نواد ومراكز للشباب لقضاء أوقات الفراغ بطريقة صحيحة وتضم أنشطة ومسابقات ، مثل مسابقات الهجن مثلا ، أو إقامة مباريات ودورات لكرة القدم ، أو المسابقات الرياضية الأخرى .

ز – ويقترح البعض إقامة معسكرات لشباب الجامعات لزراعة غابات لسلالات نادرة من الأشجار .

ح – وطالب كثير من المبحوثين بزيارة المشروعات الصغيرة ، ومشروعات الأسر المنتجة ؛ لتنمية الصناعات اليدوية والبيئية مثل مشروع السيدة الإيطالية ، الذى أدى إلى زيادة دخل الأسرة من ١٥٠ – ٢٠٠ جنيه شهريا ، والسابق الإشارة إليه .

ط – ويؤكد أغلب المبحوثين على أن زيادة احترام شيوخ القبائل ، ورفع مكانتهم أمام أهل القرية ، "ويقصد من ذلك احترام الجهات الرسمية لهم" ، وإعطاءهم صلاحيات وامتيازات معينة ، حيث إن تأثيرهم قوى جدا على أهل القرية ، والعمل على إقناعهم وتعهدهم بإنهاء مثل هذه الزراعات غير المشروعة ومحاسبتهم "عرفيا" على ذلك فيما بعد ، حيث إنهم يعرفون كل حبة رمل ونبتة بالقرية .



ى – يقترح البعض ضرورة توفير البدائل التنموية ، والعمل على تنظيم تسويق الإنتاج ، مثل إقامة مزارع للعنب ، والشمام ، والكنتالوب ، والبطيخ ، وإيجاد المسالك التسويقية لهذا الإنتاج ، على أن يحصل المزارع على الأسعار المعادلة لسعر التصدير ، أسوة بما يتبع فى مشروع شرق العوينات .

ك – يؤكد بعض المبحوثين على أهمية الاهتمام بتعليم الطفل ؛ لأن هذا الطفل سيصبح مزارعا للبانجو فى المستقبل إذا ظل فى مثل هذه البيئة .

ل – ويرى البعض منهم ضرورة وضع برنامج وقائى مكثف للوقاية من الوقوع فى مخاطر الإدمان .

م – ويقترح بعض المبحوثين زيادة التوعية بأضرار التدخين وتعاطى البانجو عن طريق قوافل إعلامية مزودة بوسائل سمعية وبصرية ، وأفلام حديثة ؛ لتوضيح خطورة التعاطى وأثره على صحة الإنسان وموت خلايا المخ ، بالاستعانة بأساتذة من كليات الطب .

ن – وأكد بعض المبحوثين على الاهتمام بالنواحى الصحية ، وضرورة الفحص الطبى الدورى عن طريق قوافل طبية مزودة بكافة الإمكانيات ، بالإضافة إلى زيادة التوعية الصحية ، وبيان أثر المخدرات فى ضعف القدرة الجنسية ، حيث إن الاعتقاد الشائع بأن تعاطى المخدرات يزيد مدة المعاشرة الزوجية .. ويوضح أحد المبحوثين أنه "توجد مشاكل جنسية لدى الرجال بالقرية هى السبب فى زيادة التعاطى .. ويزيد من حدة المشكلة أن كثيرا من أهل القرية متزوج من زوجتين أو ثلاث" .. ويضيف المبحوث ... أن "فقد القدرة الجنسية يرجع إلى ذلك" . أى تعدد الزوجات ، بالإضافة إلى أن شرب مياه الآبار يؤدى إلى مشاكل فى المسالك البولية

أصبحت ظاهرة بين أهل القرية ، مما يضعف القدرة الجنسية أيضا .

س – يوضح بعض المبحوثين أن ما تعرضه وسائل الإعلام الإسرائيلية من أفلام جنسية يدفع الشباب لتقليدها ، مما يكون دافعا لتعاطى المخدرات .. وزراعتها ... وأن هذا يؤدى إلى انحرافات جنسية أيضا .. لذلك يجب مواجهة وسائل الإعلام الأجنبية .

ع – أكد أحد المبحوثين على ضرورة التشديد التام على حراسة الحدود المصرية ، أى قفل الحدود بإحكام .

ف – طالب أحد المبحوثين بتشديد العقوبة على زراعة النباتات غير المشروعة والتهريب وتوصيلها إلى الإعدام ، وتنفيذها علنيا داخل القرية كما هو مطبق فى السعودية بدلا من الحبس حيث مشاركة أهل القرية له وجمع مبالغ من المال (تصل إلى ٥٠٠٠٠ جنيه) لمحام يمكن أن يخرج المتهم بعد يومين .

## ٦ - سلوك الأهالى تجاه زراعة النباتات غير المشروعة

لسلوك الأهالى دور فعال فى استمرار زراعة النباتات غير المشروعة فى هذه المناطق . وفيما يلى عرض لسلوك الأهالى تجاه زراعة مثل هذه المزروعات فى منطقتى الدراسة :

أ – يقضى العرف بالكتمان الشديد على من يزرع النباتات غير المشروعة ، إذ إن له الحق فى ذلك والحرية فى زراعة هذه النباتات ، مادام لا يضر شخصا آخر ، أما إذا قام شخص بالإبلاغ عن الآخر ، فإن الحكومة تأتى وتفسد الزرع ، ويكون العقاب الذى يقضى به العرف البدوى هو دفع تعويض عن قيمة الزرع يدفعه ، كعقاب له ، وتقدر القيمة طبقا لحجم



الزراعة ، من حيث المساحة ، ودرجة النمو ، والمحصول الذى كان متوقعا منها وقت تلفها ، ويتم تحديد حجم التعويض هذا من خلال قعدة العرب ، أو المجلس العرفى .

ب – من العادات السائدة عندهم أن تدخن الزوجة من هذا النبات أمام زوجها دون أى اعتراض ، وقد لاحظت الباحثات أن التدخين بالنسبة للنساء أمر بسيط جداً ، ويتقبله الزوج .

جـ – عند سؤال أحد المبحوثين عن رغبته فى أن تكون أرضه مميزة ومحددة ومسجلة فى الشهر العقارى أجاب أن "ذلك أفضل بكثير ، حيث يساعد ذلك فى حفظ حقوق كل شخص ، وحتى لا يستطيع أن يعتدى أحد على أرض أى شخص آخر ، وعند زراعة أى أحد من الأفراد لنبات غير مشروع "البانجو" يمكن بالتالى معرفة مالك الأرض" ، وإن كان هذا الرأى غير سائد عند مختلف الأفراد .

د – يلاحظ انتشار زراعة النباتات غير المشروعة ، حيث ذكر أحد المبحوثين كلمة البانجو صراحة ، وهذا اعتراف منه بأن البانجو يزرع بالقرية ، وكذلك يقر أحد الإخباريين المتعلمين بالقرية أن الشرطة تحضر – أيضا – لمكافحة المخدرات بالقرية ، فى معرض حديثه عن دور الشرطة وتدخلاتها . وهذا يدل على انتشار زراعة المخدرات فى قريتى الدراسة ، وفى موضع آخر عند حديث الإخبارى عن التركيب المحصولى ونظام الدورة الزراعية يقر " أنه ليس لدينا خط ثابت ، حيث إن الأمطار والسيول هى التى تحكمنا . فالشخص الذى يملك ٥٠٠ فدان يزرع الآن حوالى ربع أو نصف فدان (نظرا لعدم نزول الأمطار) ، وغالبا ما تستغل فى زراعة البانجو" ، وفى موضع آخر . ذكرت إحدى الباحثات أنها عند وجودها فى منزل أحد

المبحوثين وجدته يخزن هذا النبات الذى قال لها عنه أنه "الدخان العربى" فى خزانة مصنوعة من الحديد ومغلقة بقفل ، وطلب من زوجته أن تلف له سجائر ، فأخرجت شنطة بها هذا النبات وقامت بلف سيجارة له ، وتذكر الباحثة أنه ظل طوال مدة وجود الباحثة عنده يدخن سجائر ملفوفة بهذا النبات ، كذلك كان جميع أقاربه الموجودين عنده والذين يترددون عليه يلفون لأنفسهم سجائر من هذا النبات ، وتقوم زوجة المبحوث بمساعدتهم فى ذلك . وعند سؤال الباحثة عن النبات الذى تلف منه السجائر قال لها إنه دخان عربى ، وفى الحقيقة فإن هذا النبات هو نبات القنب أو البانجو ، كما يسمى نظرا لأن المبحوث عرض على الباحثة كمية صغيرة منه فى كيس ، وتستطرد الباحثة قائلة : "اتضح لنا من شكل النبات الجاف أن لونه أصفر داكن ، وعند تدخينه لاينتج عنه رماد أو آثار بين لفافته ، مثل آثار ورماد السجائر العادية ، وأن له رائحة نفاذة تنتج بعد تدخينه ، وبعد سؤال خبراء مكافحة المخدرات عن هذه الصفات والمظاهر اتضح أنها تنطبق على نبات القنب (البانجو) .

هـ - ذكر أحد المبحوثين أنه يفضل هذا النبات يقصد "القنب" وزراعته فى سد حاجة الأسرة والعائلة من التدخين ؛ لأنه أرخص من السجائر لزراعتهم له ، كذلك يقوم ببيعه والكسب منه .

و - تحدث المبحوث عن "الدخان العربى" أو القنب ، حيث يطلق عليه الدخان العربى قائلا إنه يستخدمه استخداما شخصيا له ولعائلته ويزرعه - كما قال - "فى زراعات وأحواض بسيطة" ، وإذا باع منه فإنه يباع داخل القرية بالكيلو ، سعر الكيلو داخل القرية حوالى سبعين جنيها ، حيث إن كل الزراعات الأخرى تباع داخل المجتمع السيناوى ، "ولا يوجد تصدير



للخارج" ، ولم يحدد بالضبط ماذا يقصد بتصدير للخارج .

### ٧ - زراعة النباتات غير المشروعة فى سيناء - وجهة نظر امنية

يعرض هذا الجزء تلخيصا شديدا لمجمل مادار فى حلقة نقاش FOCUS GROUP DISCUSSION مع بعض المسئولين بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات * .

يبدأ أحد كبار المسئولين بمكافحة المخدرات بقوله : "سيناء أرض الله المباركة استغلت بواسطة شياطين البانجو ... حرب اقتصادية" .

وتتركز أهم أسباب انتشار زراعة النباتات غير المشروعة فى وسط سيناء فى الآتى :

أ - تتركز زراعة النباتات غير المشروعة فى وسط شمال سيناء نظرا لوجود الجبال التى يصل ارتفاعها إلى ٥٠ مترا ، كما تنتشر بها الطرق الوعرة التى يصعب ارتيادها ، وتقل فيها المياه ، مما يدفع تجار النباتات غير المشروعة إلى الاستفادة بالآبار التى تنفق عليها الدولة - "البئر تتكلف حوالى مليونى جنيه وتزرع عليها حوالى ١٢ فدانا - يستغل جزء منه لزراعة النباتات غير المشروعة .

ب - مقاومة الإرهاب فى الصعيد ، حيث إن الشرطة كانت تجوب المناطق ، بما أدى إلى اكتشاف الزراعات غير المشروعة فزادت عمليات الضبط مما أدى إلى انخفاض عمليات الزراعة فى الصعيد ، فاتجه المزارعون الراغبون فى زراعة النباتات غير المشروعة إلى البحث عن أماكن بعيدة لزراعتها ، بالإضافة إلى وجود مساحات شاسعة خصبة قابلة لاستزراعها .

* شارك فى هذه الحلقة السادة الضباط من قيادات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى شمال سيناء والدكتور منصور مغاورى عضو هيئة البحث ، وثمانية من الباحثين الميدانيين .

جـ - إن معظم أراضى سيناء الشاسعة ، سواء فى الجنوب أو الشمال غير محيزة لأحد ، أى ملك الدولة ، وخاصة الأراضى التى تبعد عن الساحل وتمتد فى الصحراء والجبال ، وقد ساعد هذا الوضع على إقبال بعض البدو على زراعة النباتات غير المشروعة دون خوف من العقوبة القانونية التى لا توقع إلا على مالك الأرض ، وهذه ثغرة فى القانون .

د - الزراعة فى مناطق متفرقة ومتنقلة ومتغيرة وعديدة على الجبال وخلفها ، وقد كانت الزراعة قبل ذلك تتم على الشريط الساحلى فى جهة واحدة ، أما الآن فقد أصبحت تزرع على الشمال واليمين .

هـ - استغلال مناطق الألغام والزراعة بها ، والتخزين فى أماكن كانت عسكرية (تبة ضرب نار مثلا) .

و - القنب الهندى أو البانجو يمكن أن ينمو طوال العام ، لذلك يمكن زراعته إذا توافرت له مياه ، ويستطيع أن يأخذ منه زارعه أكثر من حشة ، لذلك فإن المزارع لو فاز بقطعة أرض واحدة ، أو حتى حشة واحدة ، فإنه يستطيع من العائد تغطية التكاليف والربح أيضا .

ز - لبعض البدو وسائل تمكنهم من إمكانية الهروب من المراقبة .

**٨ - مظاهر استهلاكية تنم عن موارد اقتصادية غير مشروعة**

تعتبر شبه جزيرة سيناء ، من المناطق التى لها سماتها وميزاتها الخاصة ، فمن جهة ، هى أكبر المناطق المأمول التوسع العمرانى فيها تخفيفا للتكدس السكانى فى الوادى الضيق . ولن يتأتى ذلك الأمر إلا بتحقيق هدف خلق الأنشطة الاقتصادية المولدة للدخل فى المنطقة بالاعتماد الأساسى على مواردها البيئية ، بما يتيح فرص العمل لسكانها ولغيرهم من شباب مصر الباحث عن موارد للرزق ،



وتلك الغايات تضاف إلى الغاية الأساسية المتضمنة تنمية مجتمع سيناء ، ورفع مستوى معيشة سكانها بمعاونتهم على تحقيق الاستغلال الاقتصادى الكفء ، لموارد بيئتهم . هذا وإن كان تحقيق مستوى معيشى أفضل لسكان سيناء يقع منطقيا فى إطار تحقيق تلك الغاية بالنسبة للمصريين عامة ، فتحقيقها بالنسبة لمجتمع سيناء يكتسب بعدا هاما آخر . ذلك أن سيناء منطقة حدودية مع إسرائيل التى ظلت مع مصر فى حالة حرب لنحو الثلاثين عاما ، ومازال الشك ، فى نواياها المستقبلية قائما . وقد حاولت إسرائيل - أثناء وجودها فى سيناء - استقطاب أهلها بكافة الوسائل ، ومازالت فرص هذا الاستقطاب قائمة مالم تنتبه السلطات المصرية لمواجهته بفاعلية ، وأخيرا فإن خلق الأنشطة الاقتصادية الفعالة بالمنطقة إنما هو حماية لأهلها من الاتجاه إلى أنشطة غير مشروعة تمتد أضرارها إلى قطاع لا يستهان به من الشعب المصرى ، وخاصة زراعة وترويج الزراعات غير المشروعة .

والحكم على المستوى الرفاهى الاقتصادى لمجتمع ما يستعان بالأدلة الإنتاجية أو الاستهلاكية أو الاثنين معا . وعادة ما يكون هناك توافق واتساق بين كل من الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية ، إلا فى حالة اعتماد المجتمع - إلى حد كبير - على التحويلات الخارجية ، فيبدو على تلك المجتمعات مظاهر استهلاكية لا يرقى إلى تحقيقها ما يوجد من أنشطة إنتاجية . وفى هذا الشأن ، يتبين أن هناك من الدلائل ما يشير إلى وجود مصادر دخل غير منظورة يعتمد عليها فى معيشة قطاع لا يستهان به من سكان سيناء ، وخاصة فى منطقة الوسط ، ذلك أنه قد اتضح خلال البحث الميدانى وجود دلائل مستوى استهلاكى لا يرقى إليه مستوى الأنشطة الاقتصادية القائمة . ولقد كان النشاط الاقتصادى الأساسى فى قريتى الدراسة متمثلا فى الإنتاج الزراعى ، ومع ذلك لا يدر هذا النشاط الكثير حاليا ،

وخاصة مع الاعتماد على عدد محدود من الآبار والقليل جدا من العيون مع توقف المصدر الرئيسى للمياه ، وهو الأمطار لنحو السنوات الخمس الأخيرة . أما الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير الزراعية والرعوية فيعمل بها عدد قليل من السكان ، وتتمثل فى التجارة (محلات البقالة غالبا) وقيادة عربات النقل والأعمال الحرفية خارج المنطقة ، وخاصة فى المدينة . وتلك الأنشطة تعتبر أنشطة ثانوية عند أصحابها بما ينم عن ضعف دورها كمصدر للدخل . وقد اتضح كذلك من البحث الميدانى أن الكثيرين من أرباب الأسر يقضون معظم اليوم فى زيارات وجلسات مع الأقارب والمعارف من العشيرة ، ولا يحظى النشاط الاقتصادى إلا بأقل القليل من الوقت . ومع توافر سيارات نصف النقل بالقرى المدروسة فلم يشاهد خلال فترة البحث نشاط تحميل وتفريغ لتلك العربات ، الأمر الذى يوحى بانتشار الأنشطة الاقتصادية إنتاجا وتسويقا .

ومن وجهة أخرى ، توحى المظاهر الاستهلاكية بمستوى اقتصادى لا تشير إليه الأنشطة الإنتاجية القائمة . فالكثير من شباب القرية يرتدى من الملابس غير البدوية ما هو معروف بارتفاع أسعارها ، وتلقى السلع المباعة فى محلات البقالة وأغلبها معلبات غذائية ، رواجا رغم ارتفاع أسعارها . وعلى أسقف البيوت البدوية تبرز هوائيات إرسال القنوات التليفزيونية الفضائية (الدش) ، ويجرى فى طرق القرية عدد من عربات نصف النقل والجيب من طرز العامين الأخيرين . وتتحلى الكثير من النساء بالحلى الذهبية ، وتنتشر بينهن عادة التدخين بشكل غير متوقع . والأغرب فى الأمر أن تبرز تلك المظاهر الاستهلاكية بصورة أكبر فى القرية الأولى رغم أنها الأقل حظا من الأنشطة التنموية والاقتصادية عامة .

وإذا كان النشاط الاقتصادى المنظور فى حدود أقل بكثير لما يظهر من مستوى استهلاكى ، فهناك لهذا الأمر تفسيران لا ثالث لهما : أولهما أن يكون



المجتمع معتمدا فى دخوله على تحويلات خارجية للعاملين من أبنائه في مناطق أخرى ، وثانيهما أن تكون هناك – أنشطة مولدة للدخل غير منظورة ، وغالبا ما تكون غير مشروعة ، وجميع دلائل الدراسة ترجح التفسير الأخير .

فعلى غير المتوقع تحدث الكثير من المبحوثين عن ظاهرة زراعة النباتات غير المشروعة وحجم نشاطها ودوافعه وأربحيته . وإن كانت الفوائد المتحصلة من زراعتها ، والتى بلغت – على حد تقدير بعض المبحوثين – نحو ٢٠٠ ألف جنيه للفدان الواحد ، هى الدافع الأساسى للزراعة مع غياب الفرص البديلة ، فقد انتشر – إلى حد ما – تعاطيه بين البدو أنفسهم بغرض الترويح عن النفس فى ظل بيئة "جافة" عاطلة من كافة مباهج الحياة . وقد أكد الكثيرون على أن الحملات البوليسية ليست هى الحل الفعال للقضاء على زراعة النباتات المخدرة بالمنطقة ، وخاصة مع مغرياتها المادية مواجهة لشظف العيش . بل إن الحل الفعال يكمن فى توفير سبل الحياة الكريمة ، والاحتياجات التنموية اللازمة للتعمير . ومتى زادت الكثافة السكانية ، ومهدت الطرق ، وازدادت حمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، والحركة فى المنطقة وطرقها ، أصبحت الفرصة أكثر تضاؤلا للزراعات غير المشروعة إنتاجا وتسويقا .

رغم المبررات التى يقنع بعض المنتجين أنفسهم بها لمزاولة هذا النشاط ، فقد ذكر أن الكثير منهم يواجه بضمير معذب ، وهو على استعداد لتقبل العمل بأنشطة اقتصادية أقل كثيرا فى الربح – متى وجدت – فى سبيل إراحة ضميره من جهة ، وتجنبا لمتاعب وأخطار تلك المهنة من جهة أخرى .

على ذلك فإن الأنشطة التنموية فى مجالاتها الاقتصادية أساسا والاجتماعية والمعيشية عامة لهى السبيل الفعال لعلاج ظاهرة زراعة النباتات غير المشروعة نسبيا . ولاشك أنه لو شقت ترعة السلام ومدت إلى وسط سيناء بدلا من

شمالها لكانت سوف تؤتي النتائج الإيجابية من حيث تعمير المنطقة ، ومعالجة ظاهرة الزراعات غير المشروعة فيها ، ومع ذلك فالفرصة قائمة للتعويض ببذل كافة الجهود والاستثمارات نحو توفير مصادر المياه البديلة ، وهي الأساس الذي لا غنى عنه لتعمير المنطقة .

مما سبق يتضح أنه توجد عدة أمور يسرت قيام هذا النشاط ، من بينها ما ذكره البعض أن السلطات الإسرائيلية - أثناء وجودها في سيناء - تركت البدو حرية اختيار ما يزرعون ، ولم تمنعهم أو تحظر زراعتهم النباتات المخدرة . وقد تقدم البعض الآخر بمبرر أن هناك من أفتى بقبول الشرع لمثل هذا النشاط مادام الجفاف قد حرم الناس من مزاولة فعالة لمصدر رزقهم الأساسي وهو الزراعة المحاصيل "المشروعة" بكافة أنواعها ، وذلك على أساس مبدأ "الضرورات تبيح المحظورات" . وهناك نوع آخر من التبريرات لا يعتمد على محاولة تخفيف الجرم أو إضافة نوع من الشرعية عليه ، وإنما يعطي العذر لغير القادر لو أتى هذا الفعل . وعلى وجه عام تلك تبريرات كثيرا ما يختلقها من يأتي بفعل خاطئ؛ في مجابهة اللوم من الغير ، أوحتى من ضمير الجاني نفسه . وبالنسبة لحجم النشاط فقد اختلفت فيه آراء المبحوثين ، فمنهم من يرى أن زارع النباتات غير المشروعة لا يقوم بزراعتها في أرضه الخاصة ولكن في مناطق متوارية في الجبال ، ويرى آخرون أن مساحات البانجو تتراوح ما بين ١٠-٢٥٪ من المساحات المزروعة .

ولا شك أنه على مر السنوات منذ عودة سيناء والكثير من الجهود تبذل لتنمية المنطقة وتعميرها مساهمة من جهات محلية وأخرى أجنبية ، وقد حظيت بعض المناطق دون الأخرى بالنصيب الأكبر من تلك المعونات ، ومع ذلك لم تأت تلك الأنشطة التنموية المساعدة بالقدر المتوقع منها من آثار إيجابية نتيجة عدة معوقات أو مشكلات إما لعدم تكاملها في العلاج لمشاكل جذرية ، مثل نقص المياه أو عدم



متابعة التنفيذ ، أو سوء اختيار النشاط أو موقعه ، أو لكل أو بعض من تلك المشكلات معا .

## رابعا: مقترحات ببعض البرامج التنموية الاقتصادية للحد من زراعة النباتات غير المشروعة

وبناء على ما تقدم ، تتطلب مقاومة النشاط الهدام المتمثل في زراعة النباتات المخدرة في سيناء جهودا جبارة لتحويل طاقات المنتجين إلى الأنشطة الاقتصادية المشروعة . وقد تتضمن تلك الأنشطة في مجال الإنتاج الزراعي ، اختيار أفضل المحاصيل التي تجود بالمنطقة وذات أربحية وفرص تسويقية أعلى ، وتحديث الأساليب الزراعية ، وحلولا للمشكلات التسويقية . هذا إلى جانب أنشطة اقتصادية غير زراعية ، مثل ما اقترحه الأهالي من التعدين للحديد والمنجنيز ، وتصنيع الزجاج والرخام ، وتطوير الصناعات البدوية ، والتدريب المهني للشباب المتعطل من أهل المنطقة .

غير أن أساس تعمير سيناء هو توفير احتياجات المنطقة من المياه ؛ لأنه بدون المياه لن يكتب النجاح لأي جهد تنموي ، فيجب أن تعبأ الجهود في سبيل تحقيقه ، ولا شك أن امتداد ترعة السلام إلى منطقة الوسط بدلا من شمال سيناء كان سوف يحقق الأثر المطلوب بالمنطقة ، ولكن لأن تخطيط هذا المشروع لم يأخذ في الاعتبار منطقة الوسط ، فإنه يمكن تعويض هذا الأمر بمشروعات لحفر الآبار وإنشاء الخزانات وأنابيب توزيع المياه بالمنطقة لتجنب المصاعب البيئية ، وذلك مع مراعاة الاختيار الجيد لمواقع تلك الإنشاءات لتلافي بعض المشكلات التي نجمت من حفر آبار للمياه المالحة أو إنشاء خزانات في مواقع تعرضها للهدم . ورغم ارتفاع تكلفة البئر العميقة إلى نحو مليوني جنيه فحفر مثل تلك الآبار لاغنى عنه

فى سبيل تعمير سيناء الذى يزيل "الخفاء" و"السرية" التى تحتاجها الأنشطة غير المشروعة ، وأهمها زراعة النباتات غير المشروعة .

### ١ - الاحتياجات الاقتصادية وفقا لآراء أهالى المنطقة

وفقا لما يراه المبحوثون من أهالى المنطقة ، فإن التنمية الشاملة المنطقة تتطلب المعونة من جهات خارج المنطقة فى عدة مجالات أهمها :

أ - توفير مصادر مياه مستقرة متضمنا حفر الآبار العميقة ، وتوصيلات المياه من خراطيم تتحمل العوامل البيئية ولا تتعرض التلف سريعا ، وكذلك عمليات تنقية المياه .

ب - توفير مصدر دائم للكهرباء التى لا تتوافر إلا فى ساعات محدودة من اليوم من الخامسة مساء إلى منتصف الليل .

جـ - توفير وسائل المواصلات المنتظمة وغير مرتفعة التكلفة ، حيث ينتظر البعض لعدة ساعات من أجل الحصول على وسيلة مواصلات إلى العريش ، على سبيل المثال .

د - المساعدة فى عملية تسويق المحاصلات والإرشاد إلى أفضل أماكن تسويق المنتجات المختلفة ، وطرق النقل المناسبة لكل منتج .

هـ - وجود نشاط إرشاد زراعى جيد وفعال لإرشاد الأهالى (المنتجين الزراعيين) إلى أفضل أنواع المحاصيل ، وأفضل السبل لزراعتها وخدمتها .

و - وجود برامج تدريبية مهنية للشباب الذين ارتفعت فيهم نسبة البطالة .

ز - مواكبة قروض الصندوق الاجتماعى ببرامج تدريبية للأنشطة الجديدة ، أو لتطوير الأنشطة القائمة .

ح - توفير المستلزمات الإنتاجية للنشاط الزراعى ، وخاصة أنواع المبيدات وأدوية علاج الحيوانات المزرعية بالجمعية وبأسعار مناسبة .



### ٢ - البرامج التنموية المقترحة ذات الصبغة الاقتصادية

وبناء على الدراسة الميدانية والاحتياجات الفعلية للأهالى والمنطقتين اللتين تمت دراستهما ، يُقترح عدة مقترحات لإقامة برامج تنموية تساعد على التنمية الاقتصادية الفعلية للأهالى هى :

أ - حيث إن العنصر المحدد للحياة ، وبالتالى لجميع جوانب التنمية هو عنصر "الماء" ، فلن يكتب النجاح الفعال لأى برنامج تنموى لا يتضمن الحل الجذرى لمشكلة عدم توفير المياه بالحد الكافى ، وعليه يكون أهم ما يقترح هو برنامج لتوفير المياه متضمنا : حفر الآبار العميقة ، تحلية المياه ، تدبير مواسير أو خراطيم ذات صلابة عالية لتوزيع المياه ، إنشاء خزانات للمياه وسدود تحفظ المياه وتحد من أخطار السيول فى ذات الوقت .

ب - زيادة فعالية الوحدة الزراعية والجمعيات الأهلية بتدعيمها بالمستلزمات الإنتاجية بأسعار مناسبة ، وبالإرشاد الزراعى الإنتاجى والتسويقى الفعال .

جـ - إيجاد برامج للمعاونة التسويقية للأهالى وفائدتها اقتصادية واجتماعية . ذلك لتحسين المستوى الاقتصادى للأهالى من الوجهة الاقتصادية ، بتسهيل نشاطهم التسويقى ، ومن الوجهة الاجتماعية بمقاومة الزراعات غير المشروعة التى تنشط فى غياب النشاط الاقتصادى البديل .

د - معاونة برامج شروق والصندوق الاجتماعى للتنمية فى التدريب المهنى والحرفى للشباب المتعطل حماية لهم من التوجه نحو الأنشطة الخاطئة وغير المشروعة . وعلى ذلك ، فإن أهم الجهات التى يمكن مساهمتها فى العملية التنموية فى وسط سيناء هى المشروع القومى لتنمية سيناء ، وبرنامج شروق التابع لوزارة التنمية المحلية ، والصندوق الاجتماعى للتنمية ،

وتشجيع وتحفيز المستثمرين للتوجه باستثماراتهم ومدخراتهم لاقامة المشروعات الاستثمارية ، ووفقا للتجارب السابقة فإن البعض من كبار رجال القبائل وأكبر ملاكها يمكنهم المساهمة المالية - إلى حد ما - فى تكاليف إقامة المشروعات التنموية ، وذلك علاوة على مساهمتهم بالعمل .

ولا شك أن تعمير منطقة وسط سيناء لتوفير الاحتياجات الحياتية ، وأهمها المياه والطاقة وسبل العيش من أنشطة اقتصادية هى من أهم السبل الأكثر فعالية فى محاربة الأنشطة الهدامة وغير المشروعة ومنها الزراعات الممنوعة والتهريب .

## خاتمة

يتضح مما سبق وجود اقتصاد موحد داخل الأسرة الممتدة ، حيث إن الأب (كبير العائلة) مسئول عن إدارة اقتصاد الأسرة ، وتئول إليه كافة دخول أفرادها ، لينفق منها على الاحتياجات المختلفة لجميع أفراد الأسرة .

وأن هناك شكلا ما لتقسيم العمل بين أفراد الأسرة الممتدة الواحدة : فهناك من هو مسئول عن تمثيل الأسرة والحديث باسمها فى مجالس الصلح (المقعد) ، وهناك من يتولى العمل بالزراعة ، كما أن هناك من يتولى إدارة شئون المنزل الداخلية ويبقى بصفة دائمة فيه ، وهناك من يخرج للرعى والتجارة . وفيما يختص بالأعباء الداخلية للمنزل ، فنساء الأسر الصغيرة يتناوبن العمل فيها فيما بينهن مثل أعمال الطهى والخبز والغسيل والتنظيف .

وفى نهاية هذا الاستعراض السريع للمقومات الاقتصادية الزراعية فى محافظة شمال سيناء ، يتضح أن للبيئة الصحراوية خصوصية تميزها وتحدد فى نفس الوقت ما يلائم طبيعتها من التعامل معها ، وأن إقليم شمال سيناء له سماته المميزة وخصائصه الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحددة ، لذلك



ينبغى أن تنطلق الزراعة على أرض سيناء من مفهوم التصالح مع البيئة الصحراوية ، واستثمارها وتطويعها بقدر الإمكان ، ولابد أن نضع فى اعتبارنا أن معظم المشاكل الاقتصادية هى فى الأغلب الأعم ناجمة عن نقص الموارد الزراعية أو قلتها وعدم التوظيف الامثل أو الاستثمار الجيد للموارد المعدنيه والثروات الطبيعية ، وأهمها الرخام ، والحجر الجيرى ، والطفله ، والمارل ، والدولوميت والتربة الزلطية والرمال البيضاء والفحم ورمال البناء ، وهذا بدوره يؤدى إلى نقص ظاهر فى معدل النمو والتقدم ، مما يوجد أنشطة خفية تعوق التنمية وتعرقل التطور .

## المراجع

١ - معهد التخطيط القومى ، إستراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الإصلاح الاقتصادى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٢٠) ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ص ٥٨- ٥٩ .

٢ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف مصر بالمعلومات ، الكتاب السنوى ، أغسطس ١٩٩٧، الإصدار الثالث ، القاهرة ، رئاسة مجلس الوزراء .

٣ - جامعة قناة السويس ، أوراق عمل وتوصيات ندوة تطوير الخدمة الإرشادية الزراعية بشمال سيناء لدعم مستلزمات المشروع القومى ، العريش ، خلال الفترة من ١٧-٢٠ مارس ، ١٩٩٧ . كلية العلوم الزراعية والبيئية ، ص ص ٤٤-٤٦ .

الفصل الرابع *

# التركيب القبلى وأساليب الضبط الاجتماعى
# فى المجتمع السيناوى

## مقدمة

يعد البعد الاجتماعى بما يحمله من مضامين تعبر عن حياة الأفراد والجماعات بعدا هاما يعكس القيم والعادات والتقاليد لمجتمع ما ، وما يتمتع به أفراده وجماعاته من حريات أو قيود ، وما يلتزمون به من ضوابط وأحكام .

ولعل المجتمعات البدوية ذات طبيعة خاصة تجعلها تختلف - إلى حد ما - عن طبيعة المجتمعات الأخرى ، فالتركيب القبلى بها ، وماتفرضه طبيعة الصحراء ، وأحكامها العرفية ، وضبطها الاجتماعى تجعلها مجتمعات معقدة التركيب رغم مايبدو من بساطتها على الظاهر .

وهذا السهل الممتنع فى حياة أفراد المجتمعات البدوية ، إضافة إلى قسوة الطبيعة ، ييسر لهم أعمالا لم تتيسر لغيرهم فى مجتمعات زراعية أو مدنية أخرى ، فمثلا طبيعة الأراضى الزراعية ، وعدم حيازتها ، وعدم ملكيتها المحددة هى نوع من المشاع الذى يخفى وراءه أشياء لا تستطيع أية سطوة للقانون أن تحقق من خلالها شيئا ملموسا ، فالكل يستطيع أن يتخفى ، أو يتستر باسم

* أعدت هذا الفصل الدكتورة سعاد عبدالرحيم ، خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المشاع وعدم الملكية ، ولعل أيضا العلاقة شديدة القوة بين الإنسان والبيئة فى هذه المجتمعات تفرض نوعا آخر من العلاقات والتفاعلات التى تجعل الإنسان أكثر استغلالا واستفادة من هذه البيئة ، ولكى تتضح هذه العلاقة التبادلية بين الإنسان والبيئة ، والتى تفرض ضوابط اجتماعية محددة ، ونتعرف هنا على مجموعة من العوامل تعتبر فى إجمالها مجموعة النظم الاجتماعية التى تحكم معظم المجتمع السيناوى وهى :

أولا : التركيب القبلى (ويشمل أشهر القبائل ، وكيفية اختيار شيخ القبيلة ، ودوره فى معالجة قضاياها) .

ثانيا : أساليب الضبط الاجتماعى ، أو القانون السائد بين القبيلة والقبائل الأخرى .

ثالثا : العمل ، ويشمل طبيعة الأعمال السائدة بين القبيلة ودور الرجال والنساء .

والربط بين العناصر السابقة هو أمر ضرورى يتيح لنا التعرف على طبيعة القبيلة وكيفية تكونها ، والمتحكمين فى شئونها ، وتدبير أمورها من خلال أحكامهم السائدة التى هى فى الغالب أحكام عرفية نبعت من خلالهم ، وصارت عرفا يحكم ، ويفصل به فى كافة المشاكل والجرائم ، وأصبح العمل السائد متعارفا عليه يحكمه حكم القبيلة بما يسود فيها من عادات وتقاليد .

وفيما يلى عرض للموضوعات سابقة الذكر :

## أولاً : التركيب القبلى

### ١- أنواع القبائل

تعتبر الصحارى المصرية من الصحراوات الجديرة بالدراسة ، فهى ليست كالصحارى التقليدية المقفرة التى يكثر بها كثبان الرمال الخالية من الماء ، لكن



صحراءنا بها الآبار الكثيرة المتقاربة والواحات المتعددة اليانعة التى تحبب الإنسان ارتيادها والتمتع بمناظرها [١] .

ولعل صحراء شبه جزيرة سيناء تمثل قيمة إستراتيجية عظيمة ، فهى تعتبر مفتاحا لجميع الطرق الموصلة بين وادى النيل والأردن وفلسطين والحجاز ، وسميت هذه الجزيرة باسم "طور سينا" كما كانت تسمى فى العهود السابقة باسم "نوشريت" أو الأرض الجرداء ، وسماها الأشوريون باسم "مدين" ، وأما كلمة سينا فمقتبسة من كلمة "سين" ومعناها بالعبرية القمر ، حيث إن أهالى سيناء كانوا يعبدون القمر فى الأزمنة الغابرة [٢] .

والدراسة التى بين أيدينا هى دراسة عن قريتين بوسط سيناء ، وفى هذا المجال يهمنا أن نوضح أن هذه القبائل تمتد أصولها إلى الجزيرة العربية أو الشام ، وتجد لها فروعا فى سوريا وفلسطين والأردن وتونس وصعيد مصر والقاهرة . وتضم القبائل العديد من العشائر ، ومئات الأسر . وقد يصل عدد العشيرة إلى عدة آلاف من البشر .

ولكل عشيرة شيخ غير حكومى يقوم على شئونها ، ويذكر أحد المبحوثين المنتمى لإحدى هذه العشائر "إحنا هنا عشيرة من عشائر قبيلة .... وشيخنا غير حكومى هو الشيخ .... وممكن نستشيره فى كل أمورنا ، ومن الممكن أن نستعين بشيخ قبيلة تانى معروف يخلص مطالبنا لأننا هنا عبارة عن عائلات ، والعائلات دى معروفة لبعضها" .

### ٢- كيفية اختيار شيخ القبيلة

يعتبر شيخ القبيلة هو المسئول الأول عنها وعن حل مشكلاتها ، وهو يسمى "شيخا" وليس "زعيما" ، حيث إن كلمة الزعيم تطلق على كبير العائلة ، أما القبيلة فكبيرها شيخ عرفى (يختار من قبل أفراد القبيلة) ، وشيخ حكومى (يتم ترشيحه من قبل الحكومة بناء على محددات معينة) .

**أ – الشيخ العرفى**

هناك الكثير من المزايا الشخصية التى يجب أن تتوافر فى الشيخ العرفى ؛ كى يتم اختياره من أفراد القبيلة ليكون شيخا لها ، ومن هذه الصفات أن يكون كبيرا فى السن ، ولديه القدرة على حل المشكلات ، وهو الأكثر عقلا ورزانة ، والأكثر ملكية للأراضى الزراعية ، وأن يكون ذا مكانة مالية ، فصيح اللسان ، ملما بالعرف البدوى ، ولديه معرفة وإلمام بالأمور التى يستطيع أن يفض بها المنازعات ، وأن يتميز بالرجولة والشهامة والكرم ، ويتم الاختيار على أساس اتفاق الأغلبية من أهل القبيلة ، ويكون باجتماع "العوائل" من كل العشائر فى "المقعد" ، بحيث لا يقل عددهم عن ٥٠ فردا ، وهم يمثلون رءوس العائلات لاختيار من اجتمعت لديه صفات الحكمة وقوة الشخصية والعدل والثراء ، ولا يشترط أن يكون ابن شيخ القبيلة السابق .

وحتى وقت قريب كان اختيار الشيخ بالوراثة "بعد وفاة الشيخ يختار الابن ، وفى حالة عدم وجود الابن يتم اختيار الأخ" .

أما فى الوقت الحالى فقد يتنازل الشيخ بعد كبر سنه عن المشيخة ، أو تترك بدون اختيار ، ويختار شخص بديل قد لايكون قريبا للشيخ السابق .

وقد يأخذ الاختيار للشيخ العرفى – فى بعض الأحيان – شكلا يقترب من الانتخاب عن طريق "الأرباع" ، حيث يقوم كل ربع من أرباع القبيلة بترشيح شخص ما ، ويتم أخذ الأصوات ويفوز بالمشيخة من يحصل على أغلبية الأصوات ، وصاحب الأغلبية فى الأصوات يكون هو الشيخ .

ويعتبر شيخ القبيلة هو القائم على تدبير مصالح أهل القرية ومصالح القرية نفسها ، وتنفيذ القانون العرفى الذى يمثل الضبط الاجتماعى بالقرية ، والشيخ العرفى هو صاحب السطوة والكلمة المسموعة بين أهالى القرية حتى فى



وجود الشيخ الحكومى ، ويرى المبحوثون على حد قولهم "إن الشيخ العرفى يختاره الناس على أساس أنه أكثر الناس فهما بالقانون العرفى ، وهو المسئول عن إقامة مجالس العرف للصلح بين الناس وحل مشاكلهم ، ودائما الشيخ بيكون وارث عن أبوه معرفته ودرايته بالقانون" .

**ب – الشيخ الحكومى**

هناك شروط يجب توافرها لاختيار الشيخ الحكومى تشترطها الحكومة ، مثل أن يكون سنه أقل من ٦٠ سنة ، ويكون سجله الجنائى خاليا من أية قضية أو جنحة . وفى حالة انتخاب الشيخ الحكومى يتم ترشيح شيخين أو ثلاثة ، ويتم الانتخاب بمرور أحد الأشخاص بورقة على كل بيت يسأل الرجل فيه "من تختار من هذه الأسماء كشيخ حكومى للقرية ، فيسجل اسم الشيخ الذى يرغبه" ، وبعد حصر عدد الأسماء يتم تعيين الشيخ الحكومى فى منصبه ، وعلى الشيخ المتقدم لوظيفة (شيخ حكومى) أن يقدم لمديرية الأمن بطاقات لـ ٢٥٠ فردا من أفراد القبيلة رجالا أو نساء ، وبعد إجراء التحريات يتم قبول أو رفض طلبه .

وعن الصفات التى يجب توافرها فى اختيار الشيخ الحكومى ، أن يكون متدينا ، ولديه القدرة على حل المشكلات ، وقوة فى التعبير وفصاحة فى اللسان ، وأن يكون قدوة للآخرين ، ومن العائلات المعروفة فى القرية ، وأن يكون محبوبا من الأهالى ليحاط بتدعيمهم مع الحكومة . ومن صفاته –أيضا – رغبته فى مساعدة الغير ، وقدرته على إعطاء كل صاحب حق حقه ، والتمتع بحالة ذهنية جيدة ، والقدرة على الفهم وحسن الاستماع .

ويذكر البعض "أن الاختيار يتم (لما يكون الشيخ واصل مع الحكومة ومرشد لها) ، "كلهم ميستاهلوش يبقوا شيوخ لكن الحكومة عايزة كده" * .

ومن الشروط الهامة فى تعيين الشيخ الحكومى أن يثق فيه أهالى قريته ليتمتع بالتأييد الشعبى إلى جانب الترشيح الحكومى .

أما المهام التى يقوم بها فهى : خدمة أهالى القرية ومراعاة مصالحهم ، وضمان أولادهم عند الحكومة ، والإمضاء أو الختم على الأوراق التى تتعلق بالمصالح الحكومية (ختم ورقة /امضاء بطاقة) .

أما مهامه الأخرى غير الرسمية والتى يتعاون فيها مع الشيخ العرفى فهى فض الخلافات والنزاعات بين الأفراد داخل القبيلة الواحدة ، أو فض الخلافات بين القبيلة المنتمى لها والقبائل الأخرى ، ويقول فى ذلك أحد المبحوثين "فك المشاكل بالخير وكل طرف يكون مرضى" • .

ومهمة الشيخ العرفى والشيخ الحكومى هى العمل على مصلحة القبيلة ، إلا أن الكلمة فى النهاية وولاء القبيلة يكونان للشيخ العرفى .

## ثانيا : أساليب الضبط الاجتماعى

يمثل القانون سطوة وجزاء ومهابة ، وهو فى حالة احترام دائم ، سواء كان قانونا حكوميا تتمثل مهابته فى الخوف من الجزاء ، أو كان قانونا عرفيا يقوم على الاحترام للقانون ومنفذيه .

وجرت العادة فى المجتمعات المدنية على أن يتم الفصل فى النزاع من خلال اللجوء إلى القضاء أو المحاكم ، وفى حالات قليلة من خلال مجالس الصلح ، أما المجتمعات البدوية نظرا لطبيعتها وقوانينها الخاصة بها فيمثل القانون العرفى بالقضاء العرفى أسلوب الضبط الاجتماعى الأساسى الذى يمتثل له كافة أفراد المجتمع ، وفى هذه المجتمعات تشمل أساليب الضبط الاجتماعى كل ما يرونه عيبا أو حراما ، "فمن العيب مثلا أن تخرج المرأة بدون الزى

• رأى أحد المبحوثين ، كان قد قدم نفسه لوظيفة شيخ حكومى ولم تقبل أوراقه .



التقليدى ، وهو زى يعتمد على تغطية وجه المرأة بما يشبه النقاب ، ولا يظهر من وجهها سوى العينين ، فلابد أن ترتدى "الجنعة" ، وهى قماش يشبه الطرحة مستطيلة الشكل ، يتم لفها حول الرأس والوجه ، وعادة يغلب اللون الأسود على باقى الألوان "ومن العيب أن ترتدى العجائز غيره" ، أما البنات والنساء فيمكن لهن تغيير لون هذه "الجنعة" فيكون لون ونوعية القماش خفيفا وفاتحا وخاصة فى فصل الصيف ، أما بقية الزى فهو الفستان ، ويلف الوسط بحزام من الصوف .

ولا تستطيع المرأة الخروج من دارها بدون هذا الزى التقليدى ، وإلا تعرضت للكلام اللاذع والاستنكار من الناس "نوع من التقاليد" . "ومن أنواع العيب" أن يخرج الرجل للرعى ، فهذا العمل مخصص للمرأة فقط فهى وبناتها المسئولات عن رعى الأغنام .

وعلى أفراد القبيلة الامتثال التام لما يفرضه المجتمع من العرف والعادات والتقاليد ، وفى حالة وجود خلافات تكون الطاعة التامة لهذا العرف الذى يفصل فى الخلافات بشيوخه وقضاته العرفيين ، وعادة تنقسم الخلافات إلى :

أ - خلافات داخل القبيلة : ويتم الفصل فيها من خلال قضاة القبيلة أنفسهم .

ب - خلافات بين قبيلتين : يتم الفصل فيها من قضاة خارج القبيلتين المتنازعتين ، وطريقة فض المنازعات تكون بالذهاب إلى أحد المعروفين فى القبيلة ، وغالبا ما يكون شيخ القبيلة ، حيث يقوم بعرض ثلاثة خيارات لثلاثة أماكن مختلفة ، ويتم الاتفاق وتحديد المكان ، ثم يحضر كل طرف من ينوب عنه فى الدفاع أو التحدث بلسانه ، كذلك يقوم كل طرف بعرض المشكلة من وجهة نظره ، وبعد الاستماع يقوم الشيخ بتحديد الجزاء والعقوبة المفروضة ، وتكون تلك العقوبة صغيرة أو كبيرة حسب حجم المشكلة ، ويمكن أن يترك صاحب الحق حقه تعظيما للكبراء الحاضرين "فى

جلسة خواطر"، بمعنى أنه يمكن أن يتنازل عن حقه حتى فى حالة عقوبة الدم "القتل"، والمهم أن يسمع حقه أمام الآخرين .

ومن أمثلة الخلافات التى يفصل فيها القضاء العرفى ما يلى :

**١ - خلافات بسبب الأرض**

نتيجة لعدم وجود ملكية واضحة أو حيازات محددة للأرض غالبا ما تثور الخلافات على الحدود للأرض بين الجيران ، وفى هذه الحالة يتم الرجوع إلى كبار القبائل ، حيث إنهم على دراية ومعرفة تامة بحدود الأرض ومالكيها ، وإذا كانت الأرض زراعية ، ومزروعة وقت النزاع ، يتم اقتسام المحصول ، ثم ترجع الأرض بعد ذلك لمالكها الأصلى .

وفى الوقت الحالى فإن مشكلات الأرض بسيطة ؛ نظرا لعدم وجود زراعة نتيجة للجفاف الذى تتعرض له القرية بسبب عدم سقوط المطر منذ ثلاث سنوات .

**٢ - السرقة**

تعتبر جرائم السرقة من الجرائم القليلة نادرة الحدوث ، وللقانون العرفى فى السارق شأن ، ويسمى السارق (خائن) .

ويبلغ عن السرقة بأن يحضر الشخص المسروق منه قصاص الأثر حتى يرشد عن السارق ، أو يكون عنده شك فى شخص ما ، فيتم التوجه إلى والد السارق أو كبير عائلته لرد المسروقات ، فإذا أنكر السرقة يتم عمل مجلس تحقيق فى منزل القاضى "مقعد القاضى أو مقعد الشيخ" ، ويتم إحضار الطرفين فى المجلس ومواجهة المتهم بموضوع السرقات .

- والجزاء عن السرقة يتم بالتغريم عنه ، ويكون ذلك بحساب كل خطوة يخطوها



برجليه ويتم تقدير المسافة من منزله حتى المكان الذى سرق منه ، إذا كانت السرقة تمت لمحل ، وعادة تقدر الخطوة بعشرة جنيهات ، أما إذا كانت لمنزل فيضاعف الحق إضافة إلى رد المسروقات .

- البشعة : ويتم اللجوء إليها فى حالة الإنكار ، ويقوم المتهم بلحس البشعة "وهى حديدة بيضاوية ذات يد طويلة يتم وضعها فى النار حتى تصل لدرجة الاحمرار" فإذا رفض أو كان للنار تأثير على لسانه تثبت عليه التهمة ، أما إذا لم يتأثر بالنار فيكون منها بريئا ، وفى هذا الصدد يقال هذا القول (يايمين يا بشعة المسلمين) "فإذا كانت اليمين كاذبة فهذا سيرجع عليه وعلى حاله بالفقر والسواد وتأكل النار لسانه" .

ومن سلطة القانون العرفى فى جريمة السرقة لابد أن ترد المسروقات بمثلها ، أو عد الخطوات كما سبق ذكره . ويقدم والد السارق أو كبير عائلته إقرارا بدفع مبلغ من المال كغرامة كبيرة إذا عاد للسرقة ثانية .

وقانون السرقة تحاكم المرأة فيه مثلها مثل الرجل ، ويطبق عليها ما يطبق على الرجل ، ويحدث ذلك فى حالات قليلة فنادرا ما تسرق المرأة أو تلجأ إلى السرقة .

***٣ - القتل (مقعد الدم)***

تأخذ حالات الفصل فى القتل صورتين :

أ - إذا كان طرفا القتل (القاتل والقتيل) من قبيلة واحدة يتم عقد مجلس الصلح "بمقعد الشيخ" وفى وجود طرفى النزاع وكبار القبيلة والقضاة ، ويتم إقناع طرف المقتول بأخذ الدية (مال/إبل) ، ويبدأ المبلغ مرتفعا ثم يتم تخفيضه من جانب الكبار حتى يصل تقريبا إلى (٤٠ جملا أو مبلغ مالى يعادل قيمة هذه الجمال) .

ب - إذا كان طرفا القتل من خارج القبيلة أو من قبيلتين مختلفتين يتم عقد "مقعد الدم" فى قبيلة ثالثة ، ويتم الحكم أيضا بقدر من المال أو عدد من الجمال ، وفى بعض الحالات يتم رفض "مقعد الدم" ، ويكون الهدف هو (الأخذ بالثأر) ، ويظل الخلاف والثأر قائما حتى يتم قبول (مقعد الصلح) ، وفى هذه الحالة تتدخل جميع القبائل حتى يفض النزاع .

**الترتيبات التى يتم بها فض النزاع وطريقة فرض الدية**

فى حالة الاعتداء على الغير بالقتل لابد أن يذهب القاتل إلى مكان بعيد عن أرضه ، خاصة بعد القتل مباشرة ، وهى الفترة المعروفة "بفوران الدم" ، وقد تطول أو تقصر من ٢٠-٣٠ يوما أو أكثر .

ثم يقوم بإرسال مراسيل للتصالح والجلوس أمام المجلس لدى شيخ القبيلة المختص بقضايا الدم ، ويكون الحكم بدفع (الدية ، أو الحق ، أو الرزقة) وهى عبارة عن مبلغ من المال أو الإبل توضع وتحسب من الدية ، ويرسل أهل القاتل بعضا من الناس لإقناع أهل المقتول بقبول الدية .

وينوب عن القاتل "كفيل الوفا" ، وينوب عن المقتول "كفيل الدفا" .

**أ - كفيل الوفا**

وهو الكفيل الذى يضمن الجانى وأسرته فى الوفاء بكل الحقوق التى يقررها القاضى للمجنى عليه ، فهو فى هذه الحالة يكون ضامنا متضامنا مع أسرة الجانى فى الالتزام بدفع الأموال التى يحكم بها القاضى العرفى . وله نسبة من الحق الذى يصدره القاضى لمن كفله ، وتخصم من جملة المبلغ تخفيفا عمن صدر ضده الحكم .



**ب - كفيل الدفا**

وهو الكفيل الذى يضمن المجنى عليه وأسرته فى عدم الاعتداء على الجانى وأسرته ، فهو فى هذه الحالة يكون ضامنا متضامنا مع المجنى عليه وأسرته لعدم قيامهم بالاعتداء على الجانى وأسرته طوال مدة العطوة (الهدنة) أو الجيرة فى حالات جرائم الدم والعرض والاعتداء على حرمات البيوت . ويصف مجتمع شمال سيناء الجانى الذى له كفيل دفا بأنه (ينام دفيان) ، أى ينام وهو مؤمَّن من أى خطر أو اعتداء يناله من أسرة المجنى عليه .

أما إذا عجز القاتل عن دفع الدية لعدم قدرته المالية فيكون هناك ما يعرف "بالقبيلة المتدامية" أى أنها تشاركه فى هذا الدم ، وملزمة بتجميع الدية من كل القبيلة مهما كانت متفرقة ، ويعرف هذا "بالدموية" ، ويلتزم به كل عائلات القبيلة ، ويذكر أحد المبحوثين "يقف كل واحد جنب الثانى فى دفع الدية ويكون هذا مكتوبا على ورقة" .

أما فى حالة الرفض ، أو الامتناع عن دفع الدية فلأهل القتيل الحق فى قتل القاتل .

**٤ - هتك العرض**

يتدرج جزاء العرف لهذه الجريمة حسب تدرجها الذى يبدأ بالمعاكسة حتى الاغتصاب .

**أ - المعاكسات**

فى حالة معاكسة الشاب لإحدى فتيات القبيلة ، يتم عد الخطوات التى خطاها الشاب وراء الفتاة ، ويغرم بعدد تلك الخطوات مع التشديد على والده بأنه سيطرد من القبيلة لوحدث ذلك مرة ثانية ، ويطبق فى هذا قانون "المنشد" ، وهو

يتكون من ثلاثة مندوبين يتم اختيارهم وتعرض عليهم القضية ، فإذا وجدوا خطأ هذا الشخص تصير عليه حقوق "ممكن تكون من عشرة إلى أربعين جمل" .

وفى حالة المعاكسة تحكى الفتاة لوالدها ما حدث ، وهو المتحدث عنها .

**ب - الاغتصاب**

وفى هذه الحالة أيضا تروى ما حدث لأبيها ليكون المتحدث عنها . وتأخذ الجزاءات الموقعة على المعتدى أشكالا ، منها طرد هذا الشخص نهائيا من القبيلة ، ومصادرة أرضه وأمواله وتوزيعها على فقراء القبيلة .

أما فى حالة معرفة القبيلة بالأمر يتم عمل ما يسمى (بالجيرة) ، وفيها يدفع الشخص المغتصب (٤٠ جملا ، ٤٠ ناقة ، يتم تقديرها بمائة ألف جنيه) ، ويتم تعليق الرايات البيضاء على منزل شيخ القبيلة أو حول أربعة أو خمسة شيوخ ، ولو طلب أبو البنت أن يتزوجها المغتصب يتزوجها على الفور .

أما إذا رفض فيمكن الرجوع إلى والده ، وإذا كان هناك إصرار على الرفض (من حق والد البنت قتله) ، ونادرا ما يطلب الأب تزويج ابنته من هذا الشخص حتى ولو طلب الشخص نفسه زواجها "ذلك عيب كبير وليس من حقه أن يتزوجها لأنه فعل فيها كده" .

وتختلف الدية أو الحق فى حالات الاغتصاب باختلاف التوقيت الذى تمت فيه ، فإذا تمت نهارا والمرأة فى عملها - ترعى الغنم - يكون الحق لها كبيرا ، أما إذا تمت ليلا فيكون "الحق" أقل ، ذلك لأن المرأة هى التى خرجت ، وغالبا لا تخرج ليلا ، ولذا تثار الأقاويل بأنها هى التى ذهبت إليه .

**مدى إنصاف القانون العرفى للمرأة**

يعتبر القانون العرفى منصفا تماما للمرأة ، فمثلا فى حالة قتلها تقص بأربعة



رجال ، وذلك لأهميتها فى الإنجاب ، إذ قال أحد المبحوثين "المرأة بتجيب الأولاد" وأيضا لضعفها كما يذكر مبحوث آخر "الست قدامك تفزعها ليه وأنت راجل وهى امرأة لها كل الحماية" .

كما يمنع القانون العرفى إحقاقا لحق المرأة أن يضربها زوجها ، وفى حالة الضرب لثلاث مرات يمكن أن يتم الذهاب للمسعودى (الخاص بقضاء النساء) .

وإذا تعرضت المرأة لأذى أو ظلم من زوجها تذهب إلى جارها وتحتمى به فيقول أحد المبحوثين "تذهب الزوجة للجار وتجلس عند عياله" ويسمى "المعون" بمعنى المعين لها على استرضائها وأخذ حقها حتى يتم الصلح بينها وبين زوجها ، ويكون هذا الصلح - عادة - بدفع مبلغ من المال للزوجة تسمى "غرامة" ، وهذه الغرامة يأخذها والدها وهو حر التصرف فيها ، إما يعطيها لابنته أو يشترى لها ذهبا ، أو يأخذها لنفسه .

ويمكن للمرأة أن تشتكى زوجها أمام مجالس الصلح ، ويكون المتحدث عنها أباها أو أخاها ، وفى حالة الطلاق بدون رضاها تأخذ كافة حقوقها (إذا طلق الرجل المرأة من نفسه وباختياره لا يأخذ المهر الذى دفعه لأهلها عند زواجه منها ، ويعطيها ما يخرج من ذمته أو لا يعطيها إلا ما تملكه من ذهب وأغنام ، ولكنها لا تأخذ أى شىء من أثاث ومكونات المنزل ، أما إذا طلبت هى التطليق وكانت رغبتها فلا تأخذ منه شيئا إلا ما تملكه فقط من أغنام وذهب ، ويأخذ هو ما دفعه لأهلها من مهر عند الزواج حتى لو كان هذا الزواج من زمن بعيد) .

ويقدر القانون العرفى المرأة أيضا حتى فى حالة اعتدائها على الرجل ، والذى يعتبر من الإهانات الكبيرة فى هذا المجتمع أن تعتدى المرأة على الرجل بأى نوع من أنواع الإهانات ، لكن حتى إذا حدث ذلك يهرب الرجل من أمامها ولا يرد الاعتداء ، وفى هذا الوضع يقدر ثمن كبير أو حق كبير لهذا التعدى ،

وإذا لم يرضخ أهل المرأة للحق ، يرسل صاحب الحق أو المعتدى عليه "الحريم" لضرب الحرمة التى اعتدت عليه ، ولا يستطيع أن يأخذ حقه بنفسه من المرأة .

وانطلاقا من احترام المرأة ، وتقدير المجتمع لحقوقها ، وإنصاف القانون العرفى لها نرى أن العلاقة بين الزوج والزوجة قائمة على الاحترام والطاعة ، فكما يحترمها الرجل ويمنحها قدرا من الحريات فطاعته واجبة ، وهى تشاركه الرأى والمشورة ، ويقتنع عادة برأيها ومشورتها ، وفى حالة حدوث أى مشكلة يقوم بتوصيلها بنفسه إلى أهلها ، وخاصة إذا كانت من خارج القرية .

وكما يمنحها المجتمع والرجل حريات منها حرية التدخين أمامه سواء السجائر الملفوفة أو التدخين بالدخان العربى (الذى يدخل فيه نوع من المخدر) ، وهى عادة لا يلتفت إليها بأى تعليق أو عتاب ، يقابل ذلك تغاضيها عن بعض الأمور مثل زواج زوجها باكثر من واحدة ، وهى تقبل ذلك راضية ، دون شكوى لأن "كما فعل زوجها فعل أبوها وعمها من قبل" .

ومع هذه العلاقة التبادلية بين حفظ الحقوق وتأدية الواجبات فى هذه المجتمع يتعاون الزوج والزوجة فى تأدية الأدوار ، فالزوج هو رب الأسرة والقائم على شئونها ورعايتها خارجيا ، والأم ترعى بيتها وأولادها وخاصة بناتها .

وكما يقول بعض من كبار السن "المجتمع بتاعنا بيحث الزوج على احترام زوجته وتلبية كل رغباتها ، وهى كمان لازم تحترمه وتقدره ومترفعش صوتها أدامه أبدا ، ولا تعطيه ظهرها أبدا لأن ده يعتبر من احترام الزوج" .

وفى ختام هذا الجزء نرى أن سطوة القانون العرفى كأسلوب هام للضبط الاجتماعى مع طبيعة التركيب القبلى الموجود فى المجتمع السيناوى تدعم زراعة النباتات المخدرة حيث إننا نجد أن القانون العرفى يمنع أن يبلغ الجار عن جاره إذا كان زارعا لأرضه بنوع من أنواع المخدرات ، وفى حالة التبليغ يجرم من قام



بالإبلاغ ويقام عليه الحق ويشارك أيضا فى دفع الغرامة التى يغرم بها الزارع ويعوضه عن حرق زراعته أو أرضه .

ويؤدى ذلك إلى أن الكل يتكتم على الزراعة الممنوعة ، مما يتيح الفرصة لنمو الزراعة فى جو من الأمن بين الجيران وفى المجتمع المحيط ، وبالتالى تنتشر الزراعة وينتشر الترويج لها فى حماية القانون الذى يحكم المجتمع .

**ثالثا : العمـل**

من الأهمية بمكان توضيح نوعية الأعمال التى تتم فى مجتمع الدراسة ، وتم تقسيمها على النحو التالى :

١ - العمل داخل الأسرة ، ويشمل الأعمال التى يقوم بها أفراد الأسرة .

٢ - طبيعة الصحراء وما تفرضه من أعمال - نظرة عامة .

**١- العمل داخل الأسرة**

وفى هذا المجال سيتم التعرض للأعمال التى يقوم بها الرجال فى المجتمع - دون التركيز ؛ لأن معظم فصول الدراسة تناولت هذه الأعمال وخاصة الزراعة كنشاط أساسى لرجال المجتمع ، وسيكون التركيز - إلى حد ما - على الأعمال التى تقوم بها المرأة لعدم تناول الفصول الأخرى لها .

**أ - الأعمال التى يقوم بها الرجال**

يعتبر الوالد (رب الأسرة) هو المسئول الأول عنها وعن توفير الدخل ، ومسئولية الإنفاق غالبا تقع كلها عليه إلا فى حالات نادرة جدا ، والرجل غالبا هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فى البيت ، كما أنه المسئول عن تنفيذ الضبط الاجتماعى داخل المنزل ، وهو المعاقب لأولاده ، وخاصة الذكور منهم ، إما بالضرب ، أو التوبيخ .

وتعتبر الزراعة هى محور حياة أفراد القرية من الرجال ، والزراعة تعتمد على مياه الأمطار ، ويقوم الرجال بالعمل فى الزراعة وعليهم يقع العبء الأكبر ، كما يقومون بحصاد المحصول باستخدام الدراسة أو الأيدى .

وفى موسم الحصاد تشترك الأسرة كلها ، حتى الأطفال يعملون فى تجميع المحصول ، ويذكر أحد المبحوثين أن عمل الأطفال هو تجميع المحصول بعضه فوق بعض فى ركن خاص بالمنزل .

وبين الزراعات المشروعة (كالقمح والشعير والبطيخ) يزرع "البانجو" . وقد قامت هذه الزراعة منذ أيام الاحتلال الإسرائيلى ، ويصل الأمر فيها أن يتعاون كل أفراد القبيلة وأفراد الأسرة فى الزراعة للحفاظ عليها وحمايتها ، وتستبعد المرأة من الاشتراك فى هذا النوع من الزراعات وذلك حرصا من الرجل عليها حتى لا تتعرض لأى أذى أو إهانة ؛ نظرا للاحترام الشديد الذى يمنح للمرأة فى هذه المجتمعات .

وفى حالة عدم الزراعة يقوم عدد قليل من الرجال بالأعمال الأخرى ، مثل مشروعات البقالة ، أو أعمال البناء خارج القرية ، وقليل من أبناء القرية يعملون بها فى داخلها ، مثل موظفى المجلس المحلى ، والمدرسين ، والعاملين بالمدرسة الابتدائى والإعدادى ، كما يعمل البعض فى بيع السلع والأدوات وأنواع الخضار فى محلاتهم ، أما من يعملون خارج القرية منهم فيتركون الزراعة تماما ويعملون فى بناء المنازل أو قيادة السيارات .

وفى حالة عدم وجود عمل لشباب ورجال الأسرة يعملون بتسريح الغنم ، وإن لم يوجد ذلك يقومون بالاحتطاب ، حيث يقطعون الأشجار ، ويحرقونها ، ثم يحولونها إلى فحم .

وإذا لم تتوافر أى من الأعمال يعانى الشباب من الفراغ والبطالة ، فلا يشغلهم سوى لقاء الأصحاب والجلوس مع بعضهم البعض أمام المنازل ، أو



مشاهدة التليفزيون ، حتى تتوافر لديهم فرصة لأى عمل حتى لو كان خارج القبيلة مقابل الحصول على المال ، وكما يذكر أحد المبحوثين "أن الشباب ممكن يشارك فى أى عمل ، ممكن يشاركوا فى زراعة البانجو للحصول على المال ، ويأخذ فى الشهر ميه وخمسين جنيه ، وهو بيكون مدفوع للعمل بها نظرا لحاجته إلى المال على الشغلة دى لأنه هياكل منين ويجيب مصاريف نفسه ، ولو كان متزوج منين يجيب مصاريف بيته" .

وفى مجال المشاركة فى دخل الأسرة - كما أوضحنا سلفا - أن الرجل هو المسئول الأول عن توفير الدخل ، وعن الإنفاق ، وفى حالة سفره خارج القبيلة يمكن للمرأة أن تتولى الإنفاق الذى يحدده لها بعشرة جنيهات عن اليوم الواحد .

أما فى وجود الجدب وعدم كفاية دخل رب الأسرة يمكن للأسرة كلها أن تشارك فى الإنفاق ، فالمرأة تعمل والأبناء الذكور والإناث ، وتضاف كل الدخول لدخل الأسرة ، كما ذكر أحد المبحوثين "الأولاد يساعدوا والست تساعد على معيشة العيال مش تنعزل عن الرجالة ممكن تعمل أى حاجة تنسج أو تصنع السجاد أو الكليم" .

وفى المقابل فى حالة الرخاء يتم تعويضهم ، فمثلا عندما يكبر الأبناء الذكور يقوم الأب بتوزيع أرضه وتقسيمها عليهم لزراعتها كل حسب نصيبه ، فإذا كان غير متزوج وغير مسئول عن أسرة يعطى لوالده نصف الربح من الزراعة ، أما إذا كان متزوجا ويعول فالربح كله له ولأسرته .

**ب - الأعمال التى تقوم بها النساء**

يتم توزيع عمل النساء داخل نطاق الأسرة من خلال السيدات كبيرات السن ، وكما يقول البعض "أن الست الكبيرة هى اللى بتدرس عليهم ، يعنى هى اللى بتوجههم وتوجه البنات الصغار" .

وتقوم المرأة البدوية بتربية الدواجن والطيور والطهى وغسل الأوانى ، وأحيانا تعمل بالزراعة فى أرض الزوج أو أرض الأب ، كما يمكنها أن تقوم ببعض الحرف البدوية ، مثل صناعة الأكلمة والمفارش والسجاد وأعمال التطريز داخل البيت ، وأيضا العمل بمنتجات الألبان من الجبن والزبد والسمن .

وفى حالة تسويق الأعمال والمنتجات التى تكون غالبا فى سوق العريش أو سوق الشيخ زويد، ويقوم بالتسويق النساء كبيرات السن ، يمكن للمرأة أن تسهم بدخلها فإذا كانت زوجة تعطى دخلها لزوجها ، وإذا كانت ابنة تعطيه لأبيها للتصرف فيه كيفما يشاء .

كما يمكن – فى حالات قليلة – أن تشارك المرأة فى العمل الزراعى خارج القبيلة فى موسم الحصاد مقابل أن تحصل على جزء من المحصول نظير عملها .

ويؤكد ذلك ما قاله أحد المبحوثين "إحنا بنخاف على الستات أن تعمل خارج الأسرة لأن ده ممنوع عشان العرض ، منضمنش إيه اللى ممكن يحصل لها لأنها مش متعلمة ، ممكن يضحك عليها الشيطان ، لكن ممكن تعمل فى البيت سجاد أو كليم وتبيع القطعة بـ ٣٠ ، أو ٤٠ جنيه" .

أما الرعى فتقوم به الفتيات صغيرات السن حتى ١٥ إلى ٢٠ سنة . وتقوم بالرعى فى الصباح الباكر حتى المغرب ، والرعى يتم فى الجبال فى أماكن غالبا تكون خارج القرية لعدم وجود مراعى داخل القرية .

ويقول أحد المبحوثين "أن البنت كانت ترعى لحد ما تكبر وتتطلب للزواج لكن لما حصل مشاكل وبقت البنات تغتصب فى الرعى ، لأنه بيكون فى الخلا أصبحت ترعى لحد سن ١٥ سنة وبعدها تقعد فى البيت ، وممنوع السيدة المتزوجة تخرج للرعى ، وممنوع تخرج من البيت إلا بأمر زوجها" .

كما تشارك البنات الصغيرات الأم فى تربية إخوتها ورعايتهم ، وأعمال المنزل الخاصة بالخبز والطبخ والتنظيف .



أما السيدة كبيرة السن فلها مكانتها فى هذا المجتمع ، فإذا كان الزمن يأخذ منها سنوات عمرها ، إلا أنه يؤكد مكانتها ووضعها الاجتماعى فى الأسرة والقبيلة بما قد تكتسبه من مزايا قلما تستطيع الوصول إليها فى مراحل عمرها الأولى ، فهى تأخذ دورها كأم وكحماة وكجدة فى ضوء الثقافة الموجودة فى هذا المجتمع ، والتى تضع معايير ومسئوليات وواجبات ، وأيضا حقوقا لكل من هذه الأدوار .

بل إن التقدم فى العمر قد يصل بالمرأة إلى الخوض فى مجالات جديدة تتخطى بها حدود عالمها الخاص ومكانتها كامرأة إلى المجال العام الذى كان مقصورا على الرجال ، فتشاركهم فى أعمال قد يرى البعض أنها تقتصر عليهم فقط مثل القانون والتجارة [3].

كما أنها التى تقوم بالتسويق ، ولها احترامها من كافة النساء والفتيات ، إلا أن الرجال هم الذين يستطيعون الاعتراض عليها نظرا لأن سلطة الرجل أعلى .

ويؤكد المجتمع فى كل نواحى الحياة مكانة المرأة ، فهى فى الإنفاق يمكن أن تشارك دون إجبار أو فرض ، فالمرأة ذات المال سواء من الميراث أو العمل ، يمكن أن تسهم فى دخل الأسرة لشراء الاحتياجات الأساسية ، مثل الطعام والكساء ، أو شراء علف للأغنام ، أو تنفقه على نفسها وأبنائها فقط .

وهى فى كل الحالات تؤكد أنها تقف بجانب الرجل ، وتسهم بطريق مباشر وغير مباشر فى إدارة الأسرة وتنظيم دخلها وإنفاقها .

**٢ - طبيعة الصحراء وما تفرضه من أعمال**

مما لا شك فيه أن طبيعة الصحراء تفرض قسوة فى العيش يحاول ساكنوها التغلب عليها بممارسة الأعمال التى تساعدهم على العيش ، ورغم أنها صحراء إلا أن قرى الدراسة تقوم – أساسا – على الزراعة ، والزراعة تعتمد فيها فى

المقام الأول على المطر ، وتتعرض القرى للجفاف الشديد منذ سنوات نتيجة عدم سقوط المطر ، وعيون المياه غير كافية للزراعة .

من هذا المنطلق يعانى المجتمع المدروس – فى كثير من الأحيان – من البطالة . ويلجأ الأفراد إلى زراعة النباتات غير المشروعة كالبانجو بين الزراعات المشروعة أو حتى داخل المنازل ، وقد تتم الزراعة على مساحات كبيرة أو صغيرة ، وأيضا تتوه التهمة بسبب عدم وجود حدود واضحة أو محددة للملكية .

وبسبب ذلك أصبح هناك عداء دائم بين الشرطة والأهالى الذين يرون أنفسهم فى حالة اتهام دائم من الشرطة ، حتى ولو لم يكونوا مخطئين . ويقول أحد المبحوثين "إنه قبل البحث عن زارعى المخدرات وتجارها يجب حماية الشباب من الانزلاق إلى هذا بتوفير فرص العمل للشباب ، وتنمية المنطقة" ، وتبين الدراسة أن موضوع زراعة وتجارة المخدرات يرتبط بسيناء ؛ نظرا لطبيعة المنطقة من ناحية ، وتشجيع الإسرائيليين للزراع قبل التحرير على زراعة النباتات الممنوعة ، وقد شجع على ذلك وجود عيون المياه التى تساعد على الزراعة ، كما أنه بعد تحرير الأرض تم ردم عيون المياه التى كانت تروى الأرض ، ولم تعد القوات المصرية حفرها ثانية . ومن المعروف أنه بعد تحرير سيناء تم منع الشباب من العمل داخل إسرائيل نتيجة للظروف السابقة ، حيث بدأ البعض يتجه إلى زراعة المخدرات والاتجار فيها ، وساعد على ذلك البعد عن عيون رجال الشرطة التى بدأت تعى هذا الموضوع جيدا .

وأصبحت زراعة البانجو أمرا مقبولا لدى بعض أهالى قرى وسط سيناء الذين يضعون المبررات لأنفسهم من أجل عدم تحريم هذه الزراعة ، ومنها البطالة .

ونتيجة لعدم وجود فرص العمل أمام الشباب ، ونتيجة لفقر الطبيعة



والجدب الحادث تعانى القرية من البطالة التى تتجه معها الأنظار للزراعات الممنوعة .

ويفرق أهالى سيناء فى الزراعات الخطرة (كما يسمونها) بين الدخان العربى والبانجو ، فالدخان العربى كانت تتم زراعته أيام الاحتلال الإسرائيلى بدون أى قيود أو رسوم ، وبعد التحرير فُرضت عليه رسوم ضريبية كبيرة جدا . أما البانجو فهو نوع من المخدرات ومحرم زراعته أو الاتجار فيه ، وقبل وقت قصير كان البدو يزرعونه للاستعمال الشخصى فى مساحات ضيقة جدا (داخل حوش المنزل أو بين الزراعات الأخرى) ، لأنهم كانوا فى غنى عن الاتجار فيه .

وهكذا تتضح لنا صورة المجتمع والعمل القائم فيه ، فهو مجتمع زراعى قائم على الزراعة فى المقام الأول ، فرضت عليه ظروف البيئة الاتجاه إلى الزراعة الممنوعة ليتغلب بها على فقره ، وتعد مصدرا لدخله وعيشه بعد أن كانت تمثل لديه هواية هامشية "تدخين البانجو فقط" .

وأصبحت تنمية المجتمع ضرورة هامة للتغلب على البطالة التى تؤدى إلى الانحراف ، فإن لم تجد عليهم السماء بالأمطار لممارسة حقهم الطبيعى فى زراعة محاصيل الخير ، فعلى الدولة أن تسعى جاهدة إلى حفر الآبار ولتوفير المياه واستخضار الصحراء المعمورة بأهلها دون الاكتفاء بوصف هذا المجتمع بأنه زراعى رعوى .

وفى هذا المجتمع يقوم الرجال بالزراعة ، أما الرعى فتقوم به النساء ، وغالبا الفتيات غير المتزوجات ، ويتم التوجيه لهن من الأب ، وفى موسم الحصاد ، إذا كانت هناك زراعة يتعاون الجميع فى جنى الثمار .

وبجانب توفير المياه من قبل الدولة ، يجب توفير فرص عمل أيضا للشباب من خلال عديد من المشروعات التى تنهض بالقرية للقضاء على البطالة .

ومما سبق نجد أن أهالى سيناء يضعون مشكلتهم بين أيدى الدولة للعمل

على حلها والعودة بهم إلى الحياة الطبيعية ، بعيدا عن النشاطات والزراعات غير المشروعة .

**وخلاصة القول** فإنه من الأشكال المميزة للمجتمعات البدوية التركيب القبلى وأساليب الضبط الاجتماعى بها ، وأوضحت الدراسة أهمية القانون العرفى وسلطته ، ومدى الامتثال له من كافة الأفراد .

بجانب سلطة الحكومة والتى تتمثل فى تعيين شيخ حكومى تظل سلطة القضاء العرفى أقوى وأعلى .

تشكل الزراعة أساس المجتمع البدوى رغم عدم توافر الأمطار دائما ، إلا أن الأهالى يطالبون بتوفير المياه لتتم الزراعات وتنتج المحاصيل التى تعتبر جيدة المستوى مقارنة بغيرها ، ولتوفر عليهم زراعات هم فى غنى عنها من أجل العيش .

توفير فرص عمل للشباب خارج القرية للاطلاع على المجتمع الجديد ، وتنمية مهاراتهم من الأمور الضرورية لشغل أذهانهم بعيدا عن التفكير فى الزراعات الممنوعة .

ولعل هذا الجزء من الدراسة أوضح - أيضا - ضرورة الاهتمام بالمرأة وتنمية قدراتها ، وخاصة الفتيات الصغيرات ، وتوفير بعض المشروعات التى يسمح وقت فراغهن بإجادتها وتسويقها والمساهمة بها فى دخل الأسرة .

ولعل هذا المجتمع أيضا بكل تركيبته واحترامه للمرأة وإنصافه لها يدفعنا إلى تنميته ، والعمل على نهضته من كافة الزوايا الخاصة بالرجل والمرأة والطفل ، خاصة حتى نعد شبابا ناجحا بعيدا عن كافة المؤثرات التى تدفعه لأعمال هو فى غنى عنها إذا وجه توجيها صحيحا .



الفصل الخامس*

## الأبعاد الاجتماعية والثقافية

## لمجتمعات منشأ النباتات غير المشروعة

### مقدمة

تلعب العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد دورا هاما فى تشكيل حياة الأفراد والجماعات وتماسك العلاقات وتفككها . ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمعات نفسها ، فكلما كان المجتمع مغلقا كانت علاقاته قوية ومتماسكة ، وعاداته وتقاليده أكثر رسوخا . ولعل المجتمع السيناوى يعكس قوة العلاقات والعادات والتقاليد ، ويظهر هذا الفصل دور العلاقات الاجتماعية ، وعادات المجتمع وتقاليده ، والتعليم السائد فى القبيلة ، والطب الشعبى والترويح من حيث كيفية تمضية وقت الفراغ ، ويتناول ذلك من خلال :

أولا : العلاقات الاجتماعية .

ثانيا : العادات والتقاليد .

ثالثا : الاتجاه العام نحو تعليم الذكور والإناث .

رابعا : الطب الشعبى .

* أعد الجزء الخاص بالعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد ونظام التعليم لهذا الفصل الأستاذ الدكتور ثروت إسحق ، أستاذ ورئيس قسم الاجتماع ، كلية آداب ، جامعة عين شمس ، وأعدت الأجزاء الخاصة بالطب الشعبى والترويح وختان الإناث لهذا الفصل الدكتورة سهير سند .

خامسا : الترويح وكيفية تمضية وقت الفراغ .

سادسا : ختان الإناث .

## اولا : العلاقات الاجتماعية

العلاقات الاجتماعية فى المجتمع السيناوى علاقات وثيقة ، وقد ساعد على هذا خصوصية سيناء وعزلتها ، والحروب التى مرت بها سيناء فى ١٩٤٨ ، و١٩٥٦ ، و١٩٦٧ ثم الاحتلال الإسرائيلى الذى عمل على تحويلها إلى ثكنة عسكرية ، وحاول طمس هوية السكان مما أدى إلى ازدياد تفاعلهم مع التراث للحفاظ على هويتهم فى ظل المحاولات المستميتة لإسرائيل لإخضاعها تحت سيطرتها ، وهكذا تميزت سيناء بثقافة فرعية لها خصوصيتها .

والعلاقات داخل الأسرة وداخل المجتمع المحلى تنهض على النسق القيمى للمجتمع الأبوى ، كما أن دور المرأة داخل الأسرة يجعلها قريبة من أولادها الذين يلتفون حولها ، وهى تسهم فى اقتصاد الأسرة ، كما أنها واعية لطبيعة الرجل البدوى الذى تعمل دائما على إرضائه وإظهاره بالصورة التى يرغب أن يظهر بها فى المجتمع البدوى .

وينهض التفاعل الاجتماعى داخل القبيلة والعائلة على اعتبارات تتصل بالسن والنوع ، مع الحرص الشديد على دعم تماسك القبيلة ، والحرص على العصبية والعلاقة بين الأقران وزملاء العمل ، وهى تنهض كلها على التعاون المشترك والتساند فى شتى المناسبات .

فقد ذكر الكثير من المبحوثين "فيه احترام بين الأقارب وماحدش ممكن يعتدى على الثانى ولا يتعدى على أولاده وهم بيتزاوروا وعاملين مقعد بيجتمعوا فيه كل فترة وفى الأعياد والمواسم بيحبوا يعينوا على بعض وفى الأفراح



بيساعدوا فى الفرح كل واحد بدبيحته لو كان فى مقدرته . وهم بيكونوا موجودين إذا حصلت جنازة ويقفوا جنب الواحد لو وقعت عليه دية ، أو لو وقع له مشكلة . وبالنسبة للجيران فالجار مسئول عن جاره . أما أصحاب العمل الواحد فإنهم يحبوا بعض ويساعدوا فى العمل إذا كان واحد منهم محتاج مساعدة الثانى . ولكن لا يتزاوروا طالما هم مش معارف علشان حرمة البيت لأن ممنوع أى شخص غريب يدخل البيت لأن ممكن يتعدى على حريم البيت وندخل فى مشاكل كثيرة" .

وقد تطرق آخر إلى ظاهرة القضاء العرفى ، وإلى وجود بعض المشاكل ، فى حالة زراعة الشخص لأرضه بنبات البانجو ، وخشية جاره من مداهمة الأمن لأرض جاره ، وحرق المزروعات الممنوعة لجاره مع مزروعاته ، حيث يقول " إذا وجدت مشكلة بينى وبين حد من القرايب يتم حل المشكلة ودى وبسرعة قبل تفاقمها ووصولها إلى مجلس الصلح ، ولكن من النادر أن تحدث مشكلة بينه وبين أقاربه ، لأنهم أسرة واحدة على الخير والشر معا" .

وفى حالة وجود مشاكل يتدخل الجيران والقرايب لحل المشكلة ، وفى حالة التجاور فى الأرض فالمشكلات تتركز فى حالة زراعته للبانجو حيث يقوم الجار بنصح جاره وكذلك شيخ القبيلة أو شيخ القرية يقوم بنصحه ، ويقول آخر "فى حالة إذا قامت الشرطة بالقبض على جارى لزراعته للبانجو وبسؤالى أجاوب أن الأرض ملك له ، ولكن لا أستطيع أن أقوم بنفسى بإبلاغ الشرطة لأن القانون العرفى فى هذه الحالة يقف بجواره ضدى ويتم تغريمى" .

ويبرز رأى آخر لدور المناسبات فى تقوية أواصر العلاقات الاجتماعية ، فهو يقول "بين الأقارب تسود علاقات الحب والمودة والتواد والتراحم والاحترام المتبادل ، ويكون ذلك بصورة واضحة فى المناسبات والأعياد والمواسم . وبين

القبائل التى نعرفها تسود علاقة الاحترام المتبادل وتكون علاقات طيبة . أما عن المشاكل اليومية فإنها لا تعكر العلاقة بين الناس" ، حيث يذكر مبحوث آخر "فيه مشاكل بتحدث بين الأقارب ومشاكل على الزراعة والغنم والأطفال وكلها مشاكل بسيطة وتتحل بينهم وبين بعض ، ويكون هناك صلح بين الكبار ولا يمكن أن يذهب الرجل للمجلس أو المحكمة فى هذه المشاكل لأنهم قرايب" .

وهكذا تلعب القيم القرابية دورا أساسيا فى حل مشاكل الحياة اليومية .

كما أن التكافل الاجتماعى يجعل من مناسبات الأفراح والوفيات مناسبات تلعب فيها العائلة والعصبية دورا أساسيا فى مساندة الشخص بالنقود والذبائح والعمل نفسه ، ويذكر نفس الشخص أن "هناك مساعدات كبيرة تكون بين الأقارب بعضهم مع بعض فى الأفراح ، ويساعد الأقارب العريس بأن يعطوه غنم أو ذبائح أو يعطوه فلوس أو يساعدوه فى عمل بيت الشعر، أما فى الدفن فيقف الأقارب بجواره ويشاركوه أحزانه ويذبحون له ذبيحة للأكل حتى يخرج من أحزانه" .

ويتضح فى حالة أخرى مدى الترابط بين الجيرة والقرابة فهم جميعا أعضاء قبيلة واحدة ، حيث تذكر "نجد أن البدو يعيشون فى تجمع مكون من العشيرة ، والعشيرة عبارة عن أسرة أو مجموعة من الأسر ينحدرون من أصل واحد ، فنجد أن الجيران هم أنفسهم الأقارب ، وتكون العلاقات بينهم علاقة ود وأخوة ومشاركة فى جميع المناسبات كالزواج والوفاة والاحتفال بالأعياد ، فمثلا فى حالة الوفاة يتم استضافة أهل المتوفى فى منزل آخر وطهى الطعام لهم وذلك نوع من التخفيف عنهم ، وهو نوع من التكافل الاجتماعى، وأيضا فى حالات الزواج تتم المساهمة فى أعباء الزواج التموينية ، حيث يتم إهداء العروسين بالقمح والشعير والأرز وكذلك بالنقود ، كما يتجمع الرجال والشباب لاستطلاع



رؤية الهلال .. ويتم التجمع فى ذلك اليوم حتى السحور معا للاحتفال بالعيد ، كما يتم التجمع بعد صلاة العيد لتقديم التهانى" .

ويضيف مبحوث آخر "الجيران هم نفسهم الأقارب وأيضا أصحاب العمل الواحد .. وهناك نوع من التكافل الاجتماعى بين القبيلة الواحدة . فنجدهم يتعاونوا فى حالة الزراعة فى بذر البذور وفى تجهيز الأرض وأيضا فى عملية الحصاد" .

ويركز شخص آخر من أهل القرية على أهمية التعاون فى الحياة الاجتماعية ، فيقول "يسكن أبناء العائلة الواحدة بل والأسرة الواحدة متجاورين ، فعلى سبيل المثال فالمرأة تسكن بجوار أختها وخالها وأخيها باستثناء أسرة أو أسرتين فى نفس القبيلة ولكن من عائلة مختلفة . وتجبرهم الحياة على التعاون ، فمثلا التعامل مع المياه فالجميع يبنون خزانات أمام بيوتهم وأحيانا يشترك اثنين أو ثلاثة فى خزان واحد كما أن أراضيهم الزراعية فى منطقة واحدة وتشكل الحياة الجماعية المشتركة ركنا أساسيا فى حياتهم" .

ويقول أحد المبحوثين فى ذلك الصدد "أن كبار العائلة يتوسطوا لحل المشاكل اللى بتحصل بين القرايب ، ولكن فى حالة عدم الوصول إلى حل المشكلة يتم اللجوء للقانون العرفى وينعقد مجلس الصلح لفض هذه المشكلة" .

ويضيف نفس المبحوث عن نوعية الأحاديث التى تدور فى المقعد حيث يقول "يلتقى الرجال ويتبادلون أطراف الحديث فى كثير من المواضيع منها الزراعة وندرة المياه ومشكلات القبيلة والقبائل الأخرى" .

ويقول مبحوث آخر "باعتبار أن الأسرة تشارك فى مشروع لتربية الدواجن فى الصندوق الاجتماعى أن العلاقات الاجتماعية حميمة مع الأقارب فقط ، ولكن المشاكل التى يتعرضون لها (كمشكلة الجفاف) تجعلهم يلتقون بشكل دائم

لمناقشة كيفية مواجهة هذه الأزمة ، وإن بناء الخزانات يتم بالعمل الجماعى المشترك وبيع المحصول وغيرها ، ومواجهة السيول ، تفرض عليهم المعاونة المتبادلة وتخلق الترابط الاجتماعى القوى" .

وتشير إحدى السيدات المبحوثات ، وهى امرأة متزوجة ، إلى ظاهرة التجمع اليومى للرجال على حدة والنساء على حدة بقولها "يتجمع الرجال معا ويجلسوا سويا فى المقعد فى العصر أو الليل يتحدثوا وكذلك تتجمع النساء فى المنازل" . ولعل هذا التجمع اليومى بين الأقارب والجيران هو العامل الأساسى فى زيادة كثافة وقوة التفاعل الاجتماعى بينهم .

ويحرص أهل القرية على الإفطار الجماعى فى شهر رمضان ، حيث يحرص كل شخص أن يأكل من أكل غيره وهكذا . وبخصوص المشاركة فى النكبات فيقول أحد المبحوثين "فى النكبات يستلف الشخص من أقاربه وجيرانه ويسدد لهم بعد ذلك" .

ويشير أحد الأهالى إلى أنه "إذا كان أصحاب العمل الواحد من القبيلة ذاتها فهنا يكونوا أقارب أو نسايب وتكون العلاقات مشتركة ، أما إذا كانوا من خارج القرية تكون العلاقات فى العمل فقط ، أما المزارعون من أهل القرية فيشتركوا فى كل شىء من البداية فى شراء البذور وتقسيم نصيبهم فى المياه وحفر الهرابات أسفل الجبال (حتى لا تتبخر المياه) والمشاركة فى الحصاد وكل مايتعلق بالأرض الزراعية" .

أما الرعاة فينقسمون إلى رعاة الإبل ورعاة الغنم والماعز ، والإبل خاصة بالرجال ، وتربطهم علاقة صداقة إن لم يكونوا أقارب لتقارب أعمارهم ، أما رعى الماعز فخاص بالفتيات وتربطهن علاقة صداقة . والحرف اليدوية تقوم بها النساء فى البيوت يتجمعن عند إحداهن ويقمن بعمل الغزل والخرز والتطريز . والعلاقات قوية ومترابطة لطبيعة الحياة ذاتها .



ويشكل الدعم المادى والمساعدات المادية أحد الملامح البارزة فى دعم أواصر العلاقات الاجتماعية ، وعلى حد تعبير أحد المبحوثين "بيتم تقديم المساعدات فى كل الحالات" .

أما عن معدل التزاور بين الأقارب ، فذكر أحد الأهالى "يوجد تعاون كبير بين الأقارب ، كما يتبادلون الزيارات بشكل دائم كل ثلاثة أيام تقريبا" .

أما عن أصحاب العمل الواحد فإن فرصتهم للبقاء معا كبيرة ، إذ يقول "أصحاب العمل الواحد دائما معا سواء كان ذلك أثناء العمل أم خارج نطاق العمل حيث يتجمعون معا فى منزل واحد منهم أو فى المقعد ويوجد بينهم تماسك وتعاون وترابط" .

ويشير أحد المبحوثين إلى حدود الاختلاف بين الأشخاص بقوله "الناس فى القرية تتفق فى بعض الأحيان ،وتختلف فى بعض الأحيان ، ولكن الاختلاف نفسه محكوم ، وكل فرد عارف حدوده وغالبا مايكون التفكير جماعى" .

ويشير أحد الأهالى عن العلاقات الاجتماعية بين الشباب بالقول "الشباب بيلعب كرة القدم ، ويتوجه للنزهة فى الصحراء وللصيد" ، ولاشك أن هذا اللون من الترفيه يساعد على دعم مشاعر الولاء لجماعة الأصدقاء والرفاق وزملاء الدراسة والعمل .

ويقول أحد المبحوثين من العمال وعمره ٢٥ سنة "العلاقة بين الجيران قوية فكل جار يحافظ على الجار ، فيه صداقة بين أصحاب العمل الواحد وبعد العمل كل واحد منهم قلبه على قلب الآخر ، ويتم اللقاء خارج العمل فى المقعد بجوار الجمع ويتسامرون ويشربون الشاى والدخان ويقومون بالدحة (الرقص) حتى المساء ، ونلعب كوتشينة ، ونسوى براد الشاى على النار ، ونشرب السجاير والدخان العربى" .

أما من العلاقة بين الشخص وأفراد القبائل الأخرى ، فالعلاقة – على حد تعبير أحد الأهالى – محدودة جدا ، وهى علاقة سطحية ، ولا يتم الاختلاط إلا فى حدود ضيقة .

ويؤكد أحد المبحوثين وهو مدرس ابتدائى من محافظة أسيوط ويعمل بالقرية الثانية "أن هناك علاقة تعاون بين بعضهم البعض (أى أفراد القبيلة الواحدة) ويحرصون على زيارة المريض" .

ويذكرمبحوث أخر وهو مدرس أول لغة عربية من أهل المنطقة "العلاقات بالنسبة للأقارب جيدة جدا . أما العلاقات بين الجيران فمن طبيعة البدو حماية الجار ومراعاة مصالحه ، ولو كان من خارج القبيلة ، ولو تطلبت حمايته استخدام القوة فهذا الشىء من شيم البدو" .

ويذكر أحد المبحوثين من المزارعين "أن كلنا قبيلة واحدة" ، وهكذا يشتد الإحساس بالجماعة على كل سكان القرية السيناوية .

ومصداقا لذلك يقول أحد الأهالى "إنه فى حالة القتل يذهب الأهل جميعا للمساعدة فى أخذ الدم ، أو جمع الدية منهم مجتمعين" .

ويذكر أحد المزارعين أنه "فى حالة جمع المحصول وباقى أحدهم لم يتمكن من حصاد أو جمع محصوله يذهب كل الناس للمساعدة" .

أما العلاقة بين الجنسين فهى محاطة بقيود عديدة ، إذ يقول أحد المبحوثين "بالنسبة للستات ممكن تقعد مع الرجالة بس على شرط لازم يكون فيه محرم . والراجل ما يقعدش مع ست لوحدهم ده مرفوض . ولما يكون فيه رجالة معهن بتكون الست ملثمة أى مغطية وجهها" . ومع وجود هذه المشاعر القوية والعلاقات الاجتماعية الوثيقة بين الناس ، إلا أننا لا ينبغى أن نغفل تباعد المساكن فى القرية. ولا يتم اللقاء بين زملاء العمل خارج نطاق العمل إلا بالاتفاق على موعد



ومكان اللقاء ، وذلك منعا لحدوث مشاكل . وهكذا تبدو علاقة التكافل الاجتماعى فى المجتمع والتساند فى القبيلة مع الحرص على المسافة الاجتماعية بين الجنسين ، وتتم الزيارات داخل المنازل بين الأصدقاء بشرط الاتفاق مسبقا على قبول الزائر فى الموعد المتفق عليه ، أما النساء عندما يتقابلن فإنهن يتحدثن فى الشغل وتربية الأولاد .

ويذكر أحد المبحوثين عن زراعة النباتات الممنوعة "إذا زرع الشخص نباتات ممنوعة زى البانجو والخشخاش فأهل عشيرته لا يمكن أنهم يبلغوا عنه الشرطة ، وإذا ضبطت الشرطة المزروعات فهم لا يعلنوا عن اسمه مهما حدث . ولو كشف أحد سره نفر من عشيرته يكون بذلك ارتكب خطأ يحق عليه دفع حق وعمل مجلس صلح" . وكذلك بالنسبة للجيران فغالبية الجيران من قبيلة واحدة ، ويمتد مفهوم الجيران ليشمل جيرانا من قبائل أخرى ، وإن زرع أحد من القبائل الأخرى الممنوع لا يحق لأحد التبليغ عنه ، وإذا حدث وقبض على الرجل الزارع وحكم عليه بالسجن فإنهم لا يجلسوه فى جلسة عرفية إلا بعد خروجه من السجن" . وهكذا يعد إبلاغ الشرطة أحد النواهى التى يحرص الناس عليها فيما يتعلق بزراعة المخدرات فى مجتمع سيناء .

وتذكر إحدى المبحوثات ، وهى ربة منزل وعمرها ٢٣ سنة ، "أن الشباب الصغير السن يفضل الانطلاق ليلا فى الجبل ، حيث يتسامرون ويمارسون بعض الألعاب وكل ما يثير اهتماماتهم فى هذا السن سواء المسموح به أو الممنوع" ، والممنوع هنا تلمح به المبحوثة إلى مباشرة المزروعات الممنوعة التى يجرى زراعتها عادة خارج حدود القرية وفى الأماكن الجبلية الملتوية حيث يتعذر كشفها أو وصول الشرطة إليها .

وتذكر إحدى المبحوثات "الرجالة بتقعد فى بيوت الشعر يعملوا قهوة أو شاى ولكن ممنوع يشربوا أو يدخنوا أى مخدرات" .

و يقول أحد المبحوثين المعوقين وهو لايعمل "فى حالة زراعة أحد الجيران لنبات ممنوع نقوم بتقديم النصح . وممكن نبلغ أبوه وإخوته أو العشيرة إذا كانوا من عشيرة أخرى . فالنصيحة واجبة فإذا قبلها خير وإذا لم يقبل النصيحة هو حر . لكن مش ممكن نبلغ الشرطة لأن ده يعرضنا لمجلس صلح وقصاص عن حق الشخص المسجون فى كل يوم قضاه فى السجن" . وهكذا تتضح وظيفة النصيحة هنا فهى مجرد توجيه للشخص حتى لا يتعرض للأذى من الجهات الرسمية ، وقد يضار كذلك أصحاب الزراعات المجاورة .

ولا يوجد فى المنطقة نظام تأجير الأرض فالشائع هو نظام المشاركة بنصف المحصول .

وهكذا يتضح أن مجتمع القرية السيناوية ينهض على العلاقات القوية التى تستند إلى العصبية والقرابة ، بينما يحظر القانون العرفى الإبلاغ عن زراع المحاصيل الممنوعة ، مما يؤدى مع الظروف الإيكولوجية المتمثلة فى عزلة المنطقة ووعورة الطرق ، فضلا عن سوء الأوضاع الاقتصادية نتيجة لنقص المياه والجفاف والربح السريع من زراعة المخدرات – إلى الانتشار الواسع لهذه الزراعات . ونظرا لعدم وجود أوراق رسمية لحيازة الأرض ، فإنه يندر أن يقع الزارع فى يد الشرطة ، حيث يتمكن من الهرب بمجرد إحساسه بالخطر . وغير خاف – كما يتضح من الدراسة الميدانية التى أجريت فى قريتى الدراسة – أن المجتمع التقليدى لا يقف ضد زراعة المخدرات والاتجار بها ، بل يقف بالمرصاد من خلال القضاء العرفى لمن يقوم بإبلاغ الشرطة عن زراع المخدرات ، حيث تتكاتف ظروف المنطقة مع نقص الموارد ، ووعورة الطرق ، وفقر السكان ،



والأوضاع الإيكولوجية فى القرى المحرومة من الخدمات المختلفة صحية وتعليمية وترفيهية ومواصلات ، ومحرومة كذلك من البنية الأساسية أسوة بقرى الوادى والدلتا ، تتكاتف هذه جميعا مع ماغرسه الاحتلال الإسرائيلى للمنطقة من تكريس للأوضاع الاقتصادية السيئة والسماح بزراعة المخدرات فى المنطقة لتشكل تحديا فعليا لجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المنطقة ، حيث تتدنى الخصائص الاجتماعية والديموجرافية ، كالتعليم ، والمهنة ، والدخل ، وتتشكل مع الكسب المستهدف من زراعة الممنوعات مشكلة معقدة ، ولا نقصد بذلك ارتفاع نبرة التهديد والعقاب أو زيادة الوجود الأمنى بالمنطقة ، بل زيادة فاعلية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتحسين الخصائص الديموجرافية والاجتماعية بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لتنمية المنطقة ، مع زيادة الوعى الاجتماعى والثقافى للتغلب على العقبات القائمة .

### ثانيا : العادات والتقاليد

تعد الأسرة فى المجتمع السيناوى وحدة متكاملة ، فالتركيب الأسرى يتكون من الزوج وزوجته وأولاده ، حيث يقوم نسق القرابة – عادة – على الزواج الداخلى ، وبخاصة بالنسبة للإناث ، أما الذكور فإن الزوجة الأولى على الأقل تختار من داخل القبيلة نفسها .

وتتمحور الثقافة السيناوية التقليدية حول النسق القيمى للمجتمع الأبوى ، مما يفسر لنا ظاهرة تمايز الذكور . بينما تسهم المرأة فى الرعى والزراعة ، كما تقوم فى السوق بمهام البيع والشراء ، فضلا عن اشتغالها فى المنزل بالحياكة والتطريز والأعمال المنزلية ، فهى تعد قوة اقتصادية لا يستهان بها . ولا يسمح عادة بالزواج الثانى للزوج إلا بعد مشاورة الزوجة الأولى [1] .

وتذكر إحدى المبحوثات "إحنا بنفضل خلفة الأولاد الذكور .. لأن الآباء بيخلوا التقل على الأولاد الذكور علشان كده حاطين ده فى هدفهم لأن الذكور بيحموا القبيلة ... ولو هو اللى ما بيخلفش وكان العطل فيه (العقم) ممكن تسيبه ولو هى عايزة تقعد معاه وهو ما بيخلفش تقعد !!" .

وبين الأميين والذين تتدنى حالتهم التعليمية تبتعد الأسرة عن ممارسة تنظيم الأسرة ، وعلى حد تعبير إحدى السيدات "كل مخلوق رزقة على الله ... الست على قد ما بتجيب تجيب" . وتقول أخرى "إن كل طفل يولد ويولد معه رزقه" . وقد يصل عدد مرات الإنجاب إلى ١٢ طفلا . ولا يوجد مانع من أن الرجل يتزوج من خارج الأسرة أو خارج القبيلة أو خارج العريش نفسها ، ولكن لا يمكن للبنت أن تتزوج من الخارج .

ويذكر أحد المبحوثين "أنه فى حالة الزواج من داخل الأسرة يكون هذا أسهل لأنهم يتساهلوا فى قيمة الشبكة، لكن الجواز من خارج الأسرة أو خارج القبيلة ، وبيدفع الشخص شبكه ومهر ثلاثة آلاف جنيه ويجهز العشة وهى بيت من الشعر وممكن تكون حتة أرض حسب طلب أبوها أو جمل أو جملين يكونوا مهر للعروسة . أما الشبكة فتكون أسورتين ذهب أو خاتم وممكن تكون شبكة ذهب بدون مهر" .

ويذكر آخر "أن تنظيم الأسرة غير معترف به داخل القبائل .. وبالنسبة لعدد مرات الجواز ، يتزوج الرجل باكثر من امرأة .. وعملية الزواج باكثر من زوجة مقبولة عند القبائل" . وتذكر إحدى المزارعات "المرأة إذا طلقت لا تستطيع الزواج إلا بعد عام" .

وتشكل المشاركة الاجتماعية بين كل جنس على حدة عصب الحياة الاجتماعية ، وتشكل الحياة الجماعية المشتركة ركنا أساسيا فى حياتهم وبخاصة



فى المواسم ، ففى رمضان – كما سبق أن ذكر العديد من المبحوثين – يجتمع الرجال فى المقعد يوميا ويحضر كل منهم الطعام من بيته بحيث تتكون مائدة إفطار جماعية ، أما النساء فيجتمعن فى بيت إحداهن وتتكون أيضا مائدة إفطار جماعية . وفى الأفراح تشارك النساء فى الطهى ويشارك الرجال بالذبائح . وفى الرعى يجمع الرعاة جمال عدد كبير من أهل القرية وكذلك النساء فتجمع الراعية عنزات نساء القرية ... وتمارس طقوس الأفراح والأحزان بشكل جماعى ، فالعرس وطقوس الميلاد والوفاة تتم بشكل جماعى" .

وقد لاحظت الباحثة – فى إحدى الحالات – وجود عشة ملحقة خارج كل بيت تجتمع فيها النساء للحديث ، وهى عبارة عن ٤ أعمدة خشبية وسقف من الحصير ومفتوحة ، وفى وقت المقابلة اجتمعت أكثر من سيدة من البيوت المجاورة بأطفالهن وشاركن فى اللقاء .

وتحتل الحياة الجماعية دورا كبيرا فى الاستقرار الاجتماعى فى سيناء ، وفى الأمن الاجتماعى ، وفى تقسيم العمل بين الجنسين ، فتذكر إحدى المبحوثات "رعى الجمال يقوم به الفتيان ، وعادة ما يرتبطون معا بعلاقات صداقة نظرا لتقارب أعمارهم ... ورعى الماعز تقوم به الفتيات ، وأيضا تربطهن علاقات صداقة نظرا لتقارب السن ، ويفعلون نفس الشىء ، أى اختيار المرعى والذهاب معا . ويعتبر هذا متعة وحماية لهم من مخاطر الرعى منفردين نظرا لوعورة الطرق وانتشار الضباع فى الجبال ، ويعود الجميع قبل غياب الشمس . أما خارج نطاق العمل فالرجاله يجتمعوا كل يوم جمعه فى المقعد بشكل دايم وفى باقى أيام الأسبوع حسب الظروف والنساء يجتمعن فى بيت واحدة منهن والشباب بيجتمعوا فى البيوت والساحات" .

وتلعب العزوة دورا محوريا فى الثقافة السيناوية ، إذ يذكر أحد المبحوثين

ويعمل ميكانيكيا "يتولى العريس جميع تكاليف الفرح ابتداء من بناء المنزل الذى هو عبارة عن عشه لها مدخلين مدخل خاص بالرجال ومدخل خاص بالنساء ويمكن أن يساعد أبيه أو أخيه أو أقاربه ويتم تدبير هذه الأعباء من خلال العمل فى الزراعة فى حالة وجود المطر ، أو من خلال بيع بعض الغنم والماعز أو من خلال بيع زيت الزيتون ، وهذه الأعباء التى يتكلفها العريس هى أعباء فى ظل هذه الظروف الصعبة التى نعيشها ، وعليه أن يتم تدبير هذه النقود بأى وسيلة مهما كانت ، ولابد أن يعتمد على نفسه فى ذلك حتى يستطيع بعد ذلك أن يتمكن من الإنفاق على زوجته وأولاده" .

وتلعب العادات والتقاليد دورا أساسيا فى الثقافة السيناوية ، فهى ثقافة تقليدية ، فمن عادات الزواج أن يذهب والد الشاب ليخطب الفتاة ، فيطلب والد الفتاة أن يمنحه فرصة للسؤال حسب معرفته بهذا الشخص ، وبعد ذلك يذهب والد العريس ليأخذ الرد إما بالقبول أو الرفض ، وفى حالة القبول يمكن دفع المهر فى الحال ، ويمكن أن يعطيه فرصة لتدبير المهر ، وأقل مدة أسبوع وأقصاها ٦ شهور ، ولا يوجد فى العرف أى قانون يسمح للخطيب برؤية خطيبته ، ويقوم والد العريس بإعطاء القصلة إلى العريس ، وهى عبارة عن شجرة خضراء من أى نوع من الشجر ، بحد أقصى خلال ٣ شهور ، ويستمر الفرح ٣ أيام يتم فيه الغناء والرقص ، حيث تدفع النقوط بإحضار هدايا وأحيانا تكون نقودا .

وتقول إحدى المبحوثات عن طقوس الزواج إن "هذه الطقوس تتم فى مكان فسيح ، حيث تلبس العروس ثوب وصوفية (حزام أحمر مشغول) والقنعة (الطرحة السمراء) ويوضع على شعرها شاشة بيضاء . وعليها دم الحلية أى دم الخروف أو الماعز التى تنحر (وهنا تتداخل العادات والتقاليد مع السحر) . أما العريس فيلبس بالطو وجلابية والحطة والعقال وهو لبس الأعياد ، وبعد العشاء يذهب العروسان إلى بيتهما" .



ويظهر التمييز بين الجنسين فى عادات وطقوس الميلاد ، حيث يذكر أحد المبحوثين من الأهالى أنه "ذبح خروف فى سبوع بنته هالة وخروفين فى سبوع طارق وهذه سنة متبعة .. وتعد صوانى الفتة واللحم للزائرين من النساء فى منزل الوالدة والرجال فى المقعد" .

ويمثل الذكر عصب الحياة الاجتماعية والبنية الثقافية ، وتقول فى ذلك إحدى السيدات "الكل بيخلف بكثرة حوالى ١٠ أولاد من الزوجة الواحدة . والسيدات بيخافوا يستخدموا أساليب منع الحمل خوفا من العطل (العقم) والرجاله والستات فى القرية يميلوا لكثرة الإنجاب فهو حوالى ٧ أو ١٠ للأسرة الواحدة أو يزيد عن ذلك . والذكر يفضل إنجابه بالنسبة للزوج وزوجته ، فالزوج يفضل إنجاب الذكور لمعاونته ومساعدته فى العمل والحماية به والعزوة ، والزوجة تفضل إنجاب الذكور علشان ترضى جوزها ، وحتى تمنع عليه فرصة زواجه من امرأة أخرى ينجب منها ذكور" . وهكذا تصبح الذكورة مصدر حماية المجتمع وأمن الأسرة ومحور العصبية فى المجتمع السيناوى . وتتم الولادة غالبا فى المنزل وتقوم إحدى القريبات ، مثل الأم والخالة والعمة ، بتوليد السيدة المتزوجة ، ويوجد من النساء من يلدن بمفردهن دون مساعدة من أحد .

واللافت للنظر فى المجتمع السيناوى أن تعدد الزوجات يرتبط بالقدرة المالية للرجل ، إذ يذكر أحد المبحوثين وهو عضو بالمجلس المحلى أن "عدد مرات الزواج ٤ مرات ، ودائما الرجل ذو المال الكثير يتزوج كثيرا لأنه قادر أن يفتح أكثر من بيت" .

والمسكن السيناوى يتصدره بيت الشعر ، ويتم بناؤه من العمدان الخشب من شجر اسمه "أسل" ، وتقول إحدى السيدات "نحضر شعر الماعز ونغزله بعدما يكون مفتول ونجيب قرن الغزال ونشعر الصوف علشان يتحمل المطر بحيث لا

يدخل المطر إلى البيت ونضع الغزل فى التراب علشان يعيش للعام القادم ، ويكون باب البيت فى وش الشمس علشان يتمشرق أى تدخل الشمس البيت ، وبيت الشعر بنسميه البيت الشتوى ، أما الخص فبنسميه البيت الصيفى ، وبنبنيه بعروق الخشب والبيت يعنى الزعف ، والسقف بنغطيه بالنايلون علشان المطر سواء البيت الصيفى أو الشتوى .

وفى موسم الرياح بنجيب جريد النخيل ونطوق البيت علشان الريح فنقفل باب البيت ونخليه من الغرب ، ونقعد فى البيت أسبوع ونشترى كل طلباتنا استعدادا للرياح ، ونقعد طول الليل صاحيين من الخوف أن البيت يقع أو تجرفه الرياح . و"الغرفة من الطوب والأسمنت وهو صيفى وشتوى ثابت" .

وعن الاحتفال بالسبوع يكون ذلك داخل المنزل فى اليوم السابع من الولادة إذا كان المولود ولدا أو بنتا على حد سواء ، ويتم تجميع الرجال فى مكان ، والنساء فى مكان آخر داخل المنزل ، ويتم ذبح الذبائح وعمل الفتة وإرسال صينية إلى الرجال ، وبعد تناول الغذاء يقوم كل واحد من الرجال بتقديم النقوط فى الصينية" .

وعادة ما تحرص الثقافة السيناوية على الفصل بين الجنسين حتى فى المناسبات العامة ، ففى طقوس الزواج يتم بعد العشاء دحيه ، وهى أن يصطف عدد من الرجال على اليمين وعلى الشمال ويصفقوا بأيديهم ويقولوا (دح أيو) ، وفى بعض الأحيان بتخرج امرأة ملفوفة فى قناع (حتى لا يتعرف عليها أحد) لترقص أمام هذا الجمع ومعها سيف ويقوم واحد بالغناء ويرد عليه آخر أيضا ، ويستمر ذلك حتى قرابة الفجر وبنهايته تنتهى مراسيم الزواج .

والسؤال الذى يفرض نفسه هنا هو : ما الذى تفعله العائلة فى حالة زواج الابن إذا كان المهر الذى يتم الاتفاق عليه يتراوح بين ١٠٠٠ و١٠٠٠٠ وذلك



حسب صلة القرابة ، فكلما قربت (أى زادت صلة القرابة) قل المهر ، وكلما بعدت ارتفع المهر ، فإذا كان عدد مرات الزواج للرجل فى المتوسط ٤ مرات ، وذلك لأن طبيعة عمل الرجل هناك والفراغ الذى يعيشه وتحمل المرأة المسئولية الكاملة للأسرة ، مما يخفف العبء على الرجل ويجعله يتفرغ للزواج فقط .

فالعروس لا تحضر إلا بملابسها . الإجابة على ذلك يقول أحد المبحوثين وهو أعزب وعاطل "يتم تدبير تلك الأعباء المادية التى يحددها والد العروس من خلال بيع أرض أو التهريب فى البانجو" ، وقد سبقت الإشارة إلى الجفاف فى المنطقة ، والمشاكل العديدة التى تواجه الزراع ، فإذا أضفنا إلى ذلك زيادة ملوحة التربة ومشاكل المياه والرى فى قرى سيناء ، أصبح اللجوء إلى زراعة المخدرات والاتجار فيها إحدى الوسائل المتبعة للحصول على المال ، ويساعد على ذلك وعورة الطرق فى المنطقة ، وعدم وجود عقود للحيازة والملكية ، مما يصعب معه توجيه الاتهام لزراع المخدرات الذين يتنصلون من ملكيتهم وحيازتهم للأرض ، رغم أن كل حبة رمل فى أرض سيناء يعرف الناس تماما لمن تئول ، أى أن العرف يحدد بدقة بالغة الحدود والحيازات دون أن توجد عقود مكتوبة بالمنطقة .

واللافت للنظر – رغم انتشار زراعة المخدرات والاتجار فيها – أن العرف لا يشجع الناس على إدمان المخدرات ، حتى لا يقعوا فى براثن الإدمان . ويقول شيخ قبيلة يعمل بالزراعة "الرجاله بتقعد فى بيوت الشعر (فى الزفاف) يعملوا قهوة أو شاى ولكن ممنوع يشربوا أو يدخنوا حاجة ثانية لأن ده ممنوع منعا باتا . واللى يعمل كده ما حدش يسلم عليه فممنوع يدخن أى مخدرات فهو يزرعها ويبيعها ولكن لا يدخنها .

ويوجد تناقض فى حديث المبحوثين فى هذا الصدد ، حيث يفيد بعضهم

بانتشار التعاطى ، ويرفض البعض الآخر التعاطى بشدة ، ولكن الكل لا يرفض الزراعة . ومن المعلوم أن هناك الكثير من الوسائل للتخفى فى زراعة الأرض بالمخدرات وريها ، وإقامة ناضورجية لإخطار الزراع بوجود حملات للشرطة فى المنطقة والتفنن فى تهريب المخدرات فى الأماكن الوعرة بتحميلها على الماشية دون أن يرافقها أحد ، مع الحرص على إزالة آثارها حتى لا يتعقبها جنود مكافحة المخدرات والهجانة ، وتتكاتف القبيلة فى التستر على زارع المخدرات ، ويساعد على سرعة الحركة وجود العربات الجيب والعربات (نصف النقل) ، حيث يتم نقل المخدرات للمخازن البعيدة ، حتى يسهل التصرف فيها فى الوقت المناسب بعد عمل الاتفاقات اللازمة مع باقى التجار لنقلها إلى الوادى .

ويقول أحد المبحوثين وهو عامل بالوحدة المحلية فى قرية المنبطح "الحياة هنا تحتم على الناس القيام بزراعة البانجو حيث إنه لا وجود للمطر منذ خمس سنوات فماذا يفعل الناس ؟" ثم وجه سؤاله للباحث "ماذا تفعل لو كنت مكان أى شخص من هؤلاء الناس ؟ ولا يمكن للناس أن يعملوا عملا آخر بأى شكل غير زراعة البانجو والتجارة" .

وغير خاف أن الزراع الذين يقوم رجال الأمن بحرق زراعاتهم من المخدرات يقومون مرة أخرى بزراعة الأرض بعد ٣ أو ٤ شهور .

وهكذا تصبح الزراعة للمواد الممنوعة وسيلة مشروعة للدخل وتكوين الثروة فى عرف الناس ، كما أن الناس لا يشعرون بالخجل أو الخزى حين يكشف النقاب عن زراعتهم أو اتجارهم بالمخدرات ، وإنما يأتى اللوم على الشخص الذى يتولى إبلاغ الجهات الرسمية بهذا ، وعادة ما تعقد جلسة عرفية يتم فيها تحميل الشخص الذى قام بإبلاغ الشرطة بمبلغ كبير نظير وشايته بزراع المخدرات ، مما يؤدى إلى الإضرار المادى بهم .



### ثالثا : الاتجاه العام نحو تعليم الذكور والإناث

تؤكد الدراسة الميدانية هنا ما ذهبنا إليه ، حيث يقول أحد المبحوثين "إحنا هنا بنفضل نعلم أولادنا الذكور إلى أن يصلوا حتى المرحلة الجامعية مادامت لهم رغبة فى التعليم واحنا بنساعدهم على كده" . ويقول آخر "أنا بافضل تعليم الذكور بصفة عامة عن الإناث" . ويقول ثالث "أنا بافضل تعليم الأبناء الذكور المرحلة الجامعية إن لم يكن هناك أسباب تحول دون ذلك مثل قلة الإمكانيات المادية ، خاصة أنه لا يوجد مدارس ثانوية بالقرية والطالب إذا ذهب للعريش للمدارس الثانوية يقيم بالعريش طوال فترة الدراسة ، وهذا يمثل عبئا ماديا وأحيانا لا توجد رغبة لدى الأبناء (الذكور) فى التعليم أصلا" .

ومن المعروف أن الدراسة الميدانية قد أجريت فى قريتين من قرى شمال سيناء ، وهما قريتان تتسمان بالعزلة النسبية .

وما من شك فى أن سكان شمال سيناء يحرصون اليوم على تعليم أولادهم أكثر مما سبق . غير أن الاتجاه نحو تحجيم تعليم الفتاة يظهر فى استجابات المبحوثين بوضوح ، فيقول أحد الأهالى وهو عامل زراعى بالقرية الأولى "الإناث آخر مرحلة لهن الابتدائية لأن البنت لا يهم لها التعليم لأنها تقوم بالرعى وتتزوج بعد ذلك والظروف المادية صعبة ولانحب أن تخرج البنات للتعليم" .

وهكذا يربط المبحوث بين ما تقوم به الأنثى من مهام كالرعى وبين عدم لزوم تعليمها . ويقول أحد المبحوثين محاولا إبراز انخفاض نسبة المتعلمين فى قرى شمال سيناء "عموما بالنسبة للتعليم فى قريتنا ضعيف نوعا ما فلا يوجد غير واحد فقط حاصل على كلية التربية جامعة قنا ، وحوالى ٢٠ فرد حاصلين على دبلوم صناعى وتقريبا ٤٠ فرد حاصلين على الإعدادية من إجمالى ٤ آلاف

فرد بالقبيلة" ، ويبدى تبرمه من فكرة تعليم الفتاة بالقول "بالنسبة لتعليم الإناث داخل الأسرة لا يوجد وذلك لعدم الاقتناع بتعليم البنت لأن مصيرها الزواج ، فالعملية مش ناقصة تكاليف على الفاضى" . وتبدو هنا نظرة المبحوث المؤدية إلى توفير نفقات تعليم الأنثى باعتبارها عملية غير ضرورية . والملاحظ أنه إذا تعلمت الفتاة فإنها تتزوج عادة ولا يسمح لها بالعمل ، أو على حد تعبير أحد المبحوثين وهو سائق معه دبلوم صناعى "فيه أختين حاصلين على دبلوم صناعى من العريش متجوزين وما بيعملوش" ، وهو يستطرد "إحنا بنشجع تعليم الذكور لأى مرحلة وده بيرجع لخروج الولد للعمل خارج العريش" .

ومن الواضح أن خروج الوالد للعمل خارج المنطقة قد جعله أكثر تعاطفا مع تعليم الذكور لأى مرحلة . والحقيقة أنه بالنسبة لتعليم الذكور يظل العمل هو العامل الأساسى ، حيث تجمع آراء بعض المبحوثين على أن العائلات تفضل العمل على التعليم ، وبخاصة إذا كانت الأسرة فقيرة .

أما عدم رغبتهم فى استكمال الفتاة تعليمها فيتفق مع متطلبات الثقافة التقليدية ، ويظهر حرص الناس على إلحاق أولادهم وبناتهم بالتعليم الابتدائى ، وأنه حين يصاب الطفل وبخاصة الطفل الذكر بإعاقة جسدية أو عقلية تبدى الأسرة أسفها لعدم تمكنها من إلحاقه بالمدرسة ، ومع هذا فالتعليم الأساسى تشعر الأسرة بحاجتها إليه ، ورغم ذلك فإن نسبة التسرب مرتفعة فى القريتين التى تمت دراستهما .

ويرجع بعض المبحوثين أسباب التسرب من التعليم إلى الأولاد نفسهم ، وعدم قدرتهم على مواصلة التعليم ، وأحيانا تفضل الأسرة العمل ، وخاصة إذا كانت فقيرة وتحتاج لتشغيلهم .

ويذكر أحد المبحوثين – وهو عامل حرفى عمره ٢٠ سنة وحاصل على



إعدادية – أن أسباب التسرب من التعليم "يرجع إلى ارتفاع تكاليف التعليم ، حيث إن بعض الطلبة الذين يحصلون على الإعدادية ويرغبون فى استكمال الدراسة فى العريش لا يستطيعوا ذلك بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة فى العريش ، وكمان الفشل فى المدرسة ونقص المدرسين فى بعض التخصصات ، ولا يوجد بديل للمدرس اللى يأخذ إجازة". وهو يستطرد "الناس ساعات تفضل العمل على التعليم لأن الطالب بعد حصوله على الشهادة ممكن يتوظف بس المقابل غير مجدى ومش هيقدر يتجوز أو يكون حياته ولا يوجد وظيفة بسهولة إلا بعد ٥ أو ١٠ سنوات ". ومن الواضح أن أحد الأسباب الرئيسية للإحجام عن استكمال الفتاة تعليمها فضلا عن سطوة العادات والتقاليد التى تميز بين الذكر والأنثى اضطرار الفتاة للانتقال إلى العريش الأمر الذى يتعذر الموافقة عليه بالنسبة للفتاة ، إلا إذا وجد هناك أحد الأقارب العاصبيين كالعم والخالة والقدرة الفذة للفتاة نفسها لإثبات قدراتها وإقناع أسرتها . ويعبر أحد المبحوثين وهو مزارع بالقول "تعليم البنت مش ضرورى فلا تفيدها الابتدائية أو الإعدادية طالما لن تكمل تعليمها ، أنا لا أشجع إرسال ابنتى إلى خارج القرية فهو خطر على سلوكها ويصبح عار" . وهكذا تتكاتف العادات والتقاليد مع عدم توافر مدارس بالمنطقة لتشكل عائقا فى سبيل استكمال الفتاة تعليمها .

وتبرز إحدى المبحوثات – وهى ربة أسرة – سببا وجيها لرغبة الأسرة فى تعليم الأبناء الذكور يتمثل فى تخفيض مدة التجنيد ، فهى تذكر "فى القبيلة عموما يفضل تعليم الذكور أكثر من الإناث ، وأهم سبب للرغبة فى التعليم بالنسبة للذكور هى أن يخفضوا مدة التحاقهم بالجيش ، أما الإناث فلا تكون هناك رغبة كبيرة فى تعليمهن ، فيفضل تعليم الأنثى إلى المرحلة الابتدائية ، أو يكتفى باكتسابها القراءة والكتابة" .

ويقول مبحوث آخر يعمل عربجيا "إن أسباب التسرب تتلخص فى عدم توافر ملابس ، وعدم توافر مصروفات مدرسية ، والتركيز هنا على نقص الإمكانيات المادية بالإضافة إلى كراهية الطفل للدراسة . ويفضل أن يعمل ويحصل على نقود ويساعدنا فى حياتنا اليومية" .

ويلعب الزواج المبكر بالنسبة للفتاة دورا فى الإحجام عن استكمال تعليمها ، وعلى حد تعبير أحد المبحوثين ويعمل مدرسا ومزارعا "البنت بنعلمها لغاية الابتدائية أو الإعدادية بالكثير ، ويفضل زواجها فى سن ١٧ أو ١٨ سنة أو مبكر عن هذا السن . وفى حالة عدم التعليم فلا تكون هناك إحساسات سلبية حيث لا يسبب عدم التعليم مشاكل لتكيف أهل القرية مع ظروفهم ومعيشتهم دون تعليم ، ويحاول الأب أن يعوض عدم تعليم أبنائه بإكسابهم مهنة مثل الزراعة" .

وهو ما تعبر عنه إحدى الحالات بالقول "فيه ناس غلابة بتخلى ولادها يشتغلوا بدل التعليم لأن فيه كثير اتعلموا لحد الثانوية ومافيش شغل ليهم" . ويستطرد قائلا "الناس عارفة أن التعليم مهم لكن العمل أهم علشان يقدروا يعيشوا لأن الجفاف زاد ومافيه خير فى البلد يخلى تعلم أولادها" .

غير أن الحماس لتعليم الأنثى يجسد - أحيانا - المكانة الاجتماعية للشخص ، فيقول أحد المبحوثين وهو (سائق وعضو بالمجلس المحلى) كان يعمل مدرسا بالقرية عدة سنوات ، وهو يقرر "أنا أهتم بتعليم البنت أكثر من الولد ، فالبنين لابد يشتغلوا ويقدروا يشتغلوا فى أى مجال غير مرتبط بالشهادة أما البنت فأفضل أنها تتعلم وتلتحق بوظيفة حكومية" .

ويختلف رأى بعض المبحوثين فى تعليم الفتاة خاصة من نالوا قسطا من التعليم ، حيث يقول مدرس أول لغة عربية وقائم بأعمال ناظر المدرسة الإعدادية ومن أعيان القرية "جميع أفراد أسرتى تقرأ وتكتب ، والفتيات جميعا بالقرية



(المنبطح) دخلن المرحلة الابتدائية ولم يكملوها حتى إخواتى البنات ولكن نجلتى فى نهاية المرحلة الابتدائية وإن شاء الله سوف تكمل تعليمها حتى لو وصلت إلى الجامعة مادامت متربية وتخاف الله فليس لدى أى مشاكل من تعليمها وأيضا عملا بالشرع" ، غير أنه يستطرد "بس النظام السائد فى تعليم البنات فى القرية أنهم يكملوا لغاية المرحلة الإعدادية" .

وغنى عن القول إن الأشخاص المتعلمين أميل إلى تعليم أولادهم فى المجتمع المحلى .

والحقيقة أن الرغبة فى التعليم فى الحقبة الراهنة تعكس كذلك الإحساس بالحاجة لتخطى المرحلة السابقة التى صاحبت الاحتلال الإسرائيلى للمنطقة ، حيث حرصت إسرائيل على سيادة الأمية ليظل الوعى متدنيا ، ومن ثمة تتمكن من إحكام قبضتها وسيطرتها على المنطقة . وتقول إحدى المزارعات وتعمل تاجرة فى نفس الوقت "أنا وجوزى ما بنعرف القراءة والكتابة وإحنا ندمانين لعدم التعليم ، فالتعليم كان ممكن يفيدنا فى الحساب وقراية الأشياء المكتوبة على المنتجات فى المتجر بتاعنا" .

ونظرا للتركيب القبلى فى سيناء ، فمن الواضح أن المشاجرات قد تثور بين أبناء العصبيات المختلفة فى المدرسة ، ويقول أحد المبحوثين "الأولاد أحيانا ما يكملوش تعليمهم علشان الانشغال فى العمل بالزراعة والمدارس بتضم أعداد كبيرة من قبائل مختلفة وده بيسبب مشاكل" .

والواقع أن مشروع محو الأمية يلعب دورا فى تهيئة الأميين ، ولاسيما من الذكور الشبان لتعلم مبادئ الكتابة والحساب ، ولكن أهل القريتين لا يقبلون عليه .

كما أن انتداب البعض من وادى النيل للعمل بالتدريس فى قرى محافظة

سيناء يتسبب – عادة – فى عدم انتظام العملية التعليمية ، فالمدرس ينزح إلى القرية السيناوية دون أن يصطحب أسرته ، فضلا عن الظروف الحياتية الصعبة فى القرية نفسها ، مما ينعكس سلبا على العملية التعليمية . ويقول أحد المبحوثين وهو شيخ قبيلة ومزارع وأمين حزب "المدرسين مابيعطوش عناية كفاية بالتدريس لأن المدرس جاى من الوادى يقضى عدة أيام ويروح فالشغل بتاعه يبقى (كروتة) لأنه مش من القرية" .

وكما أسلفنا ، فإن عزلة النجوع والكفور البعيدة عن القرى ، وعدم وجود مدارس بها يؤدى بدوره إلى إحجام الأسر عن تعليم أولادها .

وهكذا تفصح الحالات المدروسة عن الاهتمام بتعليم الذكور والإناث فى مرحلة التعليم الأساسى ، كما يحظى الذكور – عادة – دون الإناث بالتعليم المتوسط .

فى الوقت الذى توجد فيه المدارس فى القرى دون النجوع ، وكذلك مشروع محو الأمية الذى يوجد فى قرى المنطقة ، فإن المدارس الثانوية والكليات توجد فى العريش ، وعادة ما تحجم الأسر نتيجة لنقص الإمكانات المادية عن إلحاق أولادهم بالمدارس والكليات خارج حدود القرية .

ويتسرب الأبناء – عادة – من المدارس الابتدائية نظرا للظروف المادية وانصراف الأبناء عن متابعة الدروس ، والخلل الذى تتعرض له العملية التعليمية نفسها نظرا للاستعانة بمدرسين من خارج المنطقة .

وتتصل العزلة الجغرافية وظروف المناخ القاسى بالجفاف والحرمان من الخدمات المختلفة ، ولاسيما الخدمات التعليمية ، بالإضافة إلى نقص فرص التعليم ، مما يؤدى إلى إحساس الشباب بالقلق وعدم القدرة على إشباع احتياجاتهم الحياتية .



### رابعا : الطب الشعبى*

ارتفعت استجابات جميع أفراد عينة الدراسة فى قريتى الدراسة والخاصة بقيمة وضرورة الطب الحديث ، حيث وصلت النسبة ١٠٠٪ (مع اختلاف آرائهم حول كفاية وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة) " مرجعين هذه الضرورة إلى طبيعة المنطقة ، حيث الحيوانات والحشرات التى تهدد السكان ، والتعرض المستمر للكسور نظرا لطبيعة الأرض ، وأن الجيل الجديد ليس لديه علم بالطب الشعبى ، بالإضافة إلى أن الطب الشعبى يعالج الحالات البسيطة .

أما قيمة الطب الشعبى المتمثل فى العلاج بالأعشاب ، والكى ، وعلاج الكسور ، وعمليات الولادة فقد اختلفت الأقوال حول اعتباره ضرورة لا غنى عنها – حيث إنه يحل كثيرا من المشاكل فى تلك المجتمعات بجانب أنه غير مكلف – واعتباره عاملا مساعدا للطب الحديث وذا فاعلية محدودة أو عاملا مساعدا للأدوية .

فنجد أن معظم المبحوثين فى قريتى الدراسة يؤكدون على ضرورة الطب الشعبى .

#### نماذج الطب الشعبى

هناك العديد من الأمراض المنتشرة فى قريتى الدراسة والمرتبطة بطبيعة البيئة الصحراوية ومناخها المتقلب ، وأكثر هذه الأمراض انتشارا هى لدغ الحشرات والزواحف (الثعبان ، العقرب) وأمراض الجهاز التنفسى ، وعلى رأسها الإنفلوانزا إلى جانب الأمراض الجلدية ، مثل الجرب ، وأمراض الكلى (التى قد

* أعدت الجزء الخاص رابعا : الطب الشعبى ، وخامسا : الترويح ، وسادسا : ختان الإناث الدكتورة سهير سند ، خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ترجع إلى شرب مياه الآبار) ، والضعف الجنسى عند الرجال ، والذى قد يرجع لتعاطى المخدرات ، والذى يثير تساؤلات المبحوثين حول أسباب انتشاره بالإضافة إلى الرمد .

ومن خلال تفاعل البدوى مع بيئته استطاع بالخبرة والممارسة الاستفادة من الأعشاب الطبيعية المنتشرة .

ويشير اتجاه مجتمع الدراسة نحو قيمة الطب الحديث إلى التحول التدريجى عن الأنماط والقيم الاجتماعية القديمة ، واكتساب أشكال تفرضها عليهم طبيعة التغير التى حدثت ، سواء بتغير النشاط الاقتصادى وما يدره من إمكانيات مادية ، أو لسهولة طرق الانتقال نسبيا إلى مدينة العريش والمدن المحيطة ، بالإضافة إلى السفر فى بعض الأحيان إلى القاهرة للعلاج ، كما ذكر ذلك عدد من المبحوثين .

وأود التنويه هنا أن ارتفاع قيمة الطب الحديث بالمقارنة باتجاهات أهالى قرى الدراسة نحو "قيمة التعليم" يدل على انتقاء أنماط ثقافية تتفق واحتياجاتهم والأسباب الداعية لها .

## خامسا : الترويح وكيفية تمضية وقت الفراغ

يقضى معظم أهالى قريتى الدراسة أوقات فراغهم من خلال طرق محددة ، على قمة هذه الطرق "الاستماع إلى الإذاعة ومشاهدة التليفزيون" ، حيث وصلت نسبتها فى القريتين ١٨ر٩٨٪ ، بينما مفردة واحدة فقط فى القريتين أفادت بأن مشاهدة التليفزيون من المحرمات ، فلا تستخدم غير الراديو ، وهو ما تملكه لسماع القرآن الكريم والأخبار .

لذلك ترتفع نسبة ملكية التليفزيون بجانب الراديو والكاسيت فى القرية الأولى إلى ٩ر٩٠٪ ، والنسبة الباقية تملك راديو فقط .



وتصل نسبة ملكية التليفزيون والراديو فى القرية الأولى إلى ٨ر٨١٪ ، والباقون يملكون جهاز الراديو أو الكاسيت أو الاثنين معا . كما يوجد "الدش" لدى بعض الأسر القلائل فى القريتين .

ويستخدم أهل القرية هذه الأجهزة معتمدين فى الحصول على التيار الكهربائى من المولدات الموجودة فى القرية ، والتى تبدأ فى العمل بعد الساعة الخامسة ، وفى بعض الأيام بعد الساعة الثالثة .

### طرق شغل وقت الفراغ

- الإذاعات : الإذاعات المفضلة ، صوت العرب ، الشرق الأوسط ، إذاعات الخليج ، إذاعة إسرائيل ، القرآن الكريم ، إذاعة لندن .
- البرامج : البرنامج العام ، البرامج الدينية ، الشباب والرياضة . إلى ربات البيوت ، همسة عتاب ، مونت كارلو ، العلم والإيمان ، المسلسلات، النشرة الجوية من إذاعة إسرائيل .

### أسباب تفضيل البرامج الإذاعية

- يفضل البرنامج العام ؛ لأنه يعطى معلومات حول أمور عديدة .
- يفضل برنامج ربات البيوت ؛ لأنه يساعد على تثقيف المرأة ، ويعلمها الطهى، ويفيد عندما تتعرض لبعض المشكلات الحياتية ، إلى جانب التثقيف الطبى عند استضافة الأطباء فى البرنامج .
- يفضل إذاعة الشرق الأوسط ؛ لأنها "خفيفة الظل" .
- الإذاعة الأردنية لأن لغتها متشابهة مع لغه البدو .
- تفضل البرامج الدينية لمعرفة الحلال والحرام .
- التليفزيون : القنوات المفضلة فى التليفزيون والبرامج

- القنوات : القناة الأولى والثانية المصرية والفضائية المصرية ، القنوات الإسرائيلية ، القنوات الأردنية ، جميع القنوات الخليجية ، قناة المستقبل اللبنانية ، البولوسات الرياضية ، الشارقة ، سوريا، بولونيا فرنسا .
- البرامج : المسلسلات الأردنية ، الأفلام المصرية ، عالم الحيوان ، الشيخ الشعراوى ، الأفلام الجنسية فى إسرائيل .

**اسباب التفضيل للقنوات التليفزيونية**

- تفضل القنوات الإسرائيلية * لوضوح إرسالها ، ويفضلها الشباب لوجود برامج وأفلام تعرض مشاهد جنسية ، بينما يرفضها الكبار** ، بالإضافة لتفضيل سماع النشرة الجوية بها ؛ لأن الأحوال الجوية تؤثر فى ممارستهم اليومية للحياة .
- تفضل القنوات المصرية فى المسلسلات والأفلام العربية ، وبرنامج كلام من دهب .
- تفضل القنوات الأردنية والخليجية ؛ لاقتراب اللغة من لغة البدو بالإضافة لعرضها مسلسلات عن البدو .

**وسائل متنوعة**

**أ – رحـلات**

- الذهاب إلى شواطئ العريش والشيخ زويد*** .

• وقد أجمع على هذا جميع المبحوثين فى القريتين .

•• يقول أحد المبحوثين أشاهد أنا وزوجتى القنوات الإسرائيلية وكذا أبنائى الذكور ، ولكنى أمنع الإناث من مشاهدتها . كما يذكر آخر أحب مشاهدة أفلام يوم الجمعة (العربى) فى القنوات الإسرائيلية لوضوحها ، ولا أحب غير ذلك لخلاعتهم .

••• ويقول الشباب ممن يزاولون هذه الوسيلة الترفيهية "نحن لا نتكلف إلا أجرة العربية حيث إننا يمكن أن ننام على الشواطئ" .



- الذهاب إلى القنطرة لشراء الملابس والتغيير .
- الذهاب إلى حمام فرعون .
- تصعد الفتيات أحيانا أيضا إلى المناطق الجبلية فى جماعات للترفيه .

**ب – الجرائد والمجلات**

أجمع المبحوثون على عدم وصول الجرائد أو المجلات إلى قراهم ، وأن من يذهب إلى العريش من الشباب أو الموظفين أو بعض الفتيات – وجميعهم قلائل – يمكن أن يحضر معه بعض المجلات والجرائد* .

تشير استجابات المبحوثين الخاصة بوسائل الاتصال السمعية والبصرية إلى التواجد الكمى لها بشكل قيمة عالية ، سواء من حيث إسهامها فى شغل وقت الفراغ ، أو من حيث فاعليتها فى تكوين رأى عام لدى عينة البحث فى محتوى البرامج (أيا كان اتجاه هذا الرأى ونوعه) .

مما يلفت النظر إلى أهمية تلك الوسائل فى التأثير على المجتمعات النائية أنه يجب استغلالها نظرا لانتشار تلك الوسائل ، من خلال خطة إعلامية موجهة لتلك المجتمعات ، تتناول قضايا ثقافية نوعية بجانب التوعية وإدخال قيم مطلوب تدعيمها .

**سادسا : ختان الإناث**

أشار المبحوثون فى القريتين الأولى والثانية إلى ضرورة ختان الأنثى** مؤكدين أنهم لن يمنعوه رغم رفض الحكومة ، ورغم وجود حملات توعية تصل إلى قراهم بشأن الختان .

• يقول الموظفون المغتربون أنهم "عندما يحضرون معهم جرائد أو مجلات من موطنهم الأصلى يظلون يقرءونها عدة مرات" .

•• فيما عدا ثلاث حالات بالقريتين أكدوا أنهم لو تأكدوا أن الدين يرفض ختان الأنثى فهم يوافقون على "عدم الختان" ، ولكنهم الآن مذبذبين بسبب عدم وضوح رأى الدين .

ومن خلال المقابلات مع الفتيات حول شعورهن بشأن هذه العملية نكرن أنها عملية عادية ، وأنهن لا يشعرن أنها إهانة ، أو أنها عملية قاسية ، وإنما هى احتفال تذبح فيه الذبائح * . وتسمى الأنثى غير المختونة "غلفة" أى محرم التعامل معها ، وتسمى عملية الختان "تحليل" أى إكساب الأنثى الشرعية والحلال . وتقوم بعملية الختان نساء كبيرات فى القرية لديهن خبرة . وكان تفسير العينة لأهمية عملية الختان ورؤيتهم لها كالتالى :

- ترى عينة الدراسة أن البنت غير المختونة "نجسة" لا تقبل لها صلاة ، وما يخرج من يدها محرم ، وتمثل "بالعاهرات والفجر" .
- الزوجة غير المختونة يطلقها زوجها ، أو يقوم بإجراء الختان لها بعد الزواج .
- إن الختان عادة متوارثة لم نجد منها أى ضرر أو مشكلات ، وإنما العكس هو الصحيح .
- الأنثى تعمل راعية فى الخلاء ، حيث الحرارة العالية ، هذه الحرارة تسبب نوعا من الإثارة ، يضاف إلى هذا رؤيتها للأغنام (عشر الأغنام) ، مما يعرضها للانحراف .
- المرأة غير المختونة تجهد زوجها ، وهى معرضة لخيانة زوجها .
- ويسترشد الذين يؤكدون على الختان بقول الرسول عليه الصلاة والسلام "الختان مكرمة للنساء" ، "حفوا ولا تجوروا" .
- الختان نظافة للأنثى ، ويقى من الأمراض مثل "الإيدز" .

يشير هذا الاتجاه نحو ظاهرة "ختان الإناث" وضرورة التصدى لها من

• أشار عدد من المبحوثين إلى أن الطهارة للذكور هى التى يذبح فيها الذبائح ، وهى طهارة لها فرحة ، أما طهارة الأنثى (سكتة) أى لا فرحة لها ، وعند طهارة الذكر يتم تقديم الهدايا التى قد تصل فى بعض العائلات بتقديم الأغنام ، ويظل الاحتفال بالذكر لمدة ٣ أيام وبعد أسبوع تذبح الذبائح .



منطلق تلك التفسيرات ، وليس من منطلق تأثيرها النفسى والعضوى على الأنثى ، أو من منطلق حقوق الإنسان ، حيث توحدت الأنثى نفسيا وعضويا مع الجماعة واتجاهاتها ، فلم يسبب لها الختان إيذاء ، وإنما يمثل لها الشعور بالنقاء والطهارة حيث يتقبلها مجتمعها .

على أن يكون التصدى للظاهرة من خلال الوسائل المقبولة لدى تلك المجتمعات "مثل وسائل الاتصال التى سبق إيضاح مدى الإقبال عليها" ولا يكون عن طريق الوعظ والإرشاد من خلال حملات التوعية الموقوتة بفترة محدودة ، وإنما بث مباشر وبشكل مستمر من خلال البرامج المحببة ، حتى يمكن إحلال القيم الجديدة محل القيم المرفوضة تدريجيا .

## المراجع

١ - انظر : تغريد شرارة ، اقتصاديات الأسرة فى المجتمع الصحراوى فى أحمد أبو زيد ، أعمال المؤتمر الدولى الرابع عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكان ، المجتمعات الصحراوية وتحديات المستقبل ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢١-٥١ .

٢ - Hariland Millian A., Cultural Anthropology: Holt, Rinehart and Winston Inc., 1974. p. 173.

الفصل السادس *

## الرعاية المؤسسية ودورها فى التنمية الشاملة

## لمجتمعات منشأ الزراعات غير المشروعة

تعتبر هموم تنمية المجتمعات المحلية ، وخاصة الصحراوية شبه المنعزلة ، ومنها قرى مجتمع شمال سيناء ، من أثقل الهموم التى تقع على عاتق المجتمع المصرى ؛ لما تتطلبه من نقلة حضارية شاملة تتوازن وتتناسب مع تطور المجتمع ككل . وبناء عليه أجريت العديد من المؤتمرات والدراسات والأعمال الميدانية المختلفة على المستوى القومى والمحلى [١]، ومنها هذه الدراسة التى هدفت إلى تحديد أهم الوسائل التنموية فى مجتمع شمال سيناء باعتباره من المجتمعات التى تمثل أهمية خاصة من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتعانى من ظروف بيئية سيطرت على مجريات الحياة ، وساعدت على تمسك أفرادها ببعض العادات والثقافات التى تقف عائقا فى مجال التنمية الشاملة للمجتمع .

وفى إطار الحديث عن الأساليب التنموية ومختلف أنواع الرعاية الاجتماعية والاقتصادية فى مجتمع شمال سيناء لابد من تحديد الإطار العام لعملية التنمية فى المجتمعات المحلية بوجه عام .

فالتنمية تعد - فى الأساس - عملية تغيير حضارى مقصود ومخطط ومحدد التكاليف والوسائل والنتائج ، وتعتمد - أساسا - على مشاركة البيئة المحلية عن

* كتبت هذا الفصل الدكتورة عزة كريّم ، مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

طريق إثارة الوعى والإقناع بالحاجات الجديدة فى التفكير والتنفيذ . وتعتبر هذه القضية من أهم المشاكل التى تواجه التنمية ، إذ عادة ما تواجه التنمية بضعف استجابة المجتمعات المحلية [٢] التى تتصف بجمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية ، والتى تمثل عقبة كبيرة أمام التحديات والتغيرات التى تفرضها العمليات التنموية فى المجتمع . وينطبق هذا الوضع على القريتين اللتين تمت دراستهما ، واللتين تعتبران نموذجا متكررا لمعظم قرى شمال سيناء ، حيث تتسم بالجمود الفكرى والتمسك بالعادات والتقاليد المترسخة منذ زمن بعيد ، مما أدى إلى انعزالهما انعزالا كبيرا عن الإطار الحضارى والقانونى للمجتمع المصرى .

ومن منطلق ذلك ، ولكى نتجنب فشل انتكاسات التنمية ، لابد أن تعتمد أساليبها فى هذه المناطق على إشباع وتلبية الحاجات الخاصة بأفراد المجتمع [٣] ، وإقامة مشروعات نابعة من احتياجاتهم وملائمة لظروفهم حتى نصل إلى تغيير الاتجاهات دون معاناة أو مقاومة . ولتحقيق ذلك لابد من إشراك مختلف فئات المجتمع فى التخطيط والتنفيذ والرأى فى اختيار أساليب التنمية المناسبة لمجتمعهم [٤] .

بناء على ذلك سيتم التركيز فى هذا الفصل على دراسة بعض المحاور التنموية للقريتين اللتين تمت دراستهما من خلال عرض لمختلف أنواع الرعاية الشاملة المتوافرة بهما ، والتى وردت من خلال مصدرين : أولهما البيانات الرسمية التى تم الحصول عليها من مركز المعلومات بمحافظة شمال سيناء ، وثانيهما المعلومات التى تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية ، والتى تتركز فى ملاحظة الباحث ، ورأى بعض المسئولين وأهل الخبرة والعاملين بالقريتين من خلال إجراء المقابلات المتعمقة معهم ، ثم يتم وضع توصيات لتحديد أهم أنواع الرعاية المطلوبة بالمنطقة التى تتلاءم مع احتياجات سكانها . وتتلخص أهم الموضوعات التى وردت



فى هذا الفصل فى الآتى :

أولا : الوسائل المتبعة لتنمية مجتمع سيناء .

ثانيا : الرعاية الشاملة ودورها فى تنمية مجتمع سيناء .

ثالثا : الرعاية المؤسسية فى قريتى الدراسة .

رابعا : خاتمة وتوصيات .

## أولا : الوسائل المتبعة لتنمية مجتمع سيناء

لتحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية جادة لمجتمع شمال سيناء لابد من مراعاة وضع خطة قومية ومحلية ترمى إلى إدماج المجتمع المحلى (شمال سيناء) فى نشاط المجتمع العام ، بحيث تزول الفوارق والتناقضات ، أو تقل بينهما فتصبح خلية حية تنمو فى جسم المجتمع بدلا من أن تكون طفيليات تعوق نموه وتمتص حيويته ، وحتى وقتنا هذا مازالت سيناء تعانى من عدم تلاؤم الخطة التنموية القومية مع الاحتياجات الحقيقية لأفرادها ، مما ساعد على استمرار هذا المجتمع فى استخدام زراعة النباتات غير المشروعة ، كاستثمارات اقتصادية سهلة تعود عليهم بالربح الوفير ، دون التفكير فى مدى خطورتها على المجتمع المصرى من خلال تسويقها إلى مختلف محافظات المجتمع ، وإدمان كم كبير من الشباب المصرى لها . كما أنهم مازالوا غير واعين إلى استخدام الوسائل السليمة فى مختلف جوانب الحياة : التعليمية ، والصحية ، والثقافية ، والترفيهية ... إلخ ، مما أدى إلى جعل هذه القرى مجتمعات قد تعوق النمو والتقدم فى المجتمع المصرى كله .

لذا لابد من مراعاة بعض الإجراءات عند وضع خطة التنمية فى مجتمع شمال سيناء تتلخص فى :

١ - دراسة البيئة الطبيعية (مجتمع سيناء) من النواحى الجغرافية والمناخية

والبيولوجية وخواصها الأساسية ، وذلك حتى تقوم برامج التنمية على استغلال موارد البيئة ويوضع برامج تتلاءم معها .

٢ - دراسة التركيب السكانى من حيث : السن ، والنوع ، والعمالة ، لتحديد أهم البرامج التى تتلاءم معهم — إلخ .

٣ - دراسة الأنماط الاجتماعية من حيث مستوى الحياة ، والمستوى الحضارى والتنظيمات البيئية والنظام السياسى والإدارى والمالى والقانونى : للتعرف على أسلوب المشاركة المناسب .

٤ - دراسة مستوى النشاط الاقتصادى من خلال التعرف على صور الإنتاج الزراعى والحرفى والصناعى ، ودراسة الإنتاج والاستهلاك والادخار وإمكانيات الاستثمار : لتحديد أهم الأساليب الاقتصادية التى تتفق مع احتياجات المجتمع .

٥ - الاتصال المستمر بالمجتمع عن طريق تنظيم قوافل علمية وطبية ومحاضرات وندوات ورحلات — إلخ [٥] : القضاء على العزلة الاجتماعية والثقافية عن المجتمع المصرى .

## ثانيا : الرعاية الشاملة ودورها فى تنمية مجتمع سيناء

تعتبر الرعاية الاجتماعية والاقتصادية إحدى الدعائم الرئيسية لدعم التنمية الشاملة ، وترتبط فاعليتها بما يقدم من سبل الرعاية فى ضوء التغيرات الاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى (الخصخصة) ، وما قد يتبع هذا من تغيرات اجتماعية قد تفرز العديد من المشكلات نتيجة لاقتراب النظام من الرأسمالية ، مما يزيد من حدة الفوارق الطبقية ، ويستدعى ضرورة الاهتمام بتعظيم دور الرعاية الشاملة الوقائية ، وكذا العلاجية ، فهى أكثر النظم قدرة على التصدى لمثل هذه المشكلات فى المراحل الانتقالية [٦] .



ويعتمد تحقيق الرعاية الشاملة بشكل جذرى على النظام المؤسسى الذى يقوم على إتاحة مختلف أنواع المساعدات لكل إنسان ؛ لكى تنمو قدراته وتشبع احتياجاته ، وتركز الرعاية المؤسسية الشاملة على تقديم أنشطة منظمة تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية لأفراد المجتمع عن طريق تنميتهم اقتصاديا وصحيا وتعليميا .

كما تتركز هذه الرعاية على التكامل بين المؤسسات الحكومية والأهلية ؛ لتحقيق شبكة من البرامج والخدمات والتشريعات فى مجالات رئيسية هامة هى :

١ - الأمن الاقتصادى وتوفير فرص العمل : وذلك من خلال المساعدات العامة ، والضمان الاجتماعى ، والتأمينات الاجتماعية ، والتدريب المهنى .

٢ - البيئة الاجتماعية والإسكان : وتشمل خدمات الإسكان الخاص (مثل إسكان الشباب ، والإسكان التعاونى ، والإيوائى فى حالات الكوارث ، وكذا خدمات المرافق وحماية البيئة) .

٣ - الخدمات الصحية (الوقائية ، العلاجية ، الإنمائية) : وتشمل خدمات التأمين الصحى ، والخدمات الاجتماعية والطبية .

٤ - النمو الشخصى والاجتماعى : وتشمل رعاية الأسرة وما يقدم إليها من مشروعات فى مكاتب الرعاية ، ومشروعات الأسر المنتجة ، ورعاية الطفولة ، ورعاية الشباب ، ورعاية الفئات الخاصة ، والخدمات الاجتماعية فى المؤسسات العقابية ، ودور الرعاية للأحداث [٧] .

وفى ظل هذه المجالات السابق ذكرها يمكن توفير الرعاية الشاملة فى مجتمع سيناء بما يحقق التوازن بين الاحتياجات والبرامج الحكومية والأهلية وبين الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع المحلى ، ويكون دافعا هاما فى تدعيم التنمية والتقدم فى المجتمع العام .

وتدعيما لما سبق ذكره ، فقد بدأت الدولة تهتم بتعمير وتنمية سيناء منذ لحظة تحريرها الكامل فى عام ١٩٨٢ . وقد تبلور هذا الاهتمام بإقرار مجلس الوزراء المشروع القومى لتنمية سيناء فى ١٣ أكتوبر ١٩٩٤ الذى قام على أساس التخطيط الشامل للمجتمع السيناوى وبنى على المنهج العلمى والرؤى الشاملة .

ويرتكز هذا المشروع على عدد من الأطر والمحاور التى تتضافر معا ، على المستويات القطاعية والمكانية وفقا لمراحل زمنية متتالية منذ بداية الخطة الثالثة حتى سنة ٢٠١٧ لتنقل سيناء بذلك نقلة حضارية واسعة تتفق مع أهميتها الجغرافية والسياسية والمتاح منها من موارد وثروات طبيعية متنوعة .

وبصفة عامة ، فقد تركزت أهم معالم الصورة الكلية للمشروع القومى فى عدة أهداف هى :

أ - تطوير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لسيناء والمساهمة فى حل مشكلة الزيادة السكانية ودعم مشاركة القطاع الخاص والتعاونى .

ب - زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى القومى من الحاصلات الزراعية ودعم الصادرات .

جـ - تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الأرضية والموارد المائية .

د - دعم قطاع الصناعة مع دعم الصناعات الصغيرة كثيفة العمالة لجذب سكان الوادى .

هـ - النهوض بالسياحة إلى المكانة التى تتفق مع الاتجاهات العالمية لجذب الرواد من كافة أنحاء العالم والاهتمام الكامل بالسياحة الوطنية لجذب المواطنين .

و - الاهتمام بنوعية الحياة وتقديم التنمية بعيدا عن التلوث البيئى والاهتمام بشبكات المياه والصرف الصحى وقطاع الكهرباء .



ز - الاهتمام بالتنمية البشرية وبناء الإنسان علميا وصحيا وثقافيا ودينيا .

ح - يتيح المشروع القومى فى عام ٢٠١٧ نحو ٨٠٠ ألف فرصة عمل .

ط - تبلغ تكاليف المشروع القومى لتنمية سيناء حتى عام ٢٠١٧ مبلغ ٧٥ مليار جنيه لكافة أجزاء سيناء .

ولتحقيق ذلك فقد أدركت عدة مشاريع فى مختلف القطاعات باستثمارات ملائمة تساعد على القيام بطفرة تنموية فى مجتمع سيناء . وتتلخص أهم استثمارات المشاريع فى القطاعات الآتية :

- قطاع الصناعة والتعدين وإجمالى الاستثمارات فيه تقدر بنحو ١٠ مليار جنيه ، وتوفير فرص عمل لـ ٢٥٠ ألف عامل ، وذلك فى صناعة مواد البناء والصناعات الكيماوية والغذائية .
- قطاع السياحة ، وجملة استثماراتها ٢ر٨ مليار جنيه ، وتوفر فيها عدد ٨ر١١٢ ألف فرصة عمل .
- قطاع الزراعة ، وإجمالى الاستثمارات فيه ٢١ر١٢ مليار جنيه وتوفير ١٦٥ ألف فرصة عمل ، وذلك فى مجالات استصلاح الأراضى وتنمية الثروة الحيوانية والإنتاج السمكى .
- قطاع التنمية العمرانية باستثمارات تقدر ٨ر٢٠ مليار جنيه .
- قطاع الكهرباء بإجمالى استثمارات تقدر بـ ٦٠٠٥ مليار جنيه و٧٠٠ ألف فرصة عمل .
- قطاع النقل والتخزين والاتصالات ، وإجمالى الاستثمارات ٢ر٦ مليار جنيه وفرص العمل ١٤ ألف .
- قطاع الخدمات التجارية والتموينية والمصرفية ، وإجمالى الاستثمارات ٨٣٠ مليون جنيه وفرص العمل تبلغ ٦٠ ألف فرصة .

- قطاع التعليم ،وإجمالي الاستثمارات فيه تبلغ ١٦٥٠,٠٠٠ ألف جنيه ، وفرص العمالة ٦٠ ألف فرصة .

- قطاع الخدمات الصحية وإجمالي الاستثمارات نصف مليار جنيه ، وفرص العمالة ٢٠ ألف فرصة .

- قطاع الخدمات الدينية ،وإجمالي الاستثمارات فيه تبلغ ٠,٦٠٠ مليار جنيه .

- قطاع الثقافة والإعلام ،وإجمالي الاستثمارات ٢٩٠ مليون جنيه .

- قطاع التدريب والقوى العاملة ، وإجمالي الاستثمارات ٤٠ مليون جنيه .

- قطاع الرعاية الاجتماعية ،وإجمالي الاستثمارات ٥ ملايين جنيه .

- قطاع الشباب والرياضة ،وإجمالي الاستثمارات ٦٠٠ مليون جنيه .

- قطاع الأمن ،وإجمالي الاستثمارات ٥٠ مليون جنيه .

- قطاع العدالة ،وإجمالي الاستثمارات ٢٠ مليون جنيه .

وفيما يلي جدول يوضح مختلف المشروعات بالقطاعات المتنوعة والتكلفة الاستثمارية لها .



**التكلفة الاستثمارية الكلية لمشروع تنمية سيناء موزعة حسب القطاعات والخطط المتتالية**

| القطاع | سنوات الخطة الثالثة ٩٤/٩٥ - ٩٦/٩٧ | الخطة الرابعة ٩٧/٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ | الخطة التالية ٢٠٠٢/٠٣ - ٢٠١٦/٢٠١٧ | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | ١٤٣١ | ٤٤٣٢ | ٦٤١٠ | ١٢٢٦٣ |
| الصناعة والتعدين | ٥٠٠ | ٢٥٠٠ | ٧٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |
| السياحة | ٤٤٠ | ٢٩٤٠ | ٤٨٠٠ | ٨١٨٠ |
| التنمية العمرانية | ٧١٥ | ٤٧٠٠ | ١٥٢٨٥ | ٢٠٨٠٠ |
| الكهرباء والطاقة | ٦٠٠ | ٢٤٠٥ | ٣٠٠٠ | ٦٠٠٥ |
| النقل والمواصلات والتخزين | ١٠٠٠ | ٢٢٥٠ | ٢٩٥٠ | ٦٢٠٠ |
| الخدمات التجارية والتموينية والمصرفية | ٣٠ | ٣٠٠ | ٥٠٠ | ٨٣٠ |
| مياه الشرب والصرف الصحي | ١٦٠٠ | ٣١٥٠ | ١٨٥٠ | ٦٦٠٠ |
| الخدمات التعليمية | ٣٢ | ٤١٥ | ١٢٠٣ | ١٦٥٠ |
| الخدمات الصحية | ١٠ | ١١٥ | ٣٧٥ | ٥٠٠ |
| الخدمات الدينية | ٥٠ | ١٥٠ | ٤٠٠ | ٦٠٠ |
| الثقافة والإعلام | — | ٩٠ | ٢٠٠ | ٢٩٠ |
| التدريب والقوى العاملة | ١ | ٩ | ٣٠ | ٤٠ |
| الرعاية الاجتماعية | ١ | ١٥ | ٣٤ | ٥٠ |
| الشباب والرياضة | ١ | ١١٩ | ٤٨٠ | ٦٠٠ |
| الأمن | ٢ | ٨ | ٤٠ | ٥٠ |
| العدالة | ١ | ٩ | ١٠ | ٢٠ |
| الإجمالي | ٦٤١٤ | ٢٣٥٩٧ | ٤٤٦٦٧ | ٧٤٦٧٨ |

وبناء على ما سبق عرضه عن أهم ركائز ودعائم التنمية لمجتمع شمال سيناء وما تبذله الدولة من إجراءات من أجل نمو وتقدم ورفع مستوى المجتمع السيناوى ، ستحاول هذه الدراسة إيضاح مدى العلاقة بين الواقع المنفذ لمختلف الإنجازات وبين الاحتياجات الفعلية لأهالى المنطقة لتحديد الفجوة بين كليهما حتى يمكن التوصل إلى حلول مرضية تساعد الدولة على الاستفادة الفعلية لمجهوداتها المتنوعة فى تنمية هذه المجتمعات الصحراوية . وفيما يلى عرض مفصل عن مختلف الخدمات المقدمة لمجتمع الدراسة وردود أفعالها على الأهالى والمطلوب إيجاده لعمل التناسق والتوافق والاندماج بين كليهما .

## ثالثا : الرعاية المؤسسية فى قريتى الدراسة

تقع القريتان بمحافظة شمال سيناء [9] ، ويوجد بهما بعض أنواع الخدمات والرعاية فى مختلف المجالات سيتم التركيز عليها من خلال عرض البيانات الرسمية والواقع الفعلى فى كلتا القريتين . وفيما يلى عرض لأنواع المؤسسات والخدمات والرعاية المتوافرة بهما ، مع إيضاح رأى أهل القرية فى كل منها .

### ١- المؤسسة التعليمية

#### ا - القرية الأولى

تتكون المؤسسة التعليمية فى هذه القرية من مدرستين : إحداهما ابتدائى ، والأخرى إعدادى . وقد أشارت إلى ذلك نتائج الدراسة الميدانية ، رغم أن البيانات الرسمية التى تم الحصول عليها من المحافظة تفيد بما يخالف ذلك ، حيث أفادت بوجود مدرسة واحدة ابتدائى ومدرستين إعدادى . والواقع الفعلى يؤكد صحة البيانات الميدانية ، حيث لا يوجد إلا مدرسة واحدة إعدادى ، بها بعض القصور فى دورها العلمى فى القرية . وفيما يلى عرض لمختلف البيانات الميدانية والرسمية الخاصة بكلتا المدرستين .



#### المدرسة الابتدائى

هى مدرسة مشتركة ، وتقع فى وسط القرية ، وأنشئت فى عام ١٩٨٢ ، وبدأ العمل الفعلى بها عام ١٩٨٣ بالجهود الذاتية ، وكانت مجرد بلوكات صغيرة . ومنذ ثلاث سنوات قامت الهيئة العامة للأبنية بإعادة بنائها بمواصفات الهيئة ، وفيما يلى عرض لأهم البيانات الخاصة بها .

* المبانى

تتكون المبانى من دورين بنيا بالطوب الأسمنتى ، وهما مكونان من ١٤ حجرة مقسمة كالتالى :

الدور الأول : حجرة للمدير والناظر ، وحجرة للكمبيوتر والإنترنت ، ومعمل علوم ، وفصلان ودورتا مياه .

الدور الثانى : ويضم فصلين ومكتبة ومعملا وحجرة الإخصائى الاجتماعى ، وحجرة أخرى غير مستغلة .

ورغم اتساع المبنى المدرسى إلا أن معظمه غير مستخدم بالفعل ، فمعظم هذه الحجرات مغلقة ، لايستخدم فيها إلا حجرة الناظر . أما الفصول ، فلا يستخدم إلا فصلان فقط يحضر فيهما مختلف المراحل الدراسية . أما المكتبة فهى شبه خالية من الكتب .

* الهيكل الوظيفى

يبلغ عدد العاملين بالمدرسة ١٣ فردا موزعين كالتالى :

عدد ٦ مدرسين يحملون مؤهلات عليا (ليسانس آداب ، بكالوريوس تجارة) والبعض الآخر مؤهلات متوسطة (دبلوم تجارة ، دبلوم صنايع ، دبلوم زراعة) .

المدير والناظر والوكيل والإخصائية الاجتماعية ، وثلاثة عمال .

**• عدد ونوع الطلاب**

تضاربت البيانات بالنسبة لعدد طلاب المدرسة ، حيث أفادت البيانات الرسمية الصادرة من مركز المعلومات بمحافظة شمال سيناء أن عدد الطلاب ٤٩ طالبا و٩ طالبات ، ويوجد بكل مرحلة دراسية فصل واحد ، وكان توزيع الطلبة والطالبات على الفصول كالتالي :

الصف الأول : ١٢ طالبا ، وطالبتان

الصف الثاني : ١٠ طلاب ، وطالبة

الصف الثالث : ٤ طلاب ، و٤ طالبات

الصف الرابع : ١٢ طالبا ، وطالبة

الصف الخامس: ١١ طالبا ، وطالبة

ورغم أن هذا العدد مقيد بالمدرسة فإن الناظر – من خلال الدراسة الميدانية – أفاد بأنه لا يحضر إلى المدرسة سوى ١٥ طالبا ، وكانوا أكثر انتظاما عندما كان يصرف لهم تغذية ، وعندما منعت التغذية عقب الحملة الإعلامية التى ظهرت بخصوص البسكوت المسموم فى إحدى المحافظات قل عدد التلاميذ بشكل واضح .

**• الخدمات**

يوجد بالمدرسة جهاز كمبيوتر معد لاستقبال شبكة الإنترنت ، ولكنه لا يستخدم ، خوفا عليه من جهة ، ونظرا لانقطاع الكهرباء من جهة أخرى ، حيث إنه يدار على ماكينة الكهرباء التى تمون بالجاز ، والتى كثيرا ما تكون غير صالحة للاستخدام .

كما يوجد أثاث من الكراسي والترابيزات لجلوس الطلبة معظمه غير صالح للاستخدام .



**• الصرف الصحى**

لا يوجد بالمدرسة أو بالقرية ككل صرف صحى ، مما يؤدى إلى تسرب الروائح الكريهة ، وانتشار الأمراض والحشرات ، كما لا توجد عربات لكسح المخلفات ، وإنما يتم التسرب من خلال امتصاص التربة لهذه المخلفات حيث إنها تربة رملية سريعة الامتصاص .

**• دورات المياه**

توجد دورتان للمياه فى المدرسة ، غير معدتين للاستخدام ، والمياه تأتى بشكل متقطع لمدة قصيرة وتكون من خزانات تحمل مياها مالحة غير صالحة للشرب .

**• الاتصالات**

لا توجد بالمدرسة أى وسائل اتصال ، سواء تليفونى ، أو بريدى ، مما يفصل المدرسة عن الإدارة التعليمية أو المدينة الأم ، وفى حالة احتياج التليفون – وهذا لا يتم كثيرا – يلجأون إلى السنترال ذى الخط الداخلى بالقرية .

**• التمويل**

يتم تمويل المدرسة من قبل الإدارة التعليمية بالمركز ، ويبلغ ٢٠٠٠ جنيه تصرف جميعها على مرتبات العاملين ، ويتولى مهمة صرف المرتبات من الإدارة شهريا ناظر المدرسة ويقوم بتوزيعها على المدرسين .

**المدرسة الإعدادى**

هى عبارة عن مبنى ملحق به مجمع تعليمى يسع ٢٠٠ طالب وطالبة ، ومنشأ هذا الملحق لاستيعاب الطلبة والعاملين الذين يقيمون خارج القرية . وقد أفاد أحد العاملين بالمدرسة بأنه لا يوجد طلبة يدرسون بالمدرسة الإعدادى ، ورغم ما جاء فى التقارير الميدانية عن توقف العمل بالمدرسة ، إلا أن التقارير الرسمية الصادرة

من مركز المعلومات بمحافظة شمال سيناء تفيد بأن المدرسة ملحق بها ٩ تلاميذ .

وفى الواقع أن هذا التناقض والخلاف فى البيانات بين الواقع الفعلى والبيانات الرسمية متكرر فى بعض الخدمات المذكورة فى القرية .

### محو الأميـة

من الخدمات التى تقدم أيضا فى مجال الرعاية التعليمية نشاط محو الأمية ويتم عادة فى بيوت الدارسات من خلال ذهاب مدرستين من مدرسات المدرسة لهن ، ومازالت هذه الخدمة تقدم فى إطار ضعيف ولا يقبل عليها أهل القرية بشكل جاد نظرا لعدم اهتمامهم بالتعليم وخاصة بالنسبة للكبار . ورغم ما قيل وما لوحظ عن ضعف دور محو الأمية فى القرية فإن البيانات الرسمية تفيد عكس ذلك ، حيث أشارت بيانات مركز المعلومات بمحافظة شمال سيناء أنه يوجد ٣ فصول وملحق بها ٦٥ دارسا (٥٠ من الرجال و١٥ من النساء) ، وأعتقد أن البيانات الأخيرة غير سليمة ، مما يؤدى إلى التضليل فى معرفة الحقيقة ، وبالتالى فى أسلوب التنمية التعليمية بالقرية .

#### ب - القرية الثانية

### المدرسة الابتدائى والإعدادى

أفادت البيانات الرسمية * أنه يوجد بالقرية مدرستان : الأولى ابتدائى ، والثانية إعدادى . ولا يتجاوز عدد فصول المدرستين ٧ فصول . والمدرسة الإعدادى بها فصلان . أما المدرسة الابتدائى فقد أفادت البيانات الرسمية بأنها مكونة من ٥ فصول بها عدد ٨٦ تلميذا مقسمين كالتالى :

* بيانات مركز المعلومات بمحافظة شمال سيناء .



- الصف الأول ١٨ تلميذا وتلميذة ، منهم ٣ تلميذات .
- الصف الثانى ١٠ تلاميذ ، منهم تلميذة .
- الصف الثالث ١٧ تلميذا ، منهم ٦ تلميذات .
- الصف الرابع ١٠ تلاميذ ، منهم ٣ تلميذات .
- الصف الخامس ٢١ تلميذا .

وهذا العدد هو المسجل بالأوراق الرسمية بالمدرسة ، ولكنه لا يعبر عن الواقع الفعلى لانتظام هؤلاء التلاميذ . ولا يوجد بالمدرسة سوى ٩ مدرسين (منهم ٢ مغتربين) ، بالإضافة إلى الناظر ، وعاملين .

### محو الأمية

رغم انتشار الأمية فى القرية ، إلا أنه لا يوجد بها فصول محو أمية . ويقول أحد المسئولين فى مشروع تنمية دعم خدمات الصحة الإنجابية لخدمات المرأة وتوعيتها "إن المشروع فتح ثلاثة فصول لمحو الأمية فى القرية ، إلا أن العمل لم يكتمل بهم ، ولم يقبل عليهم أحد من الذكور والإناث ، ويرجع ذلك إلى أن أهل القرية لا يؤمنون بالتعليم ولا بأهميته بالشكل الكافى، رغم أن المرأة خاصة تحتاج إلى التعليم والتوعية" .

#### آراء وانطباعات وأقوال أهل القريتين عن التعليم

يعترض بعض الأهالى من القرية على الخدمة التعليمية التى تقدم ، وتتلخص آراؤهم فى الآتى :

* يوجد إهمال فى العملية التعليمية ، وخاصة من قبل الأساتذة ، حيث يقول معظم المبحوثين "إن المدرسين من أهل البلد أو العريش أو من القرى القريبة منا مش منتظمين فى المدرسة علشان كده أولاد كتير بيتركوا المدرسة لأنهم مش بيستفادوا من التعليم" .

• ويرى بعض الأهالى (٢٦فردا) أن الأساتذة الوافدين من الصعيد هم أفضل من المدرسين الآخرين ، حيث يقول أحدهم "إن الصعايدة عندهم ضمير ويعلموا الأولاد كويس".

• يطالب معظم الأهالى بضرورة فتح مدرسة ثانوى بالقرية ، حتى يمكن أن يستكمل الطلاب التعليم الثانوى ، حيث إن أقرب مدرسة لهم توجد بالعريش وذلك يكلفهم الكثير ، مما يجعلهم يتوقفون عند التعليم الإعدادى .

• يطالب بعض الأفراد فى القرية (عدد ٣٠) - رغم عدم إقبالهم على التعليم - بضرورة تحسين المدارس من حيث المبانى وانتظام المدرسين والاهتمام بأسلوب التدريس .

**ملاحظات الباحثين**

• لا يحضر الطلبة إلا ساعة واحدة فقط فى اليوم ، وفى معظم الأحيان لايحضرون نهائيا ، ويشير أحد الباحثين فى القرية الأولى إلى أنه عندما كان يتم جمع البيانات من ناظر المدرسة كانت الساعة العاشرة صباحا ، ولم يوجد بالمدرسة إلا ٤ أشخاص فقط هم : المدير، والناظر ، واثنان من المدرسين ، وباقى العاملين غير موجودين ، وأيضا الطلبة لا يوجد إلا طالب واحد بالمدرسة . وقد يعتبر هذا اليوم نموذجا متكررا من أيام الدراسة . ويدعم هذا الإهمال فى التعليم عدم اهتمام المجتمع البدوى بالتعليم سواء للإناث أو الذكور .

• يقول أحد الباحثين القائمين على الملاحظة ويؤيده فى ذلك بعض الأهالى (عدد ٥ أفراد) بأنه نظرا لعدم حضور المدرسين والطلبة إلى المدرسة عادة ما يجمع المدرس الموجود الطلبة من صفوف مختلفة معا ، مثل جمع الصف الثانى مع



الرابع ، والأول مع الخامس ، وقد أدى ذلك الوضع إلى عدم تعلم بعض التلاميذ القراءة والكتابة حتى نهاية المرحلة الابتدائية . ويقول أحد المبحوثين "المدرسة بايظة والعيال فى الشارع طول النهار بيلعبوا والاسم فيه مدرسة" . ولا يجمع التلاميذ زى موحد ، ويساعد انخفاض مستوى التعليم فى المؤسسة التعليمية على فقدان ثقة بعض الأهالى فيها .

• إن بعض أهالى القرية كثيرو الشكوى من المدرسين ، ودائما ما يسعون لنقل أى مدرس جديد . ويعانى الأساتذة المغتربون من بعض الاهمال من قبل الإدارة التعليمية وسوء الاستراحة الخاصة بهم ، وتدنى مستوى المعيشة ، مما يجعلهم كثيرى الغياب .

## ٢ - المؤسسة الصحية

### أ - القرية الأولى

**الوحدة الصحية**

تقوم المؤسسة الصحية عامة بأدوار هامة للمحافظة على صحة الأفراد من خلال الوقاية والعلاج ، لذلك تتطلب أن يتناسب حجم المؤسسة وأجهزتها ومعداتها وعدد الأطباء والممرضين والأدوية مع عدد وحجم السكان . ورغم أن سكان القرية يتعدى ٢٥٦٢ نسمة ، إلا أنه لا تتوافر إلا وحدة صحية تتوسط القرية وتابعة للإدارة الصحية بالمركز ، وتختص بالكشف على المرضى فقط . والحالات الصعبة يتم تحويلها إلى مستشفى بالمدينة . وفيما يلى عرض لمكونات هذه الوحدة .

• المبانى

هى عبارة عن مبنى حديث مرفق به مبنى آخر خاص بتنظيم الأسرة ، وهو مكون من دور واحد ومبنى من الطوب الأسمنتى ، وأرضية حجرة الطبيب مغطاة

بالسراميك ، ويتكون الوحدة من ١٠ حجرات مقسمة على عدة خدمات ، وتتوسطها طرقة طويلة ، وصالة كبيرة كاستراحة .

• تقسيم الحجرات تبعا لنوع النشاط

توجد في البيانات الرسمية عدة أنشطة طبية شكلية فقط موزعة على حجرات الوحدة كالتالي :

- غرفة لعمل التحاليل .
- غرفة نشاط تنظيم الأسرة .
- غرفة التطعيمات .
- غرفة لعلاج الأسنان .
- ٢ غرفة للأشعة .
- غرفة للغيار والإسعافات .
- غرفة صيدلية .
- غرفة مكتب المدير .
- غرفة لم تستعمل .

ومن تقارير الملاحظة وآراء بعض الأهالي تبين أنه لا توجد خدمات فعلية متاحة في الوحدة غير طبيب ممارس غير منتظم في الحضور ، إذ أحيانا ما يحضر إليها للكشف على المرضى ، ويعتبر هو مدير وطبيب الوحدة الوحيد وهو المسئول عنها ومقيم بالمدينة ولا يأتي للقرية بصفة يومية .

• الخدمات المقدمة للمرأة

توجد في البيانات الرسمية خدمات خاصة موجهة للمرأة هي : متابعة الحمل ، وتنظيم الأسرة ، ورعاية بعد الولادة ، وتطعيم الأطفال مرة في الشهر ، وقد



اختلفت التقارير الميدانية عن البيانات الرسمية حيث أفادت بعض نساء العينة (عددهن ١٠) أنهن لا يلجأن – في معظم الأحيان – إلى الوحدة من أجل تنظيم الأسرة أو الولادة ؛ لعدم قناعتهن بالتنظيم وعدم وجود طبيبة للولادة ، لذلك فهن يلجأن إلى الولادة داخل المنزل بمعاونة الجيران وأهل الخبرة . وفي حالة إصابة إحداهن بأي مرض فإنهن يلجأن إلى العلاج بالأعشاب ، ويطالبن بتواجد طبيبة متخصصة في العيادة .

• التمويل

أفادت تقارير الملاحظة وآراء بعض الأهالي (١٠أفراد) بأنه يتم التمويل من الإدارة الصحية في السنة ، وعادة ما يكون بقدر قيمة مرتبات الموظفين فقط .

• الأجهزة المتوافرة

توجد بالوحدة بعض الأجهزة الطبية المحدودة الإمكانيات ، مثل جهاز أشعة (معطل) ، وكرسي بسيط بغرفة الأسنان .

ولا يوجد بالوحدة غرفة العمليات شاملة الأدوات الخاصة ، ولذلك يتم تحويل مختلف العمليات إلى مستشفى العريش التي تبعد مسافة ٩٠ كم عن القرية ، مما يعرض المرضى المصابين للمخاطر المتعددة . وهناك بعض الحالات التي توفيت أثناء نقلها للعريش .

ويوجد بالوحدة عدد ٣ أسرة فقط : واحد للولادة ، واثنان للكشف ، ويعد هذا العدد منخفضا للغاية بالنسبة لعدد أفراد المجتمع السابق ذكرهم .

• الهيكل الوظيفي

أشارت تقارير الملاحظة وآراء بعض أفراد العينة (١٣ فردا) وبعض البيانات الرسمية بأنه يوجد طبيب واحد ممارس عام غير متخصص ، وهو في نفس الوقت مدير الوحدة ، مقيم في المدينة ومتزوج من القرية . ورغم إقامته بالقرب من

القرية إلا أنه كثير الغياب كما يقول بعض الأهالي . كما يوجد ممرض ، وممرضتان ، ومسعف ، و٣ فني أشعة ، وسواق ، وكاتب ، وفني معمل ، وبعض العمال ، وهؤلاء جميعا على قوة الإدارة في الدفاتر فقط ، لكن الحقيقة لا يوجد إلا ممرضتان والتهما أخصائي وإيتان لمرس مغترب فهما تتبادلان التعاقب لوحدة بشكل غير منتظم . ويشكو بعض الأهالي من أن العاملين بالوحدة يفتقدون إلى الخبرات الجيدة . ولا تقدم الوحدة الأدوية أو الإسعافات الأولية . كما تفتقد الوحدة إلى الأطباء المتخصصين ، لذلك فمعظم أهل القرية يعتمدون – في معظم الأحيان – على العلاج بالأعشاب وسؤال ذوي الخبرة نظرا لقصور العلاج الطبي في الوحدة . والذي يكاد أن يكون منعدما طبقا لما جاء في آراء بعض الأهالي .

• المترددون

يفيد بعض الأهالي بأنه يتردد على الوحدة عدد من ١٠ إلى حوالي ١٥ فردا يوميا . ويزيد عدد المترددين في فصل الشتاء ، نظرا لإصابتهم بالأنفلونزا (وهذا العدد مشكوك فيه) . وتؤكد على ذلك إحدى الممرضتين بالوحدة .

• الأمراض المنتشرة

تقول إحدى الممرضتين أن من أكثر الأمراض انتشارا أمراض البرد ، وسوء التغذية ، والأمراض الصدرية .

• القوافل الطبية

تأتي في بعض الأحيان بعض القوافل الطبية التابعة للقوات المسلحة ، وتقيم في خيام بالقرية لمباشرة علاج أهل القرية في مختلف التخصصات ، ومن المفروض أن تستمر لمدة من أسبوع إلى ١٠ أيام ، وتأتي القافلة كل ستة أو خمسة أشهر . مقسمة بين قريتي الدراسة . وفي الغالب لا تتعدى أيام الوجود الفعلي يوما أو ثلاثة أيام فقط (كما يقول أحد الأهالي) .



ب – القرية الثانية

أفادت تقارير الملاحظة وآراء بعض الأهالي بأنه توجد وحدة صحية تتكون من مبنى من غرفة واحدة خالية من أدوات واستعدادات العلاج .

كما يوجد مستشفى جديد بالقرية متعدد الأقسام مثل أسنان ، وباطنة وأشعة وولادة ، ولكن هذه الأقسام لا تعمل ، ولايوجد غير طبيب واحد فقط غير متخصص . وقيمة الكشف بالمستشفى جنيه واحد فقط . ولا توجد صيدلية لصرف الدواء للمرضى وأحيانا يبيع الطبيب الدواء بأسعار مرتفعة . وكثيرا ما يشكو المرضى من عدم فاعلية الدواء في علاج الأمراض ، لذلك فهم يفضلون العلاج بالأعشاب عن علاج الطبيب الموجود في القرية ، ويشكو بعض الأهالي من قلة إمكانيات المستشفى وعدد الأطباء .

وأحيانا ما تتردد قوافل طبية على القرية تقيم بضعة أسابيع بهدف العلاج والتوعية الصحية . وتقول بعض السيدات إنه في معظم الأحيان لا تتردد المرأة على هذه القوافل ؛ نظرا لخوفها من زوجها ، وإيمانها بالعلاج بالأعشاب ، وعدم ثقتها في الطب الحالي .

آراء وانطباعات وأقوال الأهالي والباحثين ، عن المؤسسة الصحية

أفادت نتائج الدراسة الميدانية بعدة ملاحظات عن المؤسسة الصحية تتلخص في الآتي :

– عدم وجود أطباء متخصصين في مختلف الأمراض ، ووجود طبيب واحد ممارس عام محدود الإمكانيات لا يمارس عمله بجدية ، حيث كثيرا ما يقرر العلاج دون الكشف على المريض ، كما أنه في معظم الأحيان غير موجود في الوحدة ، فهو دائم تحويل المرضى إلى مستشفى المدينة ، مما أدى إلى فقدان

ثقة بعض الأهالى فى العلاج الطبى ، ويدفعهم إلى استمرار اللجوء إلى الطب الشعبى ؛ لذلك فهم يطالبون بضرورة وجود أطباء ذوى خبرة ومستوى طبى جيد فى مختلف التخصصات نظرا لتعدد واختلاف الأمراض بالقرية .

يعانى بعض أهالى القريتين من عدم وجود مستشفى للعلاج وإجراء الإسعافات الهامة والعمليات المختلفة نظرا لتعرضهم الكثير من المعاناة عند اللجوء إلى مستشفى المدينة الذى يبعد عن القريتين بحوالى ساعة ونصف ، مما يضاعف من مشاكل المرضى وذويهم . ويمثل بعد المسافة وزيادة التكاليف عبئا شديدا لا يتحمله العديد منهم ، مما يدفعهم إلى تحمل الأمراض والتعرض للمخاطر والاعتماد على المعالجين بالأعشاب الطبية الذين يترددون عليهم أكثر من طبيب الوحدة ، ويقول بعض الأفراد "إن لديهم لكل داء دواء من خلال الأعشاب" .

ويرفض أهل القرية أن يكشف الطبيب على السيدات ، ويعتبرون ذلك من المحرمات ، لذلك فالمرأة لا تذهب إلى الطبيب فى حالات الولادة ، وتلجأ إلى مساعدة إحدى السيدات من الجيران ، مما يجعل العديد من السيدات يتعرضن إلى مخاطر التلوث أثناء الولادة ، ومخاطر الولادات غير الطبيعية ، وبناء عليه يطالبن بضرورة وجود طبيبة خاصة فى أمراض النساء ، حتى يتمكن من اللجوء إليها للولادة والعلاج .

يقول معظم أهل القرية "إن الدواء عبارة عن مسكنات ما بتعملش حاجة" ، وفى كثير من الأحيان المسكنات تكون غير موجودة .

إن من أهم المشاكل التى تقابل العديد من المرضى أن الدواء يصرف من أجزاخانات بالمدينة ، مما يجعلهم يعانون من طول المسافة وكثرة الإنفاق .

ونظرا لأن معظم أهل القرية يؤمنون بالطب الشعبى يقول أحدهم "إن الطبيب نفسه يحاول العلاج بالطرق الطبية ولما بيفشل يلجأ للعلاج بالطب الشعبى" .



وفى الكثير من الأحيان يصف لهم العلاج بالأعشاب كنوع من اقتصار الوقت عليهم وعليه !!

- إن الوحدة الصحية تنعدم فيها الإمكانيات والأجهزة والأدوية ، لذلك فأهل القرية يعتمدون على أنفسهم فى إصلاح الكسور ، والغريب أن معظم الأفراد يعلمون نوع العشب والمرض الذى يعالجه ، وقد ظهر هذا بوضوح فى المقابلات ، حيث أفاد معظمهم بذلك ، وتوجد قائمة علاج بالأعشاب لكل مرض فى كل دراسة على حدة .

### ٣ - المؤسسة الأمنية

#### أ - القرية الأولى

**نقطة الشرطة ***

يوجد بالقرية نقطة شرطة ، وهى تابعة لقسم الشرطة الذى يقع فى نطاق المنطقة الجنوبية للعريش ، والتى تعتبر المنطقة المركزية لمديرية الأمن بمحافظة شمال سيناء .

وفيما يلى عرض لأهم مكوناتها :

• **الجهاز الوظيفى**

ضابط برتبة نقيب وهو المسئول عن النقطة .

أمين شرطة

٨ مجندين

* تم الحصول على المعلومات الخاصة بنقطة الشرطة من البيانات الرسمية والإخباريين بالقرية ، ومن أحد ضباط الشرطة .

### أنواع الجرائم المنتشرة بالقرية

جرائم جنائية (القتل - والمخدرات) .

جرائم مدنية ( النزاع على الأراضى) .

وتعتبر جرائم زراعة وتجارة المخدرات هى الأكثر انتشارا نظرا لطبيعة المنطقة التى تتيح فرصة زراعة العديد من أنواع النباتات غير المشروعة وترويجها ؛ نتيجة لقربها من الحدود الإسرائيلية ، وطبيعتها الجغرافية ، وظروفها الاقتصادية ، كما أكدتها الدراسة الميدانية وأكدها ضابط الشرطة بالنقطة .

• دور الشرطة فى فض النازعات

تعتبر مرحلة اللجوء إلى الشرطة لحل المنازعات آخر مرحلة يلجأ إليها أهل القرية ، حيث يقول أحدهم "إن الشكوى أو الإبلاغ عن أى مشكلة تخصهم (عيب) غير مقبول" ، حتى أنهم يتخذون موقفا من الشخص الذى يبلغ الشرطة ، ويعقدون جلسة عرفية فورية ، ليس من أجل حل النزاع ، ولكن لأخذ دية مقابل الذهاب الشرطة وإدخالها طرفا فى الموضوع ، وتؤخذ الدية حتى لو كان الشخص غير مخطئ ، ثم بعد ذلك تحدد جلسة ثانية لحل النزاع ، ويستقر الأمر بصورة الأخيرة .

• لجوء المؤسسة الشرطية للتعاون مع وسائل الضبط غير الرسمى

أحيانا ما تلجأ الشرطة إلى التعاون مع القضاء العرفى لحل المشاكل ، ويتم ذلك فى حالة وجود نزاع بين القبائل بشكل يمثل خطورة على الأمن العام ، ويؤثر عليه بشكل أو بآخر كجرائم القتل . وهنا يلجأ رجال الشرطة للتدخل مع الأطراف وإصلاحهم بشكل عرفى ، عن طريق دفع دية . ودفع الدية لا يعنى الإعفاء من العقوبة القانونية ، ولكنه يتم من أجل إنهاء النزاع بدلا من أن يصبح الفرد فى طرف ، والحكومة والطرف الآخر فى طرف ثان ، وعادة ما يتم التنسيق مع الأفراد والشرطة من خلال شيخ القرية ، حيث إنه يمثل السلطة العليا لأهل القرية .



ب - القرية الثانية

لا توجد نقطة شرطة خاصة بها ، فالقرية تابعة لنقطة الشرطة التى سبقت الإشارة إليها .

وتوجد عدة جهات أمنية أخرى تمتد من داخل القرية حتى العريش ، وهى:

- الشرطة المصرية .
- مكتب حرس الحدود .
- مكتب المخابرات الحربية .

ورغم أن وجود هذه الجهات الأمنية ضرورى ، إلا أنه مازالت هناك حاجة لمزيد من التنسيق بينهما حتى لا تعمل كل جهة بمفردها ، ليتفادى تضارب هذه الجهات فى العمل الأمنى بالقرية .

آراء وانطباعات وأقوال أهل قريتى الدراسة

توجد علاقة غير إيجابية بين أهل القريتين والشرطة تظهر بوضوح فى رأيهم فى التعامل معها ، وتتلخص فى الآتى :

- يقول أحد الأهالى "لا يذهب أحد الشرطة إلا نادرا لأننا نعتبره عيب أن تذهب الشرطة ، لذلك لا تحضر الشرطة القرية إلا إذا كانت ستقبض على أحد عمل جريمة وهذا نادر . وأيضا تحضر لمكافحة المخدرات بالقرية" .
- يوجد عدم قناعة من بعض الأهالى فى تدخل الشرطة فى الفض فى منازعاتهم حيث يقول أحد الأهالى "الشرطة عندنا مضايقة الناس ، بتضغط عليهم ، إحنا بنكون عايزين ننفذ قوانيننا العرفية وما بنقدرش علشان الشرطة بتتدخل . فالقوانين عندنا قل تأثيرها بسبب تدخل الحكومة . فالحكومة هنا بتضيع عاداتنا وتقاليدنا اللى بتحمى البنت والولد" . "فالشرطة مثلا ممكن تتدخل فى

موضوع العرض . فلو مثلا هربت بنت مع واحد وراحو القسم علشان يتزوجوا ، القسم يزوجهم وما يرجعهمش . وده يعتبر عيب لأنهم زوجوا البنت غصب عن أهلها . وقد حدث قبل كده ، وبسبب ده أتقتل الراجل اللى اتزوج البنت من أهلها . والحاجات دى بتيجى من ضباط ليس لهم خبرة بعادات وتقاليد البدو" .

هذه الآراء السابقة تمثل جزءا من آراء وانطباعات بعض أفراد القريتين والتى ذكرت بالتفصيل بتقارير العمل الميدانى . وإن دل ذلك على شىء فإنه يدل على وجود فجوة فى العلاقة بين الأهالى ورجال الشرطة ، مما يؤكد على عدم وضوح رؤى من الأهالى لدور الشرطة فى القرية . وقد انعكس ذلك على آرائهم المضادة تجاه الشرطة ، وهذا التعارض يؤدى إلى إعاقة دور الشرطة فى الحفاظ على الأمن وتطبيق القانون . بالإضافة إلى أن بعض أهل القرية لديهم قناعة بينهم وبين أنفسهم أن الشرطة يعمل لديها مخبرون من القرية والقبائل ، وهم أشخاص معروفون لدى أهل القرية ، ويتم التعامل معهم بحذر ويعتبرونهم خونة ضدهم لحساب الشرطة .

وقد يرجع رفض بعض الأهالى لوجود الشرطة إلى اعتبارين هامين هما :

- إن مظهر القرية وأساليب التعامل تنم عن انتشار الزراعات غير المشروعة ، مما يدفع رجل الشرطة إلى الشك فى معظم شبابها ، ويدفع إلى كثرة القبض عليهم دون التحقق والتأكد من ذلك .
- خوف أهل القرية من الشرطة نظرا لقيامهم بأنشطة غير مشروعة (زراعة المخدرات) يجعلهم يلصقون بالشرطة العديد من الأفعال السيئة .



## ٤ - المؤسسة الدينية

### ١ - القرية الأولى

يوجد جامع ودار مناسبات فى أول القرية ، ويتبع الجامع وزارة الأوقاف ، ويعين الدعاة من الأزهر ، وهم عادة إما من الشرقية أو من العريش .

- **الهيكل الوظيفى**

يوجد عدد ٨ دعاة ومقيم شعائر ، وعاملان للمسجد .

ويمكن أن يكون الداعية أى شخص من المتعلمين الذين تكون لديهم معلومات دينية يستطيعون أن يدلوا بها للمواطنين ، ويذهب الداعية للجامع فى صلاة الجمعة ويخطب فيهم . وليس لاختياره أية علاقة بالعائلات أو القبائل . وتتركز خطبة الجمعة – عادة – فى عرض موضوعات دينية ودروس توعية وإرشاد ، وتدعيم بعض العادات الحميدة والبعد عن العادات البعيدة عن الإسلام .

- **المترددون**

عادة ما يكون المترددون على الجامع من الشيوخ وبعض الشباب الصغير ، وهم بنسبة ليست كبيرة .

ومن الملاحظ أن الجامع مغلق فى بعض الأحيان ، والمفتوح دورة المياه فقط ، ويستخدمها المارة كمرحاض عام ، ولا توجد بها مصادر مياه للوضوء ، وبناء على ذلك فإن معظم سكان المنطقة يضعف لديهم الوازع الدينى ، ولا يلجأون للصلاة إلا فى موسم الشتاء كنوع من أنواع التقرب لله لنزول المطر فقط ، وفى بعض أيام شهر رمضان .

وشيخ الجامع ذو مكانة بالفطرة بين الناس ، لكنهم لا يلجأون إليه كثيرا باعتباره غريبا ، ويلجأون فى العادة إلى شيخ قبيلتهم .

ب - القرية الثانية

يعتبر الجامع المؤسسة الدينية الوحيدة فى القرية ، وقد أسس عام ١٩٨٤ بالجهود الذاتية ، ولم يكتمل لحين تدخل هيئة الأبنية الدينية بالأوقاف والتى قامت ببنائه وافتتح عام ١٩٩٦ ، وعين به أول إمام من قبل وزارة الأوقاف منذ أربع سنوات ، وهو حاصل على ليسانس أصول الدين ، وهو من محافظة المنوفية ، ورغم افتتاح الجامع إلا أنه مازالت دورات المياه فى مرحلة الترميم ، ولا توجد حتى الانتهاء من العمل الميدانى توصيلة لمياه الوضوء ، ومساحة الجامع حوالى ٢٠٠ م٢ ، ويلحق بالجامع حجرة صغيرة لمبيت الإمام .

• مهمة الإمام

تتعدد مهام الإمام فى القرية ، قمنها إقامة الشعائر الدينية ، وإمامة الناس فى الصلاة ، وإلقاء خطبة الجمعة ، وإقامة الصلاة فى مختلف أوقاتها ، كما يلقى درس المغرب والعشاء لشرح السيرة والأحاديث النبوية ، كما أنه يقوم بدور اجتماعى فى القرية ، إذ يشارك أهلها فى أفراحهم وأعيادهم وأحزانهم وخاصة فى المآتم .

• الدور الدينى لبعض الشيوخ غير المعينين من الحكومة

كما يلعب بعض الأشخاص دورا دينيا هاما فى القرية رغم أنهم غير معينين من قبل الحكومة ، وعادة ما يتصف هؤلاء بالعلم والحكمة والإلمام ببعض المعلومات الدينية ، ويقوم عدة أشخاص فى القرية بهذا الدور ، مثل مدرس الابتدائى ، وناظر المدرسة ، وموظف بالصحة ، وهم يقومون - فى كثير من الأحيان - بإلقاء دروس دينية ويؤذنون فى الناس فى حالة غياب شيخ الجامع ، ويكون ذلك بشكل تطوعى .

ورغم أهمية دور شيخ الجامع فى تأثيره على أهل القرية ، مما يجعل من



الضرورى أن يتحلى بالشخصية القوية والقدرة على الإقناع والصراحة والجرأة ، إلا أن الدراسة الميدانية من خلال ملاحظة الباحثة أفادت بأن شيخ الجامع ضعيف الشخصية ، يخشى من الحديث عن أى شىء ، حيث يقول الشيخ "أنا من الممكن أن أموت هناك ولا أحد يعرف عنى شيئا لو شك فىّ أهل القرية" ، بالإضافة إلى أنه من الملاحظ ضعف قدرة الشيخ فى السيطرة على أهالى القرية ، إذ لا يقابله أهل القرية بشكل جيد يعبر عن مكانة اجتماعية كبيرة ، بل بالعكس كان هناك بعض الشباب الصغير يناديه باسمه ، وقد رفض الشيخ أن يجلس مع الباحثة بمفردهما خوفا من الشباب والرجال .

آراء وانطباعات وأقوال أهل قريتى الدراسة فى الخدمات الدينية

- يشير بعض أهل القرية إلى أن الجامع مهمل ، وغير مؤهل أن تقام فيه الصلاة بشكل جيد ، حيث لا يوجد به مياه أو دورة مياه للوضوء .
- إن الدور الذى يلعبه شيخ الجامع محدود فى توجيه الشباب بضرورة التدين أو معرفة دينهم على الوجه الأكمل .
- يطالب البعض بضرورة الاهتمام ببناء الجامع بشكل جيد وموسع وتعيين عمال للاهتمام به ، وأيضا تعيين شيخ جامع قوى علميا يوضح لهم الدين بأسلوب عميق جيد .

٥ - خدمات عامة

تفتقر القريتان إلى وجود العديد من الخدمات العامة ، والتى تتلخص فى :

أ- المأذون

لا يوجد بكلتا القريتين مأذون ، مما يجعل أهلهما يعتمدون فى الزواج والطلاق على الشكل القبلى العرفى ، أو يضطرون إلى إجراء مراسيم الزواج والطلاق عن طريق

مأذون العريش ، مما يكلفهم الكثير من الوقت والجهد والمال . ويؤدى عدم وجود مأذون واللجوء إلى الزواج والطلاق العرفى إلى عدم القدرة على عمل بطاقات شخصية ، أو استخراج أوراق رسمية ، أو اللجوء للقانون أو القضاء الرسمى فى حالة التعرض لأى مشكلة كما يتعرضون إلى مشكلة عدم تسجيل الأبناء بعد الولادة لعدم وجود وثيقة زواج رسمية . لذلك يطالب أهل القريتين بضرورة وجود مأذون حتى يستطيعوا إتمام الزواج والطلاق بشكل رسمى .

ب- السجل المدنى

كما لا يوجد بالقريتين سجل مدنى ، مما يساعد على عدم تسجيل المواليد أو استخراج بطاقات شخصية ، مما يعرض الشباب للمساءلة القانونية والتعرض للعديد من المشاكل عند الحصول على أوراق رسمية ، ويؤدى ذلك إلى عزلة أهل القرية عن الاندماج فى المجتمع الكبير . كما يؤدى عدم تسجيل المواليد إلى عرقلة استخراج البطاقات الشخصية ، ووضع الشباب فى دائرة مغلقة تعزله تماما عن ممارسة الأنشطة والأعمال العامة داخل المجتمع ، كما يعرقل ذلك عمل بطاقات التموين رغم أنهم فى أشد الحاجة إليها ، كما يؤثر ذلك على عدم تسجيل الأراضى الزراعية .

جـ- التليفون

يوجد بالقرية الأولى سنترال به خطان للاتصال التليفونى الداخلى فقط ولا يوجد خط مباشر ، وفى حالة المكالمات الخارجية يتم الاتصال بمركز مدينة .... والسنترال مكون من أربع كبائن وصالة كبيرة وغرفة ودورة مياه . والكبائن لم تعمل بعد، وكل موظفى السنترال ليسوا من أهل القرية وغير مقيمين بها ، لذلك هم كثيرو الغياب . ويعمل السنترال من الساعة الثامنة صباحا حتى الثانية ظهرا ثم يغلق



فترة راحة ، ويبدأ العمل به مرة أخرى من الساعة السادسة إلى التاسعة مساء ، وتعتبر هذه المواعيد شكلية حيث عادة ما يغلق السنترال فى معظم الأيام ، ويوجد بالسنترال ثلاثة موظفين على الدرجة الثالثة ، وهم : رئيس المكتب ، وموظفان .

والقرية الأولى بكملها لا يوجد بها سوى جهازى تليفون بخطين فقط يخدمان خمسة أجهزة أمنية بالإضافة للوحدة المحلية ، وفى معظم الأحيان تكون التليفونات معطلة ، ولا توجد تليفونات داخل المنازل .

أما القرية الثانية فهى محرومة من وجود تليفون يصل القرية بمختلف القرى والمحافظات الأخرى ، مما يعرض أهل القرية للعديد من المشاكل لعدم وجود وسيلة سريعة لمعالجة المشاكل الطارئة ، مثل الحوادث وغيرها . ويعتبر أقرب سنترال للقرية السنترال السابق . وكما سبق ذكره أن هذا السنترال به العديد من الأعطال ، ولا يؤدى دورا أساسيا فى عملية الاتصال ، مما يؤدى إلى عزل القرية تماما عن باقى المجتمع .

ويطالب أهل القرية بضرورة وجود تليفون لاستخدامه وقت الطوارئ .

د- البريد

يوجد بالقرية الأولى مع السنترال مكتب بريد عادى مكون من غرفة وصالة وبه تلغراف ، وتم افتتاحه عام ١٩٩٦ ، وهو تابع للحكم المحلى ، ويعمل من الساعة الثامنة صباحا حتى الثانية ظهرا ، وبه موظف واحد وعامل . ويوزع البريد فى يومين فقط فى الأسبوع ، مما يؤدى إلى ضعف الخدمة وتأخيرها . ويقدم المكتب خدمة ادخار من خلال دفاتر التوفير ، ويؤكد الموظف المختص أن النساء أكثر قدرة على الادخار من الرجال ، رغم أن حجم المدخرات قليل جدا . ولقد أثبتت الدراسة الميدانية انخفاض مستوى خدمات البريد ، حيث إنه وقت الدراسة كان لا يوجد إلا موظف واحد بالسنترال ، والبريد .

ولا يوجد مكتب بريد فى القرية الثانية ، مما يشعر أهل القرية بالعزلة والمعاناة عند الاتصال بالمناطق الأخرى .

ويطالب أهل القريتين بتحسين الخدمة البريدية ، حيث إن خدماتها قاصرة ولا تفى باحتياجاتهم ، وغالبا ما يذهب الشباب للعريش لإرسال خطابات البريد بأنفسهم من هناك .

هـ- المخابز

يوجد فى القرية الثانية مخبز واحد معطل دائما ، وفى حالة تشغيله ينتج عيشا بلديا رديئا ، مما يجعل أهل القرية يلجئون إلى شراء العيش من العريش ، أو الاعتماد على بعض سكان القرية الذين يقومون بخبز العيش بأنفسهم فى منازلهم الخاصة . ويطالب أهل القرية بإيجاد مخبز للعيش .

ولا يوجد فى القرية الثانية مخبز للعيش ، لذلك يقوم أهل القرية بخبز العيش بالمنازل ، أو شرائه من العريش فى يوم السوق ويحتفظون به طوال الأسبوع . ونظرا لضرورة الاعتماد على الخبز (العيش) كغذاء هام يومى لذلك يشعر أهل القريتين بالمعاناة فى حصولهم عليه ، ويطالبون بضرورة إقامة مخبز بكل قرية .

و - الأسواق والمحلات التجارية

يوجد سوق فى وسط القرية الثانية ، ويقام يوم الثلاثاء ، ولا يتوافر فيه إلا قليل من السلع الغذائية ، والملابس ، والخضر ، لذلك فإن أهل القرية لا يفضلون الذهاب إليه ، ويذهبون إلى سوق الخميس بالعريش ، حيث تتوافر فيه مختلف السلع . ويوجد سوق آخر فى الشيخ زويد يقام كل يوم اثنين يذهب إليه البعض . كما أن عدد المحلات التجارية العامة قليل جدا ، ومعظمها توجد داخل المنازل تبيع سلعا غذائية فقط .



أما القرية الثانية فلا يوجد بها أسواق أو محلات تجارية ، ويعتمد أهلها فى شراء احتياجاتهم من المدينة مما يكلفهم الكثير ، ويقوم بعض الأهالى ببيع بعض السلع الغذائية الهامة فى منازلهم ، وهذا الأسلوب يواجه العديد من المشاكل ، حيث لا يستطيع أحد من أهل القرية الذهاب للشراء من منزل التاجر إلا فى وجوده مما يعوق عملية البيع والشراء . لذلك يطالب أهل القريتين بضرورة الاهتمام بفتح محال تجارية وعمل أسواق بالقرية ، حتى تقل معاناة الأفراد فى تلبية احتياجاتهم الأساسية من سلع غذائية وغيرها . كما يطالبون بزيادة وتنوع حصة التموين للأسرة .

٦- الوحدة الزراعية

توجد فى القرية الثانية وحدة زراعية تابعة لمديرية الزراعة بشمال سيناء .

ولا تؤدى الوحدة الزراعية دورا فعالا فى الزراعة ، حيث يؤدى عدم توافر المياه والمطر إلى تقلص المساحات المزروعة ، ورغم ذلك فإن البيانات الرسمية للوحدة تشير إلى انتشار الزراعة فى هذه القرية ، وسيوضح ذلك فى الفصل الخاص بالجانب الزراعى .

ورغم ما ورد فى البيانات الرسمية من وجود أراض زراعية كافية ، فإن أهل القرية يشكون من قلة قدرتهم على الزراعة نظرا لقلة المياه وانتشار الجفاف بالقرية ، مما يظهر تناقضا واضحا بين البيانات الرسمية وأقوال أهل القرية .

ا - جمعية تنمية المجتمع

كان يوجد بالقرية الثانية جمعية تنمية مجتمع منذ ١٠ سنوات ، وتم حلها بعد أن فشل مجلس إدارتها المكون من أهل القرية فى الاستمرار والنجاح ، وكانت تابعة الجمعيات الأهلية ، وبها جرار زراعى ومقطورة، وحيث إن معظم أعضاء الجمعية

ومجلس الإدارة غير متعلمين حسب ما قاله الرئيس" بأنهم كانوا يستخدمونها استخدام سيئ شخصي ، مما أدى إلى فشلها وإغلاقها" .

### ب - الجمعية الزراعية

توجد جمعية زراعية واحدة بالقرية الثانية ، رغم أن البيانات الرسمية الصادرة من مركز المعلومات بالمحافظات أفادت بأن بها ٣ جمعيات زراعية. ولقد وضح هذا التضارب أيضا فى البيانات المتاحة بعدد المدارس . وعادة ما تكون بيانات المركز أكثر من الواقع الفعلى ، مما يكون مضللا بالنسبة للخدمات المقدمة إلى أهل القرية ، وتتكون الجمعية الزراعية من حجرة صغيرة بها عدد قليل جدا من الموظفين . ولا تقوم الجمعية بأى دور إيجابى فى توجيه أهل القرية فى الزراعة ، أو إرشادهم لأهم الوسائل والطرق الزراعيه السليمة . وهذا الوضع يمثل خطورة شديدة فى هذه المناطق التى يعرف عنها أنها تقوم بزراعة النباتات غير المشروعة . لذلك فهى تحتاج إلى تكثيف الجهود الحكومية الزراعية ممثلة فى الوحدات الزراعية ، لمجابهة المشاكل المختلفة التى يعانى منها الأفراد ، وخاصة أن العمل الزراعى يعتبر من أكثر الأعمال الهامة فى القرية .

### ٧- الخدمات الترفيهية والرياضية

لا يوجد بقريتى الدراسة أية خدمات أو مؤسسات ترفيهية لمختلف الفئات والأعمار . وتقتصر الخدمة الترفيهية الرياضية بالقرية الأولى على وجود مايسمى بنادى شباب تابع للشباب والرياضة ، ومؤسس على شكل مبنى محاط بسور كبير ، وفى منتصفه غرفة واحدة يقال إن بها تليفزيونا وطاولة . وفى الواقع أن هذا النادى يوجد كمبنى فقط ، ولا توجد به أى خدمات فعلية ، والملاعب غير معدة بشكل جيد ، ولا تصلح للعب ، ولا يوجد به موظفون . ورغم قلة إمكانيات الملاعب ،



إلا أن معظم الشباب لا يجدون مكانا آخر يمارسون فيه الرياضة إلا هذا النادى .

أما القرية الثانية فلا يوجد بها ناد رياضى لممارسة الرياضة ، ويمارس الشباب لعب الكرة فى قطعة أرض عند وادى المنبطح صالحة لممارسة لعبة كرة القدم ويسمونها ملعب المنبطح .

ويعانى شباب القريتين من عدم وجود وسائل ترفيهية أو رياضية لتمضية وقت الفراغ ، وخاصة أن معظمهم فى حالة بطالة ، ولذلك فهم يقضون معظم الوقت يتسامرون أمام المنازل ، أو فى أماكن تجمع داخل القرية ليلا . ويطالب العديد منهم بضرورة إقامة نادى شباب رياضى وترفيهى جيد ، وأن يفتح ويستخدم النادى المغلق بالقرية الأولى . كما يطالبون بالاهتمام بالجوانب الترفيهية الأخرى من قهاوى ويوضع بها طاولة وتليفزيون ، وغيرها من الخدمات والأماكن التى يمكن أن يذهب إليها الشباب ، ويقضى فيها وقت فراغه .

- كما يطالب الشباب ببناء حمام سباحة لحبهم فى السباحة ، وكما يقولون "إن بالقرية سباحين كثير محتاجين ممارسة السباحة فى حمام كويس" .
- كما يطالب الشباب "بإقامة رحلات سياحية للشباب خارج المحافظة ، يقول بعضهم "إحنا محتاجين نعرف وطننا وآثارنا الجميلة التى لم نراها". ويقول أحد الشباب "علشان مفيش جهاز يهتم بينا بنعمل رحلات مع بعض بتكلفنا كتير إلى المناطق القريبة .
- ويقول آخرون "نذهب إلى العريش فى الصيف ، وأسبوعيا كسوق وكفسحة لمدة يوم واحد ، أما فى الصيف يمكن أن تصل المدة إلى أسبوع" .

## ٨- المرافق العامة

### أ- الكهرباء

تنار القريتان من خلال ماكينة توليد ، ولا يوجد خطوط كهرباء بهما . لذلك فالكهرباء ضعيفة ولا تتوافر طوال اليوم ، وهى دائمة الانقطاع بشكل يومى ولا تأتى إلا من الساعة الخامسة عصرا حتى الواحدة مساء .

ويؤدى انقطاع التيار الكهربائى والمتقطع إلى العديد من المشكلات التى يتعرض لها أهل القريتين ، منها الظلام الدامس فى الطرق بعد الساعة الواحدة بما يتيح الفرصة لارتكاب العديد من الجرائم ، والانحرافات السلوكية ، وتهريب المنوعات . كما أن أهل القرية يشكون من عدم رؤيتهم للتليفزيون ، أو إجراء أى أعمال تتطلب وجود تيار كهربائى مستمر ؛ لذلك يطالب الجميع بضرورة الاهتمام المنوعات . كما أن أهل القرية يشكون من عدم رؤيتهم للتليفزيون ، أو إجراء أى أعمال تتطلب وجود تيار كهربائى مستمر ؛ لذلك يطالب الجميع بضرورة الاهتمام بذلك . وأثناء الدراسة كان هناك أشخاص معدودون يملكون مولد كهرباء صغيرا لاستخدامهم الخاص فى الإنارة .

### ب- مياه الشرب

يعانى أهل القريتين من عدم توافر مياه نقية للشرب ، ويحصلون على المياه من الآبار وعادة ما تكون غير نظيفة وملوثة ، مما يؤدى إلى انتشار الأمراض ، ويشترون مياها تباع فى جراكن بأسعار مرتفعة ، وتوزع على عربات فى فترات متباعدة من اليوم . ويؤدى تلوث المياه وقلتها إلى انتشار العديد من الأمراض ، خاصة الجلدية . ويساعد على ذلك أيضا أنه لا توجد عربة لحمل القمامة من المنازل أو الشوارع (إذ توجد عربة واحدة معطلة) ، لذلك يعانى أهل القريتين من



تراكم القمامة التى تؤدى إلى انتشار الحشرات ، وخاصة السامة ، ويتم نقل المياه فى القريتين عن طريق عربة إلى خمس عربات أسبوعيا ، وتستخدم النساء عادة لنقل المياه بشكل كبير بالإضافة إلى استخدام بعض الرجال . ويطالب أهل القريتين بمد خطوط المياه النقية حتى يمكن أن تفى باحتياجاتهم .

### جـ- مياه الرى

تعتمد الزراعة على مصدرين للمياه : الأول الأمطار ، وهى مصدر غير ثابت حيث إنها قليلة ، ويقول أحد الأفراد فى ذلك "إن المطر لم ينزل منذ عدة سنوات" ، ولذلك لا يمكن أن تعتمد الزراعة على الأمطار نظرا لكثرة الجفاف فى المنطقة . والمصدر الثانى هو الآبار ، وهى المصدر الأساسى فى الرى ، وتتكلف الآبار تكاليف باهظة لكى يقوم بها أهل القرية ، لذلك لابد من التدخل المكثف للحكومة فى حفر الآبار .

حيث يعانى أهل القريتين من قلة مياه الرى وارتفاع أسعار حفر الآبار وقلتها ، مما جعل العديد منهم يلجؤن إلى زراعة البانجو ؛ لتساعدهم على الربح ، نظرا لعدم وجود مياه كافية لزراعة المحاصيل المشروعة التى لا تدر إلا ربحا قليلا . لذلك تعتبر قلة المياه من العوامل التى ساعدت على انتشار زراعة المحاصيل الممنوعة .

وفى مقابل ذلك لم تقم الحكومة بحفر قدر كاف من الآبار لإتاحة الفرصة لأهل القريتين لزراعة المحاصيل المشروعة .

### د- الصرف الصحى

لا يوجد بقريتى الدراسة خط صرف صحى ، وتصرف المخلفات فى الجبال والصحراء بجانب المنازل ، مما يساعد على تجمع القاذورات التى تقف عليها

الحشرات وتنقل الأمراض والرائحة الكريهة ، لذلك يطالب أهل القريتين بضرورة عمل صرف صحي .

### هـ- الطرق والمواصلات

مما هو جدير بالذكر أن محافظة شمال سيناء تهتم - بشكل مباشر - في عمل ورصف الطرق التي تربط بين القرى والمدن المختلفة ، وخاصة الرئيسية . ولكن لا يوجد اهتمام كاف في رصف الطرق داخل القرى ، حيث إن الطرق الداخلية جميعها غير مرصوفة ، ما عدا الطريق الرئيسي فقط ، مما يصعب التنقل بوسائل النقل المختلفة داخلها .

وقد ورد في البيانات الخاصة بمركز المعلومات بمحافظة شمال سيناء بأن قد تم رصف طريق بالقرية الثانية خلال الخطة الخمسية الثالثة من سنة ٩٢- ٩٣ ٩٧/٩٦ وطوله ٣٠ كم ، وهو طريق زراعي ، ولم يرد في الخطة الخمسية الرابعة أي بيانات تفيد في رصف طرق أخرى في هذه القرية .

كما لا توجد مواصلات عامة تربط القريتين بعضهما ببعض أو بالقرى الأخرى أو بالمدينة الأم ، إذ لا يوجد إلا العربيات الخاصة التي تربط القرية بالمدينة وتفرض أجرة كبيرة ، حيث تأخذ ٥ جنيهات على الفرد و١٠ جنيهات إذا كان معه حيوانات . وتعتبر هذه الأجرة مرتفعة بالنسبة لأهل القرية . كما أن عدم وجود مواصلات حكومية أدى إلى انعزال أهل القريتين عن مختلف مناطق سيناء . وفي هذا الموضوع يقول أحد الأهالي "إن عدم وجود مواصلات بيتعبنا خالص في تخليص مشاويرنا وخاصة أن القرية مفيهاش أي خدمات من ناحية العلاج والشراء علشان كده إحنا ضروري بنروح العريش نؤدي مطالبنا وأحيانا بنتكلف بعض لشراء الحاجات لأن أجرة المواصلات غالية" . وأحيانا نمكث على الطريق بالساعات لانتظار أي مواصلة تمر من الطريق .



ويطالب أهل القريتين برصف الطرق الداخلية ، لتسهيل عملية الاتصال والحركة داخل القرية .

### ٩ - الخدمات المقدمة للقرية بالجهود الحكومية والأجنبية والذاتية والأهلية

**أ- مشروعات جهاز التعمير**

هي عبارة عن قروض يمنحها جهاز التعمير بفائدة حوالي ٩٪ لمن يرغب في بناء منزله .

وقد حصل عدد كبير من الأهالي على قروض . وحاليا ظهرت مشكلة عدم قدرة هؤلاء الأفراد على سداد القروض بسبب موسم الجفاف الذي أدى إلى انخفاض الدخل . وعدم وجود ضمانات إلا شيخ القرية ولأنه لا يوجد لهم مصدر ثابت وكاف للدخل فعادة ما يتخلى شيخ القرية عن ضماناتهم .

**ب- مشروع شروق**

هو مشروع يعطي قروضا لمن يرغب في عمل أي مشروع استثماري ، وهو تابع الصندوق الاجتماعي للتنمية ، وهذا المشروع ليس له جمهور كبير بسبب تدخل المحافظة ، كما يقول بعض الأفراد . وقروض مشروع شروق تعطى لإقامة أي مشاريع خاصة بتربية الغنم والماعز ، أو عمل خزانات وهرابات مياه ... إلخ .

كما قدم مشروع شروق بعض الخدمات العامة للقريتين التي تتلخص في :

- إنشاء طرق داخل القرية بتكلفة ٣٢٣٨٦٤ جنيها .
- تجهيزات الوحدة الصحية بتكلفة ١٧١٤٣ جنيها .
- استكمال دار مناسبات بتكلفة ٧٢٤٧٩ جنيها .
- إنشاء عدد ١٠ هرابات مياه أرضية بتكلفة ٣٥٢٥٩ جنيها .
- استكمال مركز ثقافي بتكلفة ٨٥٥٩٩ .

- توريد جرار زراعى من بواقى خطة ٩٥-٩٦ بتكلفة ٣٢٥٠٠ جنيه .
- إنشاء عدد ٣ فصول دراسية بتكلفة ٦٦٦٠٠ جنيه .
- استكمال شبكة مياه الشرب بتكلفة ٩٠ ألف جنيه .

وقد تبين من المعاينة الميدانية أن أشكال المبانى تدل على أن تكلفتها أقل بكثير من المرصود لها ، وأغلبها غير موجود على أرض الواقع ، ولم ينفذ مشروع تحسين البيئة الأساسية الاجتماعية (الأشغال العامة) .

وقد أنجز هذا المشروع مشروع مياه ، وهو عبارة عن عمل ٤كم مواسير خزان ٥٠ م٣ ، وكانت تكلفته ٩٩,٨ ألف جنيه من ميزانية ٩٦/٩٧ .

**جـ - جهاز تعمير سيناء ومشروع القناة [illegible]**

- قام بإنشاء طريق بطول ١٦٢ كم (غير مسموح بالمرور فيه للمدنيين) .
- المشروعات الجارى تنفيذها خط مياه بطول ٤٠٠ كم وطريق الشريط الحدودى .

**د - المشروعات التى تمت بالجهود الذاتية بالقرية الأولى**

**الأول : فى قطاع المياه**

- إنشاء عدد ٤٥ بئرا سطحيا بالجهود الذاتية مع تركيب عدد ٤٥ موتور ديزل لرفع المياه .
- إنشاء ٥٠ خزان خرسانة .
- تطهير وإنشاء (٤٠) هرابة مياه شرب .

* تم الحصول على هذه البيانات الخاصة بالبنود من الأول إلى الثامن من الدراسة الميدانية فى مقابلة رئيس الوحدة المحلية واللوحات المعلقة داخل الجمعية . لكن الواقع يؤكد عدم وجود معظم هذه الخدمات فى القرية وأن هذا لم يخرج من حيز اللوحة التى فى غرفة الوحدة المحلية .



- إنشاء خزان مياه سعة ٨٠٠ م٣ .
- إنشاء عدد (٢) مصيدة لتجميع المياه الفائضة والضائعة والاستفادة منها .
- شراء ومد عدد (٢) خط مياه مزدوج بلاستيك بطول ٦ كم قطر ٣ لاستغلال المياه الاستغلال الأمثل .
- عمل الصيانة المستمرة لخط مياه الشرب الرئيسى والفرعى بصفة مستمرة بالجهود الذاتية .
- إصلاح وصيانة خط مياه الرى ، وعمل القنوات بالجهود الذاتية .
- توصيل بعض وصلات المياه إلى التجمعات البعيدة عن طريق العلاقات العامة بواسطة رئيس القرية عن طريق الشركات الخاصة والجهود الذاتية * .

كل هذه المعلومات كانت موجودة على أفرخ من الورق ملصقة على جدران الوحدة المحلية فقط ، ولا يوجد منها على أرض الواقع أى شىء فى حيز التنفيذ ، بدليل معاناة أهالى القريتين فى كل هذه المجالات المذكورة .

**الثانى : فى قطاع الزراعة**

- إقامة وإنشاء السدود الترابية والحجرية لحجز مياه الأمطار وزراعتها بالكروم والشعير والقمح والبطيخ والزيتون .
- إنشاء مقر الجمعية الزراعية بالجهود الذاتية لخدمة المزارعين .
- شراء شبكات الرى الرئيسية والفرعية من البلاستيك بالجهود الذاتية .
- استصلاح وزراعة ١٠٠٠ فدان بالجهود الذاتية .

**الثالث : قطاع الكهرباء**

- عمل صيانة لبعض الشبكات الداخلية .
- غرس بعض الأعمدة الكهربائية .

**الرابع : الأوقاف**

- توسيع وإنشاء مسجد بالقرية الأولى إلى حوالى النصف بالجهود الذاتية .
- تحفيظ أطفال القرية القرآن الكريم بمسجد القرية ، وكذلك إعطاؤهم دروسا دينية .

**الخامس : التربية والتعليم**

- إنشاء مكتبة ثقافية بالمدرسة الابتدائية .
- توصيل خطوط فرعية للمياه للمدارس .
- إعطاء دروس تقوية للتلاميذ من قبل المدرسين بالمجان .

**السادس : في مجال الخدمات**

- استغلال قوة الريح في تركيب مراوح هوائية على الآبار السطحية .
- إنشاء وإشهار جمعية تنمية مجتمع بمجمع الوطيع .
- الحصول على ثلاثة قروض من صندوق التنمية المحلية لخدمات المشروعات الزراعية قرض أول ٢٤ر٠٠٠ جنيه ، قرض ثان ٢٤ر٠٠٠ جنيه ، قرض ثالث ٣٦ر٠٠٠ جنيه .
- إنشاء حديقة بالقرية الأولى بالجهود الذاتية (أكثر من النصف) .
- إنشاء عدد ٧ محلات تجارية .

**السابع : في مجال الإسكان**

- إنشاء عدد (٥٠) وحدة إسكان بالجهود الذاتية .

**الثامن : في مجال الشباب والرياضة**

- إنشاء وتخصيص قطعة أرض تستخدم كملعب كرة قدم بالجهود الذاتية .
- تخصيص قطعة أرض لجميع المصالح الحكومية بالجهود الذاتية .
- إنشاء وتشغيل فرن (مخبز بلدي) بالجهود الذاتية .



**وقد تم تنفيذ بعض المشروعات بجهود مختلفة في القرية الثانية تتلخص في :**

- مشروع تحسين البنية الأساسية والاجتماعية "الأشغال العامة" [٢٣] قام ببناء سور مدرسة بالقرية الثانية .
- جهاز تعمير سيناء وبرنامج الغذاء العالمي يقوم الآن بمشروع جارى تنفيذه في الخطة وهو تحلية مياه آبار .
- المشروعات التي تمت بالجهود الأجنبية لم يظهر في القرية الثانية إلا مشروع الجرار الزراعي الخاص بجمعية تنمية المجتمع المحلي وتكلفته ١٨ ألف جنيه وتم في فبراير ١٩٩٠ عن طريق مشروع معاونة الجهود الذاتية G. T. Z .

ومما سبق عرضه عن المشروعات التي ساهمت في تنمية القرية نجد أنها قليلة وقاصرة ، والقرية تحتاج إلى مزيد من المشاريع التي تساعد على تطورها وتنميتها .

## خاتمة وتوصيات

يوضح العرض السابق مختلف الخدمات المقدمة في قريتى الدراسة ، والتي ظهرت بمستوى منخفض في مختلف القطاعات مما أدى إلى إعاقة العملية التنموية على مستوى المجتمع السيناوي ككل ، والأخطر من ذلك أنه قد يساعد بشكل مباشر على تدعيم اتجاهات السكان في الاستمرار في زراعة النباتات غير المشروعة ، وقد يرجع ذلك إلى تعرض السكان في هذه المناطق للعديد من أوجه المعاناة في الحصول على دخل مناسب لعدم وجود فرص عمل شرعية كافية وقصور تدخل الدولة في إيجاد بدائل عملية لهم للحصول على الرزق الملائم .

وساعد على ذلك انتشار الجهل والأمية نظرا للإهمال فى الخدمات التعليمية مما دعم العادات والثقافات المتوارثة القديمة التى لا تمانع فى زراعة النباتات غير المشروعة . كما ساعدهم على ذلك أيضا الطبيعة الجغرافية التى تتميز بالعزلة والأرض غير المستوية التى تسهل فيها زراعة النباتات غير المشروعة ، كما دعم هذا الوضع أيضا عدم وجود جهاز أمنى مناسب يمنع أو يحد بالشكل الكافى من الاستعانة بهذه الزراعات . ولقد كانت الاستفاضة فى هذا الفصل فى شرح وتوضيح القصور الواضح فى الخدمات مع التركيز على وجهة نظر الأهالى مؤشرا هاما لما يعانيه السكان من إهمال حكومى ومشكلات بيئية تحد من قدرتهم على العمل والرزق المناسبين ، مما يجعلهم يلجئون إلى زراعة النباتات غير المشروعة نظرا لسهولة زراعتها وكثرة ربحها .

وعلى الرغم من أن القريتين تنفصلان فى المكان ، إلا أنهما متشابهتان بقدر كبير فى درجة المعاناة من القصور الحاد فى مختلف أنواع الرعاية . وقد يدفعنا ذلك إلى الاعتقاد بأن معظم قرى شمال سيناء التى تبعد عن منطقة الحضر ، وخاصة بالمدينة الأم تعانى من نفس القصور الخدمى والرعاية الاجتماعية . لذلك فإن هذه الدراسة – رغم اقتصارها على قريتين – إلا أنه يمكن من خلالها التنبؤ بانتشار هذه الأوضاع المتردية فى مختلف قرى محافظة شمال سيناء . ومن هذا المنطلق يعتبر المراد تنفيذه من خدمات لتنمية هذه المجتمعات ليس مقصورا على قريتى الدراسة فقط ، وإنما هو مطلب عام لمختلف القرى فى شمال سيناء ، لذلك يعتبر ما هو مطروح فى هذا الفصل من أنواع الرعاية المؤسسية واتجاهات الأفراد فيها شبه عام ، ولا بد من مراعاته عند وضع السياسات التنموية فى مجتمع شمال سيناء ككل .

ورغم أن الدراسة أشارت إلى العديد من الجهود الحكومية والأهلية التى



تبذل من أجل تنمية سيناء ، إلا أنها تواجه العديد من العقبات التى تعوق بشدة الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة داخل قرى شمال سيناء ، وخاصة المنعزلة منها ، وتتركز أهم هذه العقبات فى ترسب كثير من العادات والتقاليد القديمة الرافضة للاستجابة للتطور والتغيرات الجديدة . كما تساعد على ذلك أيضا العزلة الجغرافية للمجتمع والظروف البيئية شديدة الصعوبة والتى تعرضنا لها فى الفصل الذى تناول إيكولوجية المجتمع ، هذه العزلة والظروف مردها اتساع المسافات بين المجتمع والمراكز الحضرية المحيطة وضخامة اتساع المناطق الصحراوية ، وارتفاع درجات الحرارة ، وقلة الأمطار والقحط ، وقلة المياه ، وانخفاض عدد السكان ، بل وندرتهم فى بعض المناطق ، إضافة إلى بعض العوامل الاجتماعية والثقافية الأخرى ، مثل قلة الوعى ، والأمية ، وقلة فرص العمل ، ومصادر الدخل ، إضافة إلى السهولة والربحية العالية لزراعة النباتات غير المشروعة مما يؤدى إلى انتشارها ، كل هذه العوامل تؤدى إلى رفض التعاون مع الحكومة .

وتؤدى مختلف هذه العقبات إلى انخفاض مستوى الخدمة المقدمة فى مختلف المؤسسات التى تنشئها الأجهزة الحكومية ، مما يساعد على قصور المستوى الخدمى فى القرى ، والتى تتلخص فى الآتى :

**١- الخدمات التعليمية**

فى معظم القرى توجد مدرستان فقط ، إحداهما ابتدائية والأخرى إعدادية . وتفتقر هاتان المدرستان إلى تقديم الخدمات التعليمية الجيدة أو المتوسطة ، حيث لا يوجد بهما إلا عدد قليل من المدرسين ، غير موجودين دائما ، وإن وجدوا فهم ساخطون على العمل فى القرية نظرا لصعوبة الحياة فيها ، وافتقارها لمختلف

الخدمات والمرافق التى قد تساعدهم على الشعور بالاستقرار والهدوء النفسى ، مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الأداء التعليمى للمدرس وعدم جديته ، الأمر الذى ينعكس على التلاميذ ويدفعهم إلى الاستهتار بالتعليم ، وإلى كثرة التغيب عن المدرسة ، إذ لا ينتظم فى المدرستين أكثر من ١٥ تلميذا . ولا يستمر اليوم الدراسى طويلا فهو ساعة واحدة أو يزيد قليلا ، وأيام الانتظام فى الدراسة أسبوعيا لا تزيد على ثلاثة ، كما أنه عادة مايضم الفصل الواحد سنوات دراسية مختلفة داخل المرحلة الواحدة ، ويؤثر ذلك يقينا على العملية التعليمية مؤديا فى النهاية إلى فشلها فى الوصول إلى الغرض منها وهو تنمية القدرات العقلية والبدنية للتلاميذ ، وكذا فإنه يضيع ثقة التلاميذ وأسرهم فى جدية هذه العملية وعائدها ، مما قد يرفع من نسب المتسربين من التعليم إلى ٨٠٪ أو أكثر فى معظم قرى شمال سيناء بصفة عامة .

٢- الخدمات الصحية

يوجد بكل قرية وحدة صحية أو مستشفى صغير لتقديم الخدمة الصحية لأهالى هذه القرية ، إلا أن الملاحظ أن من يمارس العمل بها من أطباء قليلو التواجد والخبرة والكفاءة ، كما أن هذه الأماكن تعانى بشدة من افتقادها للإمكانيات الطبية من أجهزة طبية وأدوية وغيره . كل ذلك يدفع الأهالى إلى عدم الثقة بالخدمة المقدمة إليهم ، ويلجئون إلى العلاج بالأساليب الشعبية ، كالأعشاب والكى وغيرها فى الحالات البسيطة ، أما الحالات الحرجة فيتم نقلها إلى العريش مع مافى ذلك من مخاطر ومشقة ، وتزيد درجة المشقة بعدم وجود عربات إسعاف مجهزة فى هذه الوحدات الصحية أو المستشفيات .



٣- الخدمات الأمنية

يمثل الوجود الأمنى فى هذه المناطق أهمية خاصة لحساسيتها الأمنية والعسكرية ، وتتوافر مثل هذه الخدمات فى بعض القرى متمثلة فى نقطة شرطة وبعض الأجهزة الأمنية الأخرى ، إلا أن الملاحظ أن العلاقة بين أفراد الجهاز الأمنى والأهالى تتصف بالسوء وغياب الثقة المتبادلة .

٤- الخدمات العامة

لا يوجد بالقرية مأذون رسمى ، مما يدفع معظم أهل القرية إلى الزواج عرفيا دون تسجيل ، ولا يوجد كذلك سجل مدنى لتسجيل المواليد والوفيات أو استخدام بطاقات تحقيق الشخصية ، لذلك فإن معظم الأطفال غير مقيدين وليس لديهم شهادات ميلاد ، كما أن معظم الكبار بدون بطاقات تحقيق الشخصية ، مما يصعب معه التعامل مع الجهات الحكومية التى تتكفل بتقديم الخدمات إليهم إضافة إلى معاناة الأهالى من صعوبة استخراج مثل هذه الأوراق الرسمية .

كذلك تفتقر كثير من هذه القرى إلى وجود محلات تجارية أو أسواق كافية تلبى الاحتياجات الشرائية لأهلها ، مما يزيد شعورهم بالمعاناة فى تلبية احتياجاتهم التى لا يجدونها إلا فى المدن القريبة مثل العريش أو الحسنة ، ويكلفهم ذلك الكثير من الجهد والمال .

٥- المرافق

تعتمد معظم القرى فى توفير مياه الشرب على شراء المياه التى تأتى إليهم فى جراكن من بعض الأماكن البعيدة ، والتى تكون عرضة للتلوث لسوء حالة الأوعية الحاوية لها ، إضافة إلى تكلفتها العالية وقلة كمياتها التى لا تفى بكل احتياجات الأفراد فى المجتمع ، مما يؤثر على عادات وأساليب النظافة لديهم ، والذى يظهر

فى صورة بعض الأمراض الجلدية وتلوث بيئى . ويعتمد البعض على مياه الآبار فى حالة توافرها فى الرى ، ونظرا لقلة الآبار وارتفاع تكاليف حفرها ، فإن من يعمل بالزراعة للمحصولات التقليدية عدد قليل ، بينما الباقون يظلون فى حالة بطالة وعوز وفقر ، وربما يدفعهم ذلك إلى اللجوء إلى زراعة النباتات غير المشروعة ، "المخدرات" .

أما الكهرباء فمعظم القرى تعتمد فى توفيرها على مولدات كهرباء قديمة معطلة فى كثير من الأحيان ، ولا تعمل إلا ساعات قليلة فى اليوم (وعادة ماتكون ليلا) ، كما لا يوجد فى القرى أى شبكات للصرف الصحى ، مما يساعد على انتشار الأمراض والروائح الكريهة .

**٦ - الخدمات الرياضية والترفيهية**

يعانى أهالى القرى ، وبخاصة الشباب والأطفال من عدم وجود خدمات رياضية أو ترفيهية ، وإن وجدت فهى قاصرة وغير كافية ، ويوجد مركز شباب بإحدى القرى ، لكن تنقصه الإمكانيات والكوادر البشرية ، وعادة لايوجد به إلا ملعب غير صالح للعب مما يجعل الشباب يعانى من شدة الفراغ .

والخلاصة أنه يوجد اعتقاد خاطئ لدى أهالى هذه المناطق بأنهم على هامش اهتمام الدولة ، مما أدى بهم إلى عدم احترام القانون والقيام بأعمال غير مشروعة . لذلك لابد أن تهتم التنمية الشاملة فى قرى شمال سيناء بالرعاية المؤسسية المتنوعة التى تتفق مع حاجات المجتمع وأفراده ، والتى ستكون عاملا هاما فى الحد من زراعة المحاصيل الزراعية غير المشروعة . وبناء على ما تم عرضه تتلخص أهم الأساليب التنموية المؤسسية التى تتفق مع احتياجات المجتمع المحلى فى سيناء فى الآتى :



أ - توفير وتحسين مستوى المدارس والمدرسين والخدمات المقدمة للتلاميذ ومحاولة إيجاد نظم تعليمية تتكامل مع التعليم الأساسى تفى احتياجات القرية .

ب - بناء مستشفى يلحق به أطباء وطبيبات فى مختلف التخصصات مزودة بالأجهزة الطبية الجيدة ، مع توفير عربة إسعاف لنقل المصابين ، وأيضا العناية بالأمومة والطفولة .

جـ - إنشاء أندية شباب رياضية وثقافية وترفيهية ، مع عمل ندوات ومحاضرات تثقيفية لاستغلال طاقات الشباب المهدرة فى هذه القرى .

د - الاهتمام بوسائل التوعية التى تركز على أضرار النباتات المخدرة ، وتوجيه نظرهم إلى الأنشطة التنموية البناءة ، ومحاولة تغيير بعض العادات والتقاليد السلبية التى تحد من تطور المجتمع .

هـ - الاهتمام بالمرافق العامة ، مثل الطرق ، والمياه ، والكهرباء ، ووسائل الاتصال كالتليفونات والبريد والمواصلات ؛ للربط بين المجتمع المحلى والمجتمع المصرى ككل .

و - مساعدة الأفراد على الاشتراك فى الحياه العامة والسياسية ، كالاشتراك فى النقابات والحكم المحلى والتدريب على الوسائل الديمقراطية فى الإدارة .

وبالنظر إلى أهم النقاط لإقامة تنمية متكاملة فى المجتمعات المحلية اتضح أن مجتمع سيناء يفتقد - بشدة - إلى وجود العديد من الأساليب التنموية ، وإن وجدت بعض الخدمات فهى توجد بشكل صورى دون محتوى حقيقى فى أداء الخدمة - أى شكل دون مضمون - وبشكل متناثر دون ترابط ، مما يجعل أهل بعض قرى وسط سيناء يعانون من قلة الخدمات ، ويشعرون بالإهمال من المجتمع

الكبير ، مما يدفعهم إلى ممارسة العديد من السلوكيات المنافية للتقدم والتنمية ، مثل زراعة النباتات غير المشروعة .

## المراجع


١ - صابر، محيى الدين ، التغير الحضارى وتنمية المجتمع ، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص٢٥٥ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

٣ - المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

٤ - إبراهيم عبد الوهاب ، مقومات التنمية فى العالم الثالث ، آداب الزقازيق ، ١٩٨٤ ، ص١٧ .

٥ - المرجع السابق ، ص ص ٢٤٧ ، ٢٤٩ .

٦ - عبد اللطيف ، رشاد وآخرون ، الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، دراسة غير منشورة ١٩٩٨ ، ص١١ .

٧ - المرجع السابق ، ص ١٠ .

٨ - مركز المعلومات ، محافظة شمال سيناء ، بيانات عن مركز الحسنة ، ١٩٩٧ .

٩ - تقرير إدارة الإنتاج والشئون الاقتصادية ، ١٩٩٧ .

١٠- مرجع سابق ، مركز المعلومات .

١١- مشروع الأشغال العامة ، مركز المعلومات ، محافظة شمال سيناء ١٩٩٧ .




### الفصل السابع*

# مكافحة الزراعات المخدرة

### مقدمة

اكتشف الإنسان - منذ آلاف السنين - نباتات معينة ، واستخدمها فى الاحتفالات والأغراض الطبية ، ومع التطور المستمر استنبط الإنسان مركبات من تلك النباتات ، ثم بدأ يسىء استخدام النبات ومركباته ، مما ترتب عليه ظهور مشكلة المخدرات التى تمثل واحدة من أهم التحديات التى تواجه عالمنا المعاصر ، نظرا لتزايد أخطارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية ، وارتباطها بالجريمة والعنف والفساد ، وتهديدها للأمن والاستقرار والتنمية .

ولقد كانت مصر من أوائل الدول اهتماما بخطورة المخدرات غير المشروعة على الصحة العامة ، وكان لها السبق فى إصدار تشريع ، يعد من أقدم تشريعات المكافحة فى العصر الحديث ، وهو الأمر العالى الصادر فى ٢٩ مارس ١٨٧٩ بمنع زراعة الحشيش وتجريم استيراده ، والذى تطور إلى أن صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، كما بادرت مصر إلى إنشاء أول جهاز متخصص لمكافحة المخدرات فى العالم فى

* أعد هذا الفصل العميد سمير محمد عبدالغنى طه ، مدير إدارة التخطيط والبحوث الفنية والقانونية، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

٢٠ مارس ١٩٢٩ ، وقد كانت مصر حريصة على التطوير الدائم المستمر لهذا الجهاز الذى حقق إسهامات ملموسة فى مجال المكافحة على الصعيدين الوطنى والدولى .

وقد ظهرت مشكلة الزراعات غير المشروعة لنباتى القنب والخشخاش فى جنوب الوادى منذ سنوات طويلة ، ثم واجهتها أجهزة الشرطة ، وبذلت جهودا ضخمة فى عمليات إبادتها وضبط القائمين عليها، وتحققت نجاحات كبيرة فى هذا المجال ، ومنذ بداية التسعينيات بدأت الزراعات المخدرة فى الانتشار بشبه جزيرة سيناء ، ومع استمرار جهود المكافحة كانت هذه الزراعات تنتقل عاما بعد الآخر إلى مناطق أكثر وعورة داخل وديان جبلية ، الوصول إليها محاط بصعوبات ومخاطر بالغة .

وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن شبه جزيرة سيناء تعتبر البوابة الشمالية الشرقية لمصر ، وتتميز بتضاريس جبلية صحراوية شديدة الوعورة ، وتضم أعدادا كبيرة من الجبال والصحارى والوديان ، وتتمتع بمناخ ملائم لنمو الزراعات المخدرة لنباتى القنب والخشخاش ، ويسكن شبه جزيرة سيناء قبائل مصرية لها طابع متميز ، فكل قبيلة لها شيخ هو رئيسها ، ويعرف أفرادها ويقف بصفة دائمة على أنشطتهم ، فضلا عن أن لكل قبيلة أماكن تسكنها ، وأراض تباشر عليها أنشطتها .

ولما كانت الزراعات المخدرة هى أصل المخدرات الطبيعية وفقا لتقسيم المواد المخدرة إلى مواد طبيعية وأخرى تخليقية ، ومن ثم فإن مكافحة الزراعات المخدرة تأتى فى المقام الأول من أعمال المكافحة ، ويتعين الإشارة إلى المبدأ الدستورى الذى انطوت عليه المادة ٦٦ من دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ ، والذى ينص على أنه (لاجريمة ولاعقوبة إلا بناء على قانون ...) ، مما



يستوجب تحديد الزراعات المخدرة المنصوص عليها فى قانون مكافحة المخدرات المصرى ويعقب ذلك أهم خطط وجهود المكافحة ، وأخيرا إشكالية مكافحة الزراعات المخدرة ومضبوطاتها .

وفيما يلى عرض للموضوعات التى ستتم دراستها فى هذا الفصل :

## أولا : نباتات المخدرات NARCOTIC PLANTS

نصت المادة ٢٨ من قانون مكافحة المخدرات المصرى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ على أنه " لايجوز زراعة النباتات المبينة بالجدول رقم (٥) " ، وجاء الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون محددا للنباتات الممنوع زراعتها بأنها :

**١- القنب (كانابيس ساتيفا)** CANNABIS (CANNABIS SATIVA)

ذكرا كان أم أنثى بجميع مسمياته ، مثل الحشيش أو الكمنجا أو البانجو ، أو غير ذلك من الأسماء التى قد تطلق عليه .

**٢- الخشخاش (بابافيرسومنيفيرم)** POPPY

بجميع أصنافه ومسمياته ، مثل الأفيون أو أبو النوم ، أو غير ذلك من الأسماء التى قد تطلق عليه ، وجميع أنواع جنس البابافير .

**٣- الكوكا (ايروثروكسيلوم كوكا) بجميع اصنافه ومسمياته** COCA

**٤- القات بجميع اصنافه ومسمياته** KHAT

وقد استثنى الجدول رقم (٦) أجزاء من النباتات الممنوع زراعتها من تطبيق أحكام القانون عليها وهى :

أ - ألياف سيقان نبات القنب وبذوره المحموسة حمسا يكفل عدم إنباتها .

ب - يكون الخشخاش المحصود جمعاً يشكل عدم إنباتها ورؤوس الخشخاش (الثمرة) المجرحة الخالية من البذور .

وفيما يلي عرض لطرق التعاطي وخصائص الإدمان لكل نبات على حدة :

## ثانياً: طرق التعاطي وخصائص الإدمان

### ١ - طرق تعاطي مجموعة القنب

- عن طريق التدخين مخلوطاً بالتبغ في السجائر أو الغليون أو غيرها .
- خلطه ببعض المأكولات وتناوله عن طريق الفم .

### ٢ - خصائص الإدمان على مجموعة القنب

- إدمان نفسي تتراوح درجته بين المتوسط والشديد .
- عدم وجود إدمان جسمي .
- تشويش الإدراك والحس بالزمان والمكان ، ويشوه قدرة الحكم على الأشياء ، كما يؤثر على التفكير ، مما يؤدي إلى تصرفات غير متوقعة وعنيفة مع تأثيرات ضارة بالصحة .
- تحدث تأثير المواد المهبطة عند تعاطيها بكميات قليلة ، ولكن عند تعاطي كميات كبيرة تحدث تأثيراً مماثلاً لتأثير عقاقير الهلوسة التي تسبب الهلوسة والتخيلات .

وجدير بالذكر أن منظمة الصحة العالمية (WHO) قد عرفت الإدمان النفسي بأنه الشعور بالرضا والدافع النفسي للتعاطي المستمر أو الدوري لأحد العقاقير لإحداث السرور وتفادي التعب ، كما عرفت الإدمان الجسمي بأنه ما يؤدي إلى ظهور اضطرابات جسمية إذا ما حدث انقطاع عن تناول العقار ، وزوال الاضطرابات الجسمية بتناول المادة ذاتها أو مادة لها نفس التأثير على الجسم .



### ٣ - طرق التعاطي للخشخاش

يتم تعاطي الأفيون عن طريق الاستحلاب بالفم ، كما يمكن إذابته في الماء ثم يحقن المحلول في الجسم .

ويتم تعاطي المورفين عن طريق الحقن في الوريد أو الشرب بالفم ، ويتم تعاطي الهيروين عن طريق الاستنشاق ، أو الحقن تحت الجلد أو الحقن في الوريد .

### ٤ - خصائص الإدمان على مجموعة الخشخاش

- إدمان نفسي شديد من ظواهره الاندفاع نحو الاستمرار في التعاطي .
- إدمان جسمي مبكر يتطور نحو الشدة كلما زيدت الجرعة .
- ولعل الهيروين هو المخدر الذي يؤدي إلى الإدمان بسهولة أكثر ، فضلاً عن أنه من أكثر أنواع المخدرات المسببة للهلاك .
- تعتبر مجموعة مركبات الأفيون من مهبطات الجهاز العصبي المركزي ، فهي تهبط النشاط الذهني لمتعاطيها .

### ٥ - طرق التعاطي لمجموعة الكوكا

- أوراق الكوكا يتم تعاطيها عن طريق المضغ .
- يتم تعاطي الكوكايين المسحوق عن طريق الشم ، وإذا كان في صورة محلول يتم تعاطيه بالحقن في الوريد .
- يتم تعاطي عجينة الكوكا والكراك عن طريق التدخين .

### ٦ - خصائص الإدمان

- إدمان نفسي واضح وشديد .

- عدم وجود إدمان جسمى .
- نادرا مايتم استعمال الكوكايين لفترة طويلة نظرا لتأثيراته الضارة التى قد تؤدى إلى الوفاة .
- مجموعة الكوكايين من منشطات الجهاز العصبى المركزى .

**٧ - طرق التعاطى لنبات القات**

- مضغ أوراق القات الغضة الطازجة .
- الأوراق الجافة للقات والأوراق غير الطازجة تجفف وتسحق ، ثم تحول إلى عجينة بإضافة الماء والسكر وبعض التوابل ، وتمضغ بعد ذلك .
- وضع الأوراق فى الماء لفترة ثم شرب هذا الماء بعد ذلك .
- سحق أطراف الفروع والأوراق بعد تجفيفها وتدخينها .

**٨ - خصائص الإدمان**

- درجة متوسطة وملحوظة من درجات الإدمان النفسى .
- عدم حدوث إدمان جسمى .
- له تأثير منشط للجهاز العصبى المركزى ، وكثيرا ما يؤدى تعاطيه إلى فقدان الشهية وسوء التغذية ، والتعرض للأمراض المعدية ، وضعف القدرة الجنسية .

ومن الجدير بالذكر أنه تكثر زراعة القات وتعاطيه فى اليمن وبعض دول شرق إفريقيا (الصومال ، أثيوبيا) ، ولم يتم ضبط زراعات لنبات القات فى مصر .



## ثالثا : خطط وجهود المكافحة

فى مجال مكافحة عرض المواد المخدرة غير المشروعة فإن وزارة الداخلية (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات) تتولى وضع وتنفيذ خطط المكافحة ، ونعرض فى هذا المقام لخطة مكافحة المخدرات ، ثم لجهود المكافحة ، وأخيرا لجهود مكافحة الثروات غير المشروعة .

**١ - خطة مكافحة الزراعات المخدرة**

ظهرت مشكلة الزراعات غير المشروعة لنباتى القنب والخشخاش فى مصر منذ سنوات طويلة ، وقد واجهتها أجهزة المكافحة بوزارة الداخلية ، وبذلت جهودا مضنية فى عمليات إبادتها وضبط القائمين عليها .

ولم تقتصر جهود المكافحة بوزارة الداخلية على ضبط الزراعات غير المشروعة ، ولكنها امتدت للإسهام بفاعلية فى التوعية والتنبيه بأخطار المخدرات فى مجال الضبط .

- وفقا لتصنيف منظمة الأمم المتحدة تندرج مصر فى عداد الدول المستهلكة للمخدرات التى تهرب معظمها من الخارج ، وأكثر أنواع المخدرات شيوعا فى مصر هى : البانجو ، وبعض المؤثرات العقلية ، والحشيش ، والهيروين ، والأفيون ، والكوكايين .
- وقد شهدت السنوات الأخيرة انتشارا للزراعات غير المشروعة لنباتى القنب والخشخاش ولاسيما فى شبه جزيرة سيناء .
- كما تشكل مصر بموقعها الجغرافى المتميز نقطة عبور هامة للمخدرات من مناطق الإنتاج فى جنوب شرق وغرب آسيا إلى دول الاستهلاك فى الشرق الأوسط وإفريقيا وأوربا وأمريكا الشمالية .

- تتولى وزارة الداخلية (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات) وضع وتنفيذ السياسات العامة والخطط الفاعلة لتحجيم مشكلة المخدرات فى مصر تنفيذا للسياسة الثابتة بالتصدى الحازم لمشكلة المخدرات ، من خلال أساليب علمية متطورة تنبع من واقع المتابعة الميدانية الواعية والرصد الدقيق لحركة المخدرات واتجاهاتها على الصعيدين الوطنى والدولى .

- وتركز جهود المكافحة على عدة محاور متكاملة تستهدف فى مجموعها التأثير الجذرى فى مختلف الحلقات التى تشكل سلسلة الأنشطة غير المشروعة للمخدرات إنتاجا وتهريبا واتجارا وتعاطيا وصولا إلى حسم مشكلة المخدرات لصالح أجهزة المكافحة ، وأهم هذه المحاور :

أ - الحد من عمليات التهريب إلى مصر وعبورها عن طريق الرصد الدقيق لمصادر الإنتاج وخطوط التهريب ووسائل إخفاء مختلف أنواع المخدرات التى يتم تهريبها إلى مصر ، مع دعم المناطق الحيوية والمنافذ (البرية ، والجوية ، والبحرية) إلى جانب المتابعة المستمرة لكبار المهربين الدوليين .

ب - مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات : وذلك من خلال التقييم الشامل والدقيق لحركة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومتغيراتها على مستوى الجمهورية ، وملاحقة كبار تجار المخدرات وأعوانهم والعمل على ضبطهم فى قضايا مؤثرة ، والحملات الفاعلة على البؤر الإجرامية ومناطق الاتجار والتعاطى فى مختلف أنحاء الجمهورية بالتنسيق مع الأجهزة المختلفة ، سواء داخل الوزارة أو خارجها .



جـ - مكافحة الزراعات المخدرة : تضع وزارة الداخلية (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات) مشكلة انتشار زراعات النباتات المخدرة فى السنوات الأخيرة على قمة أولوياتها ، وتحرص على اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لكشف وإبادة هذه الزراعات ، والحد من خطورتها المتنامية ، والتى تتركز بصفة أساسية بشبه جزيرة سيناء ، وتنتقل تحت تأثير حملات المكافحة المستمرة وإصرار الزارعين على زراعتها فى مناطق جبلية أكثر وعورة ، بات الوصول إليها يتسم بصعوبات ومخاطر بالغة .

هذا إلى جانب نجاح الإدارة بالتنسيق مع الأجهزة المختصة فى فرض الرقابة القانونية والجمركية على بعض المواد التى قد تستخدم فى الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية تحسبا لتحويل الزراعات المخدرة إلى مستحضرات أخرى .

**٢ - مضبوطات الزراعات المخدرة ومستحضراتها**

أسفر تنفيذ الخطط المتطورة للإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى مجال مواجهة مشكلة الزراعات المخدرة ومستحضراتها عن ضبط كميات منها وحجبها عن الاستهلاك والتعاطى غير المشروع .

وفيما يلى بيان إحصائى سنوى لمضبوطات الزراعات المخدرة ومستحضراتها من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٨ .

ا - ضبطيات نبات القنب ومستحضراته

| المضبوطات / السنة | عدد شجيرات القنب | البانجو لأقرب كجم | الحشيش لأقرب كجم | الحشيش السائل لأقرب كجم |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٣٤٣ ألف | ٥٤٤ كجم | ٩٧٠٢ كجم | – |
| ١٩٩١ | ٣٨١ ألف | ١٤٥٢ كجم | ١٠٧٢٦ كجم | – |
| ١٩٩٢ | ٧٧٠ ألف | ٣٣٠ كجم | ٧٩٨٥ كجم | – |
| ١٩٩٣ | ١ر٦ مليون | ٥٩٩ كجم | ٤٢٧٠ كجم | – |
| ١٩٩٤ | ٨ مليون | ١٣٦٧ كجم | ١٧٤٥ كجم | ٣٨٠ جراما |
| ١٩٩٥ | ٥١ مليون | ٣٦٢٢ كجم | ١٠٣١ كجم | – |
| ١٩٩٦ | ٢٣١ مليون | ٦٦٢٣ كجم | ٢٠٥٥ كجم | – |
| ١٩٩٧ | ٦٣ر٥ مليون | ١٠١٨٥ كجم | ٤٤١ كجم | – |
| ١٩٩٨ | ٣٥ر٢ مليون | ٣١٠٧٨ كجم | ٦٢٨ر٤ كجم | – |

ويلاحظ أن الحشيش يتم جلبه وتهريبه من الخارج إلى داخل الأراضي المصرية ، أما شجيرات القنب فهي ماتم ضبطه مزروعا في مصر، ومخدر البانجو هو ماتم ضبطه بعد الحصول عليه من النباتات .

ب - ضبطيات نبات الخشخاش ومستحضراته

| المضبوطات / السنة | عددشجيرات الخشخاش | الأفيون لأقرب كيلوجرام | الهيروين لأقرب كيلوجرام | المورفين لأقرب سم٣ | الكوداييين لأقرب سم ٣ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٤ر٧ مليون | ٥٦ كجم | ٦٧ كجم | – | – |
| ١٩٩١ | ٢ر٩ مليون | ٥٠ كجم | ٨٦ كجم | ٨٥٠ سم ٣ | – |
| ١٩٩٢ | ٣ر٧ مليون | ٤٨ كجم | ٥٢ كجم | ١٨ سم٣ | ٧٦٢٠ سم ٣ |
| ١٩٩٣ | ٩٣ مليون | ٩٥ كجم | ١٩٢ كجم | – | ٤٩٠٣ سم٣ |
| ١٩٩٤ | ١٣٨ مليون | ٤٩ كجم | ٨٦ كجم | ٢٠ سم٣ | ٥٤٨٦ سم٣ |
| ١٩٩٥ | ١٧ مليون | ١٧كجم | ٤٨ كجم | ١٢ سم٣ | ٢٠٩٠٤ سم٣ |
| ١٩٩٦ | ٣ر٦ مليار | ١٦ كجم | ٤٨ كجم | ٢٤ سم٣ | ٩٠ سم٣ |
| ١٩٩٧ | ١٣٧ر٢ مليون | ٣١ كجم | ٥١ كجم | واحد جرام | ٦٠ سم٣ |
| ١٩٩٨ | ٣٠ر٢ مليون | ٢٥ر٩ كجم | ٢٤ر٤ كجم | ١٢ سم ٣ | – |

ويلاحظ أن عدد شجيرات الخشخاش تعبر عما تم ضبطه مزروعا في



مصر ، فضلا عن كمية محدودة من الأفيون (الأفيون المحلي) ، أما الكمية الأكبر وباقي المستحضرات فيتم جلبها من الخارج .

جـ - ضبطيات الكوكا

| المضبوطات / السنة | عدد شجيرات الكوكا | الكوكايين | الكراك |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | – | ٩٢ جرام | – |
| ١٩٩١ | – | ٥١٧ جرام | – |
| ١٩٩٢ | – | ٢٩٢ جرام | – |
| ١٩٩٣ | – | كيلو جرام | – |
| ١٩٩٤ | – | كيلو جرام | – |
| ١٩٩٥ | – | ٢٢٠ جرام | – |
| ١٩٩٦ | – | ٩٢٩ جرام | – |
| ١٩٩٧ | – | ٩١٤ جرام | – |
| ١٩٩٨ | – | ٨٦٠ر١ كجم | – |

يلاحظ أنه لم يتم ضبط شجيرات كوكا في مصر لعدم زراعتها بمصر ، وأن كميات الكوكايين التي تم ضبطها هي التي جلبت وهربت من خارج البلاد .

د - ضبطيات القات

| المضبوطات / السنة | عدد شجيرات نبات القات | القـات |
|---|---|---|
| ١٩٩٠ | – | – |
| ١٩٩١ | – | – |
| ١٩٩٢ | – | – |
| ١٩٩٣ | – | – |
| ١٩٩٤ | – | – |
| ١٩٩٥ | – | ٣٣ كيلو جرام |
| ١٩٩٦ | – | ٤ كيلو جـرام |
| ١٩٩٧ | – | – |
| ١٩٩٨ | – | – |

لم تضبط زراعات لنبات القات في مصر لعدم زراعته في مصر ، وكميات

القات المضبوطة هى عبارة عن فروع وأوراق القات التى ضبطت مع بعض الأجانب القادمين من الخارج .

### ٣ - فى مجال ضبط ومصادرة الثروات غير المشروعة

إذا كانت المحاور الثلاثة الرئيسية لمكافحة المخدرات تتمثل فى مكافحة العرض من خلال ضبط المهربين والتجار وغيرهم ، وخفض الطلب من خلال التوعية بأضرار وأخطار المخدرات على الفرد والأسرة والمجتمع ، فإن المحور الثالث الذى يحظى بالأهمية البالغة يتمثل فى تتبع أموال وثروات كبار مهربى المخدرات وتجارها فى إطار قانونى ، وتقديمهم لجهاز المدعى العام الاشتراكى ومحكمة القيم لمصادرة هذه الأموال لصالح الشعب ، وفى هذا المجال يقوم جهاز المكافحة بما يلى :

- تفعيل دور إدارة الثروات غير المشروعة بإجراء التحريات الدقيقة وتوسيع نطاقها حول ثروات كبار مهربى وتجار المخدرات ، وتوفير الأسانيد القانونية التى تكفل فرض الحراسة على تلك الثروات غير المشروعة ومصادرتها قضائيا .
- توسيع نطاق التعاون بين الجهات المختلفة للحصول على مستندات الملكية الرسمية مثل مصلحة الضرائب وغيرها ، فضلا عن تعزيز التعاون مع جهاز المدعى العام الاشتراكى .

وتجدر الإشارة - فى هذا المقام - إلى أن حجم الأموال والثروات غير المشروعة فى القضايا التى قدمتها الإدارة إلى جهاز المدعى العام الاشتراكى من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٨ ، التى فرضت عليها الحراسة والتى صدرت أحكام قضائية بمصادرتها مقربة لأقرب مليون ، كالتالى :



## رابعا : مشكلة مكافحة النباتات المخدرة ومضبوطاتها ومخدر البانجو

إذا كانت تعترى عمليات مكافحة الزراعات المخدرة العديد من الصعوبات ، وبصفة خاصة بالمناطق الصحراوية والجبلية ، فإننا سنعرض لمشكلة مكافحة الزراعات المخدرة بشبه جزيرة سيناء ، ويثور التساؤل عن الإجراءات المتبعة نحو التصرف القانونى فى مضبوطات الزراعات المخدرة ومخدر البانجو ، وللإجابة عن هذا السؤال نوضح الموقف الراهن للتصرف فى مضبوطات النباتات المخدرة وفقا لنصوص قانون مكافحة المخدرات ، وتعليمات النيابات ، كما نعرض لأهم الصعوبات العملية المتعلقة بذلك .

### ١ - مشكلة مكافحة الزراعات المخدرة

تتبع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات أسلوب المواجهة الفاعلة والحاسمة لمشكلة انتشار زراعات النباتات المخدرة ، والتى تزايدت فى السنوات الأخيرة بشبه جزيرة سيناء ، وتصر الإدارة على تحقيق مبدأ جدية المكافحة ببذل الجهود المخلصة التى تتنوع وتتعدد بها محاور عمليات الضبط ، وتعبر الإدارة بإصرار كافة المعوقات والصعوبات التى تعترض عملها .

وتتخذ ظاهرة انتشار الزراعات المخدرة بشبه جزيرة سيناء أبعادا تتسم بالصعوبات البالغة فى مواجهتها ، ومنها :

- استغلال الزارعين للطبيعة الجغرافية للمنطقة ، وذلك بنقل مواقع زراعاتهم غير المشروعة - وتحت تأثير حملات المكافحة - إلى أعماق الصحارى والوديان وأيضا بقمم الجبال التى يصعب الوصول إليها .
- إلى جانب اعتماد الزارعين على الطبيعة الجغرافية الوعرة للمنطقة ، فإنهم يعتمدون على عصبيتهم القبلية ، وكثيرا مايلجأون إلى العنف ومقاومة

السلطات ، ومما تجدر الإشارة إليه أن منطقة سيناء قد شهدت حروبا عديدة انعكست فى وجود أسلحة نارية خطيرة لدى بعض أفراد القبائل بها ، يقومون باستخدامها لمقاومة السلطات ، هذا بالإضافة إلى أن الطبيعة القبلية - فى حد ذاتها - تعتبر عائقا من اختراق القبائل وتحديد العناصر الإجرامية الخطرة .

- يقوم الزارعون بإعداد وتجهيز وزراعة مساحات من الأراضى الصحراوية مستخدمين فى ذلك أحدث وسائل إعداد الأرض للزراعة ، ووسائل الزراعة الحديثة ، مثل حفر العديد من الآبار بأعماق تصل إلى أكثر من مائة متر أحيانا، وذلك لاستخدامها فى رى الزراعات عن طريق رفع المياه بواسطة آلات (ماكينات ، و مواتير ) حديثة ودفعها بشبكات متطورة من أنابيب البلاستيك اللينة (خراطيم) متدرجة الاتساع ، مع استخدام الأسمدة الكيماوية لتحسين التربة وجودة الزراعة ، لزيادة المحصول وتحقيق إنتاج وفير حتى يحصلوا على أرباح طائلة .
- يزرع بشبه جزيرة سيناء نباتا القنب والخشخاش فحسب ، وإذا كان الخشخاش يزرع فى موسم الزراعة الشتوى والقنب يزرع فى الموسم الصيفى، إلا أن الزارعين فى سيناء يقومون بزراعة القنب على مدار العام ، وتكثر زراعة القنب بشمال سيناء ، أما الخشخاش فتكثر زراعته بجنوب سيناء .
- يتولى الزارعون رعاية زراعتهم وجمع ناتجها وترويجه على عملائهم ، ويساعدهم فى هذا بعد المنطقة ووعورتها وصعوبة الوصول إليها مع درايتهم ومعرفتهم الجيدة بمختلف الطرق والمسارات بتلك المناطق الجبلية .
- يتطلب تحديد أماكن الزراعات فى تلك المناطق الجبلية جهودا غير عادية ،



وبعد تحديدها يستغرق الوصول إليها ساعات طويلة وجهودا مضنية تبذلها قوات المكافحة فى طرق وعرة غير ممهدة ذات تربة رملية زلطية صخرية جبلية ، ومتعددة الانحناءات وكثيرة المرتفعات والمنحدرات الخطرة وتمتد لمسافات طويلة ، تتطلب وسائل انتقال من نوعية خاصة ، مثل سيارات الخدمة الشاقة والسيارات المصفحة والمدرعات ، ومع هذا تصر الإدارة العامة لمكافحة المخدرات على عبور كل الصعاب ، وتوجيه حملات مؤثرة على مناطق الزراعات فى محافظتى شمال وجنوب سيناء تستهدف ضبط الزراعات ومموليها وتقديمهم للعدالة .

وقد أسفرت الدراسة الميدانية عن ضرورة دعم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات باعتبارها الجهاز الرئيسى للمكافحة ، وذلك من خلال :

أ - مشاركة المراكز البحثية العلمية بالأبحاث الرامية إلى فحص النباتات المخدرة التى تضبط ، وفحص أماكن الزراعة للوصول إلى أحدث أساليب ووسائل استئصال النباتات ، نظرا لاعتماد أسلوب الاستئصال والإبادة على الأساليب اليدوية والبدائية .

ب - إجراء الأبحاث العلمية التى تستهدف اكتشاف الزراعات المخدرة فى أوقات مبكرة من عمر النبات ، ودراسة إحلال محاصيل بديلة مشروعة ، مثل النباتات الطبية والنباتات النادرة ذات العائد المرتفع ، مما يسهم فى إقلاع المزارعين عن زراعة النباتات الممنوعة .

جـ - إجراء دراسة قانونية تستهدف تحقيق الغرض الرادع للعقوبة ؛ لمواجهة انتشار الزراعات المخدرة بالمناطق الصحراوية والنائية وغير المملوكة أو محيزة رسميا لأشخاص ، مما يساعد على إفلات الزارعين من العقوبة المقررة قانونا .

د - ضرورة تلبية طلبات جهاز المكافحة لدعمه بالأجهزة والمعدات المتطورة والتي تتطلبها ضرورات مواجهة مستحدثات مشكلة الزراعات المخدرة .

٢ - التصرف في مضبوطات النباتات المخدرة

نصت المادة (٥٢) على أنه "مع عدم الإخلال في قانون مكافحة المخدرات بالمحاكمة الجنائية يقوم رجال الضبط القضائي المنصوص عليهم بهذا القانون بقطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى أحكامه وجمع أوراقها وجذورها على نفقة مرتكبي الجريمة وتحفظ هذه الأشياء على ذمة المحاكمة بمخازن وزارة الزراعة إلى أن يفصل نهائيا في الدعوى الجنائية" . وقد أضاف قانون مكافحة المخدرات المادة (٥٢) مكرر (مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) والتي تقضي بأن يصدر أمر بإعدام النباتات المضبوطة في أية حالة كانت عليها الدعوى .

وقد ورد نصها كما يلي :

(استثناء من حكم المادة السابقة "مادة ٥٢" يكون النائب العام أو من يفوضه أن يطلب إلى المحكمة المختصة إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك إصدار الأمر بإعدام الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة في أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية أو بعد صدور الحكم فيها) . وأضافت المادة في فقرتها الثانية شروط الطلب بنصها على أنه " يجب أن يشتمل الطلب على بيان دواعيه والإجراءات التي اتخذت لحفظ عينات مناسبة من المضبوطات وأوصافها وأحرازها وكمياتها وأماكن حفظها ونتائج التحليل الخاصة بها . وتفصل المحكمة في هذا الطلب منعقدة في غرفة المشورة بعد إعلان ذوي الشأن وسماع أقوالهم .



وقد أرست المادتان سالفتا الذكر القواعد الآتية :

أ - وجوب اقتلاع النباتات المخدرة بكل مكونات النبات .

ب - الحصول على عينات مناسبة من النباتات المقتلعة المضبوطة .

جـ - الاحتفاظ بهذه النباتات المقتلعة بمخازن وزارة الزراعة ، إلى أن يفصل نهائيا في الدعوى الجنائية .

د - إذا ما دعت الضرورة بطلب النائب العام أو من يفوضه من المحكمة المختصة إصدار الأمر بإعدام الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة في أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية أو بعد صدور الحكم فيها .

هـ - يشترط في الطلب أن يكون مبينا به أسبابه ودواعيه ، والإجراءات التي اتخذت لحفظ عينات مناسبة من المضبوطات وأوصافها .

و - بيان أوصاف الأحراز وكمياتها وأماكن حفظها .

ز - بيان نتائج تحليل المعمل الكيماوي بمصلحة الطب الشرعي الخاصة بالمضبوطات .

ح - تفصل المحكمة في طلب السيد النائب العام منعقدة في غرفة المشورة بعد إعلان ذوي الشأن وسماع أقوالهم .

ويقصد بغرفة المشورة محكمة الجنح المستأنفة في دائرة المحكمة الابتدائية منعقدة في غير علانية ، لإصدار بعض الأوامر المتعلقة بالتحقيق ، والتصرف في المضبوطات ، وغير ذلك من الاختصاصات المنصوص عليها قانونا .

في تعليمات النيابات

ورد بتعليمات النيابات مايلي :

- نصت المادة ٦٩٤ على أنه "يجب أن يقوم رجال الضبط القضائي بقطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة

المخدرات وجمع أوراقها وجذورها على نفقة مرتكبى الجريمة" .

- أما المادة ٤٨٠ من التعليمات فقد قررت أنه " فى حالة إرسال شجيرات الحشيش لمعامل مصلحة الطب الشرعى لفحصها ، يكتفى بقطع الثلث العلوى فقط من عدد قليل من تلك الشجيرات على أن توضع قبل إرسالها فى وعاء يقيها التلف كعلبة من الورق أو الخيش أو الصفيح " .
- كما قررت المادة ٤٨٥ أنه "إذا ضبطت نباتات أخرى واستلزم التحقيق فحصها لبيان نوعها أو درجة نموها أو إجراء مقارنة عنها أو غير ذلك ، فيجب أن ترسل عينة من هذه النباتات إلى (المجموعة النباتية بالمتحف الزراعى بالدقى) لإجراء الفحص المطلوب ، ويراعى أن تؤخذ هذه العينة من أعلى النبات المضبوط وتكون بها أوراقه وأزهاره وثماره إن أمكن . كما تناولت المادة ٧٠٤ من تعليمات النيابات تنظيم الاحتفاظ بالمضبوطات من النباتات الممنوعة وإعدامها بنصها على أن ترسل الأحراز التى تحتوى على نباتات ممنوعة طبقا لأحكام قانون مكافحة المخدرات إلى مديرية الزراعة لحفظها بمخزن مستقل بها بعد التحقق من سلامتها ومن أوصافها والأختام المثبتة عليها واسم الجهة الواردة منها إلى أن يقضى نهائيا فى الدعوى الجنائية فى القضايا الخاصة بها ، وتشكل لجنة خاصة لجرد وإعدام المضبوطات التى يتعذر مصادرتها برئاسة رئيس النيابة العامة وعضوية كل من :

مدير عام الزراعة بالمحافظة أو من ينوب عنه ، و الطبيب الشرعى بالمحافظة أو من ينوب عنه ، و مندوب مكتب مكافحة المخدرات .

### ٣ - الأحكام المستخلصة

أ - وجوب قطع النباتات الممنوعة وجمع أوراقها وجذورها ، وتقدر التكاليف



اللازمة لذلك على نفقة مرتكبى الجريمة .

ب - ضرورة أخذ عينة من النباتات المضبوط من عدد قليل من شجيراته .

جـ - أن تكون العينة من الثلث العلوى ، وبها بعض أوراقه وأزهاره وثماره .

د - ترسل العينة لمعامل مصلحة الطب الشرعى التابعة لوزارة العدل ، فالمحكمة تستعين فى تحديد طبيعة المادة أو النباتات المضبوطة بأهل الخبرة ، ولايقطع فى كنهها غير وسيلة التحليل ، وتقرير معامل مصلحة الطب الشرعى فى الدعوى هو الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاء المحكمة ، وقد أوضحت المادة ٤١٣ من تعليمات النيابات أن "يندب الكيمائيون بالمعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى فى الأعمال الآتية : تحليل المضبوطات فى القضايا الجنائية ، ومن ذلك تحليل المواد المخدرة " .

هـ - إذا استلزم التحقيق بيان نوع ودرجة نمو النبات أو غير ذلك ترسل عينة إلى المجموعة النباتية بالمتحف الزراعى بالدقى التابع لوزارة الزراعة .

و - تجمع النباتات الممنوعة وترسل فى عبوات مناسبة إلى مديرية الزراعة لحفظها بمخزن مستقل .

ز - بعد أن يصدر الحكم فى القضية تشكل لجنة خاصة لجرد وإعدام النباتات المضبوطة تتكون على النحو السالف بيانه فى المادة ٧٠٤ من التعليمات .

### ٤ - الصعوبات العملية لأحراز مضبوطات النباتات المخدرة

ومن العرض السابق لموقف أحراز المضبوطات من النباتات المخدرة فقد أظهر الواقع العملى المشكلات الآتية :

أ - اختيار زارعى النباتات المخدرة أماكن وعرة (مناطق صحراوية ، جبلية ،

جزر بحر النيل ..) لزراعتهم غير المشروعة ، مما يترتب عليه صعوبة جمع واقتلاع النباتات المخدرة .

ب - الأعداد البشرية الهائلة اللازمة لإنجاز عملية الاقتلاع والجمع وتأمينها أثناء ذلك .

جـ - الوقت الطويل الذى تستغرقه عمليات الاقتلاع والجمع ، والذى يتوقف على حجم ومساحة الزراعة غير المشروعة ، والتى غالبا ماتنتشر بأماكن متفرقة وخاصة المناطق الجبلية والصحراوية بشبه جزيرة سيناء .

د - توفير الأوعية التى يتم حفظ المضبوطات بها ، وتحريز هذه الأوعية واحدا بعد الآخر ، ووضع الأختام عليها بمعرفة السيد وكيل النيابة المحقق فى الحقل .

هـ - توفير وسائل النقل الكافية لنقل أحراز النباتات المخدرة إلى مخازن مديرية الزراعة لحفظها .

و - تكدس مخازن مديريات الزراعة بأحراز النباتات المخدرة ، وخاصة بسيناء الشمالية والجنوبية ، مما ترتب عليه تناقص سعتها الاستيعابية .

ز - استمرار فترة حفظ الأحراز التى تحتوى على النباتات المخدرة بمخازن مديرية الزراعة إلى أن يقضى نهائيا فى الدعوى الجنائية الخاصة بها ، وهذه الفترة غالبا ما تطول ، وأظهر الواقع العملى الآتى :

- تلف النباتات المخدرة وقلة حجمها والتصاقها ببعضها البعض وتعفنها وعدم صلاحيتها كدليل أمام القضاء .
- عدم توافر أو انعدام الحراسة على مخازن وزارة الزراعة ، مما يترتب عليه تلف الأحراز ، أو تعرضها للسرقة ، أو تسريبها للتعاطى غير المشروع وخاصة نبات القنب .



**خامسا : رؤية الإدارة نحو مضبوطات النباتات المخدرة**

وتتمثل رؤية الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وفقا لقانون مكافحة المخدرات (م٤٢ مكررا) التى تقضى بإعدام المضبوطات فى أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية) وتعليمات النيابات فيما يلى :

- الاحتفاظ بعينة من النباتات المخدرة ترسل لمعامل التحليل بالطب الشرعى من عدد قليل من النباتات المضبوطة وفقا لتعليمات النيابة المادة (٤٨٠) .
- يترك للنيابة العامة تقدير الاحتفاظ بعينة مماثلة ، تتخذ الإجراءات نحو إرسالها لمخزن المخدرات العام بالإسكندرية ، أو التحفظ عليها بمخزن النيابة أو الشرطة أو مخازن مديرية الزراعة .
- تقدر النيابة العامة إرسال عينة ثالثة من النباتات المضبوطة إلى المجموعة النباتية بالمتحف الزراعى بالدقى (المادة ٤٨٥ من تعليمات النيابات) .
- أن تأمر النيابة العامة بإعدام باقى المضبوطات فى مكان ضبطها ، أو وفقا لما يتراءى لأجهزة الأمن على النحو السالف بيانه ، وتقرر النيابة العامة حضور عمليات إعدام المضبوطات ، أو تترك الأمر للأجهزة الأمنية ، أو تشكل لجنة من الأجهزة الأمنية ومهندسى وزارة الزراعة المختصين لإجراء الإعدام وتحرير محضر بذلك ، بعد أن تثبت المساحة المنزرعة وأوصاف الشجيرات المضبوطة وأعدادها .

**١ - مضبوطات مخدر البانجو**

تصاعدت مضبوطات مخدر البانجو فى السنوات الأخيرة ، وقد سجلت ضبطياته فى مصر الأرقام الآتية :

(فى عام ١٩٩٣ ضبط أكثر من ٥٥٩ كيلو جراما ، وفى عام ١٩٩٤ أكثر

من ٣٠٠٠٠ كيلو جرام . أما في عام ١٩٩٥ فقد ضبط أكثر من ٣٦٠٠٠ كيلو جرام ، وفي عام ١٩٩٦ ضبط أكثر من ٢٦٣٣ كيلو جراما وفي عام ١٩٩٧ ضبط ٩٩٤١٠ كيلو جراما . أما في عام ١٩٩٨ فقد تصاعدت المضبوطات إلى أن بلغت ٢٦١٨٨ كيلو جراما .

ويوضح هذه الأرقام مدى التصاعد المستمر والتزايد للكميات المضبوطة من مخدر البانجو . وقد أظهر الواقع العملي العديد من الأبعاد السلبية المترتبة على التحفظ على مضبوطات هذا المخدر . ولاستجلاء الرؤية يجدر بنا التعريف بالبانجو قانونا ، والتصرف القانوني في مضبوطات المواد المخدرة ، ثم تصرفات النيابة العامة في أحراز مخدر البانجو ، وأخيرا رؤية الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وذلك على النحو التالي :

**٢ - التعريف القانوني للبانجو**

لما كانت جداول المخدرات جزءا لا ينفصل عن قانون مكافحة المخدرات ، ووفقا لأحدث تعديل في جداول المخدرات بقرار السيد الدكتور وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ بتعديل الجداول المرفقة بقانون مكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فقد ورد بالمادة الأولى من القرار : "يستبدل بالجدول رقم "١" من الجداول الملحقة بالقانون الجدول المرفق بهذا القرار" وجاء الجدول رقم (١) المواد المعتبرة مخدرة القسم الثاني بالبند (٥٦) حشيش ، وورد شرح لهذا المخدر بالنص الآتي :

(بجميع أنواعه ومسمياته مثل الكنبة أو البانجو أو الماريجوانا أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه والناتج أو المحضر أو المستخرج من أزهار أو أوراق أو سيقان أو جذور أو راتنج نبات القنب (كانابيس ساتيفا) ذكرا كان أو



أنثى ، المستحضرات الجالينوسية للقنب (الخلاصة أو الصبغة) ، المستحضرات التي قاعدتها خلاصة أو صبغة القنب ، مستحضرات راتنج القنب (أي كافة المستحضرات المحتوية على عنصر القنب الفعال أي الراتنج بأي نسبة كانت) خلاصة النبات أو أي جزء منه مثل زيت الحشيش .

- البودرة المكونة من كل أو بعض أجزاء نبات الحشيش أو أي خليط آخر .
- الراتنجات الناتجة من النبات ، سواء كانت في صورة نقية ، أو على شكل خليط أيا كان نوعه .

ويستخلص مما تقدم أن البانجو هو أحد المسميات القانونية للحشيش ، وإن كان الواقع العملي قد جرى على إطلاق مسمى "الحشيش" على مادة الراتنج المستخلصة من الأوراق والقمم المزهرة لنبات القنب ، بينما يطلق مسمى "البانجو" على الأوراق والأزهار وبعض الأجزاء الأخرى والجافة من نبات القنب .

**٣- التصرف في مضبوطات المواد المخدرة وفقا لتعليمات النيابات**

جاءت المادة (٤٨٦) من تعليمات النيابات بالنص الآتي إذا كانت المضبوطات من المواد المخدرة فيجب على عضو النيابة أن يثبت في المحضر أوصافها ونوعها ووزنها وملاحظاته عليها مع توقيع المتهم على المذكور أو إثبات امتناعه عن التوقيع ، وإذا كانت المادة المضبوطة من نوع المواد البيضاء أو المواد الأخرى كالأفيون والحشيش وكان وزنها لا يزيد على عشرة جرامات ، ترسل الكمية المضبوطة بأكملها إلى إدارة المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي لفحصها وتحليلها ، وذلك بعد أن يجرى تحريزها والختم عليها على النحو السابق بيانه ، أما إذا كان وزن تلك المادة يزيد على القدر المذكور ، فتؤخذ منه عينة لا يزيد وزنها على عشرة جرامات تحرز على حدة وترسل إلى الطب الشرعي على هيئة عينتين

متماثلتين المادة المضبوطة يضمهما حرز واحد مستوف لجميع الشروط الخاصة بإرسال أحراز المخدرات الجهة المذكورة ، ويوضع ماتبقى من المادة المضبوطة في حرز آخر ويثبت ذلك كله في المحضر ، ويرسل الحرز الخاص بالطب الشرعي فورا لإدارة المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي للفحص والتحليل ، وتسلم أحراز المقادير الباقية من المواد المذكورة إلى إدارة مكافحة المخدرات أو غيرها من الجهات الإدارية التي قامت بضبطها لتتولى إرسالها فورا إلى مخزن المخدرات بمصلحة الجمارك بالإسكندرية لتحفظ فيه إلى أن تخطر النيابة العامة المصلحة المذكورة بإعدامها ، ويراعى إثبات البيانات الخاصة بتلك الأحراز على الأورنيك رقم (٤) مخدرات الذي يتبين فيه تاريخ التحريز ورقم القضية واسم المتهم ووصف الحرز ووزنه قائما ووزن الحرز صافيا وبصمة واسم صاحب الختم الذي تم به التحريز ، ويوضع ببصمة الختم في الخانة المخصصة لذلك ، وكذا توقيع عضو النيابة المحقق على الأورنيك المشار إليه ، وذلك حتى يمكن إجراء المضاهاة بمعرفة المخزن المذكور بين البصمات الموضوعة على الأحراز وبين تلك الموضوعة على الأورنيك سالف الذكر .

### ٤ - تصرفات النيابة العامة في أحراز مضبوطات البانجو

وبالنسبة لتصرفات النيابة العامة نحو أحراز البانجو ، فقد ترددت النيابات الجزئية بين أمرين :

الأول : التحفظ على مضبوطات البانجو بمخازن مديرية الزراعة مثل مايتبع نحو أحراز النباتات المخدرة .

الثاني : اتباع المادة (٤٨٢) من تعليمات النيابات بالتحفظ على مضبوطات البانجو باعتبارها حشيشا ووفقا لتعريف الحشيش الوارد بالبند (٥٦)



في القسم الثاني من الجدول رقم (١) المرفق بقانون مكافحة المخدرات .

### ٥ - رؤية الإدارة نحو أحراز مضبوطات البانجو

تتمثل رؤية الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في أن يتبع نحو إحراز البانجو الإجراءات المتبعة نحو مضبوطات الحشيش المبينة بالمادة (٤٨٢) سالفة الذكر ، تمشيا على تعريف الحشيش الوارد بالبند (٥٦) في القسم الثاني من الجدول رقم (١) المرفق بقانون مكافحة المخدرات ، فضلا عن السلبيات المتعلقة بمخازن مديريات الزراعة ، والتي من أهمها :

أ - عدم صلاحية الأماكن المخصصة بمديريات الزراعة كمخازن لأحراز مضبوطات البانجو .

ب - زيادة أوزان المضبوطات من البانجو على النحو سالف الذكر مايفوق السعة التخزينية بمخازن مديريات الزراعة ، فضلا عن كبر حجم المخدر بالنسبة للوزن .

جـ - عدم وجود أو انعدام الحراسة على مخازن مديريات الزراعة .

د - عدم توافر المختصين في استلام وحفظ أحراز المخدرات بمخازن مديريات الزراعة ، مثلما يتبع في مخزن المخدرات العام بالإسكندرية ، فضلا عن عدم كفاية النظم الإدارية والفنية لحفظ الأحراز .

هـ - خضوع المخازن للحراسات العادية للشرطة ، وعدم وجود رقابة وحراسة خاصة بها لتأمين تلك المخازن .

و - عدم وجود الأماكن أو الأفران المجهزة فنيا لعمليات إعدام المضبوطات بمخازن مديريات الزراعة .

ويترتب على هذه الأسباب احتمال تعرض الأحراز للعبث ، أو تسربها لسوق الاتجار غير المشروع مرة أخرى .

بعد هذا العرض الموجز لموقف الزراعات المخدرة ومضبوطاتها ومخدر البانجو فإنه من الأوفق أن يتم التنفيذ الفاعل للمادة ٥٢ مكرر من قانون مكافحة المخدرات والتى تقضى بإعدام الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة فى أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية تفاديا للآثار السلبية التى قد تصاحب عمليات التخزين إلى حين الفصل النهائى فى القضايا والذى قد يطول وقته .



## خاتمة وتوصيات •

أسفرت الدراسة الميدانية لبعض قرى شمال سيناء عن عدة نتائج تمثل خطورة على تقدم مسار التنمية فى سيناء بوجه خاص والمجتمع المصرى بوجه عام . فمن خلال آراء واتجاهات الأهالى وملاحظات الباحثين ، ومقابلات المسئولين ، اكتشفت العديد من الفجوات والسلبيات فى أساليب التنمية المتاحة والعلاقات بالجهات الرسمية مما ساعد على تباعد الأهالى من النماذج الخدمية المتاحة التى لا تتوافق مع احتياجاتهم الفعلية والتى لم تلعب دورا جادا أو إيجابيا فى حل مشاكلهم وتطويرهم . كما كشفت أيضا عن أن بعض من الإنجازات التى تحققت عبارة عن قشور شكلية لم تتعمق فى أغوار المشكلة الحقيقية ولم تحقق الفائدة الفعلية المرجوة منها ، فبعضها مجرد وسائل تنموية وخدمية شكلية دون مضمون حقيقى ، وكما يقول بعض الأهالى "دى مجرد مبانى خالية من أى مساعدات حقيقية" .

وقد ظهر هذا – بوضوح – فى العديد من الخدمات المقدمة فى القريتين المدروستين ، ففى الخدمات التعليمية وجد بعض من نواحى القصور بالنسبة لجدية المدرسين وعددهم ، وأيضا تدنى فى أسلوب التعليم والمناهج والانتظام والالتزام التعليمى . وفى الخدمات الصحية وجد انخفاض وإهمال فى المستوى

• أعد الخاتمة والتوصيات الأستاذ الدكتور ثروت إسحق ، أستاذ ورئيس قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، والدكتورة عزة كريم ، مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الطلاب والوقائى وعدم الالتزام من المتخصصين فى المواعيد مع قلة الأطباء وقصور إمكانياتهم الطبية . أما الخدمات العامة فقد اتضح أن معظمها غائب نهائيا عن هذه القرى ، فلا يوجد مكتب شرطى أو مكتب صحة أو سجل مدنى أو وسائل اتصالات جيدة ، كما يوجد قصور فى الخدمات الأمنية وسوء معاملة من قبل رجال الشرطة مما أشعر المواطنين بعدم الأمان والراحة . كما كانت القوانين العامة بشكلها الحالى متناقضة مع طبيعة الصحراء واحتياجات الأهالى مما أدى إلى سطوة القوانين العرفية التى عرقلت العديد منها مسيرة التنمية وساعدت على انتشار زراعة النباتات غير المشروعة ، ومن أهمها عدم الالتزام بتسجيل الأراضى وتحديد الحيازات مما أدى إلى الاستغلال السيئ لها . كما أوضحت نتائج الدراسة مدى انتشار البطالة وعدم وجود فرص عمل طبيعية مشروعة تكفى باحتياجات الأهالى ، مما ساعد على اللجوء للعمل فى زراعة النباتات غير المشروعة . كما أظهرت الدراسة أيضا القصور فى الخدمات الترفيهية والمرافق العامة من طرق ومواصلات وكهرباء ومياه . وقد أدى كل ذلك إلى دفع البدو إلى التأقلم مع قسوة الظروف والحياة فى الصحراء والاعتماد على أنفسهم فى القضاء على مشاكلهم الخاصة حتى لو كان ذلك بأساليب خارجة عن القانون ومضادة لوسائل التنمية فى المجتمع .

كما ساعد ذلك على وجود فجوة وفقدان ثقة بين بعض الأهالى وبين الأجهزة الرسمية مما أدى إلى عرقلة العديد من وسائل التنمية التى تقدمها الدولة . ورغم هذه السلبيات التى تم ذكرها إلا أنه لا يمكن أن ننكر أن الدولة بذلت الجهد والعديد من المحاولات وتعرضت للعديد من العقبات من أجل تحقيق التقدم والتنمية . لذلك فما تم عرضه لا يخرج عن كونه بعض الملاحظات التى رصدت بهدف مساعدة الدولة والمسئولين عند وضع خطط التنمية من خلال عرض



الواقع الفعلى فى بعض قرى سيناء للحد من زراعة النباتات غير المشروعة فى المنطقة ، وتحقيق التنمية التى تتلاءم وتتوافق مع ظروف واحتياجات أهالى سيناء ، لذلك فهذه الدراسة تعتبر توضيحا لرؤية علمية وواقعية لمجتمع سيناء ، وتبرز أهم السلبيات والإيجابيات السائدة فى هذه المجتمعات التى تتصف بعدم الرؤية الكافية التى يعرقل العديد من المجهودات الحكومية فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة .

وحتى يمكن مواجهة مشكلة زراعة النباتات غير المشروعة فى سيناء فلا بد إلا بتحليلها عن التنمية المتواصلة Sustainable development ، فمن المؤكد أنه دون تنمية سيناء ستظل تلهث بحثا عن المساحات المزروعة والزراع الذين قد يفشل فى الإيقاع بهم . فإذا ألقينا القبض عليهم من خلال المرشدين المحليين وغيرهم وفق القانون العرفى بإصرار لحساب الذين أخبروا ، واعتبر الإخبار من قبيل الوشاية ونقص الانتماء ، بينما يؤدى ضعف عملية التنمية فى سيناء وظروف الجفاف ، وقلة المياه ، والخلل الواضح فى البنية الأساسية والخدمية المقدمة للسكان ، وارتفاع معدل البطالة ، وتدنى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان فضلا عن وعورة الطرق فى بعض المناطق ، هذه جميعا تؤدى إلى تسهيل زراعة النباتات غير المشروعة مع الامتداد الشاسع للصحراء ، مما يسهل التخفى والاتجار ، وبعبارة أخرى فإن السياق المجتمعى والثقافى يساند زراعة النباتات غير المشروعة ويحميها .

وتنهض الإستراتيجية الراهنة فى سياسة الدولة على اتباع سياسة الحد من الفقر ، وفتح فرص الائتمان للجميع ، مع إشراك الفقراء فى توسيع دائرة الإنتاج ، وحث الأسر الفقيرة على القيام بعمل مشروعات صغيرة لتحسين أوضاعهم المعيشية .

وإذا كان تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ يستخدم مفهوم الأمن البشرى التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة[1] فإننا نرى هنا أن الجهود الرامية لتحسين هذا المشروع يحكمها الخلل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويجسد التناقض في التعامل السكاني والاجتماعي ، كالتعليم ، والمهنة ، والمستوى الاستهلاكي الاقتصادى ، كما يفصح عن بعض تخلف البيئة الثقافية ، حيث تعاني الكثير من تدني مكانة المرأة وممارسة العادات والتقاليد المتخلفة ، كالختان ، وتعدد الزوجات ... إلخ .

ويعيش أهالي سيناء في حاجة إلى الأمن الاقتصادى والغذائى و الصحى والبيئى ، والأمن السياسى والثقافى والمجتمعى والروحى ، والأمن الشخصى كذلك ، ويمكن أن يتم هذا دون أن تساعد الهيئات - الحكومية والأهلية - الناس على مساعدة أنفسهم في شتى جوانب الحياة المختلفة ، والمقصود بها المستوى الاجتماعي للتنمية ، وبرنامج شروق للتنمية الريفية ، والجهود الحكومية التي تشمل بنك ناصر الاجتماعي ، فضلا عن جمعيات تنمية المجتمع ، ومن أبرز البرامج التي يمكن الاسترشاد بها هنا مشروع الأسر المنتجة ، وذلك بهدف تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية البشرية بين ذوى الدخول المحدودة والمتعطلين عن العمل .

وفي ظل المشروع القومي فإن هناك ١٧ قطاعا تنمويا تم التخطيط لإقامتها في شمال سيناء ، وتبلغ جملة استثماراتها ٧٥ مليار جنيه ، وهي : قطاع الزراعة ١٢ر٣ مليار ، والصناعة ١٠ مليارات ، والسياحة ٨ر٣ مليار ، والتنمية العمرانية ٢٠ر٨ مليارات ، والصرف الصحى ٦ر٣ مليار ، والخدمات التعليمية ١ر٧ مليار ، والخدمات التسويقية ٨٢٠ مليونا ، والصحة ٥٠٠ مليون والخدمات البيئية ٦٠٠ مليون ، والإعلام ٣٦٠ مليونا ، والقوى العاملة ٤٠ مليونا ،



والقطاعات الأخرى ٣٢٠ مليونا .

والملاحظ أن هذه المشروعات تعتمد - أساسا - على المستثمرين من القطاع الخاص ، ومن أهمها أن تلقى عليه الضوء هنا هو قطاع الزراعة ، حيث تتوافر المساحات الهائلة التي يمكن زراعتها وتحتاج إلى جهود المستثمرين ، وبخاصة مع وجود ترعة السلام التي ستكشف أراضى زراعية جديدة تبلغ مساحتها الإجمالية ٣٧٥ ألف فدان ، علاوة على أن المحافظة تنتج حاليا أكثر من ١٠٦ ألف طن من الخضر والفاكهة التي تتيح التوسع في الصناعات الغذائية والعمل على التصدير للأسواق الخارجية عبر الطرق البرية والمطارات المتوافرة حاليا بالمحافظة .

وبناء على ما سبق فإن المشروع القومي لتنمية سيناء لابد أن يستند إلى المحاور الآتية :

- تصحيح المفاهيم الخاطئة عن فرص الاستثمار في سيناء .
- استثمار أراضى سيناء البكر .
- خلق المناخ الاستثماري الجاذب .
- خلق كيانات بشرية مستقرة .
- حسن إدارة المياه .
- تكوين قاعدة بيانات متكاملة .
- مشاركة أهالي سيناء في التعبير عن حاجاتهم التنموية .

**مجالات التنمية في سيناء**

**١- الزراعة**

تعتبر الزراعة الوسيلة التي يمكن من خلال تنميتها في شمال سيناء مقاومة

زراعة النباتات غير المشروعة بالرؤية الشاملة لاستخدامات الأراضى ، فلابد إذن أن نركز فى الزراعة على أساس مفهوم التصالح مع الطبيعة الصحراوية وتطويعها ، واستخدام الأساليب العلمية الحديثة ، ونظم الرى المناسبة ، والاستعانة بخبراء من مراكز البحوث الزراعية لتحديد أنسب المحاصيل مع الاستفادة من كلية العلوم الزراعية البيئية بجامعة قناة السويس ، على أساس أن تمثل الزراعة التصديرية جانبا هاما لزيادة دخل المزارعين ، وأن نعتمد كذلك على الزراعات الطبيعية التى لاتعتمد على كيماويات حتى نحصل على المنتج الزراعى المطلوب فى الأسواق العالمية . كذلك لابد من الاهتمام بحفر الآبار باعتبارها المصدر الأساسى للحصول على المياه سواء للرى أو الشرب فى هذه المناطق .
وفى النهاية لابد من التركيز والأخذ فى الاعتبار رأى أهالى سيناء واحتياجاتهم الضرورية فى المحاصيل الزراعية التى يفضلونها ومشاركتهم فيها بأقل التكاليف التى تتناسب مع مستواهم الاقتصادى .

**٢ - الثروة السمكية**

يمثل ذلك المجال أحد المجالات الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وكذا التنمية الشاملة ، فمن المهم استغلال قطاع الثروة السمكية ، حيث تمتلك بحيرة البردويل ثروة سمكية هائلة ، وهى تقع فى شمال سيناء على شاطئ البحر المتوسط بطول ١٨٠ كم ، لهذا فإن رجال الأعمال والمستثمرين يمكن أن يسهموا فى تطوير عمليات الصيد فى البحر وبحيرة البردويل ليصل الإنتاج إلى أكثر من ٨ آلاف طن سنويا باستغلال ميناء العريش البحرى ليكون ميناء تجاريا ، كما يمكن إنشاء شركات متخصصة فى الصيد البحرى وتصنيع المعدات وإصلاحها وتغليف وتصنيع وتصدير الأسماك . والاستعانة بأهالى سيناء فى مختلف هذه الأعمال حتى يمكن أن تتوافر لهم فرص عمل ودخل يمنعهم من اللجوء إلى مخالفة القانون فى زراعاتهم .



**٣ - الثروة المعدنية والصناعة**

مع توافر إمكانات الصناعة ومصادر الثروة المعدنية العديدة فى سيناء ، بات من الضرورى تحقيق استغلال أمثل لهذه المصادر ، عن طريق إنشاء صناعات صغيرة تحتاج إليها شمال سيناء بخاصة و وسط سيناء - الأكثر عزلة والأقل تنمية - حيث يتوافر العديد من المعادن والمواد الخام الزراعية ، وأيضا الأيدى العاملة . وبدخول الصناعة وتشغيل الأهالى سيؤدى ذلك إلى فتح مجالات حضرية وتنموية كثيرة تنتشل أهل سيناء من الجهل وعدم الوعى والفقر والبطالة ، وإيجاد حياة تعتمد على الاستغلال الأفضل للطاقات البشرية المتاحة بكثرة فى هذه المناطق وصولا إلى تحقيق تنمية شاملة لها .

**٤ - السياحة**

تزخر شمال سيناء بمقومات طبيعية متنوعة كفيلة بوضعها على خريطة السياحة العالمية ، فهناك منطقة شرق العريش بمحاذاة البحر المتوسط بطول ١٤ كم لإقامة قرى سياحية ومشروعات استثمارية ، واستثمار محمية الزرانيق لمحبى مشاهدة الطيور ، مع إقامة مجموعة من القرى السياحية والخدمات بقطاع بالوظة .

وفى إطار تنشيط السياحة التاريخية توجد منطقة رمانة على جانبى طريق حورس من القنطرة حتى رفح . والاستثمار السياحى المتصل برحلة العائلة المقدسة من فلسطين حتى مصر ، والذى يوشك العالم أن يدعو أفواج السائحين للاحتفال به فى مطلع الألفية الثالثة ، وسيؤدى هذا إلى انتعاش الأوضاع فى سيناء ، والاستثمار كذلك فى سياحة الصحراء والسفارى والعيون الطبيعية بوسط سيناء ، فضلا عن السياحة العلاجية والبيئية [٢] .

٥ - الخدمات

تشير الدراسة إلى أن مجال الخدمات يحتاج إلى مزيد من الدعم والتعزيز والرعاية نظرا للقصور الواضح فى المقدم منها للأهالى فى المجتمعات المحلية فى شمال سيناء ، ومجتمعات الدراسة بصفة خاصة ، وهذا الدعم يتمثل فى الآتى :

أ - توفير وتحسين المستوى التعليمى من مدارس ومدرسين وخدمات والقضاء على القصور والإهمال السائد فى العملية التعليمية ، كما أوضحت لنا الدراسة .

ب - بناء مستشفى يلحق به أطباء وطبيبات فى مختلف التخصصات مزودا بالأجهزة الطبية الجيدة ، مع توفير عربة إسعاف لنقل المصابين ، وأيضا العناية بالأمومة والطفولة .

جـ - إنشاء أندية شباب رياضية وثقافية وترفيهية ، مع عمل ندوات ومحاضرات تثقيفية لاستغلال طاقات الشباب المهدرة فى هذه القرى نظرا لما يعانيه الشباب من عزلة و فراغ .

د - الاهتمام بوسائل التوعية التى تركز على أضرار النباتات غير المشروعة ، وتوجيه نظرهم إلى الأنشطة التنموية البناءة ، ومحاولة تغيير بعض العادات والتقاليد السلبية التى تحد من تطور المجتمع .

هـ - الاهتمام بالمرافق العامة ، مثل : الطرق ، والمياه ، والكهرباء ، ووسائل الاتصال كالتليفونات والبريد والمواصلات ؛ للربط بين المجتمع المحلى والمجتمعات الخارجية .

و - مساعدة الأفراد على الاشتراك فى الحياة العامة والسياسية ، كالاشتراك فى النقابات والحكم المحلى ، والتدريب على الوسائل الديمقراطية فى الإدارة .



ز - تزويد القرى بالخدمات العامة مثل فتح سجل مدنى فى كل قرية لسهولة تسجيل المواليد والوفيات وعمل البطاقات الشخصية واستخراج الأوراق الرسمية ، كما أنه لابد من وجود مأذون شرعى لتسجيل الزواج للحد من الزواج العرفى ، حتى لا يشعر الأهالى بالعزلة وعدم قدرتهم على المشاركة فى مختلف نواحى المجتمع .

٦ - القانون

أفادت النتائج سلبية القانون العام فى المجتمع ، وقوة القانون العرفى الذى كثيرا ما يختلف مع مصلحة المجتمع الكبير . فبعض بنود القانون الحالى لا تراعى ظروف الأفراد وخصوصيتهم داخل المجتمع السيناوى ، لذلك لابد أن يصقل القانون فى هذه المناطق من خلال صدور قوانين تتناسب مع البيئة الصحراوية الخاصة سواء من ناحية الحيازة والتملك وأيضا الأحكام فى مختلف الجرائم والنظم .

ولا يمكن أن يتم هذا إلا بتطوير القوة العاملة فى المنطقة ، وتطوير الكوادر الفنية والأجهزة فى المحافظة ، وتحفيز العاملين بالخارج ولا سيما من أبناء سيناء على المساهمة الفعالة . كما يجب أن نلاحظ أن التنمية ليست بالقطع تنمية اقتصادية فقط بل هى أيضا تنمية بشرية واجتماعية فى المحل الأول ، فلابد من الاهتمام بتحسين المكون السكانى من تعليم ومهن ، كما أنه لابد أن يتمشى ذلك مع التوعية الاجتماعية والثقافية لدرء آثار الحروب والعزلة البيئية للمنطقة . فلابد من خلق رأى عام مؤيد لقضايا التنمية المحلية ، ودفع وتنشيط الجهود الذاتية والشعبية فى المجالات المختلفة ، وتعميق مبادئ الديموقراطية والحوار للخروج من دوائر العصبية الضيقة إلى آفاق المجتمع المحلى والمجتمع المدنى ، ودعم

الهيئات التطوعية للقيام بالجهود التنموية ، ولا سيما الجمعيات النسوية للإفادة من مشروعات الأسر المنتجة ، وبرنامج التنمية الريفية "شروق" وتكوين كوادر من الرائدات الصحراويات من فتيات المجتمع السيناوى ، ممن يمكن أن يسهمن بدور فعال ، وبخاصة فى خلق رأى عام مستنير لدى إناث المنطقة .

والمساهمة فى حل المشكلات التى تعترض مسيرة التنمية مع تهيئة القطاع الخاص ، وجذب الاستثمارات للمنطقة لتشغيل القوى العاملة ، وبخاصة فى الريف السيناوى ، ومن الأهمية بمكان توعية الناس بالآثار المدمرة للمخدرات والاتجار فيها من خلال المساجد والأندية والمدارس وفصول محو الأمية ، مما يجعل الناس أكثر دراية بخطورة نشر هذه السموم التى لن يفيد من توزيعها إلا أعداء مصر الذين يتربصون بها لنشر هذه السموم بين أولادها .

ويأتى فى النهاية دور الأجهزة الأمنية والرقابية ويقظتها الدائمة لتطهير المنطقة من هذه الزراعات ، ومكافأة المرشدين ماديا للإبلاغ عن هذه الزراعات ، مع مراقبة المنافذ بيننا وبين إسرائيل من جهة ، وبين سيناء والوادى من جهة أخرى .

### خلاصة القول

إن هذا النموذج – الذى نقدمه هنا عن سيناء – يوضح الأسباب الكامنة وراء زراعة النباتات غير المشروعة ، كما يطرح فى الوقت نفسه إستراتيجية عامة للتنمية الشاملة لدرء هذا الخطر إيمانا بخطورة الارتكاز على المحور الأمنى وحده أو غيره من المداخل الجزئية التى تفشل – عادة – فى أن توقف زراعة هذه السموم وتصنيعها والاتجار فيها لما تدره من أموال وفيرة . بينما يهيئ البناء الاجتماعى السبل لاحتواء الخطر دون أن يحاربه . فإن الواجب يستلزم العمل



من خلال السياق الاجتماعى والثقافى الذى يستند إلى مفهوم التنمية البشرية للتغلب على هذه المشكلة .

## مراجع

١ - معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠ ، ص٤٠ .
٢ - رضا عبد الخالق ، دوافع الاستثمار فى مصر وفرص الاستثمار الواعدة فى شمال سيناء . الهيئة العامة للاستعلامات ، مجلة النيل ، العدد ٦٨ ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
٣ - حسن راتب ، محددات خطة تنشيط السياحة فى سيناء ، المصدر السابق ، ص ٩٧ ، ص ١١٤ .

# مراجع البحث


الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٢/١٩٩٣ - ١٩٩٦/١٩٩٧ وخطة عامها الأول ١٩٩٢/١٩٩٣ المجلد الأول - المكونات الأساسية - إبريل ١٩٩٢ .

إبراهيم عبد الوهاب ، مقومات التنمية فى العالم الثالث ، أداب الزقازيق ، ١٩٨٤ .

تغريد شرارة ، اقتصاديات الأسرة فى المجتمع الصحراوى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٦ .

تقرير إدارة الإنتاج والشئون الاقتصادية ، ١٩٩٧ .

جامعة قناة السويس ، أوراق عمل وتوصيات ندوة تطوير الخدمة الإرشادية الزراعية بشمال سيناء لدعم مستلزمات المشروع القومى ، خلال الفترة من ١٧-٢٠ مارس ، ١٩٩٧ كلية العلوم الزراعية والبيئة ، العريش .

حسن طه نجم - الموارد فى عالم التغير ، الجمعية الكويتية .

رضا عبد الخالق ، دوافع الاستثمار فى مصر وفرص الاستثمار الواعدة فى شمال سيناء . الهيئة العامة للاستعلامات ، مجلة النيل ، العدد ٦٨ ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

سناء حسن مبروك ، الهوية والانتماء فى المجتمع الصحراوى فى مصر - دراسة فى الأنثروبولوچيا السياسية لمجتمع شمال سيناء ، رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ١٩٩٤ .

صابر محيى الدين ، التغير الحضارى وتنمية المجتمع ، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٦٢ .

رشاد عبد اللطيف ، وآخرون ، الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، دراسة غير منشورة ١٩٩٨ .

ماجدة توفيق ، الأنماط العمرانية الملائمة للمستوطنات الصحراوية ، المجتمعات الصحراوية وتحديات المستقبل - أعمال المؤتمر الدولى الرابع عشر للإحصاء ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٩٦ .

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف مصر بالمعلومات ، الكتاب السنوى ، أغسطس ١٩٩٧ ، الإصدار الثالث ، القاهرة ، رئاسة مجلس الوزراء .

# الملاحــق

ملحق رقم (١) : استجابات المبحوثين عن الأوضاع البيئية والاجتماعية فى قريتى الدراسة .

ملحق رقم (٢) : دليل مقابلة دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الدراسة .

ملحق رقم (٣) : دليل مقابلة الدراسة الإيكولوجية .

ملحق رقم (٤) : دليـــل المؤسســات .

ملحق رقم (٥) : استمارة الاحتياجات الاجتماعية .

ملحق رقم (١)*

# استجابات المبحوثين فى الأوضاع البيئية والاجتماعية والثقافية فى القريتين المدروستين

## مقدمة

يهدف هذا الجزء إلى عرض الأوضاع البيئية والاجتماعية والثقافية ، من خلال استجابات المبحوثين التى تتلخص فى :

- مدى توافر خدمات البنية الأساسية ومصادر الوقود والإضاءة .
- الوعى بتوافر المؤسسات الإدارية وأهم المشكلات بالقريتى الأولى والثانية .
- المشكلات البيئية .
- الخدمات التعليمية والصحية والتموينية .
- مصادر الرى والنشاط الزراعى والصيد .
- التجارة والحرف اليدوية وإسهامات المرأة بوجه خاص فى الأنشطة الاقتصادية.
- وسائل الترويح والبرامج الإعلامية فى الإذاعة المرئية والمسموعة .
- مشكلات الشباب .
- النسق القرابى والقيادات الشعبية والضبط الاجتماعى .
- عناصر التراث الشعبى .

* أعد هذا الجزء الأستاذ الدكتور محمد عبده محجوب ، أستاذ الأنثروبولوجيا وعميد كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .

- احتياجات مجتمعات النشأ ذات الأولوية ، وذلك على النحو المبين فى الصفحات التالية :

مدى توافر خدمات البنية الأساسية

| البيـــــان | القرية الثانية | | القرية الأولى | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد | % | عدد | % |
| الصرف الصحى | ١ | ٠ر٢ | ٤ | ٠ر٩ |
| خطوط مياه شرب | ١ | ٠ر٢ | ٣٠ | ٤ر٧٦ |
| رفع القمامـــــة | - | صفر | ٢ | ٨ر٤ |
| توافر مساكن الموظفين من خارج القرية | ٣٩ | ٠ر٩٧ | ٣٤ | ٠ر٨١ |

الوقود ومصادر الإضاءة

| البيـــــان | القرية الثانية | | القرية الأولى | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد | % | عدد | % |
| الغاز السائل | ١٢ | ٠ر٣٢ | ١٣ | ٠ر٣١ |
| خطوط الكهرباء | ٣٢ | ٠ر٥٧ | ٣٦ | ٨ر٦١ |

المؤسسات الإدارية

| البيـــــان | القرية الثانية | | القرية الأولى | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد | % | عدد | % |
| نقطة الشرطـة | ١ | ٠ر٢ | ٣٦ | ٧ر٨٥ |
| خدمات الشئون الاجتماعية | ٣٦ | ٠ر٧٧ | ٣٣ | ٦ر٧٨ |
| المـــــأذون | ١ | ٠ر٢ | ٣ | ١ر٧ |
| التوثيق العقارى | ٢ | ٠ر٥ | ٩ | ٤ر٢١ |



أهم المشكلات الإدارية بقريتى الدراسة من وجهة نظر المبحوثين :

- لاتوجد مصالح حكومية بالقرية .
- الشرطة تعاملنا أسوأ معاملة .
- عدم وجود احتكاك مباشر بالمواطنين ، حيث لا توجد مصالح حكومية ، ولذلك لاتوجد مشاكل إدارية بالقرية .
- الرشوة والمحسوبية .
- الروتين والبيروقراطية والمعاملة السيئة .
- لايوجد مأذون .
- طول الإجراءات فى عمل البطاقات وتعقيد المشاكل وضرورة دفع نفقاتها أى صعوبة استخراجها .
- لا يوجد مدرس بالإعدادى .
- لا يوجد دكتور .
- عدم وجود شيخ القبيلة باستمرار .
- لايوجد سجل مدنى بالقرى ومكتب توثيق .
- لايوجد مستشفى .
- لايوجد مكتب تموين .
- إجراءات الشرطة بطيئة .
- ضرورة توزيع التقاوى والمبيدات بدون محسوبية .
- ضرورة رفع الأحجار والرمال .

### مدى توافر الطرق ووسائل الاتصال

| البيـــان | القرية الثانية عدد | القرية الثانية % | القرية الأولى عدد | القرية الأولى % |
|---|---|---|---|---|
| الطرق الجيدة داخل القرية | ٣٩ | ٩٧ر٥ | ٣٢ | ٧٦ر٢ |
| الطرق الجيدة خارج القرية | ٣٦ | ٩٠ر٠ | ٣٦ | ٨٥ر٧ |
| المواصلات العامة | ٤ | ١٠ر٠ | ٩ | ٢١ر٤ |
| الخدمات التليفونية | صفر | صفر | ٣٤ | ٨١ر٠ |
| مكتب البريـــد | صفر | صفر | ٣٤ | ٨١ر٠ |

### المشكلات البيئية التي تواجهها القريتان

- الجفاف وقلة سقوط الأمطار والتصحر .
- هذا يعتبر مشكلة رئيسية وهي التأثر بمفاعل ديمونة .
- ضعف مصادر المياه .
- شدة الملوحة في مياه الشرب .
- كثرة الرياح .
- القمامة .
- عدم نقاء مياه الأمطار .
- قلة الأكل .
- قلة الرعي .
- مشكلات البيوت الخشبية وتعرضها للرمال والانهيار .
- بعض المنازل غير صحية .
- يوجد بعض البرك تؤدي إلى انتشار الملاريا .
  - التلوث البيئي .
  - ارتفاع درجة الحرارة .



### الخدمات التعليمية

| البيـــان | القرية الثانية عدد | القرية الثانية % | القرية الأولى عدد | القرية الأولى % |
|---|---|---|---|---|
| المدارس الابتدائية | ٣٩ | ٩٧ر٥ | ٤ | ٩٥ر٢ |
| المدارس الإعدادية | ٣٩ | ٩٧ر٥ | ٣٤ | ٨١ر٠ |
| الكتـــــاب | ٤ | ١٠ر٠ | ١١ | ٣٦ر٢ |

### المراحل التعليمية التي يتوجه إليها الطلاب الذكور خارج القرية

| البيـــان | القرية الثانية عدد | القرية الثانية % | القرية الأولى عدد | القرية الأولى % |
|---|---|---|---|---|
| التعليم الإعدادي | ٨ | ٢٠ر٠ | ١١ | ٣٦ر٢ |
| التعليم المتوسط | ٢٣ | ٥٧ر٥ | ١١ | ٣٦ر٢ |
| التعليم الجامعي | ٥ | ١٢ر٥ | ١٧ | ٤٠ر٥ |

### المراحل التعليمية التي تتوجه إليها الطالبات خارج القرية

| البيـــان | القرية الثانية عدد | القرية الثانية % | القرية الأولى عدد | القرية الأولى % |
|---|---|---|---|---|
| التعليم الابتدائي | ٧ | ١٧ر٥ | ٥ | ١١ر٩ |
| التعليم الإعدادي | ٢٢ | ٥٥ر٠ | ٢٤ | ٥٧ر١ |
| التعليم المتوسط | ٦ | ١٥ر٠ | ٦ | ١٤ر٣ |
| التعليم الجامعي | ١ | ٢ر٥ | ٥ | ١١ر٩ |

### المدارس التي يلتحق بها أبناء القريتين الذكور خارجها

- مدارس ثانوية عامة .
- مدارس ثانوية فنية وتشمل :

التمريض ، ثانوي صناعي ، ثانوي تجاري ، ثانوي زراعي ، ثانوي عسكري .

**المدارس التي تذهب إليها الفتيات بغرض الدراسة خارج القرية**

- الفتيات في القرية الثانية لايذهبن للتعليم خارج القرية إلا في حالات نادرة .
- القرية الأولى بها ابتدائية وإعدادية فقط ، أما التعليم الثانوي فيوجد بالعريش ، ويقتصر على عائلات معينة فقط .

**العوامل الشخصية التي يعتمد عليها الآباء في تعليم الأبناء والبنات النسبة المئوية**

| البيان | ابتدائي | إعدادي | ثانوي فني | ثانوي عام | عمال | غير محدد |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأبناء | صفر | ٣٠ر٠ | ٤٢ر٥ | ١٠ر٠ | ٣٠ر٠ | ٧ر٥ |
| البنات | ١٧ر٥ | ٥٥ | ٧ر٥ | ٧ر٥ | صفر | ١٢ر٥ |

**الخدمات الصحية**

| البيان | القرية الثانية | | القرية الأولى | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد | ٪ | عدد | ٪ |
| الوحدة الصحية | ٣٨ | ٩٥ر٠ | ٣٥ | ٨٣ر٣ |
| خدمات تطعيم الأطفال ضد الأمراض | ٣٨ | ٩٥ر٠ | ٣٦ | ٨٥ر٧ |
| خدمات الصحة الأسرية | ٣٤ | ٨٥ر٠ | ٣٣ | ٧٨ر٦ |
| الداية | ٤ | ١٠ر٠ | ٥ | ١١ر٩ |
| الصيدلي | ٥ | ١٢ر٥ | ٥ | ١١ر٩ |
| حلاق الصحة | ١ | ٢ر٥ | ٢ | ٤ر٨ |

**المشكلات الصحية التي تواجهها القرية الأولى**

١ - نقص الأدوية .

٢ - نقص في عدد الأطباء والممرضات والأجهزة الطبية .

٣ - عدم وجود مستشفى عام .



٤ - الإهمال الشديد بالوحدة الصحية وقلة إمكانياتها .

٥ - لا يوجد أطباء متخصصون بالوحدة الصحية الوحيدة بالقرية .

٦ - عدم وجود صيدليات بالقرية .

**المشكلات الصحية التي تواجهها القرية الثانية**

١- يوجد مستشفى بدون أطباء وممرضات سوى طبيب واحد وهو ممارس عام .

٢ - عدم توافر الأدوية للوحدة الصحية وضعف إمكانياتها .

٣ - عدم وجود صيدليات .

٤ - الحالات الطارئة تنقل إلى العريش وتتكلف كثيرا .

٥ - انتشار أمراض كثيرة بالقرية مثل :

فشل كلوي .

مشاكل مسالك بولية .

مشاكل تتعلق بالإنجاب .

٦ - عدم وجود تنظيم أسرة حيث يصل عدد الأولاد إلى ١٢ ولدا .

**انتظام توافر الخدمات التموينية والمخابز**

| البيان | القرية الثانية | | القرية الأولى | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد | ٪ | عدد | ٪ |
| الخدمات التموينية | ٣٨ | ٩٥ | ٣٦ | ٨٥ر٧ |
| المخابز | صفر | صفر | ٣٢ | ٧٦ر٢ |

**المشكلات التموينية التي تواجهها القرية الأولى**

- متوافرة ولكن تباع غالية بالمحلات .
- لايوجد منافذ بيع للمواد التموينية .
- عدم انتظام توافر وجود الدقيق .

**المشكلات التموينية التي تواجهها القرية الثانية**

- المواد التموينية تأتي من الخارج.
- النقل الريفي.
- السكر غير متاح.
- الدعم التمويني للأسرة غير كاف، ولكنها تتوافر في محلات التموين ولا يسجل الأطفال في البطاقة.
- عدم مساواة كمية الدقيق في الحصة التموينية مع احتياجات الفرد.
- البطاقات – التسجيل.
- السلع المسعرة تموينياً لا تكفي أفراد البطاقة.

**مصادر مياه الشرب بقرى الدراسة**

- مياه الأمطار – العيون – الآبار – الحنفيات – المياه المنقولة.

**الأنشطة الزراعية**

| البيان | القرية الثانية عدد | القرية الثانية % | القرية الأولى عدد | القرية الأولى % |
|---|---|---|---|---|
| محاصيل حقلية زراعية | ٣٠ | ٣٠ر٠ | ٣٥ | ٤٣ر٢ |
| زراعة المحاصيل | ٣٢ | ٣٢ر٠ | ٥٥ | ٦٧ر٩ |
| زراعة الفواكه | ٢٨ | ٢٨ر٠ | ٢٨ | ٣٤ر٦ |
| زراعة النباتات الطبية والعطرية | ١١ | ١١ر٠ | ١٧ | ٢١ر٠ |
| زراعة الخضروات | ٢٨ | ٢٨ر٠ | ٣٣ | ٤٠ر٧ |
| زراعة النخيل | ١٤ | ١٤ر٠ | ٢٤ | ٢٩ر٦ |
| تربية الماشية | ٢ | ٢ر٠ | ٤ | ٤ر٩ |



**المحاصيل الزراعية بقرى الدراسة**

البرسيم ، الطماطم ، القمح ، الذرة ، البطيخ ، العنب ، بذر البطيخ ، الفول ، العدس ، السمسم ، الذرة العويجة ، الفول السوداني ، الزيتون ، الشعير ، الترمس ، الباميا ، الحلبة ، الكوسة ، الذرة البيضاء ، البسلة ، البطاطس ...

**زراعة الخضروات بقرى الدراسة**

الجرجير ، الفجل ، الملوخية ، الباميا ، الطماطم ، الخس ، البصل ، الثوم ، الخيار ، البطاطس ، البسلة ، الفلفل ، الباذنجان ، الكوسة ، الحلبة ، السبانخ .

**زراعة الفواكه بقرى الدراسة**

المشمش ، الموز ، الخوخ ، النخيل ، التفاح ، الرمان ، البطيخ ، الخروب ، العنب ، التين ، الزيتون ، الكنتالوب ، الليمون ، الموالح ، الجميز .

**زراعة النباتات الطبية والعطرية بقرى الدراسة**

الشيح ، القيصوم ، الحنظل ، النعناع ، الشمر ، القرطم ، الحنظل ، الزعترية ، البعيثران ، الشروع ، الزعتر ، الجعدة .

**الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية**

| البيان | القرية الثانية عدد | القرية الثانية % | القرية الأولى عدد | القرية الأولى % |
|---|---|---|---|---|
| الحرف اليدوية | ٣٦ | ٣٦ر٠ | ٣٧ | ٤٥ر٧ |
| تجارة التجزئة | ٢٤ | ٢٤ر٠ | ٣٥ | ٤٣ر٢ |
| تجارة الجملة | ٣ | ٣ر٠ | ٥ | ٦ر٢ |
| أعمال البناء | ٣٧ | ٣٧ر٠ | ٢٥ | ٣٠ر٩ |

تجارة المتجولة بقريتي الدراسة

البقالة ، قطع غيار السيارات ، العلافة ، بنزين – جاز – سولار ، الحبوب ، نسيج وملابس يدوية ، الأقمشة ، خرز ، الأغنام والماعز ، الأعشاب ، الدواجن ، الملابس ، أدوات النظافة ، المشروبات ، الخضروات والفواكه ، المواد التموينية ، المعلبات .

تجارة الجملة بقريتي الدراسة

- المحاصيل الزراعية لا توجد لأنها لا تصلح .

- محاصيل : شعير ، بذر البطيخ ، زيت الزيتون .

الحرف اليدوية بقريتي الدراسة

تجار مسلح ، السباكة ، التطريز ، أعمال البناء ، منتجات الألبان ، الخياطة ، أشغال الخرز ، الحدادة ، الغزل والنسيج ، عمال المحارة ، صناعة بيوت الشعر ، قيادة السيارات ، الأكلمة والسجاد ، تطريز المفارش والأثواب ، التجارة (باب وشباك) ، تجارة الموبيليا ، الميكانيكا .

مجالات العمل للرجال بقريتي الدراسة خارج القرية

زراعة على المطر ، رعى أغنام ، قيادة سيارات ، تصليح أراضى ، خفير (أعمال حراسة) ، تجارة ماشية وجمال ، بيع خضروات ، حمالين ، عمال كهرباء ، تجارة، عمال بناء ، صيد ، تطبيع الجمال ، ضرب الأرض ، بيع البذور والشمام بالقاهرة، حفر آبار ، ميكانيكى ، العمل فى الدول العربية ، العمل بالجوامع ، تمهيد الطرق ، حفر خزانات وإقامة السدود ، التعشيب (خلع الأعشاب الضارة حول الزراعة) ، أعمال الرصف .



الأنشطة الزراعية والصيد

| البيـــــان | القرية الثانية | | القرية الأولـى | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد | ٪ | عدد | ٪ |
| الرعـــى | ٣٩ | ٩٧ر٥ | ٤٠ | ٩٥ر٢ |
| الزراعـــة | ٣٥ | ٨٧ر٥ | ٣٩ | ٩٢ر٩ |
| تربية الطيور والحيوانات | ٣٩ | ٩٧ر٥ | ٤١ | ٩٧ر٦ |

الأعمال التى لا يجب أن تعمل بها المرأة فى قريتى الدراسة

الأعمال التى تحتاج إلى مجهود عضلى ، الرعى خاصة المرأة المتزوجة ، أعمال الزراعة ، العمل خارج القرية ، أعمال البناء ، الوظائف الحكومية ، قيادة السيارات ، البيع فى المحلات التجارية ، العمل خارج البيت ، الأعمال التى تختلط فيها مع الرجال ، الحراسة .

الأعمال المفضلة للمرأة بوجه عام فى قريتى الدراسة

الرعى ، التطريز ، النسيج والغزل ، عمل إحجبة ، الأعمال المنزلية (تنظيف وخبيز وملء الماء ، الخرز) ، التجارة ، فراشة فى مدرسة ، تربية الغنم والماعز ، تربية الدواجن والأرانب ، الحصـــاد ، الحرف اليدوية بشكل عام ، عمل العقود الحريمى ، زراعة الشعير والقمح ، الخياطة ، أحيانا صناعة السجاد والأكلمة ، عصر الزيتون .

وسائل الترويح بالقرية الأولى

نادى ومركز شباب ، المقهى ، التليفزيون وسماع الإذاعة ، التنزه بقرية عين الجديرات ، زيارة الأهالى ، التجمع لدى الأصدقاء ، شرب الشاى ، زيارة الجيران ، لعب الطاولة .

**وسائل الترويح بالقرية الثانية**

**وسائل خارج القرية**

- التنزه بجبل المشراق ، جبل الحلال ، وادى أم عقيلة .
- مشاهدة T.V وسماع الراديو .
- الذهاب للتنزه على ساحل البحر .

**داخل القرية**

- لا يوجد وسائل ترويحية داخل القرية .
- لعب كرة القدم بملعب القرية .
- الصعود فوق قمة الجبل .
- رحلات فى الجبل ٥ ساعات .
- التليفزيون + الفيديو + الدش .
- تعمل قعدة سمر تتداول فيها الحديث بالليل .
- الجلوس بين الزراعات تحت كرم الزيتون .
- التجمع بمسجد القرية .
- التنزه فى البر .
- عن طريق نصب خيمة فى مكان بعيد والجلوس أسبوع أو أسبوعين .

**وسائل الإعلام والترويح**

| البيـــــان | القرية الثانية | | القرية الأولى | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد | ٪ | عدد | ٪ |
| الإرسال التليفزيونى المصرى | ٢ | ٥ر٠ | ٨ | ١٩ر٠ |
| البـث الإذاعـى المصـرى | ٣٦ | ٦٥ر٠ | ٢٩ | ٦٩ر٠ |
| انتظـام وصـول الصحـف | ١ | ٢ر٥ | ٢ | ٤ر٨ |
| توافـر وسائـل الترويـح | ٢٤ | ٦٠ر٠ | ١٧ | ٤٠ر٥ |



**القنوات التليفزيونية المحببة لدى سكان قريتى الدراسة**

- القناة الأولى ، القناة الثانية ، إسرائيل ، M.B.C ، لبنان ، السعودية ، الأردن ، الفضائية المصرية ، L.B.C ، قناة الجزيرة .

**الإذاعات المحببة لدى سكان القريتين**

- صوت العرب ، البرنامج العام ، الشرق الأوسط ، السعودية ، البحرين . الأردنية ، القرآن الكريم ، إسرائيل ، لندن ، مونت كارلو ، شمال سيناء ، القاهرة الكبرى ، سوريا ، العراق ، الشباب والرياضة .

**المناطق التى يذهب إليها سكان القريتين لقضاء الإجازات**

العريش ، القاهرة ، حديقة الحيوان وعلى البحر ، حمام فرعون جنوب سيناء ، رأس سدر ، الذهاب إلى الجبل والصعود لأعلى ورؤية المناطق الممتدة ، صيد الأرانب فى الجبال (جبل الحلال - جبل المشراق) ، فى الخلاء الصحراوى ، جنوب سيناء ، الشيخ زويد ، مزارع الزيتون والعنب ، فى مناطق العيون وهى مناطق بها زراعة ، المزارع فى الوادى ، زيارة بعض الأقارب فى القرى المجاورة ، السوق يوم الخميس ، عدم وجود بطاقات مع الشباب يجعلهم لايذهبون إلى أى مكان .

**مشكلات الشباب بالقريتين**

- عدم وجود مركز شباب لقضاء وقت الفراغ أو نادى رياضى .
- عدم وجود رأس مال لتكوين مشروع يستثمر طاقات الشباب .
- معظم الشباب لايعمل بطاقات وبالتالى يؤثر ذلك على انتمائه للدولة .
- انتشار البطالة وضعف فرص العمل وهذا يؤدى للذهاب إلى إسرائيل .
- صعوبة إجراءات التجنيد .

- قلة الوعى عند الزراعة وخاصة شرب البانجو .

- الزواج المبكر .

- الزواج المتعدد .

**القيادات الشعبية القرية الأولى**

**أ - شيوخ حكوميون**

يعينون من قبل الحكومة .

وظيفتهم :

- مشاكل المياه - الجفاف مخاطبة المسئولين ورفع الشكاوى ، التجنيد .
- السرقة - المنازعات والخلافات .
- عمل مشاريع مياه - استقبال الضيوف - تخليص الأوراق .

**ب - شيوخ غير حكوميين**

وظيفتهم : المطالبة بحقوق وواجبات القبيلة .

- حل المشاكل بين القبائل .
- حماية القبيلة التى تتبعهم .

**جـ - يوجد شيخ عضو على ورق**

لقضاء مصالح الناس ، وعمل بطاقة ، وكل عشيرة لها شيخ يتبع القبيلة .

وظيفته : التوقيع على القرارات وتسهيل أمورهم .

- حل المشكلات فى المجالس العرفية .
- ضمان الأفراد عند الحكومة وبالقسم واستخدام البطاقات .



**القيادات الشعبية**

**وظائف عواقل العائلات بالقرية الأولى**

- يقومون بفض المنازعات والمشاكل .
- استشارتهم فى كل أمور القبيلة .
- الدفاع عن المذنب من أبناء القرية أو القبيلة .
- تمثيل العائلات فى مجالس الصلح .

**القيادات الشعبية المشايخ بالقرية الثانية**

**أ - شيوخ غير حكوميين**

وظيفتهم :

- فـــض المنازعـــات .
- تسليم المدنيين للشرطة .

**ب - شيخ حكومى**

وظيفته :

- ختم البطاقة لكل فرد .
- المطالبة بحقوق وواجبات القبيلة .
- حل المنازعات بالقرية .
- الوساطة بين الحكومة والأهالى .

**جـ - الشيخ (عضو المجلس المحلى)**

وظيفتـــه :

- التعبير عن مشاكل القرية .

### الهيئات الشعبية بمواقع الدراسة

### موقع القرية الثانية

ويقصد : حل النزاعات بطريقة ودية عن طريق مجالس الصلح العرفية .

### كيفية تسوية النزاعات بالقرية الأولى

- عند وجود نزاع يتم عمل جلسة الصلح حيث يقوم كبير العواقل بجمع الطرفين المتخاصمين ، ويقوم كل منهما بطرح مشكلته ويتم حلها .
- القاعدة العرفية ويتم في المقعد لشيخ القبيلة .

### كيفية تسوية النزاعات بالقرية الثانية

- عن طريق مجلس الصلح بالقانون العرفي ، ويسأل ذلك منسبع الدم ، عند تعدي طرف آخر يعقد منسبع الدم محاكمة ويدفع المتسبب غرامة عن كل ضربة للطرف الآخر ، ويقوم واحد من أهل المتسبب بدور الكفيل له ويكون هو المسئول عن السداد .
- ويتم تسوية النزاعات عند قاضي القبيلة بناء على شهود ويقوم بالتحقيق والتثبت عن طريق قضاة متعارفين بكل فروع القضاء .
- في حالة الاعتداء على سيارة من قبيلة من قبل أفراد قبيلة أخرى ، كان الحكم بإعادة السيارة وثمنها مضاعفا بالإضافة إلى السلاح من قبيلة المعتدي .
- في حالة أن واحد سرق أو كذب يحكم عليه بحق ١٠٠ جنيه .
- في حالة اعتداء شخص على آخر ويجرحه أخذ إليه وأطلب عطوة (تحديد موعد الجلسة) التي كتبناه ويأتي القاضي ويفحص الجرح ثم يحدد ثمن قيمة الجرح من ١٠ آلاف إلى ١٠٠ ألف جنيه .



### مجالس الصلح

- مكانها بالمقعد ومنزل أحد العاقلين .
- تتكون من القضاة والطرفين المتخاصمين وتوقع غرامة مالية كبيرة على المخطئ حتى لا يرتكبها ثانية .
- المجالس العرفية ، يسأل منسبع الدم والمتسبب ، ويتم الصلح بين الطرفين المتخاصمين ويحضرها المشايخ والعواقل وكبار رجال القرية .
- تتكون من ثلاثة أفراد واحد منهم القاضي واثنان من قبائل محايدة غير القبائل المتشابكة ، ويحضر المجلس رجال القبائل المتشابكين .
- في حالة القتل يتم قصاص الدم بتحديد الدية .
- لا يتم اللجوء إلى الشرطة .
- عامة الأسباب التي يعقد لها مجلس الصلح :

الأرض ، العرض ، ويعقد هذا المجلس بمركز شئون البدو أو نقطة الشرطة أو بيوت المشايخ ، والمجلس يدعو الطرف الطالب للصلح والاتصال بشيخ القبيلة .

### أنواع المشاركة الشعبية في النهوض بقرى الدراسة

- يمكن المشاركة كأيدي عاملة وبالجهود الذاتية أي المشاركة بالعمل البشري .
- عدم القدرة على المشاركة المادية لضعف إمكانيات الأشخاص .
- تقسيم أراضي إذا احتاج الأمر ومساعدة الناس في تنظيف القرية .
- تصليح الترعة التي ينقل المياه إذ كل شيء يعتمد على المياه وما في ماء .
- التبرع للمسجد .
- حفر خزانات وشراء مكن وخراطيم الزراعة .

**الرغبة**

- فتح مجالات التجارة.
- زيادة الأعلاف والمواشي.
- زيادة المحاصيل والرقعة الزراعية - أي التوسع في الزراعة.
- الاستعداد للعمل في أي مشروع يقام - أي المشاركة البشرية.
- إقامة مشروع صرف القرية.
- إقامة مشروعات للمرأة والخاصة بها مثل المشاغل.
- تشجيع الأهالي والرجال لترشيحها المجلس الشعبي.

**الملابس الشعبية للرجل والمرأة في مجتمع الدراسة**

- الرجل: يرتدي جلابية بيضاء وصديري - عقال وعمة منقوشة أبيض وأحمر أو الشماغ أي العباءة والسروال.

المرأة قديما: ترتدي الثوب الأسود - الحزام - العصبة - والنقاب والصديرية والشالة.

- المرأة حديثا: بلوزة وبلو (جيبة) القمة.
- الرجل: قد يرتدي عند البرد جاكتة.
- الرجال الكبار: يلتزمون بارتداء الزي البدوي التقليدي - أما الشباب والأطفال فلا يلتزمون.
- الشناف المرأة عبارة عن حلق يعلق في الأنف من الجهة اليمنى بدلا من الحلق، والبرقع والجلابيات الخالية من التطريز.

**أدوات الزينة**

- الكحل والحنة.



- القلادة - الأساور - الشناف - الخاتم.
- الأقراص المطرزة.
- الخرزة الذهب.
- الأحراز الكبيرة.
- العطور - البخور.
- كويات في مقدم الرأس.
- الوجه بشاشة مطرزة.
- الرجل: جلباب جديد + عقال + شالية.

**حفلات الزواج**

- تشمل الطبل والزغاريد وإلقاء الشعر، بالإضافة إلى الوجبة ونحر الذبائح عند العريس.
- تتكون الدحية من فريقين أو ١٦ فردا من الشباب يقومون بطريقة الشعر، ويرقص أمامهم فتاة، والنساء يقمن بالرقص والغناء والزغاريد في الخيمة الخاصة بهن.
- تقام خيمتان: واحدة للنساء، وواحدة للرجال (تسمى الخيمة بيت الشعر).
- يتكون الطعام من فتة وشوربة ولحوم.
- المهر: يتم بالاتفاق بين الأفراد.

**الاحتفالات في المواسم الدينية بالقرية الثانية**

**(رمضان - الأعياد - المواسم)**

- أهم الاحتفالات مولد النبي وعيد الأضحى.
- في رمضان يتجمع الرجال في المقعد ليلة استطلاع الرؤية ويقومون بالدعاء

وقراءة القرآن -ويقوم النساء بتجهيز الفطائر والكعك -

- الليلة وصلاة العيد وشراء ملابس جديدة والتكبير على القبلة ويتجمع كل ٥ أو ٦ بيوت في الجامع (بالنسبة للرجال) يعيدون على بعض -

- في عيد الأضحى تنحر الذبائح وكل منزل يرسل لمقابله طعام -

- أمسيانا يقيم الرجال احتفال الرجال بالقصد والمزمار ويتجمعون في البيوت في الاحتفال بليلة القدر -

- في الإسراء والمعراج -

- العيد مواسم الشكر -

- الإفطار الجماعي في رمضان -

- طوال فترة الجفاف التي تعيشها القرية لا يوجد أي نوع من الاحتفالات في المواسم -

- خبز الفطائر -

**الأكلات الشعبية لفقراء الواحة**

- فتة العيش: عبارة عن خليط صغير يتم شويه على النار وهو متبل + فتة لبن -

- فتة العيش + فتة العدس -

- فتة العيش + ترمسة (من البيض) -

- فتة العيش + قلية (من الفول السوداني أو التمر والطماطم) -

- فتة السمن - الرقاصة والبرمة -

- البطاطا وطبيخ البندورة -

- البازينة عبارة عن لبن + دقيق -

- خضروية (الشعير أخضر على النار حتى يستوي ثم يطحن على الرحا + زيت



وكمون + معصمة) -

- الفتة عبارة عن رقاق - مرق - لحم - أرز -

- مطبوخة بالسمن -

- البوسيلة: (قمح مجروش) ويعمل فتة بالأرز -

- المدمة -

- الفتورة -

**طب الشعبي لفقراء الواحة**

- الكي بالنار للصداع والكلى -

- الوصفات الشعبية -

- العلاج بالأعشاب مثل القيصوم للكحة وورق الورد -

الشيح للمغص وعلاج الكحة والمعدة والإنفلونزا -

الحنظل للروماتيزم والرطوبة -

لبن الإبل -

السموة البيروج تغلى في الماء ويطهر بها الجرح -

- القيصوم والبعثران لعلاج مغص البطن -

- السموة والحنظل لعلاج السكر -

- البرطم لعلاج الضعف الجنسي والسكر والصدر -

- الوعر لعلاج المغص الكلوي -

- النهابية المغص -

- حصوة السكر -

- ضيق الصدر -

- العرعر لمرض السكر .
- يوجد سيدة مسئولة عن الطب الشعبى (تداوى بالأعشاب) .
- العـــازر .
- القنـــب .

**الأمثال الشعبية**

- اللى مابيعرف الصقر يشويه .
- ارتاح بعد غداك لو الطلب وراك .
- الست خيرها لزوجها ومشدها لأهلها/ ابن العم ينزل العروسة من الحصان .
- الباب اللى يجيلك منه الريح سده واستريح اللى يجوز ببلاش يطلق ببلاش
- عدد رجاله وورد المياه - الحسد يقلب القدح الداير .
- نام على ندامة ولا تنام على دم / اسمع حقك وسيبه .
- النار ولا العار .
- الدر عتر النساء .
- قطع صهيون وجاء فرعون .
- مد رجلك على قد غطائك .
- يدل على البعير بعره وعلى الكلب أثره .
- الصديق العابث ملوش أمان - أكثر المصايب من بعض الصحايب .
- اللى مالوش قديم مالوش جديد .
- سميت باسم الله الرحمن الرحيم والصبح مأديت باب الكريم .
- احذر من عدوك مرة ومن صديقك ألف مرة / الأقارب كالعقارب .
- الطول طول النخل قلت فى ظله .
- موت ياحمار لما يطلع النوار .



- أدى للعسكرى جاموسة على ماتوصله تبقى ناموسة .
- القرش الأبيض ينفع فى اليوم الأسود .
- الزوارة / التعليم فى الكبار زى تكسير الجرار .
- دير مع الدرب لودارت وخد بنت السبع لوبارت .
- اعمل الطيب وارميه البحر .
- اعرف صاحبك واتركه .

**احتياجات قريتى الدراسة ذات الأولوية من وجهة نظر الأهالى والمقترحات للتغلب عليها**

- توفير المياه وماكينة تحلية - وتوفير مصادر ثابتة للمياه .
- خطوط الكهرباء واستمرارها طوال اليوم .
- الدواء المناسب .
- عربة الإسعاف .
- توفير عدد كاف من الأطباء .
- إنشاء مركز شباب لقضاء وقت الفراغ .
- إقامة دار مناسبات .
- توفير مصانع حديد وصلب وزجاج ورخام .
- توفير الصرف الصحى .
- توفير المدارس .
- قلة التموين والحل زيادة كمية التموين .
- قلة المعاشات والحل زيادة كمية المعاشات .
- إنشاء وحدة صحية متكاملة التخصصات .
- إرسال التليفزيون المصرى ضعيف ، والحل تقويته .
- احتياج خطوط للاتوبيس .

ملحق رقم (٢)

## دليل دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الدراسة

- تاريخ التطبيق : ...../ ..... / ..... ١٩
- مكان المقابلة : ..........................
- توقيت بدء التطبيق : ق     س
- توقيت الانتهاء من التطبيق ق     س
- اسم الباحث الميدانى : ............................................................
- اسم المراجع الميدانى : ............................................................
- اسم المراجع المكتبى : ............................................................
- اسم المرمـــــــز : ............................................................
- اسم المشرف الميدانى : ............................................................

هذه البيانات سرية تماما
ولن تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الاحتياجات الاجتماعية والتراث فى قرى شمال سيناء ، وذلك من أجل الاستفادة من المادة العلمية الميدانية والمعبرة فعلا عن الواقع الاجتماعى والثقافى والبيئى السائد فى القرية فى مجال التخطيط للبرامج التنموية فى المجالات المعتمدة ، مثل المجالات الصحية والتعليمية والثقافية والترويحية وغيرها ... ويقدر مصداقية المادة العلمية التى تتوافر من خلال تطبيق هذه الدراسة الميدانية تكون الفرصة متاحة لاقتراح برامج تتناسب مع الاحتياجات الحقيقية للقرية ، والتى تتفق مع عاداتها وتقاليدها العريقة .

وبجانب هذا كله فإن التراث الشعبى السيناوى العريق بعناصره المتعددة الشفاهية ، مثل الأمثال الشعبية ، والقانون العرفى ، والأدب الشعبى فى إبداعاته المختلفة ، كما أن الفنون السيناوية والصناعات التقليدية الجميلة السيناوية لهى جديرة بكل الاهتمام فى مجال وصفها وتوثيقها والتعريف بها لتجتذب السائحين ومشروعات الاستثمار والتعمير ، وهو مايعتبر من الأهداف الأساسية لهذه الدراسة الجديرة بكل التعاون والتشجيع من الأهالى والسادة المسئولين فى سيناء الدرة الفريدة فى مصرنا العزيزة .

**مدى توافر الخدمات بالقرية**

١ – الوحدة الصحية ☐

نعم ( ) لا ( )

٢ – خطوط نقل البريد ☐

نعم ( ) لا ( )

٣ – رفع القمامة ☐

نعم ( ) لا ( )

٤ – الطرق المرصوفة داخل القرية ☐

توجد ( ) لا توجد ( )

٥ – الطرق المرصوفة خارج القرية ☐

توجد ( ) لا توجد ( )

٦ – المواصلات العامة ☐

نعم ( ) لا ( )

٧ – الخدمة التليفونية ☐

نعم ( ) لا ( )

٨ – مكتب البريد ☐

نعم ( ) لا ( )



٩ – المدرسة الابتدائية ☐

توجد ( ) لا توجد ( )

١٠ – المدرسة الإعدادية ☐

توجد ( ) لا توجد ( )

١١ – انتظام توافر المواد التموينية ☐

نعم ( ) لا ( )

١٢ – نظافة القرية ☐

توجد ( ) لا توجد ( )

١٣ – الإرسال التليفزيوني المصري ☐

جيد ( ) متوسط ( ) رديء ( )

١٤ – البث الإذاعي المصري ☐

جيد ( ) متوسط ( ) رديء ( )

١٥ – الوقود السائل (البوتاجاز) ☐

متوافر ( ) غير متوافر ( )

١٦ – المخابز ☐

موجودة ( ) غير موجودة ( )

١٧ - خطوط الكهرباء

نعم ( ) أو لا ( )

١٨ - الوحدة الصحية

توجد ( ) لا توجد ( )

١٩ - خدمة فرع الشئون الاجتماعية

نعم ( ) أو لا ( )

٢٠ - خدمات تطعيم الأطفال ضد الأمراض

نعم ( ) أو لا ( )

٢١ - خدمات الصحة الأسرية

٢٢ - التلفون

نعم ( ) أو لا ( )

٢٣ - الإفادة من نظم التوثيق العقاري في تسجيل العقود

نعم ( ) أو لا ( )

٢٤ - الداية

نعم ( ) أو لا ( )

٢٥ - المجبراتي

نعم ( ) أو لا ( )



٢٦ - حلاق الصحة

نعم ( ) أو لا ( )

٢٧ - الكتاب

نعم ( ) أو لا ( )

٢٨ - مدى وجود جمعية زراعية بالقرية

نعم ( ) أو لا ( )

٢٩ - مدى توافر المساكن للموظفين من خارج القرية

نعم ( ) أو لا ( )

١ - ..........................................

٢ - ..........................................

٣ - ..........................................

٤ - ..........................................

٣٠ - وسائل الترويح المعتادة بالقرية ( تذكر التفاصيل )

نعم ( ) أو لا ( )

١ - ..........................................

٢ - ..........................................

٣ - ..........................................

٤ - ..........................................

٣١ – انتظام وصول الصحف

نعم (   )      أو لا (   )

١ – ..............................

٢ – ..............................

٣ – ..............................

٤ – ..............................

**مجالات العمل المتوافرة بالقرية**

٣٢ – زراعة المحاصيل ( تذكر أمثلة )

نعم (   )      أو لا (   )

١ – ..............................

٢ – ..............................

٣ – ..............................

٤ – ..............................

٣٣ – زراعة الفواكه ( تذكر أمثلة )

نعم (   ) أو لا (   )

١ – ..............................

٢ – ..............................

٣ – ..............................

٤ – ..............................



٣٤ – زراعة نباتات طبية وعطرية (تذكر أمثلة)

نعم (   ) أو لا (   )

١ – ..............................

٢ – ..............................

٣ – ..............................

٤ – ..............................

٣٥ – زراعة الخضروات :

نعم (   ) أو لا (   )

١ – ..............................

٢ – ..............................

٣ – ..............................

٤ – ..............................

٣٦ – زراعة النخيـل

نعم (   )      أو لا (   )

١ – ..............................

٢ – ..............................

٣ – ..............................

٤ – ..............................

[illegible]

نعم ( ) أو لا ( )

١- ________________

٢- ________________

٣- ________________

٤- ________________

[illegible]

نعم ( ) أو لا ( )

١- ________________

٢- ________________

٣- ________________

٤- ________________

[illegible]

نعم ( ) أو لا ( )

١- ________________

٢- ________________

٣- ________________

٤- ________________

٢٢- الخياطة

نعم ( ) أو لا ( )

١- ________________

٢- ________________

٣- ________________

٤- ________________

٢٣- عمال البناء

نعم ( ) أو لا ( )

١- ________________

٢- ________________

٣- ________________

٤- ________________

٢٤- مجالات العمل التي يتجه إليها الرجال خارج القرية (الشكل)

١- ________________

٢- ________________

٣- ________________

٤- ________________

[illegible]- المدارس التي يتجه إليها الطلاب الذكور خارج القرية

١- ________________

٢- ________________

٣- ________________

٤- ________________

١٨– المدارس التي تذهب إليها الطالبات خارج القرية

______________________________

______________________________

______________________________

١٩– الوسيلة [illegible] التي يستخدمها أبناء القرية في [illegible] (المكان الذي)

______________________________

______________________________

٢٠– الوسيلة [illegible] التي يجب أن تتوافر [illegible]

______________________________

______________________________

______________________________

الحياة الصحية

٢١– الأمراض المنتشرة [illegible]

______________________________

______________________________

______________________________

٢٢– الأماكن التي [illegible] القرية

______________________________

______________________________

______________________________



٢٣– الإمكانات الصحية في مسكن الأسرة

______________________________

______________________________

______________________________

٢٤– الأدوات الكهربائية المنزلية في مسكن القرية

______________________________

______________________________

______________________________

٢٥– الأماكن التي يذهب إليها سكان القرية لقضاء الإجازات

______________________________

______________________________

٢٦– مصادر مياه الري بالقرية في الأراضي والمحصولات المختلفة (تذكر بالتفصيل)

______________________________

______________________________

______________________________

٢٧– أسماء العائلات المعروفة بالقرية

______________________________

______________________________

______________________________

٥٤ – العائلات الوافدة إلى القرية

٥٥ – القيادات الشعبية بالقرية ووظائفها

العمدة :

٥٦ – القيادات الشعبية بالقرية ووظائفها

المشايخ :

٥٧ – القيادات الشعبية بالقرية ووظائفها

عواقل العائلات :

٥٨ – كيفية تسوية المنازعات بالقرية مع إعطاء نماذج



٥٩ – المشكلات الصحية التى تواجهها القرية

٦٠ – المشكلات التموينية التى تواجهها القرية

٦١ – المشكلات البيئية التى تواجهها القرية

٦٢ – مشكلات الشباب فى القرية

**إسهامات المرأة فى الأعمال الإنتاجية**

٦٣ – الرعى

نعم (  )  أو لا (  )

٦٤ – الزراعة

نعم (  )  أو لا (  )

٦٥ – تربية الطيور والحيوانات

نعم (  )        أو لا (  )

**العادات والتقاليد التي تتميز بها القرية**

٦٦ – حفلات الزواج

٦٧ – الملابس الشعبية للرجل والمرأة

٦٨ – الاحتفالات في المواسم الدينية (رمضان – الأعياد – المواسم)

٦٩ – مجالس الصــلح :



٧٠ – الطب الشعبي

٧١ – الأكلات الشعبية

٧٢ – الأمثال الشعبية

٧٣ – أدوات الزينة

٧٤ – الحاجات والمشكلات ذات الأولوية التي تحتاجها القرية من وجهة النظر الشخصية والمقترحات التي تراها للتغلب عليها

٧٥ - أهم المشكلات الإدارية القائمة فى القرية من وجهة النظر الشخصية

..............................................................................

..............................................................................

..............................................................................

٧٦ - أنواع المشاركة الشعبية فى النهوض بالقرية التى يمكنك أن تقوم بها فى النهوض بالقرية

..............................................................................

..............................................................................

..............................................................................

..............................................................................



## ملحق رقم (٣)

## دليل الدراسة الإيكولوجية

- تاريخ التطبيق : ...../......./...١٩
- مكان المقابلة : ........................
- توقيت بدء التطبيق : ق س
- توقيت الانتهاء من التطبيق ق س
- اسم الباحث الميدانى : ..............................................
- اسم المراجع الميدانى : ..............................................
- اسم المراجع المكتبى : ..............................................
- اسم المرمز : ..............................................
- اسم المشرف الميدانى : ..............................................

هذه البيانات سرية تماما
وان تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

**أولاً: الأوضاع البيئية العامة**

**الموقع:**

- الموقع بالنسبة للمناطق الأخرى
- السمات الفيزيقية للموقع (جبال - تلال - صحاري رملية أو صخرية ...)
- الموقع وعلاقته الجغرافي .

**المناخ**

- أثر الموقع على قيام علاقات اجتماعية وتجارية تتعدى نطاق المجتمع المحلي .
- درجة الحرارة (أفضل فصول السنة وأكثر الفصول استقرارا وتفضيلا بالنسبة للسكان ) .
- الأمطار (درجة تساقطها ومدى الاعتماد عليها ) .

الرياح : اتجاهها - تأثيرها .

**الموارد المائية والصرف الصحي**

١ - الموارد المائية ( عيون - آبار - الأمطار) .

٢ - الصرف الصحي (شبكة صرف صحي - ترنشات - بيارات) .

الموارد الطبيعية للمنطقة (مراعي - معادن - أرض خصبة ) كيفية استغلالها .

**ثانياً: الخصائص السكانية العامة**

- حجم السكان - معدلات النمو والتركيب العرقي (القبلي)
- ومامي القبائل الأكثر شهرة وعدد القبائل .
- تأثير العوامل الجغرافية على تحركات السكان .
- أشكال التجمعات القائمة (قرى - نجوع - قبائل مجمعة - جماعات متناثرة)

**ثالثا : الانشطة الاقتصادية السائدة**

**(الاتجاه إلى تنميتها – استنزافها – تحويلها إلى أشكال أخرى)**

- رعـــى .
- صيـــد .
- زراعـــة .
- صناعـــة .
- تجـــارة .
- حرف يدوية .

**رابعا : الطـرق**

- الطرق التقليدية القديمة : طبيعتها ومدى تفضيلها .
- الطرق الجديدة ومدى جهود الدولة فيها .
- الطرق المهجورة وغير المطروقة والأساطير التى تدور حولها .
- الطرق الخاصة بالبضائع أو السلع فقط .
- وسائل النقل ( حيوانات – قوافل – مواصلات – ومهمة هيئة المواصلات ) .
- أهم معالم الطرق .
- من أهم المترددين على الطرق الخاصة بالسلع والبضائع .

**خامسا : أنماط الإقامة والمسكن**

- أشكال التجـمعـات السكانية (عشش – خيام – أكثر من سكن ، توزيعـها ، والمسافات بينها ، أحجامها) .
- طبيعة هذه التجمعات : هلى هى مؤقتة – دائمة – عشوائية .
- نوع البناء المستخدم ، ومن يقوم بالبناء .
- موقع السكن وأسباب اختياره (القرب من جهة العمل – القرب من الخدمات – القرب من مصادر المياه) .
- شكل المسكن الخـارجى والداخلى – عـدد الأدوار – عـدد الحـجـرات – طرق التقسيم – الأثاث المستخدم – ملحقات المسكن ( من غرف لتأدية المهام المنزلية – غرف غسيل- فرن – حظيرة للمواشى) .
- اتجاهات وجهات المسكن .
- الصرف الصحى للمسكن (نوعه) .
- مخلفات المسكن وطرق التخلص منها .
- الخدمات الموجودة والقرب من المنطقة السكنية .

**مصدر المعلومات**

١ – الملاحظـــة

٢ – مركز المعلومات

٣ – الإخباريـــون

ملحق رقم (١)

## دليل المقابلات

- تاريخ التطبيق: ..../..../...١٩
- مكان المقابلة: ................................
- وقت بدء التطبيق: ق س
- وقت الانتهاء من التطبيق: ق س
- اسم الباحث الميداني: ................................................
- اسم المراجع الميداني: ................................................
- اسم المراجع المكتبي: ................................................
- اسم المرمز: ................................................
- اسم المشرف الميداني: ................................................

| |
|---|
| هذه البيانات سرية تماما<br>ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي |

**التعليم (المؤسسة التعليمية)**

- عدد المدارس الابتدائية في القرية
- عدد المدارس الإعدادية في القرية

  عام          مهني

- عدد المدارس الثانوية في القرية

  تجاري          عام

- المدارس النوعية الأخرى الموجودة ومرحلتها

  مهني          أزهري

- مدى الارتباط بين التعليم والنوع ، وقد يتحدد هنا عن طريق عدد التلاميذ في كل مرحلة تعليمية من النوعين
- كفاءة المدرسة (المؤسسة التعليمية) .
- المباني .
- التجهيزات التعليمية .
- الصرف الصحي .
- المياه .
- المعلم .
- الهيكل الوظيفي ، وحجم العمالة الدائمة والمؤقتة
- التوسعات المقترحة .
- حجم التمويل ومصدره .

**المؤسسة الصحية المتوافرة**

- نوعها – مستشفى (   ) وحدة صحية (   )
- عدد المؤسسات الصحية في القرية .
- تجهيزات المؤسسة ( المباني – الأجهزة المتوافرة – حجرة عمليات – التخصصات المتوافرة – عدد الحجرات – عدد الأسرة) .
- موقع المؤسسة الصحية بالنسبة للمناطق السكانية .

- عدد المترددين على المؤسسة يوميا تقريبا .
- الخدمات الصحية للمرأة - تنظيم النسل - تطعيم الأطفال وموعدها بالنسبة للحملات القومية - سن الطفل .
- أكثر الأمراض انتشارا في القرية .
- الهيكل الوظيفي وحجم العمالة الدائمة والمؤقتة .
- التوسعات المقترحة .
- حجم التمويل ومصدره .

**المؤسسة الدينية . عددها . وعدد . تبعيتها**

- الدعاة . تعليمهم - من القرية أصلا أم وافدون وعددهم .
- المكانة الاجتماعية للدعاة - زعماء قبائل . كبار السن . ذوو ثروة أو نفوذ .
- نوع الموضوعات الملقاة من المؤسسة .
- نوع المترددين - شباب - كبار سن - نساء - أطفال .

**مؤسسة الضبط الاجتماعي الرسمية**

- قسم شرطة - مركز شرطة . نقطة شرطة . النطاق الجغرافي .
- رتبة المسئول الأول عن المؤسسة .
- عدد العاملين .
- نوع الجرائم المطروحة .
- كيفية الفصل في المنازعات .
- هل تلجأ المؤسسة الرسمية للتعاون مع وسائل الضبط غير الرسمي .

**الجمعيات الأهلية**

- جمعية تنمية المجتمع .
- الجمعية التعاونية الزراعية .
- جمعيات أخرى
- تاريخ نشاط الجمعية .



- تبعية الجمعية ..... لمن .....
- نوع الخدمة المقدمة ( للفرد ، الأسرة ، الطفل )
- عدد الجمعيات التي تقوم على تنمية المجتمع .
- المشاريع التي قامت بها والمقترح قيامها .
- حجم المستفيدين من المشروعات / نوعهم .
- الفئات المقدمة لهم الخدمة .
- العاملون في مؤسسات تنمية المجتمع .
- ( عددهم ، موطنهم الأصلي / القائمون بالإشراف عليهم ) .
- أعضاء مجلس الإدارة .
- الهيكل الوظيفي .
- حجم العمالة الدائمة - والمؤقتة .
- حجم التمويل ، والاستثمارات .
- عدد الآلات المملوكة لدى الجمعية .

**خدمات عامة**

المأذون - التليفون - البريد - المخابز .

وجود المأذون في القرية :

- كيف يتم اختياره (كبار السن - زعماء القبائل أم مرتبط بدرجة تعليم) .

التليفون :

- وجود الخدمة بالقرية - مكان وجودها - توافرها داخل المنزل أو أي الأماكن الموجود بها .

البريـــد :

- وجود بريد داخل القرية ، نوع الخدمـة (تلغراف/ بريد عادى / بريد مستعجل) .

المخابز :

- مدى توافرها كمخابز عامة ، نوعها (بلدى / أفرنجى) .
- سهولة الحصول على الخدمة .
- الأســـواق فـى القريـــة .
- أيام الســوق ، أسماؤها ، الخدمــة المتوافرة منه ، سوق خارجى أم داخل القرية

**وجود مؤسسات تمويلية**

- بنك التنمية والائتمان الزراعى .
- أخـــــرى .



**ملحق رقم (٥)**

## استمارة الاحتياجات الاجتماعية

- تاريخ التطبيق : ..../ ..../ ... ١٩
- مكان المقابلة : ..................
- توقيت بدء التطبيق : ق      س
- توقيت الانتهاء من التطبيق ق      س
- اسم الباحث الميدانـى : ..................
- اسم المراجع الميدانـى : ..................
- اسم المراجع المكتبـى : ..................
- اسم المرمـــــــز : ..................
- اسم المشرف الميدانـى : ..................

| |
|---|
| **هذه البيانات سرية تماما<br>ولن تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى** |

البيانات الأساسية

- الاســـم
- الســـن
- النـــوع
- المهنـــة
- الحالة التعليمية
- الحالة العمليـة
- مكان الميلاد
- محل الإقامة المستديم
- الحالـة الزواجيـة
- عدد أفراد الأسرة

أولا البعد الاجتماعي والثقافي

١ - البعد الاجتماعي

الظروف البيئية

- التركيب القبلي (أي القبائل الأكثر شهرة) ، عدد القبائل ، من هم زعماء القبائل وكيفية اختيارهم ، وعلى أي أساس يتم الاختيار ، أساليب الضبط الاجتماعي .
- القانون السائد بين القبائل ، وكيفية فض المنازعات ، مجالس الصلح ، في أي مكان تتم ، الجزاءات والعقوبات التي تفرض أو توقع ، القانون العرفي ومدى إنصافه للمرأة أو الرجل ، أي الجرائم أو الأحداث التي يعقد عليها مجلس الصلح أو العرف .
- الشرطة وتدخلها .
- مشكلات عن الأرض ، مشكلات عن الزراعة

العمل داخل الأسرة

- عدد أفراد الأسرة العاملين ، نوعهم ، سنهم ، أي الأدوار التي يقومون بها .

- توزيع العمل الخاص بالرجال والأبناء الذكور ( ويتم داخل إطار القبيلة فقط أو يتعداها لقبائل أخرى أو حتى خارج المجتمع ) .
- توزيع العمل الخاص بالنساء وبنات القبيلة وتوزيعه داخل نطاق الأسرة ، واختصاصات كل منهن فى تقسيم العمل المنزلى ودور كبار السن منهن ومدى ممارسة سلطاتهن على الصغيرات .
- دور المرأة فى العمل خارج الأسرة ، فى أى الأنشطة ، وأى الأماكن ، والمقابل الذى تحصل عليه ، وإسهاماتها فى دخل الأسرة .
- فى حالة عدم وجود عمل لشباب ورجال الأسرة ، كيفية التصرف ، والوسائل التى يلجأون إليها للحصول على عمل .
- كيفية التصرف فى دخل الأسرة / وإسهامات الرجل والمرأة .

**الأسرة**

| | | |
|---|---|---|
| - عدد أفرادها | ذكور | إناث |
| - العمل داخل الأسرة | | |
| - نوع الأسرة | نووية | ممتدة |
| الضبط الاجتماعى | داخل الأسرة | داخل القبيلة |

- العلاقة بين الزوج والزوجة ، ودور المجتمع فى الضبط .

**التعليم ودوره فى القبيلة**

- عدد أفراد الأسرة المتعلمين ، نوعهم ، سنهم ، درجة التعليم التى حصلوا عليها ، المراحل التعليمية الملتحق بها الأبناء .
- تفضيل تعليم الأبناء الذكور إلى أى مرحلة ، الإناث إلى أى مرحلة .
- فى حالة عدم التعليم ، رب الأسرة أو ربة الأسرة ، الإحساس الذى يشعرون به وكيفية التعويض عن نقص التعليم .
- أسباب التسرب من التعليم .
- مدى تفضيل العمل على التعليم ، أسبابه .



**العادات والتقاليد السائدة تجاه بعض القضايا**

- تنظيم الأسرة ، عدد مرات الزواج ، عدد مرات الإنجاب ، تفضيل نوع الإنجاب - الزواج ، داخلى من الأسرة - من القبيلة - من خارج الأسرة دون أن يكونوا أقارب ، أو خارج القبيلة .
- عادات الزواج : خطبة / عقد قران / زواج / (مهر ، شبكة) .
- الطقوس التى يتم بها الزواج .
- الأعباء المادية تقع على عاتق أهل العروس أم العروسة .
- كيف يتم تدبير هذه الأعباء - أهى أعباء من وجهة نظرهم أم تقدم بالرضا (مهما كان عدد الأبناء) .

**الطقوس المرتبطة بالميلاد**

- مكان الميلاد ، المنزل ، الوحدة الصحية ، المستوصف ، المستشفى ، الطبيب الخاص .
- القائم بالولادة : الداية ، الطبيب . كبار السن فى العائلة .

عادات الاحتفال بالمولود (السبوع) .
- الوفاة : مكان المدافن .

**العلاقات الاجتماعية**

- بين الأقارب .
- بين الجيران .
- بين أصحاب العمل الواحد .
- كيف تتم لقاءاتهم خارج نطاق العمل .

**٢ - البعد الثقافى**

**التعليم (كبعد ثقافى)**

| | | |
|---|---|---|
| - أهميته للذكور | فى العمل | فى المكانة الاجتماعية |
| - أهمية تعليم الإناث | فى العمل | فى المكانة الاجتماعية |

- وجود الكتاب ، عدد الكتاتيب ، نوع الخدمة المقدمة ، حجم التردد عليها .
- المسئول عن إدارته : تعليم المسئول ، إقامة المسئول سواء كانت دائمة أو مؤقتة

**الصحة (الثقافة الصحية)**

- أهمية الخدمة الصحية من وجهة نظر المبحوث فى المؤسسة الرسمية .
- كفاءة العقاقير الطبية من المؤسسة الصحية .
- الطب الشعبى وإلى من يلجأ فى المرض (الدايـة - المجبراتـى - حلاق الصحة - الأعشاب الطبية ، ومـدى الاعتماد عليهـا ، وهل هـى مزروعة أم طبيعية) .
- ختان البنات من وجهة نظره .
- ماهى الأمراض المنتشرة فى القرية .

**الوسائل الثقافية والترويح**

- ماهى الوسائل السمعية والبصرية المتوافرة لديك ؟
- ماهى الإذاعات المحببة لديك ؟
- ماهى القنوات التليفزيونية المفضلة والأكثر وضوحا ؟
- البرامج المفضلة (دينية - ثقافية - ترفيهية - رياضية ..............)
- وجود صحف تصل القرية - نوعها - مدى انتظامها - مدى الإقبال عليها .
- لمن ترسل .

**ثانيا : البعد الاقتصادى**

**١ - دليل عمل لجمع البيانات والمعلومات من المبحوثين**

**فئة المبحوثين**

أ - حجم الأرض الزراعية ، توزيعها حسب فئات الحجم (الحيازة) .

ب - التغير فى المساحة الزراعية ، إضافة أو نقصانا ، وفى حالة النقصان تذكر مجالات استغلال الأرض .

جـ - التركيب المحصولى ، نظام الدورة الزراعية فى السنوات الثلاث الأخيرة - أسباب التغيير .



د - حركة البيع والشراء ورهن الأرض الزراعية ، وخصائص الأطراف من حيث الملكية والحيازة (المهن - البائعون والمشترون) مدى الإقبال على شراء الأرض الزراعية ودوافعه ومبرراته .

هـ - مدى الالتزام بنظام معين للدورة الزراعية أو الخروج عليه وأسبابه وخصائص أطرافه (كبار أو متوسطى أو صغار الملاك) بالنسبة للقبيلة .

و - نظم الزراعة : عمل مأجور أو بالمشاركة ، صوره وخصائص أطرافه وأكثرها شيوعا - ولماذا يفضله الناس ( أسباب اقتصادية أو عائلية ... إلخ)
تكاليف الإنتاج - الاحتياجات المالية .

ز - أكثر المحاصيل تفضيلا فى القرية ، وأسباب هذا التفضيل من وجهة نظر المزارعين - أسباب عدم زراعة محاصيل معينة (تكاليف الإنتاج - الاحتياجات المالية - أنواعها - تفضيلاتها وأسباب هذا التفضيل) .

- كمية الإنتاج - توزيع الإنتاج بين الاستهلاك الذاتى - التسويق - التصدير .
- مشاكل الإنتاج الزراعى والحلول المقترحة لها .
- الآلات الزراعية - من حيث الأنواع والأعداد ، وأشكال ملكيتها .
- خصائص أكثر الناس حيازة لها من حيث الملكية والمهنة - خصائص أقل الناس استخداما لها من حيث الحيازة الزراعية (حجم ملكية القبيلة أو الفرد)
- دوافع الناس ومبرراتهم لاستخدام الميكنة أو العزوف عنها .
- تجربة إنتاج نباتات طبية وعطرية : الأنواع المفضلة - أسباب الإقبال أو عدم الإقبال عليها .
- تربية الماشية من حيث الأنواع والأحجام والأعداد واستخداماتها وأسباب حيازتها وتفضيلات استخدامها .
- تربية الدواجن - المناحل - العدد ، خصائص أصحابها ، أسواقها .
- الأنشطة التنموية الزراعية الجديدة - ومدى الإفادة منها - ومستوى الإفادة .
- التغير فى المهن المفضلة وأسبابه وحجم هذا التغير بالنسبة للأسرة - العمل فى الزراعة - مدى تفضيل مهن أخرى .

- الدعم أو العون فى مجال النشاط الزراعى – نوع العون – الجهة المقدمة له .
- الحرف والصناعات اليدوية والبيئية – خصائص المشتغلين بها – مدى ارتباطها بالبيئة الصحراوية .
- الورش الحرفية المختلفة ، أسباب وجودها (نجارة – حدادة – كهرباء – ...إلخ)
- الأسواق التى تتعامل معها القرية (داخل أو خارج القرية) – أنواع السلع – الإقبال على كل منها – مصادر السلع المختلفة – داخل أو خارج القرية .
- تقسيم العمل في الزراعة بين الذكور والإناث – الكبار والأطفال – وجود تمييز
- النشاط اليومى عند البدو ، تقسيم العمل اليومى (الاعتماد على أفراد الجماعة القرابية أو القبيلة – عمال خارج نطاق القبيلة – طبيعة الأجور (نقدية – عينية – دائمة – مؤقتة ) .
- جماعات الرعى الدائمة والمتنقلة وطبيعة العلاقات بينهم .
- أهم وسائل التنمية الزراعية فى المنطقة (تكنولوجيا زراعية – توسع أفقى ...)
- مشكلات المياه ، توزيعها ، كيفية تدبيرها وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة
- المشكلات الزراعية وترتيبها وفقا لأهمية كل منها .
- وسائل دفع التنمية والمعوقات بصفة عامة .
- البرامج التنموية المطلوبة – نوعية المساهمات المحلية الممكنة – الاحتياجات الخارجية عن مجتمع سيناء .

٢٠٠٠ / ١٤٨٥٢
رقم الإيداع :
977-309-027-2

يتناول هذا البحث الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع منشأ النباتات غير المشروعة، وتعتبر هذه الدراسة المبادرة الأولى فى تحدى واختراق مجتمعات المنشأ ونظرا لصعوبة هذا الموضوع ، والمخاطر والصعوبات التى تنعكس آثارها على المجتمع نتيجة لوجود مجتمعات المنشأ ؛ فقد تم التصدى له باختيار قريتين فى وسط سيناء وتم تصميم أربعة أدلة لجمع البيانات للتعرف على الأوضاع والخدمات الواقعية لأفراد المجتمع وتفهم احتياجاتهم ؛ لوضع سياسة تنموية بديلة لزراعة النباتات غير المشروعة .